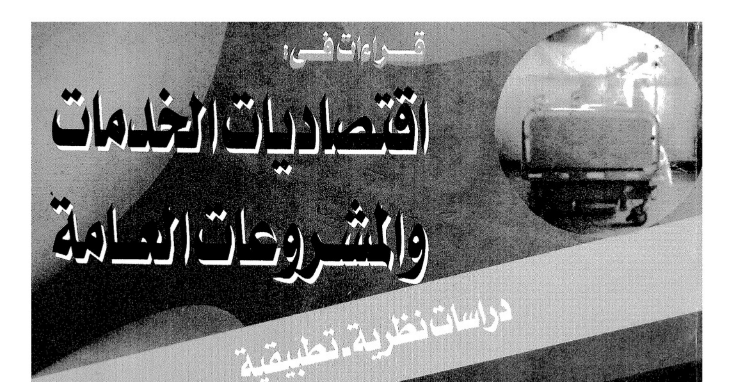


قــراءات فــى:

اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة

دراسات نظرية ـ تطبيقية

دكتور
سعيد عبد العزيز عثمان
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

قـــــــــــراءات فى :

اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة

دراســات نظـرية - تطبيقية

دكتـــــور

سعيد عبد العزيز عتمان

كلية التجارة - جامعة الأسكندرية

* الجوانب الاقتصادية للنشاط الحكومى
* السياسة التسعيرية فى قطاع الخدمات العامة
* سياسات التسعير بقطاع الخدمات العامة بين النظرية والتطبيق
* تسعير الكهرباء فى ج.م.ع.
* الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية
* برامج التخصيص وأسواق رأس المال فى الدول النامية
* إنتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية

٢٠٠٠

الـدار الجـامعيـة
طبع - نشر - توزيع
٨٤ شارع زكريا غنيم - تانيس سابقا
☎ ٥٩٦٧٨٨٢

إهــداء

إلى الغائبين جسداً الحاضرين فى قلبى ووجدانى

روح أمى وأبى

" ربى ارحمهما كما ربيانى صغيراً "

إلى من أعيش بهما سعادتى وأرى فيهما غايتى

زوجتى

إلى رمز الحاضر والمستقبل

جيلان وأحمد

" أبعد الله عنهما كل سوء وحماهما من كل مكروه "

الفهـــــــرس

البـــــاب الثانى

الباب الرابع

الباب السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

يعتبر موضوع إقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة من الموضوعات الهمة والحيوية التى نالت ومازالت تنال إهتماماً متزايداً من قبل العديد من الإقتصاديين والكتاب المتخصصين فى هذا المجال، فمما لاشك فيه أن مستوى الرفاهية التى ينعم بها الأفراد فى أى مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الفلسفة الإقتصادية التى يؤمن بها، وبغض النظر عن درجة نموه الإقتصادى، سوف تتوقف على حجم الخدمات العامة المقدمة ومستوى جودة تلك الخدمات (الطرق - المواصلات - الإتصالات - الكهرباء ...... إلخ)،والذى يتوقف بدوره على حجم الموارد الإقتصادية المخصصة للقطاع الحكومى ومستوى الأداء الإقتصادى داخل هذا القطاع.

ومما لاشك فيه أيضاً أن العمل على تحسين حجم وجودة الخدمات العامة المقدمة سوف يساهم مساهمة فعّالة فى زيادة مستوى الرضاء الإقتصادى التى ينعم بها أفراد المجتمع.

ومن أساسيات البحث عن وسائل تحسين حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة، دراسة وتحليل الجوانب الإقتصادية للقطاع الحكومى الذى يقدم هذه الخدمات، بالإضافة إلى دراسة وتحليل خصائص الخدمات المقدمة وخصائص الصناعة المنتجة لها، ودراسة المعايير التى يتم الإعتماد عليها فى تخصيص الموارد الإقتصادية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى بالإضافة إلى دراسة سياسات التسعير بقطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق والأساليب الحديثة التى يتم الإعتماد عليها فى زيادة كفاءة وحدات المرافق والمشروعات العامة.

وإنطلاقا مما سبق فإن الدراسة فى هذا المؤلف تستهدف ما يلى:

١- تقديم العديد من المعلومات عن طبيعة المرافق والمشروعات العامة حول مفهومها وكيفية وخصائص منتجاتها ، بالإضافة إلى الخصائص الهيكلية للصناعات التى تتولى إنتاجها . وهذه المعلومات تمثل الحد الأدنى للقارئ الذى يرغب فى القيام بدراسات أكثر عمقاً فى هذا المجال .

٢- تحليل بعض الجوانب الاقتصادية للمرافق والمشروعات العامة حتى يستطيع القارئ والدارس فى هذا المجال أن يقف بوضوح عن علاقة هذه الأنشطة التى تمارسها الدولة بالرفاهية الاقتصادية ، مع استخدام بعض الأدوات والنماذج التحليلية والتطبيقية فى هذا المجال .

٣- استعراض لأهم الأسس والمبادئ الاقتصادية التى يتعين الاستناد إليها بغية تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص أو تخصيص الموارد داخل القطاع الخاص . وسوف ينصب تركيز الدراسة على "أمثلية باريتو" سواء فى جانب الإنتاج أو فى جانب الاستهلاك - مع تقييم هذا النموذج وتحديد شروط أمثلية باريتو فى حالة المنتجات العامة .

٤- دراسة وتحليل وتقييم المبادئ والأساليب التسعيرية المختلفة - لمعرفة مدى ملائمتها للتسعير فى قطاع الخدمات العامة مع استعراض لأهم طرق التسعير المستخدمة فى تسعير خدمة الكهرباء فى جمهورية مصر العربية .

٥- ومن أهم الجوانب الاقتصادية التى تتعلق مباشرة بموضوع الرفاهية تسعير منتجات المرافق والمشروعات العامة . ولذلك كان من ضمن أهدافنا تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل .

٦- الربط بين ما تم دراسته من مفاهيم وأساسيات وبين الواقع التطبيقى . أى محاولة الربط بين الجوانب الأكاديمية والنواحى التطبيقية من خلال تقديم بعض الدراسات التطبيقية تتعلق بالجوانب التالية :

- سياسات التسعير بقطاع الخدمات

- إنتاجية النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية .

- دراسة العلاقة بين الخصخصة والكفاءة الاقتصادية.

- دراسة الدور الذى يمكن أن تمارسه برامج الخصخصة فى تطوير وتنمية سوق رأس المال .

الباب الأول

الأسس الاقتصادية للنشاط الحكومي

The Economic Basis for Government Activity

الباب الأول

الجوانب الاقتصادية للنشاط الحكومى

مقدمـــة

يتناول هذا الباب من الدراسة استعراض لأهم الجوانب الاقتصادية للنشــاط الحكومــى مــن حيث طبيعــة النشــاط الحكومــى وخصائصــه ، وخصائص المنتجات التى يتولى إنتاجها والصناعة التى يتم من خلالها إنتاج بعض المنتجات العامة والتى يطلق عليها "Public Utilities" ، وجزء من هذا الباب سوف يهتم بدراســة مشكلة تخصيص الموارد الاقتصادية والأسس النظرية التى يتم الاستناد إليها فى تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية بغية تحقيق الكفــاءة فــى التخصيص ســواء فى جانب الإنتاج أو فى جانب الاستهلاك كما يتناول هذا الباب أيضاً أمثلية باريتو فى حالة المنتجات العامة والانتقادات الموجهة لنمــوذج بــاريتو فى الرفاهية وكذلك شرط أمثلية باريتو فى حالة المنتجات العامة .

وقبل دراسة وتحليل الجوانب الاقتصادية للنشــاط الحكومى سوف نقوم فى فصل تمهيدى استعراض لبعض المفاهيم التى تتعلق بالمرفق العام والمشروع الحكومى باعتبارهما من الهياكل التنظيمية الرئيسية التى تعتمد عليها الدولة فى ممارسة أنشطتها .

وفى ضوء ما سبق فإن الدراسة فى هــذا البــاب ســوف تنقسم إلــى الفصول التالية :

الفصل الأول : مفهوم المرفق العام والمشروع العام :

الفصل الثانى : خصائص قطاع الخدمات العامة .

الفصل الثالث : مشكلة تخصيص الموارد .

الفصل الأول

مفهوم المرافق والمشروعات العامة

Public Utitities & Public Enterprises

يستهدف هذا الفصل من الدراسة اشتقاق مفهوم دراسى محدد لكل من المرفق العام والمشروع العام وتوضيح أوجه الخلاف والتشابه بينهما، وبما يخدم أغراض الدراسة فى هذا الفصل. ونظراً للأهمية الاقتصادية التى تتمتع بها المرافق العامة والمشروعات العامة سواء فى الدول الرأسمالية أو الاشتراكية، فى الدول المتقدمة أو النامية، فإن تحديد مفهوم المرفق العام والمشروع العام قد نال اهتمام العديد من الكتاب وأثار الجدل بينهم حول عملية التفرقة بين المشروع العام والمرفق العام بصفة عامة والمرفق العام الاقتصادى بصفة خاصة ، فالبعض استند إلى بعض المعايير القانونية والبعض الأخر استند إلى بعض المعايير الاقتصادية . وسوف يتضح ذلك جلياً كما يلى :

أولاً : المرافق العامة : " Public Utitities "

تتولى المرافق العامة فى غالبية الدول الرأسمالية والاشتراكية عدداً من الأنشطة الرئيسية والتى ترتبط ارتباطاً مباشراً برفاهية أفراد المجتمع ، بعض هذه الأنشطة يستطيع نظام السوق إشباعها جزئياً ولكن بكميات أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع، مثل إنتاج الطاقة وتنقية المياه ، واستغلال وسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، والاتصالات السلكية واللاسلكية حيث يطلق على هذه المنتجات بالمنتجات شبه العامة أو المنتجات الجديرة بالإشباع والبعض الأخر

يفشل نظام السوق فى إشباعها كلية حيث أن غالبية إن لم يكن جميع خدمات هذه المرافق يصعب بل يستحيل استبعاد أحد الأفراد من استهلاكها، مثل العدالة والأمن والدفاع ... الخ. ويطلق على هذه المجموعة من المنتجات العامة الصافية " Pure Public Goods

وسعياً فى تحديد مفهوم علمى للمرافق العامة يتمشى مع هدف الدراسة من هذا المؤلف فإننا سوف نقوم بادئ ذى بدء بإستقراء بعض التعريفات الواردة فى الكتب العربية والأجنبية فى هذا المجال، حيث اتخذت تلك التعريفات أربعة اتجاهات رئيسية تشكلت ملامحها واتجاهاتها استناداً إلى بعض المعايير القانونية وبعض المعايير الاقتصادية كما يلى :

*الاتجاه الأول :

يتبلور منطوق هذا الاتجاه فى أن المرفق العام " هو تعبير عن نشاط أو خدمة ترتبط بحاجات المجتمع ، ويتولى هذا النشاط الحكومة أو أحد أشخاص القانون العام، كماأن هذه الخدمات يتم تقديمها بشكل مستمر ومنتظم "[1] .

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر :

د. مصطفى كمال وصفى ، التكييف القانونى للمشروعات العامة ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٦٧ ص ص ١٠٩-١٧٠ .

- المستشار محهد الجمل ، نظرية جديدة للمرفق العام، مجلة مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧٢ ، ص ص ٧١٧-٨٢٣ .

- المستشار محمد الجمل ، طبيعة المشروعات ، دار النهضة القاهرة .

- د. عبد المعطى عساف ، إدارة المشرعات العامة .

- E. Troxel. "Economics of Public untilities. Rinehert & Company Inc." New York 1947. pp. 24-48 .

- C.t. Gauthier. "Caracteristic of Public utilities. August 1962, p. 260

ومن الإتجاه السابق لتعريف المرفق العام نستنتج :

* أن المرفق العام هو تعبير عن نشاط أو خدمة .
* ارتباط الخدمة المقدمة باحتياجات المجتمع .
* الذي يتولى النشاط أو تقديم الخدمة أحد أشخاص القانون العام .
* أن النظام والاستمرار فى الخدمة من الشروط التي تستدعى قيام المرفق العام .

*** الاتجاه الثانى :**

لا يفرق هذا الاتجاه من الكتاب بين المرفق العام والمشروع العام حيث لا تتم التفرقة بين النشاط ووسائل وأساليب تحقيق هذا النشاط .

وفى نطاق هذا الاتجاه نرى " لوبادير " يعرف المرفق العام بأنه "كل مشروع تقوم به هيئة عامة ويهدف إلى سد حاجات ذات نفع عام" (١).

وفى نفس الاتجاه نرى أن غالبية رجال الفقه الإدارى فى مصر يضعون العديد من التعريفات للمرافق العامة ، وهذه التعريفات لا تضع حدوداً فاصلة بين المشروع العام والمرفق العام. حيث يرى البعض (د. وحيد رأفت) بأن المرفق العام هو عبارة عن "الهيئة أو المشروع الذى يعمل باطراد وانتظام تحت إدارة الدولة المباشرة لسد حاجات الجمهور، والقيام بأداء الخدمات العامة ، ويرى آخرون (د. عثمان خليل) بأن المرفق العام هو " المشروع الذى يؤدى خدمات عامة للجمهور ، ويدار من قبل الإدارة العامة مباشرة أو يقوم بها أفراد بتكليف من هذه الإدارة ".

---

(١) يظهر هذا التعريف خلطاً واضحاً بين المشروع العام والمرفق العام – وهو ما لا يتفق مع هدف الدراسة فى هذا المؤلف.

كما يرى البعض الآخر (د. مصطفى أبو زيد) بأن المرفق العام " مشروع مكون من أشخاص وأموال ويهدف إلى إشباع حاجة عامة ذات نفع عام للمواطنين ".

وبالرغم من التباين في التعريفات داخل هذا الاتجاه إلا أن الاتجاه العام الذي يتسم به هذا الفريق من الكتاب هو عدم التمييز بين المشروع العام والمرفق العام[1].(لا يتفق ذلك مع طبيعة الدراسة من هذا المؤلف)، كما يوجد شبه اتفاق داخل هذا الاتجاه على أن المرفق العام يتناول تقديم منتجات وخدمات عامة تسد حاجة من الاحتياجات الضرورية للمجتمع ، كما أن الدولة هي المسئولة عن تقديم هذه الحاجات سواء بصورة مباشرة أو من خلال تكليف بعض الأفراد .

* الاتجاه الثالث :

يتبلور منطوق هذا الاتجاه في أن المرفق العام هو " تعبير عن نشاط أو خدمة تهدف إلى إشباع حاجة عامة للشعب على سبيل الانتظام والاضطراد (محمد حامد الجمل ص ٥٠) وهكذا فإن المرفق العام سوف ينشأ لمجرد وجود حاجة عامة محتمة ومؤكدة إليه ، وبمجرد المباشرة في العمل الذي يستهدف إشباعها (د. عبد المعطى عساف ص ٢٠).

* الاتجاه الرابع :

استناداً إلى بعض المعايير الاقتصادية في تحديد مفهوم المرافق العامة تمييزاً لها عن المشروعات العامة يرى فريق من الكتاب

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر :

- د. مصطفى أبو زيد ، الوجيز في القانون الإداري ، الجزء الأول ، ١٩٥٧ ، ص ١٠ .
- د. عبد المعطى عساف ، المرجع السابق ، ص ص ١٧-١٩ .

الاقتصاديين أن المرافق العامة صناعات تنتج خدمات حيوية وضرورية لأفراد المجتمع، كما أنها تتمتع بمركز احتكارى طبيعي وتقتضى المنفعة العامة لأفراد المجتمع قيام الدولة بالرقابة عليها(١) . ومن هذا المنطلق بدأ العديد من الاقتصاديين تحديد عدد من الخصائص تتمتع بها المرافق العامة الاقتصادية مثل أنها تخضع لظاهرة الاحتكار الطبيعى " Natural MonoPoly "، كما أنها كثيفة رأس المال وتعمل فى ظروف تزايد غلة الحجم ... الخ. ولا مجال لتعداد هذه الخصائص الآن وخاصة أننا سوف نتناول بشئ من التفصيل فى جزء لاحق من هذا المؤلف . ولكن باستقراء هذه الخصائص جامعة يتضح لنا أنها فى الواقع لا تضع لنا حداً فاصلاً بين المرفق العام الاقتصادى والمشروع العام .

وبعد استقراء العديد من المفاهيم التى تندرج تحت الاتجاه الثالث والرابع، واستناداً إلى رأينا الشخصى المؤيد، فإننا نستطيع أن نستنتج عدد من الاستنتاجات العلمية يمكن أن تساعدنا فى تحديد الإطار العام للمرفق العام وبما يخدم دراستنا فى هذا المؤلف، ومن بين هذه الاستنتاجات ما يلى:

١- أن المرفق العام يمكن إدارته وتشغيله من خلال القطاع الخاص ولكن فى ظل ضوابط وقيود معينة تحافظ على الهدف من قيام وإنشاء المرفق العام . وبالتالى فلا تقتصر الإدارة والتشغيل على الدولة أو أحد أشخاص القانون العام . ومن هذا المنطلق فإن المرفق العام قد تحقق نتائج أعماله أرباحاً موجبة ، وهذا لا يعنى بالضرورة أن نشاط المرفق العام يستهدف الربح ، حيث أن تحقيق هذه الأرباح

---

(1) For mor details See :
(١) E . Toxel. Op. cit. p 25-48.

لا يخل بالهدف الرئيسى من قيام المرفق العام وهو تقديم خدمات تشبع حاجات عامة للأفراد . وسعياً فى تحقيق ذلك فإنه إذا تم السماح لإدارة المرفق العام من خلال القطاع الخاص فإن الأمر يستلزم العديد من القيود تسمح بالقضاء على أى تعارض قد ينشأ بين الإدارة الخاصة للمرفق العام والأهداف والمبادئ التى من أجلها يتم إنشاء المرفق العام ومن بين هذه القيود والشروط ما يلى :

- المحافظة على طبيعة الخدمات التى يؤديها المرفق العام من حيث كونها خدمات ذات طبيعة عامة تشبع احتياجات عامة .

- أن يصاحب الإدارة الخاصة للمرفق العام انتظام سير المرفق واضطراده وارتفاع جودة الخدمات المقدمة .

- المحافظة على شرعية النشاط ، بحيث لا تخالف إدارة النشاط القوانين والأنظمة العامة والتى تعمل فى نطاقها المرافق العامة .

- ألا يصاحب الإدارة الخاصة للمرفق العام تمييز مجحف لبعض المستهلكين لصالح البعض الآخر .

٢- لم يبرز أياً من الاتجاهات الثلاث الأولى السابق الإشارة إليها ضرورة أن يتمتع المرفق العام بشخصية معنوية مستقلة ، بل على العكس فإن التعبير عن أن المرفق العام "مجرد نشاط لإشباع حاجات عامة " لا يسمح له بوجود كيان مادى يتولد عنه حقوق والتزامات مستقلة عن الكيان الحكومى أو أشخاص القانون العام حتى ولو تم إدارته من خلال القطاع الخاص.

٣- أنه مهما اختلف طريقة تمويل المرفق العام ومهما اختلفت أساليب إدارته فإن طبيعة النشاط الذى يتولاه المرفق العام سوف يظل كما هو من حيث كونه نشاطاً يشبع حاجات عامة وينم بصورة منتظمة ومستمرة ومشروعة .

وإستناداً إلى ما سبق فقد جرى العرف بين الاقتصاديين الذين لهم اهتمامات بالاقتصاد العام وفروعه المختلفة على تقسيم المرافق العامة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ - مرافق عامة غير اقتصادية (إدارية وتنظيمية).

لقد أتضح لنا من دراستنا لنظرية المالية العامة أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى مر بتطورات عديدة . وفى نطاق المذهب الرأسمالى فى صورته التقليدية كان نشاط الدولة قاصراً على مباشرة وظيفتها الإدارية البحتة وهى وظيفة الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة، وكان تدخل الدولة من خلال قيامها بإنشاء وإدارة المرافق العامة يتم فى أضيق نطاق ممكن وفى حدود ما يتفق مع الوظيفة الإدارية للدولة . ولكن مع تطور دور الدولة فى النشاط الاقتصادى زادت درجة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، وقامت بإنشاء مرافق عامة ومشروعات صناعية وتجارية لتقديم خدمات عامة حيوية لأفراد المجتمع وبصفة خاصة فى مجال الخدمات العامة. ولم تعد تقتصر المرافق العامة التى.تملكها وتديرها الدولة على المرافق الإدارية والتنظيمية فقط بل شملت نوع جديد من المرافق سمى بالمرافق العامة الاقتصادية . وأصبح من الضرورى التمييز بين المرافق العامة الإدارية والتنظيمية والمرافق العامة الإقتصادية. فالمرافق العامة الإدارية والتنظيمية يمكن تعريفها بأنها

" نوع من الوحدات الحكومية تمارس من خلالها الدولة الوظيفة الإدارية والتنظيمية البحتة ، وأن منتجاتها ضرورية وحيوية لأفراد المجتمع ، كما أن غالبية منتجاتها إن لم يكن جميعها خدمات اجتماعية غير قابلة لمبدأ الاستبعاد وتتسم بخاصية الاستهلاك المشترك، وهذه الوحدات الحكومية تدار وفقاً لاعتبارات إدارية وتنظيمية تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق الوظائف التقليدية بعيداً كل البعد عن الاعتبارات الاقتصادية، وهذه المرافق أو الوحدات الحكومية ليس لها ميزانيات مستقلة بل إن إيراداتها تصب فى الموازنة العامة للدولة كما أن نفقاتها تنبثق منها ".

ب- مرافق عامة اقتصادية :

تعتبر المرافق العامة الاقتصادية جزءً متميزاً عن المرافق العامة . وقد يطلق البعض على هذا النوع من المرافق مفهوم صناعة المنتجات العامة تمييزاً لها عن باقى الصناعات الأخرى فى المجتمع . ونحن نرى أن الفصل بين مفهوم المرافق العامة الاقتصادية وصناعة المنتجات العامة يعد من الأمور الضرورية والحتمية حيث أن صناعة المنتجات العامة بالمفهوم الحديث أصبحت أكثر شمولاً وأتساعاً من مفهوم المرافق العامة الاقتصادية . فالمرافق العامة الاقتصادية وغير الاقتصادية وبعض المشروعات العامة تنتج خدمات حيوية لأفراد المجتمع، وعملية إنتاج هذه المنتجات الحيوية فى مجموعها تمثل جزءاً من صناعة المنتجات العامة. فصناعة المنتجات العامة لا تقتصر فقد على ما تنتجه المرافق العامة الاقتصادية بل تمتد لتشمل منتجات المرافق العامة التقليدية، كما أنها تشمل أيضاً منتجات المشروعات العامة طالما أن هذه المنتجات يصاحب إنتاجها أو استهلاكها نسبة عالية من المنافع الخارجية External Benefits (منتجات مستحقة). وأعتماداً على هذه التفرقة بين المرافق العامة

الاقتصادية وصناعة المنتجات العامة فإننا نستطيع تحديد مفهوم واضح ومحدد للمرافق العامة يستند إلى خصائص منتجاتها. هذا المفهوم يتمثل فى أن المرافق العامة الاقتصادية عبارة عن **" مجموعة من الوحدات الاقتصادية تمارس من خلالها الدولة بعض الأنشطة الحيوية لأفراد المجتمع، هذه الأنشطة تنتج منتجات قد تكون فى شكل تجاري-أو صناعى أو زراعى ، خدمى أو سلعى ، كما أنها تتولى تقديم منتجات قابلة للاستبعاد (حيث يمكن استبعاد أى فرد من استهلاكها طالما لم يدفع المقابل) ، ولكنها منتجات يصاحب إنتاجها أو استهلاكها أو الاثنين معاً منافع خارجية عالية (نفع عام) بالإضافة إلى النفع الخاص"**. ونتيجة لأن خدمات المرافق العامة الاقتصادية خدمات تتصل مباشرة برفاهية أفراد المجتمع مثل الكهرباء والمياه والتعليم والصحة...الخ. فإن الدولة تفضل القيام بها أو ترك القطاع الخاص للقيام بها ولكن فى نطاق رقابتها وملكيتها.

واستناداً إلى المعايير الاقتصادية وبما يتفق مع طبيعة دراستنا فى هذا المؤلف فإننا نستنتج أن السمة العامة للمرافق العامة الاقتصادية (باعتبارها جزء من محور دراستنا من هذا المؤلف) هى: أنها تتولى إنتاج خدمات عامة تتمتع بالخصائص التالية :

* منتجات قابلة لمبدأ الاستبعاد. Excludability
* منتجات لها نفع خاص ونفع عام غالب. Positive Externalities
* منتجات قابلة للتسويق، وبالتالى يمكن إنتاجها فى القطاع الخاص .

ومن وجهة نظرنا الخاصة فإن الاعتماد على خصائص وطبيعة المنتجات فى حالة المرافق العامة الاقتصادية والمرافق العامة الإدارية والتنظيمية يعد أفضل معايير التفرقة بين تلك الوحدات الحكومية لأغراض الدراسة. فاستناداً إلى هذا المعيار فإن كافة الوحدات الحكومية التى تتولى الوظائف الإدارية والتنظيمية للدولة وتكون منتجاتها غير قابلة لمبدأ الاستبعاد، " Nonexcludability " تتسم بظاهرة الاستهلاك المشترك Joint Consumption وتكون نسبة المنافع الخارجية عالية جداً جميعها تعد من قبيل المرافق العامة الإدارية والتنظيمية. أما الوحدات الحكومية التى تنتج منتجات عامة تتسم بقابليتها للإستبعاد، وقدرة نظام السوق على إشباعها جزئياً ولها منافع خارجية، فإنها تعد من المرافق العامة الاقتصادية. ولا ينقص من أهمية هذا المعيار أن بعض وحدات المرافق العامة الاقتصادية قد تندمج ميزانياتها فى موازنة الدولة . فطالما أن الوحدة الحكومية ما تزال تنتج نفس السلع والخدمات التى تتصف بالخصائص السابق الإشارة إليها ، فإنها سوف تظل مرفق عام اقتصادى بغض النظر عن شكلها القانونى أو طريقة تمويلها . فإذا قام بتقديم خدمة التعليم مثلاً مرفق عام إدارى فهذا لا يعنى استبعاد خدمات التعليم من نطاق المرفق العام الاقتصادى، وإنما الذى تغير هو طبيعتها القانونية، ولكن لأغراض الدراسة الاقتصادية فإنها ما تزال مرفق عام اقتصادى، كما أن قيام بعض وحدات المرافق العامة الإدارية بتحقيق فائض (حيث يتم تحصيل رسوم لتقديم الخدمات الهامة وأن حصيلة الرسوم تزيد عن نفقات أداء الخدمة) لا يعنى أنها أصبحت مرافق عامة اقتصادية حيث ما زالت طبيعة منتجاتها تتسم بنفس الخصائص التى تتمتع بها الوحدات الحكومية الإدارية والتنظيمية . ومن هذا المنطلق أيضاً فإن تحقيق بعض المرافق العامة الاقتصادية عجزاً مالياً باستمرار، وتمويل هذا العجز

مباشرة من موازنة الدولة لا يعنى أن هذه المرافق أصبحت مرافق عامة إدارية وتنظيمية طالما أن طبيعة منتجاتها ما زالت تتمتع بنفس خصائص منتجات وحدات المرافق العامة الاقتصادية .

ويكون غالباً للمرافق العامة الاقتصادية ميزانيات مستقلة لا ترتبط بموازنة الدولة ، سوى برصيد الفائض أو العجز من خلال الميزانيات الملحقة . فالأصل فى هذه الوحدات أن تمول نفسها ذاتياً ولكن لاعتبارات اجتماعية وسياسية ، وتحقيقاً لهدف الدولة من التدخل فى النشاط الاقتصادى فإن هذه الوحدات قد تحقق عجزاً ويتم تمويله من خلال الموازنة العامة للدولة . فالمرافق العامة الاقتصادية وحدات إقتصادية تنتج سلعاً وخدمات لها خصائص معينة تختلف تماماً عن خصائص وطبيعة المنتجات التى تنتجها وحدات المرافق العامة الإدارية والتنظيمية .

٤- أن المرافق العامة يمكن أن تتعدد أشكالها من حيث أسلوب إدارتها ، ولكن مهما تعددت تلك الأشكال فإنها تظل تعمل فى إطار واحد وهو إشباع حاجات عامة بكل ما تتمتع به من خصائص (سوف يتم توضيحها تفصيلياً فيما بعد) . ومن بين الأشكال المختلفة الشائعة للمرافق العامة ما يلى :

أ – مجموعة من المرافق العامة تتولى إدارتها وتشغيلها والسيطرة عليها الدولة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية (نظراً لما يتمتع به المرفق من طبيعة احتكارية ، المحافظة على أمن وسلامة المجتمع ، ... الخ). فى هذه الحالة فإن تشغيل المرفق سوف يتم من قبل إدارة حكومية تخضع للقانون العام .

ب- مجموعة من المرافق العامة يتم تشغيلها وإدارتها من خلال عقود الالتزام حيث تلتزم جهة معينة بمسئولية إدارة وتشغيل المرفق العام على حسابها وتحت مسئوليتها وفى ظل عقود مبرمة مع الدولة، وفى ظل مجموعة من القيود والشروط تتضمنها تلك العقود هذه الشروط تضمن تشغيل المرفق بكفاءة ، كما تضمن تقديم الخدمة بجودة عالية وبصورة منتظمة ومستمرة وبأسعار ملائمة دون تمييز أوإجحاف لبعض المستهلكين على حساب البعض الأخر.

جـ- مجموعة من المرافق العامة يتم إدارتها وتشغيلها من خلال إحدى الجهات العامة أو الخاصة من خلال عقود التشغيل . فقد تتعاقد الدولة مع جهة متميزة بكفاءتها الإدارية لتشغيل المرفق العام على أن تتعهد الدولة بتقديم كافة النفقات المطلوبة لتشغيل المرفق بالإضافة إلى تكلفة إضافية مقابل خدمة الإدارة .

د - مجموعة من المرافق يتم إدارتها وتشغيلها من خلال القطاع الخاص بحريته ومبادئه ، ولكن فى ظل تدخلات معينة من قبل الدولة تتم من خلال مجموعة التشريعات والقوانين المصدرة من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية والتى تتضمن العديد من النصوص تُحدد الإطار العام لتشغيل هذه المرافق من قبل القطاع الخاص، وبما يُحافظ فى النهاية على الوظيفة الاجتماعية للمرفق ويمنع أى استغلال محتمل من قبل القطاع الخاص لمستهلكى الخدمة .

ثانياً : المشروع العام "Public Enterprise"

يتم تعريف المشروع العام : " بأنه وحدة اقتصادية تملكها الدولة إما كلياً أو جزئياً ، مستقلة عن الجهاز الإدارى للدولة ، تتولى إنتاج السلع والخدمات التى قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع، وتعمل فى نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى تسعى الدولة إلى تحقيقها ".

من هذا التعريف يتضح :

١. أن الشرط الضرورى لكون المشروع عاماً هو ملكية الدولة له سواء ملكية كاملة لرأس المال أو ملكية جزئية، وفى حالة الملكية الجزئية يتعين أن تكون مساهمة الملكية العامة فى رأس المال هى الغالبة، وبما يسمح لها بالتأثير الفعال على إدارة المشروع العام وعلى توجيه السياسات الاقتصادية له بما يتفق والأهداف التى تحددها الدولة .

٢. أن الذى يفرق بين المشروع العام والمرفق العام الإدارى والتنظيمى هو أن المشروع العام يتم إدارته وفقاً لإعتبارات اقتصادية من بينها تحقيق الربح ، ومن ثم فإن الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها المشروع العام قد تكون تجارية أو صناعية أو زراعية ... الخ ، وقد يكون المشرع العام منافساً للمشروع الخاص أو محتكراً للنشاط . ولكن فى حالات معينة غالبة فإن المشرع العام قد يقوم بإنتاج سلع لها نفع خارجى بالإضافة إلى النفع الخاص . وبالإضافة إلى ذلك فإن منتجات المشروع العام تكون قابلة للتجزئة ، وقابلة لمبدأ الاستبعاد ، ومن ثم يمكن تركها للسوق لإشباعها كلياً أو جزئياً ولكن لأسباب اجتماعية

أو أيديولوجية يفضل إنتاجها وتقديمها من خلال المشروع العام. أما في حالة المرافق العامة الإدارية والتنظيمية فإن العديد من هذه الخصائص التى لا تكون جميعها متوافرة، ومن ثم لا يستطيع جهاز السوق إشباع الخدمات التى تقدمها ، مثل خدمات الدفاع ، الأمن ، الطرق ، الكبارى، وهى بطبيعتها خدمات اجتماعية صافية.

٣. إن المشروع العام يتمتع بشخصية مستقلة عن شخصية الوحدات الإدارية الحكومية (أو شخصية الجهاز الإدارى للدولة). وهذه الشخصية الإدارية المعنوية المستقلة تسمح للمشروع العام بإدارة النشاط على أسس اقتصادية بل أنه قد يدار على نفس الأسس والمبادئ السائدة فى القطاع الخاص .

٤. من المفهوم السابق يتضح أن المشروع العام قد يعمل فى نطاق المرافق العامة الاقتصادية مثل الكهرباء والصحة والتعليم . ولكن ليست جميع المرافق العامة الاقتصادية مشروعات عامة .

٥. وفقاً للمفهوم السابق فإن مفهوم المشروع العام يمتد ليشمل ما يسمى بالمشروع العام الاستثمارى والذى يتمتع بقدر كبير من المرونة فى إدارة عملياته. حيث تنفصل الملكية تماماً عن الإدارة، ومن ثم غالباً يتم إدارتها على نفس الأسس والمبادئ المستخدمة فى القطاع الخاص ، ولا تخضع لقواعد القانون العام وإنما الذى ينظم معاملتها مع الأفراد هو القانون الخاص ، فهى تعامل على أنها شركة خاصة (مقيدة بأهداف معينة هى أهداف المجتمع) بالرغم من أن ملكيتها قد تكون كاملة للحكومة أو قد يتم السماح للقطاع الخاص بالمشاركة فى تمويلها، ولكن تظل النسبة الغالبة للحكومة . وبالرغم من أن هذه المشروعات

تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وأن الإدارة بها تكون منفصلة عن الملكية إلا أنها تظل تعمل فى نطاق السياسة العامة للدولة بل أنها تعتبر أحد الأدوات التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفى ضوء المفاهيم السابقة المتعلقة بالمرافق والمشروعات العامة نستطيع أن نستنتج ما يلى :

* **إن المرافق العامة تنقسم إلى مرافق عامة إدارية وتنظيمية ومرافق عامة اقتصادية . وأن المرافق العامة الإدارية والتنظيمية تتولى تقديم خدمات الأمن والدفاع والعدالة والطرق والكبارى...الخ. أى أنها تتضمن كافة الوحدات الحكومية التى تقدم خدماتها لأفراد المجتمع دون القدرة على استبعاد أحد الأشخاص عن الاستفادة منها. أما المرافق العامة الاقتصادية فهى تتضمن الوحدات الاقتصادية التى تتولى المنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة وهى منتجات يستطيع جهاز الثمن إشباعها جزئياً .**

* **أما مفهوم المشروع العام فهو أوسع معنى من المرفق العام الاقتصادى . فهو يمكن أن يمتد ليشمل كافة المرافق العامة الاقتصادية ذات الشخصية المعنوية المستقلة ، بالإضافة إلى جزء جديد من الأنشطة يدار وفقاً للمبادئ والأسس التى يدار بها القطاع الخاص ، وهذا الجزء يسمى بالمشروع العام الاستثمارى ، والذى تنفصل فيه تماماً الملكية عن الإدارة، وقد تكون الملكية فيه مشتركة مع القطاع الخاص ولكن يظل يعمل فى نطاق السياسة**

الاقتصادية التى تحددها الدولة. وينخفض الدور الذى يمارسه المشروع العام الاستثمارى خاصة فى الدول المتقدمة الرأسمالية ويبقى له بعض الوجود فى الدول الرأسمالية النامية ويتضخم حجمه فى الدول الاشتراكية .

* بالرغم من الاختلاف بين المرفق العام الإدارى والتنظيمى والمرفق العام الاقتصادى من حيث خصائص وطبيعة منتجات كل منها ، إلا أن طريقة تمويل كل منها قد تتشابه وقد تختلف . فلاجدال فى أن المرافق العامة الإدارية والتنظيمية سوف تندمج ميزانياتها فى الموازنة العامة للدولة، وتعتبر نفقاتها التشغيلية أحد بنود النفقات العامة، كما أن إيراداتها تعتبر أحد بنود إيرادات الموازنة العامة. أما فيما يتعلق بالمرافق العامة الاقتصادية فقد تندمج ميزانياتها فى ميزانية الدولة ، وقد لا ترتبط بميزانية الدولة سوى برصيد من الفائض أو العجز وفى هذه الحالة تكون ميزانياتها ملحقة على الموازنة العامة . وقد تصل درجة الحرية فى إدارة وحدات المرفق إلى أقصاها عندما يتم السماح لها بإعداد ميزانيات مستقلة تماماً عن الموازنة العامة للدولة وبالتالى تتشابه وحدات المرفق العام الاقتصادى مع المشروعات العامة.

الفصل الثانى

خصائص الخدمات العامة

بالرغم من أن قطاع الخدمات العامة يتضمن مجموعات مختلفة من الخدمات تتباين فيما بينها بشدة فى بعض الجوانب الفنية (حيث تتميز كل منها بخصائص وسمات معينة تنفرد بها عن غيرها) إلا أن هذه الخدمات تشترك فى عدد من الخصائص والسمات التى بدورها تميزها عن غيرها من المنتجات الأخرى الخاصة .

وفى هذا الفصل من الدراسة سوف نقوم باستعراض مفهوم المنتجات أو الخدمات العامة وخصائصها، ثم نتناول بالدراسة والتحليل الخصائص الهيكلية لصناعة المنتجات العامة.

أولاً : مفهوم المنتجات العامة وخصائصها

تتضمن المنتجات العامة "Public Goods" والتى تستهدف إشباع الحاجات العامة "Public Wants" لأفراد المجتمع ، مجموعة من السلع والخدمات التى قد يفشل نظام السوق فى إشباعها كلياً أو جزئياً . واستناداً إلى مدى قدرة نظام السوق على إشباع هذه المنتجات، يتضح لنا أن هذه القائمة تتضمن مجموعتين من المنتجات يمكن تمييزها عن بعضها البعض وهى :

<u>المجموعة الأولى</u> : تتضمن مجموعة من المنتجات يستطيع نظام السوق إشباعها كلية دون الحاجة إلى التدخل من قبل الدولة، وهذه المجموعة من المنتجات يطلق عليها السلع الخاصة "Private goods" كحاجة الفرد من الغذاء والسكن والسلع الترفيهية .. الخ . وهذه المجموعة من المنتجات يتحدد ثمنها فى السوق عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض . ومن ثم سوف يتحدد نصيب الفرد منها على ما يحصل عليه من دخل فعلى ومتوقع والثمن الذى يحدده السوق لهذه المنتجات ومن ثم فلا حاجة لتدخل الدولة لإشباع احتياجات الأفراد من هذه السلع إلا إذا كان الأمر يتعلق باعتبارات اجتماعية كتدخل الدولة بتقديم الدعم لبعض السلع الضرورية التى لا غنى لأفراد المجتمع عنها .

<u>المجموعة الثانية</u> : تتضمن مجموعة من السلع والخدمات التى يفشل نظام السوق فى إشباعها كلياً أو جزئياً ، هذه المنتجات أتفق على تسميتها فى الفكر المالى بالمنتجات العامة "Public goods" هذه المنتجات تشبع حاجات معينة للأفراد تسمى بالحاجات العامة "Public wants". وقد عرف سامولسون "Samuelson" المنتجات والحاجات العامة

وفقاً لخصائصها "بأنها تلك المنتجات التى تتسم بوجود الآثار الخارجية "Externalities" فى جانبى الإنتاج والاستهلاك ، ظاهرة تزايد غلة الحجم "Increasing Returns to Scale" أو الظاهرتين معاً :

واستناداً إلى مدى قدرة نظام السوق على إنتاج وإشباع هذه المنتجات، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من المنتجات، مجموعة من المنتجات أتفق الفكر المالى على تسميتها بالمنتجات العامة الإجتماعية "Sociel Public Goods" أو المنتجات العامة الصافية "Pure Public Goods"، وتتسم هذه المنتجات بخاصية رئيسية تميزها عن غيرها من المنتجات وهى خاصية عدم القدرة على الاستبعاد "Non Excludability" ، ووجود هذه الخاصية تؤدى إلى فشل نظام السوق كلية فى إشباعها ، ومن ثم فلا مناص عن تدخل الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والمجتمع (خدمات الأمن / الدفاع / العدالة) .

أما المجموعة الأخرى من المنتجات العامة فتسمى بالمنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة "Merit Goods" أو المنتجات شبه العامة "Quasi Public Goods" مثل التعليم والصحة .. الخ . وتتسم هذه المنتجات بخاصية وجود الآثار الخارجية (منافع / تكاليف) وأنها تخضع لمبدأ الاستبعاد "Excludability"، وبالتالى فإن نظام السوق الحر "Free Market System" يستطيع إشباع احتياجات أفراد المجتمع من هذه المنتجات ولكن بكميات أكبر أو أقل من الاحتياجات الحقيقية التى تتمشى مع اعتبارات الكفاءة فى استخدام الموارد .

ثانياً : خصائص المنتجات العامة

تتسم المنتجات العامة بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها من المنتجات الخاصة . بعض هذه الخصائص تشترك فيه كل من المنتجات العامة الاجتماعية والجديرة بالإشباع (خاصة الآثار الخارجية) والبعض الآخر يقتصر على المنتجات العامة الاجتماعية دون الجديرة بالإشباع (خاصية عدم القدرة على الاستبعاد) . وفيما يلى دراسة وتحليل لأهم هذه الخصائص :

الخاصية الأولى : وجود الآثار الخارجية Externalities

تتسم المنتجات العامة (الإجتماعية / الجديرة بالإشباع) بظاهرة وجود الآثار الخارجية سواء فى جانب الإنتاج أو فى جانب الاستهلاك . وقد تكون هذه الآثار موجبة "Positive Externalities" فى صورة منافع تعود على المجتمع، أو سالبة "Negative Ext." فى صورة تكاليف إضافية يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة والمنافع والتكاليف الإضافية أو الخارجية لا يستطيع نظام السوق إظهارها، ومن ثم فإن السعر السوقى لا يعكس مثل هذه الآثار .

وبصفة عامة فإن وجود المنافع الخارجية "External Benefits" (EB) أو التكاليف الخارجية "External Costs" (EC) يجعل نظام السوق غير قادر على تحقيق التخصيص الكفء للموارد "Efficient Allocation" أو كما يسمى بالتخصيص الأمثل "Optimal Allocation" ، والذى يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية الاجتماعية Marginal Social Benefits (MSB) مع التكاليف الحدية

الاجتماعية "Marginal Social Costs" (MSC) ، أى أن شرط الكفاءة يتحقق عندما :

$$MSB = MSC$$

$$MSB = MEB + MPB \ (*)$$

حيث :

MPB : تشير إلى المنفعة الحدية الخاصة – أو بمعنى آخر المنفعة التى يستمدها المستهلك المباشر من الوحدة الأخيرة، مثل المنفعة التى تعود على الشخص المتعلم من إستكمال تعليمه الجامعى مثل الزيادة المتوقعة فى الدخل نتيجة لحصوله على تعليم عالى.

MEB : تشير إلى المنفعة الحدية الخارجية التى تعود على الأفراد الآخرين من استهلاك أو إنتاج الوحدة الأخيرة، مثل المنافع التى تعود على المجتمع من استكمال فرد ما أو مجموعة من الأفراد تعليمهم العالى مثل زيادة الوعى القومى وزيادة معدلات التنمية الإقتصادية.

$$MSC = MEC + MPC \ (*)$$

حيث :

MPC : تشير إلى التكلفة التى يتحملها المنتج المباشر فى سبيل إنتاج آخر وحدة من الإنتاج (سلعة / خدمة). مثل تكاليف إنتاج آخر طن من الورق مثلاً.

MEC : التكلفة التى يتحملها الآخـرون نتيجـة لإنتـاج الوحـدة الأخيرة أو استهلاكها. وتتمثـل هـذه التكـاليف فـى : التكـاليف الناتجـة عن تلـوث البيئـة نتيجـة لإنتـاج آخر طـن مـن الـورق (انتشـار الأمـراض)، والتكـاليف الناتجـة عـن زيـادة الضوضـاء (التلـوث السـمعى)، وإزعـاج السكان والأفراد الناتجة عن تشغيل مصنع الورق مثلاً.

ولكن مـا هـى طبيعـة وحدود العلاقـة بين المنــافع الخارجيـة والكفـاءة ؟ [External Benefits & Efficiency][1]

توجد العديد من المشروعات والصناعات يتولد عنها منافع إضافية أو خارجية ضخمة مثل مشروعات الرى والصرف والطرق والكبارى ... الخ . فبالرغم من أن هذه المشروعات لها منــافع خارجيـة ضخمـة مقارنـة بمنافعها الخاصة إلا أن رجال الأعمال فى القطاع الخاص قد يحجمون عن استثمار أموالهم فى تلك المشـروعات نظـراً لإنخفـاض منافعهـا الخاصـة ، وكذلك لارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بها، واحتياجها إلى مبالغ ضخمة لتنفيذهـا قـد يعجـز القطـاع الخـاص عـن توفيرهـا . ونظـراً لأن هـذه المشروعات تعتـبر حيويـة للإقتصـاد القومـى وينجـم عنهـا منـافع خارجيـة ضخمـة جداً فـإن الأمـر يستلزم تدخل الدولـة لإنتاجهـا لتتمشـى الكميـات المتاحة منها مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

---

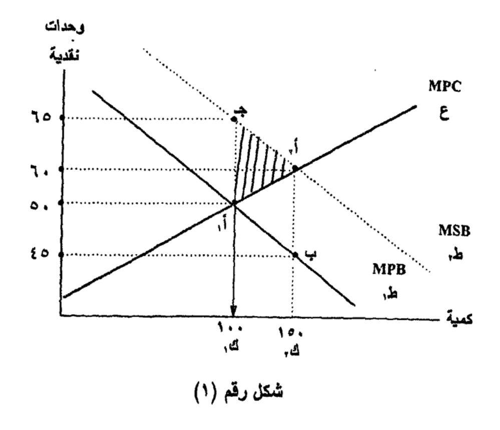
(1) لمزيد من التفصيل أنظر :

- David N. Hyman. Public Finance : A contemporary Application of Theory to Policy- The Dryden Press. Chicago. 1990. Ch. 5.

وأيضاً هناك بعض المنتجات الأخرى التى تكون لها منافع خارجية كبيرة مثل خدمات التعليم والصحة ، فمثل هذه الخدمات تكون تكلفة إنتاجها مرتفعة نسبياً، مما يدفع جهاز الثمن إلى تحديد أسعارها عند مستويات مرتفعة تعجز معها الطبقات الفقيرة من إشباع احتياجاتها من تلك الخدمات، بالرغم من أن هذه الطبقات هى الأكثر حاجة إلى الاستفادة بهذه الخدمات . فأصحاب الدخول المنخفضة هم الأكثر حاجة إلى تعليم أبنائهم رغبة فى تحسن مستوى دخولهم فى المستقبل (بإعتبار أنه كلما زاد المستوى التعليمى كلما زاد مستوى الدخل المتوقع، وكلما زادت فرص الشخص المتعلم من الزواج بفتاة متعلمة ليس فقط بل ومن أسرة غنية).

وفى ضوء ما سبق فإن ترك نظام السوق الحر لإشباع هذه الخدمات سوف يسمح بتوجيه جزء من الموارد الاقتصادية أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع، وبالتالى سوف يحرم العديد من أفراد المجتمع من التمتع بمنافع هذه الخدمات ليس لإعتبارات اقتصادية أو اجتماعية بل لإعتبارات تتعلق بقصور نظام السوق الحر، وعجزه عن إظهار المنافع الخارجية لمثل هذه الخدمات ، فنظام السوق الحر لا يعكس سوى المنافع والتكاليف الخاصة . ومن ثم فإن نظام السوق الحر سوف يعجز عن تخصيص الموارد الاقتصادية تخصيصاً كفءاً إلا فى حالة السلع الخاصة التى لا يترتب على إنتاجها أو استهلاكها آثار خارجية .

ويمكن توضيح مدى الخلل فى قدرة نظام السوق الحر "Free Market System" على تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية فى حالة السلع العامة التى لها آثار خارجية موجبة بالإستعانة بالشكل رقم (١).



شكل رقم (١)

ومن الشكل رقم (١) يتضح ما يلى :

* افترضنا سـوق المنافسـة الحـرة حيث يتحقـق التـوازن فـى هـذا السـوق من خلال التفاعل الحر لقوى الطلب والعرض .

* افترضنا أن المنتج يصاحب إنتاجـه أو اسـتهلاكه منـافع خارجية (EB) دون أن تتحقق أية تكاليف خارجية .

* افترضنا إمكانية قيـاس المنفعـة الإضافيـة أو الخارجيـة للوحـدة بصـورة نقديـة ، وافترضنـا أنهـا تسـاوى ١٥ وحـدة نقديـة لكـل وحـدة منتجـة ومستهلكة .

* يتحقق التوازن وفقاً لقوى السوق الحرة (دون تدخل من قبل الدولة) عند النقطة (أ ١) حيث يتقاطع منحنى التكلفة الحدية الخاصة (MPC) (العرض) مع منحنى المنفعة الحدية الخاصة (MPB) (الطلب). ويكون حجم الإنتاج والاستهلاك هو ك ١ (١٠٠ وحدة) حيث تباع الوحدة بسعر يعادل ٥٠ وحدة نقدية .

* إن حجم الإنتاج الذى يحدده السوق الحر (ك١) لا يحقق الكفاءة فى تخصيص الموارد حيث أن الخدمة يصاحب إنتاجها منافع خارجية (EB) يهملها نظام السوق، كما أن اعتبارات الكفاءة تستلزم أخذ هذه الآثار فى الحسبان .

* عند مستوى الإنتاج ك ١ فإن المنفعة الحدية الخاصة التى تعود على مستهلك الخدمة (السعر) تعادل (٥٠) وحدة نقدية، فى حين تكون المنفعة الحدية التى تعود على المجتمع ما يعادل (٦٥) وحدة نقدية. أى أن المنفعة الحدية الاجتماعية (MSB) > المنفعة الحدية الخاصة (MPB)

* بإفتراض إمكانية قياس المنفعة الخارجية الخاصة بكل وحدة منتجة أو مستهلكة بما يعادل ١٥ وحدة نقدية ، يمكن الوصول إلى منحنى المنفعة الحدية الاجتماعية (ط٢) (التقييم الحدى الاجتماعى) بإضافة المنفعة الخارجية لكل وحدة إلى منفعتها الحدية الخاصة .

* إن تحقيق الكفاءة فى الإنتاج يستلزم أن تتعادل المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكلفة الحدية الاجتماعية (تعادل التكلفة الحدية الخاصة). ويتحقق ذلك عند النقطة (أ٢) حيث يتم إنتاج الكمية ك٢ (١٥٠ وحدة).

المكاسب الصافية للكفاءة Efficiency gains = مقدار الزيادة فى الإنتاج × (نصف) مقدار المنفعة الخارجية [نصف القاعدة × الإرتفاع]

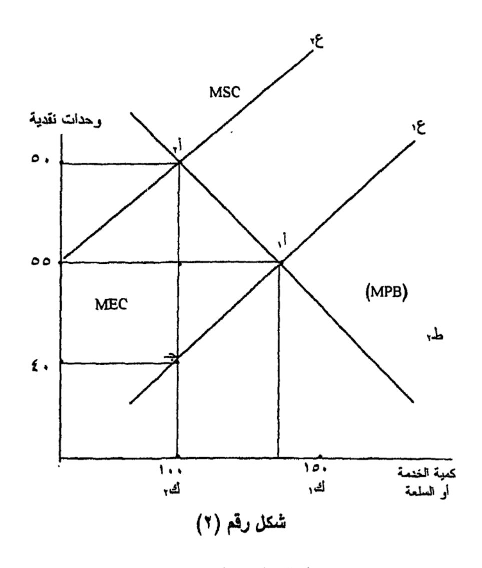
المكاسب الصافية = ٥٠ × $\frac{١}{٢}$ × ١٥ = ٣٧٥ وحدة نقدية.

وبعد استبيان طبيعة العلاقة بين المنافع الخارجية والكفاءة يمكن أن نتساءل السؤال التالى :

ما هى طبيعة وحدود العلاقة بين التكاليف الخارجية والكفاءة External & Cost Efficiency ؟

تتمثل التكاليف الخارجية "EC" فى الأضرار التى تعود على أفراد المجتمع نتيجة للتلوث الصناعى مثلاً – عدم الرضا والإزعاج Dissatisfaction الذى يعانى منه الأفراد الذين يعيشون فى المناطق المجاورة للموانئ الجوية (المطارات) – حيث يحدث تلوث سمعى يصاحب الطيران عند مستويات منخفضة والمناطق المجاورة للمصانع .... إلخ.

وهذه الآثار الخارجية هى جزء من التكاليف الاجتماعية وهذا الجزء يفشل نظام السوق الحر فى إظهاره أو التعبير عنه من خلال الأسعار. وفى مثل هذه الظروف فإن الاعتماد فقط على نظام السوق الحر فى تخصيص الموارد تجاه هذا المنتج سوف يؤدى الى تخصيص جزء من الموارد أكبر من مقتضيات الكفاءة، نظراً لإهمال التكاليف الخارجية . ويتضح ذلك جلياً فى (شكل رقم ٢) .



شكل رقم (٢)

حيث يتضح من هذا الشكل ما يلى :

* أن الكمية التى يستطيع نظام السوق الحر إنتاجها وإشباعها من هذا المنتج هى ك١ (١٠٠ وحدة) حيث تقاطع منحنى المنفعة الحدية الخاصة (الطلب الخاص ط١) مع منحنى التكلفة الحدية الخاصة (ع١) عند النقطة أ١ .

والتساؤل الهام هو :

هل الكمية ك١ تعد كمية إنتاج واستهلاك مثلى أم لا من وجهة نظر المجتمع ؟

طالما أننا افترضنا فى الشكل رقم (٢) وجود تكاليف خارجية سواء فى جانب الإنتاج أو الاستهلاك مع عدم وجود منافع خارجية، فإن التخصيص الذى يحققه نظام السوق الحر وهو (ك١) ليس تخصيصا كفءً أو أمثل من وجهة نظر المجتمع .

ويتحقق التخصيص الكفء أو الأمثل عند النقطة (أ٢) حيث يتم إنتاج واستهلاك كمية أقل ك٢ ، لماذا ؟

* فى الشكل رقم (٢) افترضنا وجود تكاليف خارجية فقط ، وأن هذه التكاليف الخارجية يمكن تقديرها بوحدات نقدية، وأن نصيب الوحدة المنتجة من هذه التكلفة الإضافية ثابت ، وبعد إضافة التكلفة الخارجية لكل وحدة على منحنى التكلفة الحدية الخاصة يمكن الحصول على منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية ع٢.

* عند النقطة أ٢ فإن مقدار التكلفة الخارجية للوحدة المنتجة والمستهلكة يتمثل فى المقدار أ٢جـ . ولنفرض أنها تبلغ (١٠) وحدات نقدية ، وأن حجم الإنتاج ك١ = ١٥٠ وحدة، والسعر السوقى يبلغ (٥٥) وحدة نقدية، كما أن حجم الإنتاج والاستهلاك الأمثل هو ك٢ = ١٠٠ وحدة[1]. فى هذه الحالة وعند مستوى الإنتاج الكفء يكون :

التكاليف الخارجية الكلية (TEC) = ١٠٠×١٠ = ١٠٠٠ وحدة نقدية
التكاليف الاجتماعية الكلية (TSC) = ١٠٠×٥٠ = ٥٠٠٠ وحدة نقدية
التكاليف الخاصة الكلية (TPC) = ١٠٠×٤٠ = ٤٠٠٠ وحدة نقدية

---

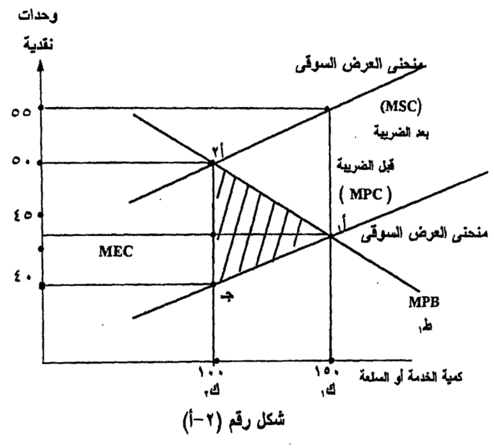
[1] حيث يتقاطع منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية مع منحنى المنفعة الحدية الاجتماعية وهو نفسه منحنى المنفعة الحدية الخاصة .

ولتحقيق التخصيص الكفء للموارد فى هذه الحالة فإن الأمر يحتاج إلى سياسة حكومية Governmental Policy تسمح لها بتخفيض إنتاج القطاع الخاص من ك١ إلى ك٢ بأسلوب مباشر Direct Intervention من خلال تحديد مستوى الإنتاج من بعض المنتجات عند مستوى أقل من المستويات الفعلية قبل التدخل الحكومي. وقد تتدخل الدولة بأسلوب غير مباشر Indirect Intervention من خلال فرض ضريبة غير مباشرة على الوحدات المنتجة والمستهلكة . ويكون مقدار الضريبة التصحيحية "Correcive Tax" يعادل ١٠ وحدات نقدية ، وهو يعادل مقدار الآثار الخارجية السلبية للوحدة . وإذا تحقق ذلك فسوف ينتقل منحنى التكلفة الحدية الخاصة بأكمله إلى أعلى من ع١ إلى ع٢ حيث ينطبق منحنى التكلفة الحدية الخاصة بعد الضريبة على منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية. وبالتالى يمكن لنظام السوق المُدار (Regulated Market System) فى هذه الحالة أن يحقق التخصيص الكفء للموارد. ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى شكل رقم (٢-١أ) والذى يتماثل تماماً مع الشكل رقم (٢)(*).

ويتضح من هذا الشكل ما يلى :

- أن الكمية ك٢ وهى التى يستطيع إنتاجها وإشباعها نظام السوق بعد تدخل الدولة ، تعتبر مثلى من وجهة نظر المجتمع، لماذا ؟

(*) بالرغم من التماثل التام فى الشكل العام لأساسيات الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٢-أ)، إلا أن الاختلاف الجوهرى يتمثل فى أن الشكل رقم (٢) يمثل الوضع قبل التدخل الحكومى حيث يكون السوق غير مُدار " Unregulated " ومن ثم فإن النقطة أ٢ هى نقطة مستهدف الوصول إليها. أما فى الشكل رقم ٢-أ فإنه يمثل الوضع بعد التدخل الحكومى ومن ثم فإن أ٢ هى نقطة فعلية.



شكل رقم (٢-أ)

* عند إنتاج واستهلاك الكمية ك٢ (١٠٠ وحدة) سوف يكون السعر السوقى الذى يدفعه المستهلكين هو س٢ يعادل ٥٠ وحدة نقدية، فى حين أن السعر الذى يحصل عليه المنتج هو (٤٠) وحدة نقدية والفرق بين ما يحصل عليه المنتج والسعر الذى يدفعه المستهلكين يمثل مقدار الضريبة المفروضة على الوحدة وهو يعادل (١٠) وحدات نقدية.

* ترتب على فرض الضريبة وتخفيض الإنتاج السنوى من المنتج من ك١ إلى ك٢ تحقيق مكاسب كفاءة تقدر بمساحة المثلث المظللة أ١ أ٢ جـ ، فقبل الضريبة كانت التكلفة الحدية الاجتماعية للوحدة تعادل ٥٥ وحدة نقدية وهى أكبر من التكلفة الحدية الخاصة والمنفعة الحدية الخاصة بالمقدار ١٠ (٥٥-٤٥) . وبعد فرض الضريبة وتخفيض حجم الإنتاج إلى ك٢ انخفضت التكلفة الحدية الاجتماعية إلى ٥٠ وحدة نقدية وبالتالى تحقق

وفر فى التكلفة الاجتماعية مقداره خمس وحدات نقدية لكل وحدة منتجة أو مستهلكة .

المكاسب الصافية للكفاءة = الانخفاض فى عدد الوحدات × مقدار الانخفاض فى التكلفة الحدية الاجتماعية

= ٥٠ × ٥ = ٢٥٠ وحدة نقدية

وبيانياً فإن مكاسب الكفاءة تعادل مساحة المثلث أ١ أ٢ جـ .

= ٥٠ × $\frac{١}{٢}$ × ١٠ = ٢٥٠ وحدة نقدية

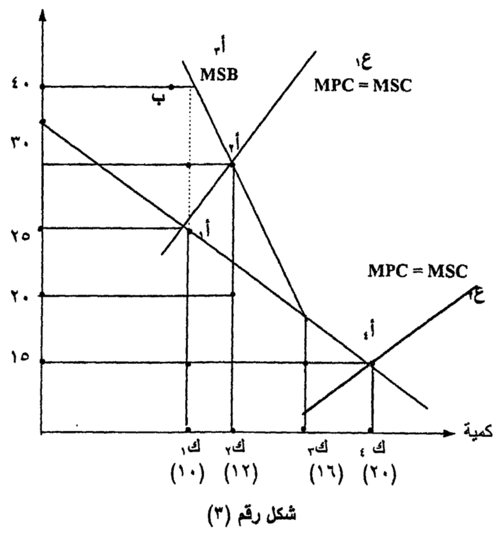
مما سبق يتضح أن نظام السوق الحر " Unregulated Market System " سوف يقوم بتوفير كميات أقل من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع والتى تتمشى مع اعتبارات الكفاءة فى حالة الخدمات التى يصاحب إنتاجها أو استهلاكها منافع خارجية "External Benefits". الأمر الذى يستلزم ضرورة تدخل الدولة لتصحيح سلوك نظام السوق . ومن الوسائل المناسبة وتتلائم فى نفس الوقت مع الفلسفة الرأسمالية فى إدارة النشاط الاقتصادى، تدخل الدولة من خلال تحفيز أفراد القطاع الخاص الحر على زيادة الإنتاج بما يتماشى مع متطلبات الكفاءة من خلال منح الإعانات و الإعفاءات الضريبية سواء للخدمات المنتجة أو لمستلزمات الإنتاج أو للأصول الثابتة وبعد التدخل الحكومى يُسمى نظام السوق " Regulated Market System "

<u>أما بالنسبة للخدمات</u> التى يصاحب إنتاجها تكاليف خارجية External costs، فإن الكمية التى يمكن لنظام السوق الحرة توفيرها للأفراد سوف تكون عندها التكاليف الاجتماعية أكبر من تكاليفها الخاصة وبالتالى سوف

تكون تلك الكميات أكبر من الكميات التى تتمشى مع اعتبارات الكفاءة، الأمر الذى يستلزم ضرورة تدخل الدولة لترشيد السلوك الحر للأفراد من خلال العديد من الوسائل والأساليب، من بين هذه الوسائل فرض ضريبة تصحيحية لهذا السلوك، تسمح هذه الضريبة برفع السعر السوقى ليتعادل مع التكاليف الحدية الاجتماعية ومن ثم يتحقق التخصيص الكفء للموارد.

وفى الحالتين السابقتين قد افترضنا منتجاً عاماً يصاحب إنتاجه أو استهلاكه إما منافع خارجية فقط أو تكاليف خارجية فقط، والأكثر واقعية أن هناك بعض المنتجات القابلة لمبدأ الاستبعاد قد يصاحب إنتاجها منافع خارجية وأيضاً تكاليف خارجية. وفى هذه الحالة يمكن أن نتساءل الآتى : **ما مدى قدرة نظام السوق الحر على تحقيق الكفاءة ؟ وفى حالة فشل نظام السوق فى تحقيق التخصيص الكفء للموارد ما هى الوسائل والأساليب الملائمة التى يمكن أن تتدخل بها الدولة لتصحيح السلوك الحر للإفراد (حاول أن توضح ذلك بنفسك) .**

وأيضاً فى التحليل السابق افترضنا أن المنافع الخارجية أو التكاليف الخارجية تم تقديرها بمبلغ ثابت لكل وحدة منتجة ، ولكن فى حالات عديدة قد نجد أن المنافع الخارجية الحدية لكل وحدة منتجة قد تتناقص مع زيادة حجم الإنتاج والإستهلاك وبعد الوصول إلى مرحلة معينة سوف تصبح المنفعة الحدية الإضافية مساوية للصفر . ولتوضيح ذلك دعنا نستعين بالشكل البيانى رقم (٣).



شكل رقم (٣)

من الشكل رقم (٣) يتضح :

افترضنا منتجاً عاماً يصاحب إنتاجه واستهلاكه منافع خارجية ، وأن هذا المنتج قابل لمبدأ الاستبعاد، وأن السوق السائد هو سوق المنافسة الكاملة أو الحرة .

٢- افترضنا أن المنافع الخارجية الحدية تتناقص مع زيادة الإنتاج والإستهلاك حتى تصل إلى الصفر عند مستوى الإنتاج (١٦) طن سنوياً (ك٣). فكلما زاد الإنتاج وزادت استفادة الأفراد من السلعة أو الخدمة المقدمة من المتوقع أن يقل عدد الأفراد الآخرين الذين

يستفيدون مجاناً من تقديم الخدمة للأفراد الذين يقومون بالدفع وفقاً للأسعار السوقية السائدة . وعند أى مستوى للإنتاج أقل من ك٣ (١٦ طن) سوف تكون المنافع الحدية الاجتماعية أكبر من المنافع الحدية الخاصة[١]، وبالتالى سوف يفشل نظام السوق الحر فى تحقيق الكفاءة عند أى مستوى أقل من (١٦) طن.

عند مستوى التوازن فى السوق الحر تكون المنافع الحدية الاجتماعية أكبر من المنفعة الحدية الخاصة بالمقدار أ١ ب (١٥ وحدة نقدية). ونلاحظ من الرسم أن المسافة الرأسية بين منحنى (MSB) , MPB تناقص دائماً لماذا ؟ حيث أن المنفعة الحدية الخارجية (MEB) تناقص مع زيادة الإنتاج والعكس صحيح .

٣- بإفتراض أن المنحنى ع١ (MPC) يتطابق على منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية (MSC) حيث نفترض مبدئياً عدم وجود تكاليف خارجية. فى هذه الحالة فإن النقطة أ ، تعكس توازن السوق "Market Equilibrium" حيث يتم إنتاج الكمية ك١ (١٠ طن) ويتم بيع الوحدة فى السوق بسعر يعادل (٢٥) وحدة نقدية. هذه الكمية سوف تكون غير كفء "Inefficient" حيث تكون المنفعة الحدية الاجتماعية أكبر من التكلفة الحدية الاجتماعية بالمقدار أ ب.

٤- افترض أن منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية أصبح ع٢ بدلاً من ع١ حيث يتم التقاطع مع منحنى التكلفة الحدية الخاصة عند النقطة أ٤ ، ويتم إنتاج الكمية ك٤ (٢٠ طن) ، **هل الإنتاج ك٤ غير كفء من وجهة نظر المجتمع** ؟ بالطبع سيكون الإنتاج ك٤ إنتاجاً أمثل

---

[١] المنافع الحدية الاجتماعية = المنافع الخاصة + المنافع الحدية الخارجية MSB= MPB + MEB

حيث تكون المنفعة الخارجية مساوية للصفر ، وبالتالى فإن نظام السوق الحر يكون قادراً على تحقيق الكفاءة. ولكن من المؤكد أن نظام السوق الحر سوف يفشل فى تحقيق الكفاءة عند مستويات منخفضة من الإنتاج، وتحديداً عند أى مستويات للإنتاج أقل من ك٣ (١٦ طن) لماذا ؟

الخاصية الثانية : عدم القدرة على الاستبعاد Non-Excludability

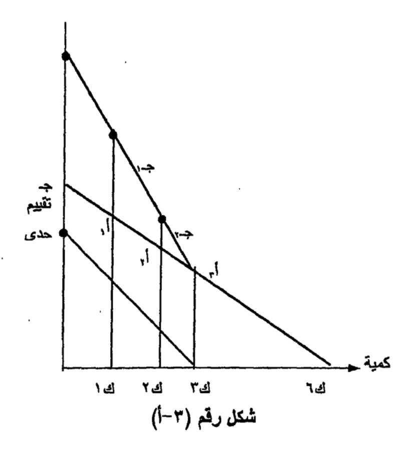
تتمتع بعض المنتجات العامة وتحديداً المنتجات الإجتماعية بخاصية عدم عدم القدرة على استبعاد أحد الأشخاص من استهلاكها . ويترتب على ذلك أنه إذا تم إنتاج المنتجات العامة التى تتمتع بهذه الخاصية وتقديمها إلى أحد الأفراد فسوف يستفيد بها الآخرون دون القدرة على استبعادهم من الانتفاع بها . وفى مثل هذه الظروف لا يستطيع جهاز الثمن تحديد سلم التفضيل الاجتماعى للأفراد، ومن ثم يفشل جهاز الثمن كلية فى تخصيص الموارد تجاه إشباع هذه المنتجات. بناء على ذلك ، فالمنتجات العامة التى تتمتع بهذه الخاصية – المنتجات الاجتماعية – تعد من قبيل الخدمات العامة غير القابلة للتسويق ، ومن ثم تتحدد أولويات الإنفاق العام عليها من خلال الآليات السياسية كبديل عن آليات جهاز الثمن، ويتم تمويلها من حصيلة الموارد السيادية العامة للدولة (الضرائب).

وخاصية عدم القدرة على الاستبعاد تجعل المنفعة التى يستمدها كل فرد لا يمكن تجزئتها، وفى حدود معينة فإن زيادة المنافع التى يحصل عليها أحد الأفراد لا تؤثر على المنافع التى يتمتع بها الآخرون، ومن ثم فإن التقييم الحدى للوحدة الإضافية المستهلكة يساوى مجموع التقييمات الحدية للأفراد. وبالطبع سوف يختلف ذلك جوهرياً عنه فى حالة السلع

التى تخضع لمبدأ الإستبعاد حيث أن زيادة منفعة أى فرد سوف تكون على حساب آخرين. ولتوضيح ذلك بيانياً سوف نفترض أن الخدمة التى يتم إنتاجها سوف تقدم لمجموعتين من المستهلكين (أ) و (ب) .

وللوصول إلى منحنى طلب السوق على أحد المنتجات العامة التى تتمتع بخاصية عدم القدرة على الاستبعاد خدمات الأمن والدفاع يستلزم تجميع منحنيات الطلب الفردية (التى تعكس التقييم الحدى لكل مستهلك على حدة) تجميعاً رأسياً وليس أفقياً كما فى حالة السلع الخاصة . ويوضح ذلك الشكل البيانى رقم (٣) . حيث نفترض خدمة عامة غير قابلة لمبدأ الاستبعاد مثل خدمات الأمن أو الدفاع وأن هذه الخدمة يستفيد بها مستهلك (أ) وآخر (ب). وأن التقييم الحدى للمستهلك (أ) على خدمة الدفاع أكبر من التقييم الحدى للمستهلك (ب) . وبالتالى ط أ يقع أعلى من ط ب .

كما يتضح أن أى كمية يتم إنتاجها أقل من ك٣ سوف يتكون السوق من المستهلك (أ) ، المستهلك (ب) بينما أى كمية أكبر من أو تساوى ك٣ سوف يتكون السوق من المستهلك (أ) فقط حيث يكون التقييم الحدى للمستهلك (ب) لأى وحدة إضافية من الخدمة مساوياً للصفر فمثلاً عند إنتاج ك١ فإن :



شكل رقم (٣-أ)

طلب السوق = التقييم الحدى للمستهلك (أ) + التقييم الحدى للمستهلك (ب) عند ك١ :

التقييم الحدى للسوق = ك١ أ١ + ك١ب١ = ك١ب١

عند ك٢ :

التقييم الحدى للسوق (طلب السوق) = ك٢ أ٢ + ك٢ ب٢ = ك٢ ج٢

عند ك٣ فإن : طلب السوق = ك٣ أ٣ .

عند أى كمية أكبر أو تساوى ك٣ فإن :

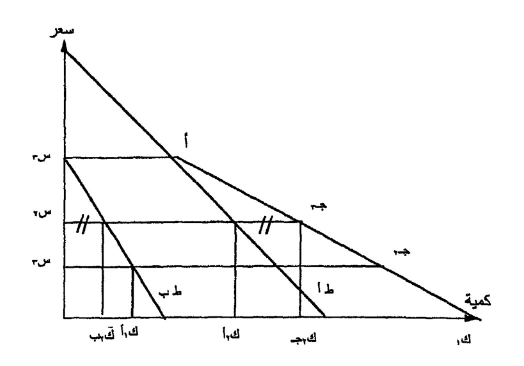
طلب السوق = التقييم الحدى للمستهلك أ فقط .

وإعتماداً على ما سبق فـإن طلـب السـوق يصبـح جـ أ$_{٢}$ ك$_{٠}$ حيـث ينكسر منحنى طلب السوق عند النقطة أ$_{٢}$ (ما هـو تفسـيرك لهذا)، وقـد تـم الوصول إليه بتجميـع منحنيـات الطلـب للمسـتهلك (أ) . والمسـتهلك (ب) رأسياً حيث يتم التجميع عند كل كمية وليس عند كـل سـعر كمـا فـى حالـة السلع الخاصة . وحتـى يسـتطيع القـارئ أن يتفهـم بصـورة أكـثر وضوحـاً مدى الاختلاف بين طريقة أشتقاق منحنى طلب السوق فى حالـة المنتجـات العامة غير القابلة للاستبعاد والمنتجات الخاصة والتى تكون بطبيعتها قابلـة للاستبعاد، دعنا نفترض إحدى السلع الخاصة يقوم بإسـتهلاكها مجموعتيـن من المستهلكين (أ) ، (ب) [شكل رقم ٣-ب] فى هذه الحالة فـإن السـعر السائد فى سوق السلعة سـوف يتعـادل مـع التقييـم الحـدى للمسـتهلك (أ) والذى يتعادل مع التقييم الحدى للمستهلك (ب) حيث :

السعر = التقييم الحدى للمستهلك (أ) = التقييم الحدى للمستهلك (ب) .

ومن ثم من المتوقع أن تختلـف الكميـة التـى يطلبهـا (أ) والكميـة التى يطلبها (ب) عند كل سعر متوقع . وهذا يعنى أن الوصول إلـى طلـب السوق يستلزم تجميع طلبات المستهلكين الأفراد أفقياً
عند كل سعر حيث :

* عند السعر س$_{١}$ فإن طلب السوق = ط$_{أ}$ + ط$_{ب}$ = ك$_{١أ}$ + ك$_{١ب}$



شكل رقم (٣ - ب)

* عند السعر س٢ : فإن طلب السوق = ك٢أ + ك٢ب

وهكذا عند السعر س٣ أو أى سعر أكبر منه فإن المستهلك (ب) لن يستطيع شراء السلعة ، وسوف يتكون السوق من المستهلك (أ) فقط.

ويصبح منحنى طلب السوق هو ك١ أ جـ حيث ينكسر منحنى طلب السوق عند النقطة (أ) ، (ما هو تفسيرك لذلك ؟) أى أن منحنى طلب السوق تم الوصول إليها بيانياً عن طريق التجميع الأفقى لمنحنيات الطلب الفردية حيث يتم التجميع عند كل سعر . حاول أن تقارن بين شكل رقم (٣-أ) ، شكل (٣-ب) لتوضح بنفسك مدى الاختلاف بين طريقة اشتقاق منحنى طلب السوق فى حالة السلع الخاصة والسلع العامة غير القابلة للاستبعاد .

الخاصية الثالثة : عدم وجود تنافس فى الاستهلاك Non-Rival Consumption

تتسم بعض المنتجات العامة بخاصية عدم وجود ظاهرة الاستهلاك التنافسى ، أى وجود ما يطلق عليه ظاهرة الإشتراك فى الإستهلاك Joint-Consumption فى هذه الحالة ، فإن المنفعة التى يستمدها أحد الأفراد من استهلاك أحد المنتجات العامة لا تؤثر على المنافع التى يتمتع بها الآخرين – بمعنى آخر فإن زيادة استهلاك أحد الأفراد لا يترتب عليه نقص استهلاك الآخرين ، ومن ثم فإذا كانت الخدمة متاحة لأحد المستهلكين فإنها سوف تكون متاحة فى نفس الوقت لبقية المستهلكين وبنفس المقدار ودون تحمل المجتمع لنفقات إضافية . ولذلك يمكن القول أن هذه المنتجات تتسم منافعها بأنها غير قابلة للتجزئة وأنها مشتركة لجميع المستهلكين . وفى ظل توافر هذه الخاصية فإن استبعاد أحد الأفراد من استهلاكها يعنى تقليل رفاهية المجتمع والابتعاد عن التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية نظراً لصفرية التكلفة الحدية فى الأجل القصير .

الخلاصة :

اعتماداً على خصائص المنتجات العامة السابق الإشارة إليها ومدى قدرة جهاز الثمن على إشباعها يمكن تقسيم المنتجات العامة إلى نوعين هما :

*** المنتجات الإجتماعية "Social Public Goods"**

هى تلك المنتجات التى تشبع حاجات اجتماعية ، والحاجات الاجتماعية هى تلك الحاجات التى يفشل جهاز الثمن أو نظام السوق

فى إشباعها كلية مثـل خدمـات الأمـن والدفـاع والعدالـة ، وهـذه المنتجـات تتمتع بعدد من الخصائص المنفردة . أنها غير خاضعة لمبدأ الاستبعاد ، كما أنها لا تخضع لظاهرة الاستهلاك التنافسى . وخضوع المنتجات العامة لهاتين الخاصيتين يجعلها غير قابلـة للتسعير وبالتـالى يفشـل نظـام السـوق تماماً فى إشباعها، الأمر الذى يستلزم ضرورة تدخل الدولـة لإنتـاج هـذه المنتجات وتقديمها لأفـراد المجتمـع مجانـاً والبحـث عـن الوسـائل الملائمـة لتمويلها .

* المنتجات الجديرة بالإشباع أو المستحقة : "Merit Goods"

هـى تلـك المنتجـات التـى تشـبع حاجـات مسـتحقة ، والحاجـات المستحقة هى تلك الحاجات التى يتولد عنها آثار خارجية (منافع خارجية / تكـاليف خارجيـة) سـواء فـى مجـال الإنتـاج أو فـى مجـال الاسـتهلاك . وهـذه الخاصيـة تجعـل هـذه المنتجـات تتشـابه مـع الحاجـات الاجتماعيـة وتختلـف عـن الحاجـات الخاصـة . وبـالرغم مـن التشـابه الواضـح بيـن الحاجات الاجتماعية والحاجات الجديرة بالإشـباع (مـا هـو وجـه التشـابه؟) إلا أن هناك بعض الخصائص التى تتمتع بها الحاجـات الاجتماعيـة بصفـة منفردة مثل عدم القدرة علـى الاستبعاد وعـدم الاسـتهلاك التنافسـى ، هـذه الخصـائص هـى التـى يمكـن الاسـتناد إليهـا فـى التفرقـة بيـن الحاجـات الاجتماعية والحاجات الجديـرة بالإشـباع . ونظـراً لأن المنتجـات الجديـرة بالإشـباع أو المسـتحقة يصـاحب إنتاجهـا أو اسـتهلاكها آثـار خارجيـة وأنها قابلة لمبدأ الاستبعاد ، كما أنها تخضـع لظـاهرة الاسـتهلاك التنافسـى فإن نظام السوق يستطيع إشباع تلك المنتجات بكميات أقل أو أكثر من الاحتياجات الحقيقية لأفـراد المجتمـع ، الأمـر الـذى يسـتلزم تدخـل الدولـة

لتصحيح الاختلال في نظام السوق وبما يسمح بإنتاج واستهلاك هذه المنتجات عند المستويات التي تقتضيها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية في تخصيص الموارد.

وفي ضوء التفرقة السابقة بين المنتجات الإجتماعية والمنتجات الجديرة بالإشباع يمكن القول :

١- أن هناك بعض المنتجات العامة مثل الدفاع والأمن ، يفشل تماماً جهاز الثمن في إشباعها نظراً لتعذر استبعاد أي شخص من الاستفادة بها سواء ساهم في تكلفتها أو لم يساهم ، مما يحفز الأفراد على إخفاء حاجتهم إليها وبالتالي يفشل نظام السوق في تحديد سعر لها . ومن ثم فإن الأمر يستلزم تدخل الدولة لتخصيص بعض موارد المجتمع الاقتصادية لتوفير مثل هذه المنتجات وتقديمها لأفراد المجتمع مجاناً ، وقد اتفق على تسمية هذه المنتجات بالمنتجات الاجتماعية والحاجات التي تشبعها بالحاجات الاجتماعية .

٢- هناك بعض المنتجات العامة مثل التعليم والصحة يستطيع نظام السوق أن يقوم بإنتاجها وإشباعها ولكن جزئياً، حيث أن الكميات التي يستطيع نظام السوق الحر توفيرها لأفراد المجتمع سوف تكون أقل من الكميات المثلى، ونظراً لارتفاع تكلفة إنتاج مثل هذه الخدمات فإن الأسعار السوقية لها سوف تكون مرتفعة، مما يحرم أصحاب الدخول المنخفضة من الاستفادة بها بالرغم من المنافع الخارجية الكبيرة التي تصاحب إنتاج واستهلاك مثل هذه الخدمات، الأمر الذي يقتضي تدخل الدولة مكملة للقطاع الخاص لتوفير الكميات المثلى التي تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع . وقد اتفق على تسمية

هذه المنتجات بالمنتجات المستحقة والحاجات التى تشبعها أيضاً بالحاجات المستحقة أو الجديرة للإشباع .

٣- هناك بعض المنتجات العامة مثل مشروعات الرى والصرف ومشروعات المرافق العامة يعجز نظام السوق الحرعن إشباعها، حيث لا يستطيع هذا النظام توفيرها بالكميات التى تتفق مع مقتضيات النمو الاقتصادى واعتبارات العدالة. فهذه المنتجات تمتلك العديد من المنافع الخارجية أكبر بكثير من منافعها الخاصة ، كما أن طبيعة المشروعات التى تتولى إنتاجها تتطلب إنفاقاً رأسمالياً ضخماً جداً قد يعجز القطاع الخاص عن توفيره ، بالإضافة إلى أنها قد تتطلب انقضاء سنوات طويلة جداً حتى تغطى تكلفتها الرأسمالية . أى أن هذه المشروعات تتسم بظاهرة الارتفاع الشديد فى درجة المخاطرة المصاحبة لإنتاجها الأمر الذى يستلزم تدخل الدولة لإشباع هذه الحاجات بصورة منفردة فى حالات معينة وبصورة مكملة فى حالات أخرى .

٤- توجد بعض المنتجات قد يصاحب إنتاجها أو استهلاكها تكاليف خارجية مثل السجائر والخمور المخدرات ، ومن ثم فإن الاعتماد على نظام السوق الحر لإشباع مثل هذه المنتجات سوف يسمح بإنتاج واستهلاك كميات أكبر بكثير من الاحتياجات الحقيقية التى تتفق مع مصالح أفراد المجتمع . وسوف يشجع على ذلك الانخفاض الكبير فى تكاليف إنتاج هذه المنتجات، وفى ظل هذه الظروف فإن الأمر يقتضى تدخل الدولة للحد من إنتاج واستهلاك هذه المنتجات،

ومن بين هذه الوسائل فرض الضرائب على إنتاج وإستهلاك هذه المنتجات.

وبعد هذا العرض الموجز والسريع لخصائص المنتجات العامة فإن إنتاج هذه المنتجات وتقديمها لأفراد المجتمع يتم من خلال ما يسمى بصناعة المنتجات العامة والتى تتمتع بالعديد من الخصائص والسمات تتفق مع طبيعة المنتجات التى يتم إنتاجها . وفى الفصل التالى سوف نستعرض أهم الخصائص الهيكلية لصناعة المنتجات العامة .

ثانياً : الخصائص الهيكلية لصناعة المنافع العامة

يختلف مفهوم الصناعة فى نطاق الأعمال عن مفهومها إقتصادياً. ففى نطاق الأعمال فإن الصناعة تتضمن مجموعة المصانع التى تنتج نفس السلع والخدمات - مثل صناعة السيارات - أو تستخدم عملية صناعية واحدة - مثل الصناعات الكيمائية - أو صناعة السيارات - أو تستخدم عملية صناعية واحدة - مثل الصناعات الكيمائية - أو تستخدم مادة خام واحدة - مثل صناعة الغزل.

أما وفقاً للمفهوم الإقتصادى فإن الصناعة تتضمن مجموعة من المشروعات التى تنتج منتجات متجانسة إقتصادياً ، وحتى تكون المنتجات متجانسة إقتصادياً يتعين توافر شروط معينة هى :

١- أن تكون مرونة الإحلال بين المنتجات كبيرة نسبياً. فمثلاً حتى نستطيع أن نتحدث عن النقل كصناعة يتعين أن توجد درجة إحلال كبيرة بين النقل بمخلف أشكاله - نقل بحرى ، نقل جوى ، نقل برى... الخ . أما إذا كانت عملية الإحلال بين النقل البحرى والجوى

والبرى ضعيفة أو منعدمة ففى هذه الحالة يطلق مفهوم الصناعة على كل نوع من أنواع النقل على حدة .

٢- تماثل ظروف العرض بين المنتجات والمشروعات التى تنتمى إلى نفس الصناعة. وبمعنى آخر أن تتماثل ظروف التكاليف وخصائصها. ويعنى هذا الشرط أنه إذا كان لدينا منتج (أ) وآخر (ب) ، وأن إنتاج المنتج (أ) يحتاج إلى تكاليف رأسمالية ضخمة حيث أن نسبة التكاليف الثابتة أكبر بكثير من نسبة التكاليف المتغيرة، فى حين أن إنتاج المنتج (ب) يحتاج إلى نسبة منخفضة من التكاليف الثابتة ، فإن (أ) ، (ب) لا ينتميان إلى نفس الصناعة حتى لو توافرت الشروط الأخرى .

٣- إن المنتجات التى يتم إنتاجها تخدم سوقاً واحدة وليس عدة أسواق منفصلة. والسوق الواحدة تعنى أن يسود لنفس المنتجات بسعر واحد داخل نفس السوق .

وتوافر أى شرط من هذه الشروط يعتبر شرطاً ضرورياً وليس كافياً حتى تكون المنتجات متجانسة من الناحية الإقتصادية . وبإفتراض توافر الشروط السابقة فى صناعة المنتجات العامة فإننا نستطيع تحديد عدد من الخصائص الهيكلية تتسم بها هذه الصناعة منها :

(١) إرتفاع الكثافة الرأسمالية . Capital Intensive

(٢) سريان ظاهرة تزايد غلة الحجم . Increasing Returns to Scale

(٣) الإحتكار الطبيعى . Natural Monopoly

وسوف يتم تناول كل من هذه الخصائص بشئ من التفصيل على النحو التالى :

١- إرتفاع الكثافة الرأسمالية Capital Intensive

تتسم صناعة المنتجات العامة - سواء كانت تتعلق بإنتاج السلع الرأسمالية أو إنتاج السلع الإستهلاكية - بأنها تتطلب كميات ضخمة من رؤوس الأموال لتنفيذها ، ويتحقق عائدها على مدار فترات زمنية طويلة نسبياً ، الأمر الذى يجعل درجة المخاطرة التى تحيط بها مرتفعة نسبياً . وجميع هذه الصناعات يترتب على تنفيذها نفع خارجى بالإضافة إلى النفع الخاص.

وتُقاس الكثافة الرأسمالية فى صناعة ما بما يسمى بمعامل رأس المال / الإنتاج أو معامل رأس المال / العمل ، وكلما زادت فترة إسترداد المشروع لقيمة أصوله الرأسمالية ، إنخفض معدل دوران رأس المال المستثمر والعكس صحيح. ومن الأسباب التى تجعل القطاع الخاص يحجم عن القيام ببعض هذه الصناعات أنها كثيفة رأس المال وتحتاج إلى فترة طويلة جداً حتى يغطى العائد المتحقق التكاليف الاستثمارية العامة لتنفيذ المشروع. وإرتفاع كثافة رأس المال وعدم قابلية العديد من المشروعات العامة للتجزئة لأسباب فنية أو إقتصادية يجعل المسئولين عن إدارة وتنفيذ تلك المشروعات يخططون حجم الأموال المستثمرة ليس فقط على أساس الطلب الحالى بل أيضاً وفقاً لتقديرات الطلب المتوقع فى الأجل القصير والطويل معاً . فمثلاً عند دراسة إتخاذ قرار بإنشاء محطة كهرباء جديدة فى مدينة الإسكندرية لا يتم تحديد حجم الطاقة الإنتاجية للمحطة فى ظل الإحتياجات الحالية للسكان، والحجم الحالى للمدينة بل يتعين النظر إلى

المستقبل فى ضوء الزيادة المتوقعة فى السكان وزيادة الاستهلاك المصاحبة لزيادة دخولهم ، بالإضافة إلى الامتداد العمرانى لمدينة الإسكندرية والذى من المتوقع أن يمتد إلى العديد من المناطق المجاورة والتى ليست فى عداد المناطق السكنية فى الوقت الراهن .

وسوف يترتب على أخذ هذه العوامل فى الحسبان عند إنشاء المرافق العامة أو صناعة المنتجات العامة عموماً وجود ما يسمى بالطاقات الإنتاجية الفائضة Excess Capacity . وفى الواقع فإن وجود هذه الطاقات فى صناعة المنتجات العامة يرجع إلى عدد من الأسباب هى:

١- أن الطاقات الإنتاجية التى يتم تخطيطها عند إنشاء المشروعات والمرافق العامة لا تأخذ فى حسبانها الطلب الحالى فقط بل الطلب المتوقع فى الأجل القصير والطويل معاً .

٢- أن صناعة المنتجات العامة يتسم الطلب على منتجاتها بالتقلب الشديد من سنة إلى أخرى بل من فترة إلى أخرى فى نفس اليوم ، مما يؤدى إلى ضرورة تصميم الطاقات الإنتاجية لهذه الصناعات على أساس الحد الأقصى للطلب فى فترة الذروة، وبالتالى فإن جميع الفترات الأخرى بخلاف فترة الذروة سوف تتسم بوجود طاقات إنتاجية عاطلة. فمثلاً عند تحديد الطاقة الإنتاجية لمحطة كهرباء جديدة فى مدينة مثل الإسكندرية يتعين أن يتم فى ضوء الطلب المتوقع فى فترة الذروة والتى تكون فى موسم الصيف حيث يزداد الطلب على الكهرباء زيادة شديدة .

٣- أن العديد من المنتجات العامة والتى تنتجها صناعة المنتجات العامة قد تكون غير قابلة للتخزين . وهذه الخاصية تؤدى إلى إستحالة تشغيل المشروع أو المرفق العام فى أوقات إنخفاض الطلب وتخزين الإنتاج وبيعه فى أوقات الذروة، وأفضل الأمثلة على ذلك الكهرباء .

وبناء على ما سبق نستطيع أن نستنتج عدد من الملاحظات العامة والهامة هى :

أ - أن وجود الطاقات الإنتاجية الفائضة فى أحد صناعات المنتجات العامة لا يعنى بأى حال من الأحوال أن الإدارة المسئولة عن تخطيط وتنفيذ وإدارة هذه المشروعات لا تتمتع بالكفاءة ، بل على العكس من ذلك فإن عدم وجود مثل هذه الطاقات الإنتاجية الفائضة قد يعكس نتيجة مغايرة تماماً للنتيجة السابقة، فقد يقدم ذلك لنا مؤشراً على ضعف الكفاءة الإدارية والفنية التى يتمتع بها المسئولون عن إدارة هذه الصناعات . وقد يترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية على رفاهية أفراد المجتمع .

ب- يتعين على المسئولين عن تخطيط وتنفيذ الإستثمار فى صناعة المنتجات العامة ألا يبالغوا فى تقديرات الطلب المتوقع حتى لا يتضخم حجم الطاقات الإنتاجية الفائضة . فإذا كانت الطاقات الإنتاجية الفائضة فى بعض الأحيان قد تعد مؤشراً على كفاءة الأجهزة المسئولة عن صناعة المنتجات العامة، إلا أن الحجم الزائد من الطاقات الفائضة لا يعد مرغوباً فيه من الناحية الإقتصادية . والطاقات الإنتاجية الفائضة فى الواقع تعنى حجز جزء من موارد المجتمع بدون إستخدام، وهذا يتناقض مع أبسط مبادئ التخصيص

الأمثل للموارد الإقتصادية. وكلما زاد حجم الطاقات الإنتاجية الفائضة كلما أبتعدنا أكثر عن التخصيص الكفء للموارد، ومن ثم فإن هناك حدوداً معينة من الطاقات الإنتاجية الفائضة يمكن أن تكونَ مقبولة فى ضوء خصائص وسمات صناعة المنتجات العامة، ومن المتوقع أن يختلف هذا الحجم من الطاقة من فترة زمنية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، ومن صناعة إلى أخرى داخل نفس البلد . كما أن حجم الطاقات الفائضة الذى يمكن أن يكون مقبولاً من الناحية الاقتصادية يتوقف على العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية .

واعتماداً على ما سبق فإن إدارة المؤسسات العامة التى لديها طاقات فائضة عليها أن تبحث عن أسلوب التسعير الملائم الذى يسمح لها بتخفيض حجم هذه الطاقات إلى أدناها . وفى هذا المجال يمكن أن تعتمد الإدارة على أسلوب التمييز فى الأثمان بإفتراض توافر ظروف وإمكانيات نجاحه . فمثلاً تستطيع الإدارة أن تقرر بيع الخدمة أو السلعة بسعر منخفض نسبياً فى أوقات إنخفاض الطلب وبسعر مرتفع نسبياً فى أوقات الذروة. كما أنها تستطيع أن تميز فى الثمن بين مجموعات مختلفة من المستهلكين[1] وفقاً لإختلاف حجم استهلاكهم وإختلاف مستوى دخولهم.

٢- ظاهرة تزايد غلة الحجم Increasing Returs to Scale

تتسم صناعة المنتجات العامة عموماً (سواء التى تتعلق بإنتاج المنتجات الإجتماعية أو المنتجات الجديرة بالإشباع) بأنها تخضع لظاهرة تزايد غلة الحجم أو تناقص التكاليف . وتعنى هذه الظاهرة أن زيادة حجم الإنتاج يصاحبه تحقيق العديد من الوفورات الداخلية والخارجية .

[1] سوف يتم تناول هذه السياسة التسعيرية بالتفصيل فى جزء لاحق من الدراسة

أما عن الوفورات الداخلية Internal Economies فإن المشروع يحصل عليها من داخله . فمع كبر حجم المشروع ومن ثم حجم الإنتاج من المتوقع أن تزداد فرص المشروع فى إتباع التخصص وتقسيم العمل مما يؤدى إلى توفير الوقت والجهد والحصول على كفاءة أعلى فى العمل، ومن شأن كل ذلك أن يحقق العديد من الوفورات الداخلية للمنشأة أو المرفق العام. وسوف تنعكس هذه الوفورات فى صورة إنخفاض تكلفة الإنتاج وزيادة أرباح المشروع أو المرفق العام. أما عن الوفورات الخارجية " External Economies " سوف يحصل عليها المرفق العام من البيئة المحيطة التى يعمل فى نطاقها. فمما لا شك فيه إن وجود المشروع داخل بيئة صناعية متكاملة سوف يؤدى إلى إنخفاض العديد من أنواع التكاليف مثل تكاليف النقل والشحن وتكاليف البحث عن أسواق لشراء مستلزمات إنتاجه وأسواق لبيع منتجاته. ففى داخل هذه البيئة الصناعية قد يستطيع المشروع شراء مستلزمات إنتاجه من آخرين داخل نفس البيئة بأسعار أقل، كما يستطيع أيضاً أن يبيع منتجاته دون تحمل تكاليف إضافية مثل نفقات الإعلان والنقل .. الخ. ومما لا شك فيه أن الوفورات الداخلية والخارجية التى يحصل عليها المشروع الذى يعمل فى نطاق صناعة المنتجات العامة سوف ترجع إلى الخاصية الأولى لصناعة المنتجات العامة وهى خاصية إرتفاع درجة الكثافة الرأسمالية ، كما أن هذه الوفورات سوف تكون سبباً رئيسياً فى إنخفاض متوسط تكلفة الوحدة مع زيادة حجم المشروع ومن ثم حجم الإنتاج . وفى ظل سريان ظاهرة تزايد غلة الحجم تكون التكلفة الحدية للإنتاج (تكلفة الوحدة الأخيرة) أقل من التكلفة المتوسطة للإنتاج . فإذا إفترضنا قيام المشروع ببيع منتجاته بسعر يعادل التكلفة الحدية للإنتاج (فى إحدى صناعات المنتجات العامة حيث تسود ظاهرة تزايد غلة الحجم)، فإن ذلك يعنى أن هذا المشروع

سوف يحقق خسائر تشغيلية لأن التكلفة المتوسطة سوف تكون أكبر من التكلفة الحدية والتى يعتمد عليها المشروع فى تسعير منتجاته .

وفى ظل هذه الظروف فإن المشروع الخاص لا يستطيع إنتاج مثل هذه المنتجات طالما تم تحديد السعر عند مستوى يعادل التكلفة الحدية للإنتاج (بإعتبار أن هذا السعر هو السعر الأمثل). ولكن إذا ترك الأمر للمشروع الخاص بدون قيود من قبل الدولة فسوف يستغل قوته الإحتكارية ويقوم برفع السعر بما يزيد عن التكلفة الحدية ويكون ذلك بالطبع على حساب نقص رفاهية المجتمع . وحيث أن صناعة المنتجات العامة لها علاقة مباشرة برفاهية المستهلكين فإن الدولة قد تتدخل فى مجال إنتاج هذه المنتجات إما بصورة مباشرة من خلال تكليف أحد المؤسسات العامة بإنشاء بعض هذه الصناعات وتسعير منتجاتها بسعر محدد يعادل التكلفة الحدية للإنتاج وربما بسعر يقل عن ذلك، وبالطبع تتحقق خسائر تشغيلية عالية جداً تقوم الدولة بتمويلها من خلال مواردها السيادية مثل الضرائب ، كما قد يتولى إنتاج هذه الخدمات أو السلع مشروع عام (ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ويدار وفقاً للإعتبارات الإقتصادية) يقوم بتحديد سعر المنتج ، بسعر يقل عن التكلفة المتوسطة للإنتاج وتتحمل الدولة الفرق بين التكاليف وسعر البيع . ومن ناحية أخرى فقد تتدخل الحكومة بصورة غير مباشرة عن طريق السماح للقطاع الخاص بإنشاء بعض الصناعات التى تتعلق ببعض المنتجات العامة مع مطالبة القطاع الخاص بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان منخفضة تقل عن تكاليف إنتاجها المتوسطة وتتساوى مع التكاليف الحدية للإنتاج، وتقوم الدولة بتقديم الدعم للمنتج الخاص بما يسمح بتغطية الخسارة وتحقيق هامش ربح معقول من وجهة نظر الدولة .

وتقاس ظاهرة غلة الحجم بما يسمى بمعامل مرونة النفقات الكلية Total Cost Elesticity Coefficient والذى يقيس مدى إستجابة التغير فى النفقات الكلية للتغير فى حجم الإنتاج وهو يعادل النسبة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة .

ومن خلال معرفة قيمة هذا المعامل نستطيع تحديد ما إذا كان المشروع أو الصناعة تعمل فى ظل تزايد أو ثبات أو تناقص غلة الحجم كالآتى :

١- إذا كانت قيمة المعامل أقل من الوحدة فهذا يعنى أن التكلفة المتوسطة أكبر من التكلفة الحدية، ومن ثم فإن الصناعة سوف تعمل فى ظروف تزايد غلة الحجم بسبب وجود الوفورات الداخلية والخارجية .

٢- إذا كانت قيمة المعامل تساوى الوحدة فإن ذلك يعنى أن التكلفة الحدية سوف تساوى التكلفة المتوسطة ، ومن ثم فإن ذلك يعنى سريان ظاهرة ثبات الغلة حيث تكون الوفورات الداخلية والخارجية قد إختفت تماماً .

٣- إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الوحدة فإن ذلك يعنى أن التكلفة الحدية أصبحت أكبر من التكلفة المتوسطة للوحدة وهذا يعكس ظاهرة تناقص غلة الحجم والتى ترجع إلى ظهور ما يسمى بنقائض الوفورات . فبعد إختفاء مزايا التخصص وتقسيم العمل تظهر مشاكل الحجم الكبير وينشأ ما يسمى بنقائض الوفورات " Diseconomies "

وفى الواقع فإن وجود ظاهرة تزايد غلة الحجم فى صناعة ما (أى تناقص التكاليف) سوف يخلق البيئة الملائمة لخلق القوى الإحتكارية فى مجال إنتاج وتوزيع منتجات هذه الصناعة .. ووجود الإحتكار بالشكل السابق يسمى بالإحتكار الطبيعى ، والذى سوف يتم تناوله بالدراسه والتحليل فى النقطة التالية .

٣- الإحتكار الطبيعى Natural Monopoly

يقصد بالإحتكار فى سوق إنتاج وبيع إحدى المنتجات وجود منتج واحد فقط يتولى إنتاج وتوزيع هذا المنتج . وفى مثل هذه الظروف فإن السلعة أو الخدمة التى يتم إنتاجها لن يكون لها بدائل قريبة فى السوق، ومن ثم يستطيع المحتكر أن يتحكم فى الكمية المنتجة أو فى السعر الذى يبيع به إنتاجه ، وبالطبع لا يستطيع أن يتحكم فى السعر والكمية معاً .

وتقاس قوة المحتكر بالفرق بين الإيراد المتوسط والتكلفة الحدية ، وكلما زاد هذا الفرق زادت قوة المحتكر والعكس صحيح، فعندما يكون الفرق مساوياً للصفر تنعدم قوة المنتج تماماً على التحكم فى السعر ، ويتحقق ذلك فى ظل ظروف المنافسة الكاملة حيث يكون السعر معادلاً للتكلفة الحدية .

وبصفة عامة يمكن القول أن الإحتكار الطبيعى هو نوع من الإحتكار أوجدته ظروف الصناعة ذاتها وليس بفعل عوامل مصطنعة أو بفعل تشريعات تصدرها الدولة بمقتضاها تحتكر الدولة إنتاج بعض السلع والخدمات. ونتيجة للخصائص السابقة الإشارة إليها لصناعة المنتجات العامة فإن ظروف هذه الصناعة سوف تساعد على وجود

ما يسمى بالإحتكار الطبيعى . ومما يزيد من إحتمال وجود ظاهرة الإحتكار الطبيعى فى صناعة المنتجات العامة أن التجديدات الفنية التى تتم فى هذه الصناعة تتسم بعدم القابلية للتجزئة والكثافة الرأسمالية المرتفعة . وطالما أن الإحتكار ظاهرة طبيعية فى مثل هذه الصناعات ، فإن الأمر يستلزم معرفة العلاقة بين الإحتكار الطبيعى والرفاهية الإقتصادية . بمعنى آخر ، هل يؤدى وجود الإحتكار الطبيعى إلى تخفيض الكميات المنتجة وإرتفاع أسعار الخدمة ، ومن ثم يؤدى إلى نقص رفاهية أفراد المجتمع كما هو الحال فى حالة الإحتكار العادى ؟

من ناحية أخرى إذا كان الهدف النهائى من قيام الدولة بإنشاء المشروعات والمرافق العامة هو تعظيم رفاهية أفراد المجتمع، فهل السماح للقطاع الخاص بدخول مجال إنتاج وتوزيع المنتجات العامة التى يتسم إنتاجها بظاهرة تزايد غلة الحجم منافساً للقطاع الحكومى، سوف يؤدى إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية أم أنه قد يتعارض معها ؟.

فى الواقع نظرياً على الأقل فإن نتائج مقارنة تكلفة إنتاج الوحدة فى حالة إحتكار المشروع العام مجال الإنتاج بتكلفة إنتاج الوحدة بعد دخول المشروع الخاص بجانب المشروع العام مجال الإنتاج، يتبين إرتفاع تكلفة الوحدة المنتجة فى حالة السماح بوجود أكثر من منتج فى مجال الإنتاج، ومن ثم سوف ترتفع أسعار البيع، وبالتالى تنخفض رفاهية أفراد المجتمع . وهذا يعنى أن الإحتكار الطبيعى سواء من قبل المشروع الخاص أو المشروع العام سوف يترتب عليه زيادة رفاهية أفراد المجتمع وذلك على عكس الفكرة السائدة بأن الإحتكار أمر غير مرغوب فيه (ما هو السبب فى ذلك ؟).

ولكن هل معنى ذلك أن الاحتكار الطبيعى سوف يترتب عليه دائماً مزيداً من الرفاهية لأفراد المجتمع ؟بمعنى آخر هل الإحتكار الطبيعى لا يتناقض دائماً مع الرفاهية الإقتصادية ؟

فى الواقع : إن الإحتكار الطبيعى بمفهومه النظرى قد لا يتناقض مع الرفاهية الإقتصادية، ولكن فى نطاق الواقع العملى قد صاحب وجود الإحتكار الطبيعى بعض الآثار السلبية التى تجعله عبئاً على الرفاهية وليس وسيلة لتحقيقها.

ومن الحالات التى يصبح فيها الإحتكار الطبيعى عبئاً على الرفاهية ما يلى :

- عندما يتم المغالاة فى سعر السلعة أو الخدمة وبما يزيد عن تكلفة إنتاجها المتوسطة بحيث لا يعكس السعر سوى المنفعة الخاصة للسلعة مع إهمال المنفعة العامة .

- عندما يتم تقديم الخدمة أو السلعة عند مستوى منخفض من حيث الكم والنوع (الجودة)، بحيث لا يتاح للمستهلك إلا كميات صغيرة أقل من إحتياجاته الحقيقية ، وحتى إذا تم توفير إحتياجات المستهلك فإنها تكون بمستوى جودة منخفض نسبياً.

- عندما يتم التمييز بين أفراد المجتمع عند تقديم الخدمة أو السلع بحيث تقدم الخدمة بجودة أعلى وبسعر ملائم لبعض الأفراد وبسعر غير ملائم وجودة أقل لطبقات معينة لا يملكون من النفوذ السياسى والإقتصادى ما يسمح لهم إجبار مقدم الخدمة أو السلعة على تقديمها بالصورة المرغوبة .

وفى جميع الحالات السابقة يتناقض الإحتكار الطبيعى بشدة مع الرفاهية الإقتصادية ، ولا سبيل لمواجهة ذلك إلا عن طريق تدخل الدولة بتقييد هذا الإحتكار وبما يسمح بمراعاة جميع الحالات السابقة .

وتوجد العديد من الأساليب التى قد تعتمد عليها الدولة لجعل الإحتكار الطبيعى مقيداً ومن ثم لا يتعارض مع الرفاهية، ومن هذه الأساليب :

١- وضع الحكومة لبعض الشروط التى تمنع من إستغلال المحتكر قوته فى زيادة الأسعار وتخفيض الجودة . ويتحقق هذا التدخل الحكومى من خلال التراخيص وحقوق الإمتياز التى تمنحها الحكومة للمشروعات الخاصة والعامة ، ورقابة الحكومة على الإحتكار بالشكل السابق تسمى بالرقابة التعاقدية ، وفى مصر توجد مثل هذه الرقابة فى القانون رقم ١٢٩ الصادر فى ١٩٤٧/٧/٢١ والخاص بإلتزامات المرافق العامة الإقتصادية .

٢- إصدار بعض التشريعات التى يتحدد من خلالها الحد الأقصى لسعر الخدمة المقدمة ومستوى تلك الخدمة الذى يمكن قبوله ، وأية مخالفة لذلك تعرض المنتج للمساءلة القانونية .

٣- تكوين لجان شبه قضائية لها سلطات تشريعية تصدر من التشريعات ما يسمح لها بجعل الإحتكار الطبيعى ليس على حساب رفاهية أفراد المجتمع بل على العكس جعله فى صالح الرفاهية الإقتصادية ، وهذا النظام معمول به بالفعل فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تراقب تلك اللجان مدى التزام المحتكر بالتشريعات المصدرة وبصفة خاصة فيما يتعلق بنطاق تقديم الخدمة والأسعار والجودة .. إلخ.

٤- وقد تتفادى الدولة كل ما سبق وتقوم بنفسها بإنشاء المرافق العامة الإقتصادية وبعض المشروعات العامة التي لها علاقة مباشرة بالرفاهية الإقتصادية، وتقوم بتقديم تلك الخدمات بأسعار مناسبة تكون غالباً أسعار مدعمة.

الفصل الثالث

تخصيص الموارد الاقتصادية والرفاهية

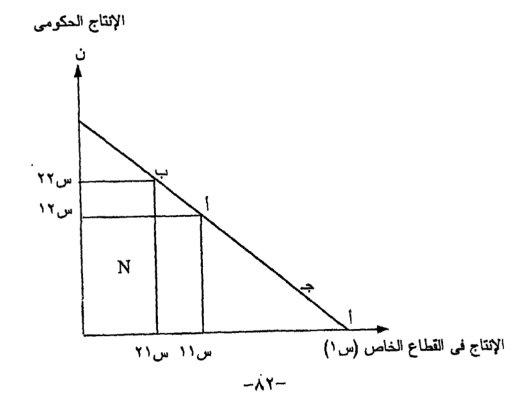
Resource Allocation and Welfare

أولاً : تخصيص الموارد بين القطاعين الحكومى والخاص

تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الإقتصادية أحد المشاكل الهامة التى يهتم علم الاقتصاد العام بمعالجتها ، فالموارد الإقتصادية المتاحة فى أى مجتمع من المجتمعات تتسم بمحدوديتها وندرتها فى مواجهة الاحتياجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة والمتجددة، الأمر الذى يستلزم ضرورة الاهتمام بتخصيصها بين القطاعات الإقتصادية المختلة وبما يسمح بتحقيق أقصى رفاهية لأفراد المجتمع.

وفى نطاق مناقشة مشكلة تخصيص الموارد تنشأ مشكلة تخصيص الموارد بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى، ومشكلة تخصيص الموارد داخل كل قطاع من هذه القطاعات. وبصفة عامة لا يوجد أى مجتمع من المجتمعات مهما إختلفت الفلسفة الإقتصادية التى تؤمن بها يقوم بتخصيص موارده بالكامل فى أحد هذه القطاعات دون الآخر. وبالتالى سوف تتوزع الموارد الإقتصادية بين القطاعين (الحكومى / الخاص) اعتماداً على العديد من العوامل والإعتبارات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، بل أن التمييز بين المجتمعات الإشتراكية Socialist والمجتمعات الرأسمالية Capitalist يمكن أن يعتمد على حجم الموارد الإقتصادية الموجهة لكل قطاع من هذه القطاعات، فنسبة الموارد الموجهة للقطاع الحكومى سوف تصل إلى أقصاها فى الإقتصاديات الإشتراكية، بينما تصل تلك النسبة إلى أدناها فى الإقتصاديات الرأسمالية.

وسعياً فى تحقيق أقصى رفاهية ممكنة لأفراد المجتمع يتعين أن يتم توزيع الموارد الإقتصادية بين القطاعين الحكومى والخاص فى خلال أى فترة زمنية بكفاءة إقتصادية تسمح بتخصيص الموارد الإقتصادية تخصيصاً أمثل فى جانبى الإنتاج والا ستهلاك ويكون ذلك هو التوزيع الأمثل أو التوزيع المستهدف. وقد يتطابق التوزيع أو التخصيص الفعلى للموارد الإقتصادية مع التخصيص الأمثل، ولكن فى الواقع نجد أن الإختلاف بين التخصيص الفعلى والتخصيص الأمثل هو الحالة الأكثر شيوعاً. حيث يوجد إختلال فى تخصيص الموارد "Suboptimal resource allocation" أو كما يسمى "Inter Sector mis allocation" ولتوضيح كيف يتم تخصيص الموارد الإقتصادية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى والعلاقة بين التخصيص الفعلى والتخصيص الأمثل سوف نستعين بالشكل رقم (١) حيث يتضح من هذا الشكل ما يأتى :



*إذا تم تخصيص القدر المتاح من الموارد فى المجتمع بالكامل لإنتاج السلع فى القطاع الخاص فإن أقصى قدر من الإنتاج يمكن الحصول عليه هو . (و مَ) . أما إذا تم تخصيص القدر المتاح من المـوارد بالكامل فى إنتاج سلع وخدمات بالقطاع الحكومى فإن أقصى قدر من الإنتاج يمكن الحصول عليه هو (و ن) . وبتوصيل النقطة م نحصل على ما يسمى بمنحنى إمكانية الإنتاج " Production Possibility Curve " والذى يوضح أقصى ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات باستخدام القدر المتاح من الموارد استخداماً كاملاً وأمثل فى جانب الإنتاج.

وقد يكون منحنى إمكانية الإنتاج مقعراً تجاه نقطة الأصل ، وقد يكون محدباً ، ولكن للتبسيط سوف نفترض سريان ظاهرة ثبات الغلة أو ثبات التكاليف، ومن ثم يصبح منحنى إمكانية الإنتاج خطاً مستقيماً كما هو موضح فى شكل رقم (١). وأى نقطة تقع أسفل المنحنى م ن ولتكن (N) يمكن إنتاجها ولكن تخصيص الموارد يكون غير كامل حيث يوجد قدر من الموارد بدون استخدام. أما أى نقطة على يمين المنحنى م ن فإنها تعبر عن مستوى من الإنتاج خارج إمكانيات المجتمع يستحيل الوصول إليها فى ظل الظروف الفنية والتكنولوجية السائدة .

*نفترض أن التخصيص الفعلى للموارد بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ينطبق مع التخصيص الأمثل عند النقطة (أ) حيث تتحقق أقصى رفاهية ممكنة لأفراد المجتمع . وعندها يتم توزيع الموارد الإقتصادية المتاحة بين القطاعين الحكومى والخاص وبما يسمح بإنتاج الكمية س١١ فى القطاع الخاص والكمية س١٢ فى القطاع الحكومى .

*دعنا نفترض الآن إختلاف التخصيص الفعلى للموارد عن التخصيص الأمثل . فإذا كان التخصيص الفعلى قد تحقق عند النقطة (ب) فى حين أن التخصيص الأمثل مازال عند النقطة (أ)، فهذا يعنى وجود إنحراف فى تخصيص الموارد الإقتصادية بالرغم من أن التخصيص عند النقطة (أ) و (ب) يحقق تخصيصاً كاملاً للموارد . ولكن التخصيص عند (ب) لن يحقق التخصيص الكفء للموارد . وهذا يعكس لنا حقيقة هامة مؤداها أن التخصيص الكامل للموارد الإقتصادية يعد شرطاً ضرورياً ولكن ليس شرطاً كافياً لتحقيق التخصيص الأمثل من وجهة نظر الرفاهية الإقتصادية .

وبمقارنة التخصيص الفعلى عند (ب) بالتخصيص الأمثل عند (أ) يتضح لنا أن هناك إفراطاً زائداً فى تخصيص الموارد Over Allocation فى أتجاه القطاع الحكومى على حساب إنخفاض القدر من الموارد الموجهة لإنتاج السلع فى القطاع الخاص، حيث يزيد حجم الموارد الإقتصادية الإقتصادية المخصص لإنتاج السلع الحكومية عن الحجم الأمثل بالمقدار (س١٢ س٢٢)، ويقل حجم الموارد المخصص لإنتاج السلع الخاصة عن الحجم الأمثل بالمقدار (س١١ س٢١)، أى أن فجوة الاختلال "Imbalance Gap" تعكس لنا تخصيص قدر أكبر من الموارد للقطاع الحكومى وتخصيص قدر أقل للقطاع الخاص .

وبنفس الطريقة السابقة إذا كان التخصيص الفعلى قد تحقق عند النقطة (جـ) فى حين أن التخصيص الأمثل مازال عند النقطة (أ)، سوف نجد أن هناك فجوة إختلال تعكس لنا تخصيص قدر أكبر من الموارد لإنتاج السلع فى القطاع الخاص على حساب تخصيص قدر أقل من الموارد لإنتاج السلع فى القطاع الحكومى .

والآن وبعد أن قمنا بتوضيح العلاقة بين التخصيص الفعلى والأمثل للموارد الإقتصادية بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ، فإننا سوف نقوم فى الصفحات التالية بإشتقاق نقطة التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية (أ)، تلك النقطة التى يتحقق عندها أقصى رفاهية لأفراد المجتمع وذلك إعتماداً على مدخل السواء Indifference Approach وفيما يلى استعراضاً موجزاً لهذا المدخل .

مدخل السواء والتخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية :

لقد أتضح لنا من الشكل البيانى رقم (١) أن نقطة التخصيص الأمثل للموارد هى نقطة مفترضة، وبالتالى يمكن أن يتحرك موقع تلك النقطة إلى أعلى أو إلى أسفل على منحنى إمكانية الإنتاج [بالطبع يتوقف قرار إختيارها على تفضيلات أفراد المجتمع تجاه السلع الخاصة والسلع العامة]. ولتوضيح كيفية إختبار نقطة التخصيص الأمثل للموارد التى تحقق أقصى رفاهية لأفراد المجتمع إعتماداً على مدخل السواء سوف يستعين بالأشكال البيانية أرقام (٢) ، (٣) ، (٤) . وفى جميع هذه الأشكال فإن إنتاج القطاع الخاص يتم تمثيله على المحور الأفقى فى حين أن الإنتاج فى القطاع الحكومى يُمثل على المحور الرأسى .

وبالإستعانة بهذه الأشكال فإن خطوات إشتقاق نقطة التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص سوف تتم من خلال الخطوات التالية :

١- تحديد شكل وموقع منحنى إمكانية الإنتاج فى ظل مستوى الموارد والتكنولوجيا المتاحة .

٢- تحديد شكل وموقع خريطة سواء المجتمع .

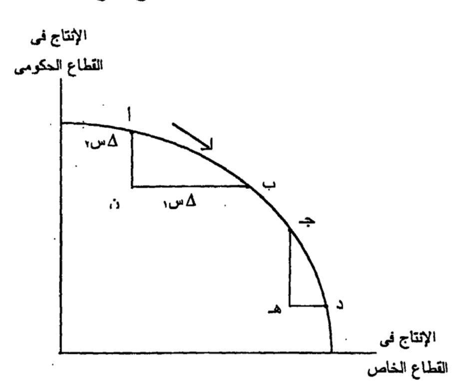
٣- الجمع بين إمكانيات المجتمع كما يعكسها منحنى إمكانية الإنتاج وتفضيلات أفراد المجتمع كما تعكسها خريطة سواء المجتمع .

وفيما يلى تحليل موجز لكل خطوة من هذه الخطوات مع الإستعانة بالرسومات البيانية الملائمة :

أولاً : تحديد موقع وشكل منحنى إمكانية الإنتاج :

نفترض أن الظروف الإقتصادية والتكنولوجية السائدة تسمح بأن يتخذ منحنى إمكانية الإنتاج شكل رقم (٢) حيث يكون منحنى إمكانية الإنتاج " ppc " مقعراً تجاه نقطة الأصل . وهذا الشكل لمنحنى إمكانية الإنتاج يعكس حقيقة هامة مفادها أن الموارد الإقتصادية النادرة لا يمكن إحلالها بنفس الكفاءة بين إنتاج السلع العامة والسلع الخاصة حيث أن التحويل يتم بتكلفة متزايدة، وهذا يعكس سريان ظاهرة تناقص الغلة Decreasing Returns to Scale أو تزايد التكاليف. ففى الجزء الأعلى من نهاية منحنى إمكانية الإنتاج وعلى يسار النقطة (ع) على منحنى إمكانية الإنتاج، يتضح أن إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية بين النقطة أ ، ب (كالتحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) مثلاً) يوضح لنا أن عملية تحويل الموارد الإقتصادية من القطاع الحكومى للقطاع الخاص تتم بتكلفة متزايدة حيث يتم التضحية بكميات أقل من السلع العامة (Δس٢)

فى مقابل الحصول على كميات أكبر من السلع الخاصة (Δس١). وهذا يعكس لنا سريان ظاهرة تناقص الغلة فى إنتاج السلع العامة .



شكل رقم (٢)

أما فى الجزء الأسفل من منحنى إمكانية الإنتاج ، أسفل النقطة (ع) كالتحرك مثلاً من النقطة (د) إلى النقطة (جـ) فإنه يعكس لنا أن إضافة كمية أكبر من السلع العامة (جـ هـ) يتم على حساب التضحية بكمية أقل من السلع الخاصة (د هـ) ، وهذا يعكس ظاهرة تناقص الغلة أو تزايد التكاليف فى القطاع الخاص .

وبصفة عامة فإن إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومى كما يوضحها شكل رقم (٢) يمكن تفسيرها من خلال :

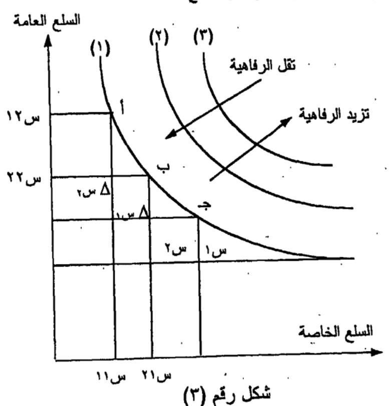
أن بعض المنتجات بطبيعتها يمكن إنتاجها بكفاءة أكبر فى أحد القطاعات بالمقارنة بالقطاع الآخر . فمثلاً المنتجات العامة يمكن إنتاجها فى القطاع الحكومى بكفاءة أعلى بالمقارنة بكفاءة إنتاجها فى القطاع الخاص . فإذا تم تحويل جزء من الموارد فى القطاع الحكومى إلى القطاع الخاص بهدف إنتاج الدفاع القومى من خلال قوى السوق، من المتوقع أن تكون كفاءة القطاع الخاص فى إنتاج الدفاع القومى أقل نسبياً بالمقارنة بكفاءة إنتاج هذه الخدمة فى القطاع الحكومى، وينعكس ذلك على شكل منحنى إمكانية الإنتاج فى الشكل رقم (٢). وبمعنى آخر فإن مقدار الإنتاج المضحى به فى القطاع الحكومى سوف يكون أكبر من مقدار الزيادة فى إنتاج القطاع الخاص من الدفاع القومى . وما ينبغى الإشارة إليه هنا أن الخسارة فى إنتاج القطاع الحكومى (حـ هـ) لا تعنى إنخفاض فى إنتاج الدفاع فى نفس القطاع بل إنها تعكس إنخفاض حجم الإنتاج فى القطاع الحكومى ككل . أما الزيادة فى إنتاج القطاع الخاص فإنها تمثل زيادة فى قيمة إنتاج الدفاع القومى فقط داخل هذا القطاع .

*إن الزيادة فى تكاليف الإنتاج التى تحدث نتيجة لإنتاج المزيد من السلع والخدمات فى أحد القطاعات (خاص أو حكومى) ترجع فىالواقع ليس فقط إلى سريان ظاهرة تناقص الغلة فى كل قطاع على حده بل أيضاً إلى سريان ظاهرة تناقص غلة الحجم "decreasing returns to scale" . ففى الجزء الأعلى من منحنى إمكانية الإنتاج يعانى المجتمع من سريان ظاهرة تناقص الغلة أو تزايد التكاليف فى إنتاج السلع العامة، بينما فى الجزء الأسفل من منحنى إمكانية الإنتاج فإن المجتمع يعانى من زيادة التكاليف فى إنتاج السلع الخاصة. وعلى إمتداد المنحنى ككل فإن المجتمع يعانى من سريان ظاهرة تناقص غلة الحجم .

ثانياً : تحديد شكل وموقع خريطة سواء المجتمع :

بعد أن أستطعنا أن نحدد موقع وشكل منحنى إمكانية الإنتاج "PPC"، فإن الخطوة التالية لإشتقاق نقطة التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية من وجهة نظر الرفاهية، تتمثل فى إشتقاق خريطة سواء المجتمع (Indifference Map) أو منحنيات سواء المجتمع والتى تعكس أذواقه وتفضيلاته لكل من السلع الخاصة والسلع العامة . ومنحنيات سواء المجتمع فى الواقع ما هى إلا تجميع لمنحنيات سواء الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع والتى يتم الوصول إليها من خلال تجميع دوال المنافع للأفراد. ولكن حتى تتم عملية التجميع هذه فلابد من وجود عدد من الإفتراضات من أهمها ضرورة تجانس جميع دوال المنفعة لكل المستهلكين من أى درجة . أى أن درجة التجانس واحدة لجميع أفراد المجتمع . وإذا كانت دوال المنفعة Homothetic وليست متجانسة ولكنها تظل تعطينا أشكال لمنحنيات السواء متوازية، فمن الممكن فى هذه الحالة الوصول إلى منحنيات سواء المجتمع من خلال القيام بعملية التجميع . وسوف يتغير موقع وشكل منحنيات سواء المجتمع بتغير طريقة توزيع الدخل والثروة فى المجتمع وطريقة التصويت المتبعة لإختيار السلع العامة. ويوضح شكل رقم (٣) مجموعة من منحنيات سواء المجتمع، وهذه المجموعة من منحنيات سواء المجتمع يطلق عليها خريطة سواء المجتمع . وكلما إتجهنا إلى أعلى جهة اليمين تزيد مستويات الرفاهية التى يتمتع بها أفراد المجتمع. حيث تزيد الكميات المستهلكة من السلع العامة والخاصة، والعكس صحيح حيث تقل مستويات الرفاهية كلما إتجهنا إلى أسفل جهة اليسار على خريطة السواء. وجميع منحنيات السواء تكون محدبة "Convex" تجاه نقطة الأصل نظراً لإفتراض تناقص المعدل الحدى

للإحلال بين إستهلاك السلع العامة وإستهلاك السلع الخاصة عند نفس منحنى السواء أو عن نفس المستوى من الرفاهية الإقتصادية. وبمعنى آخر فإن التحرك فى الجزء الأعلى إلى أسفل على منحنى السواء رقم (١) يعكس أن أفراد المجتمع يرغبون فى التضحية بكميات أقل فأقل من السلع العامة فى مقابل الحصول على نفس الكمية أو كميات أكبر من السلع الخاصة. فعندما تم التحرك من النقطة (أ) إلى (ب) تم التضحية بالمقدار (س١٢ س٢٢) من السلع العامة فى مقابل الحصول على الكمية س١١ س٢١ من السلع الخاصة ، وعلى العكس فى الجزء الأسفل من منحنى السواء (١) حيث يستهلك المجتمع كميات أكبر من السلع الخاصة بالمقارنة بالسلع العامة نجد أن المجتمع عندما يتحرك من النقطة (جـ) إلى النقطة (د) يرغب فى التضحية بكميات أقل من السلع العامة فى سبيل الحصول على كميات أكبر فأكبر من السلع الخاصة .



شكل رقم (٣)

وفى الواقع فإن تناقص المعدل الحدى للإحلال بين استهلاك السلع الخاصة (س١) واستهلاك السلع العامة (س٢) يمكن تفسيره من خلال الظواهر التالية .

•إن السلعة التى تنخفض كمياتها لدى المستهلكين سوف تصبح نادرة نسبياً، وبالتالى تزيد منفعتها الحدية (إعتماداً على سريان ظاهرة تناقص المنفعة الحدية) بالمقارنة بالسلع الأخرى، وبالتالى تزيد القيمة الإحلالية لها نسبياً . فمثلاً عند التحرك فى الجزء الأعلى إلى أسفل على نفس منحنى السواء رقم (١) يعنى إنخفاض الكميات المستهلكة من السلع العامة على حساب زيادة الكميات المستهلكة من السلع الخاصة ، وبالتالى تزيد المنفعة الحدية للسلع العامة وتزيد قيمتها الاحلالية ، وتقل بالتبعية المنفعة الحدية للسلع الخاصة وتقل قيمتها الاحلالية نسبياً . وينعكس هذا الوضع فى أن المجتمع يرغب فى التضحية بكميات أقل فأقل من السلع العامة فى سبيل الحصول على كمية أكبر فأكبر من السلع الخاصة مع المحافظة على نفس مستوى الإشباع. أى الإستمرار على نفس منحنى السواء. ويظهر ذلك بيانياً بتناقص ميل منحنى السواء.[١]

وفى الجزء الأعلى من منحنى السواء رقم (١) حيث تكون الكميات المستهلكة من السلع العامة كبيرة نسبياً بالمقارنة بالكميات المستهلكة منها عند المستويات الأدنى من منحنى السواء رقم (١). نجد أن القيمة الإحلالية للسلع العامة سوف تكون منخفضة نسبياً على حساب إرتفاع القيمة الإحلالية للسلع الخاصة، ولذلك فإن المجتمع يكون على استعداد للتضحية بكميات أكبر من السلع العامة فى سبيل الحصول على كميات أقل من السلع الخاصة .

والحقيقة الظاهرة الأخرى التى يمكن من خلالها تفسير سبب تحدب منحنيات سواء المجتمع تجاه نقطة الأصل هو أن زيادة إنتاج السلع العامة نسبياً فى المجتمع يعنى مزيداً من التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى . وقد ينجم عن ذلك خسارة فى درجة الحرية السياسية (حرية ابداء الرأى – حرية العقيدة) والإقتصادية ، (حرية التملك – حرية إنشاء المشروعات الخاصة ... الخ) التى يتمتع بها أفراد المجتمع، وبالطبع سوف ينعكس ذلك فى إنخفاض مستوى الرفاهية القومية التى ينعم بها أفراد المجتمع. ويتحقق هذا الوضع فى الجزء الأعلى من منحنى سواء المجتمع رقم (١) حيث تزداد نسبة استهلاك السلع العامة . ولذلك فإن المجتمع فى هذا الجزء من المنحنى يرغب فى التضحية بكميات أكبر من السلع العامة فى سبيل الحصول على كميات أقل من السلع الخاصة. وإذا تم التحرك فى هذا الجزء من أسفل إلى أعلى فإن المجتمع يرغب فى التضحية بكميات أقل فأقل من السلع الخاصة فى سبيل الحصول على كميات أكبر فأكبر من السلع العامة نظراً لأن زيادة الإنتاج والإستهلاك من السلع العامة سوف يكون له أثر سلبى على الحرية الإقتصادية والسياسية التى يتمتع بها أفراد المجتمع .

ومن ناحية أخرى فإن تحدب منحنيات سواء المجتمع فى الجزء الأسفل من المنحنى يرجع جزئياً إلى أن هذا الجزء من المنحنى يعكس درجة عالية من الإعتماد على السوق فى إشباع إحتياجات المجتمع حيث تزداد نسبة السلع الخاصة بالمقارنة بالسلع العامة. وزيادة الاعتماد على قوى السوق وسيطرة القطاع الخاص قد يعد أمراً غير مرغوب فيه، حيث تقل سيطرة المجتمع على مجريات النشاط الاقتصادى ويصعب تطبيق القوانين والسياسات الحكومية بفاعلية ، ولذلك فإن المجتمع عندما يتحرك

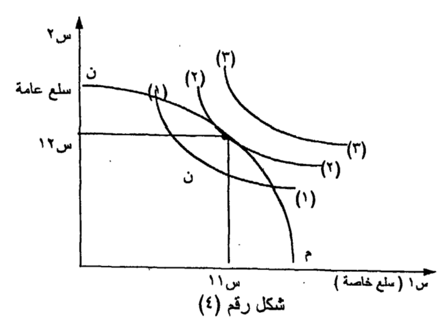
من أعلى إلى أسفل على منحنى سواء المجتمع سوف يرغب فى التضحية بكميات أقل من السلع العامة فى سبيل الحصول على كميات أكبر من السلع الخاصة، كما أن القيمة الاحلالية للسلع الخاصة سوف تكون منخفضة نسبياً .

ثالثاً : الجمع بين إمكانيات المجتمع وتفضيلاته (تحديد نقطة التوازن العام)

بعد أن انتهينا من تحديد موقع وشكل منحنى إمكانية الإنتاج، وموقع وشكل خريطة سواء المجتمع ، فإن الخطوة الأخيرة تتمثل فى تحديد نقطة التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص والتى يتحقق عندها أقصى قدر ممكن من الرفاهية القومية لأفراد المجتمع وتحديداً أقصى قدر من الرفاهية الإقتصادية. ويمكن أن يتحقق ذلك بيانياً من خلال الجمع بين خريطة سواء المجتمع شكل رقم (٣) ومنحنى إمكانية الإنتاج شكل رقم (٢) فى رسم بيانى واحد كما يوضحه شكل رقم رقم (٤) . حيث يتضح من هذا الشكل ما يأتى :

أن نقطة التخصيص الأمثل للموارد بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص من وجهة نظر الرفاهية الإقتصادية تتحقق عندما يتماس منحنى إمكانية الإنتاج (م ن) مع أعلى منحنى سواء للمجتمع وهو المنحنى رقم (٢). ويتحقق ذلك عند النقطة (أ) حيث يتعادل ميل منحنى سواء المجتمع مع ميل منحنى إمكانية الإنتاج أى أن :

$$(\text{م ح ح})_{\text{س١س٢}} = (\text{م ح ح ف})_{\text{س١س٢}}$$



شكل رقم (٤)

أى :

المعدل الحدى للاحلال بين استهلاك السلع الخاصة والسلع العامة يساوى المعدل الحدى للاحلال الفنى بين إنتاج السلع الخاصة وإنتاج السلع العامة (ميل منحنى سواء المجتمع) يساوى ميل منحنى إمكانية الإنتاج) وهذا هو شرط تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية الذى يسمح بتعظيم رفاهية أفراد المجتمع .

*يتعين ملاحظة أن النقطة (أ) فى شكل رقم (٤) تعكس أمثلية باريتو لتعظيم الرفاهية الإقتصادية. ووفقاً لشروط أمثلية باريتو Parto Optimality فإن النقطة (أ) يتحقق عندها الشرط التالى :

"لا نستطيع بإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية أن نجعل رفاهية أىشخص فى المجتمع فى وضع أفضل مما كان عليه، دون أن نجعل رفاهية شخص آخر فى موقف أدنى مما كانت . وبمعنى آخر لا نستطيع

زيادة رفاهية أحد الأفراد دون تخفيض رفاهية فرد آخر". وبالطبع يتحقق هذا الشرط عند النقطة (أ) فإذا حاولنا إعادة تخصيص الموارد بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص، أى التحرك إلى النقطة (ب) فى شكل رقم (٤)، فسوف تنخفض رفاهية أفراد المجتمع حيث يتم الإنتقال إلى منحنى سواء أدنى. وإذا تم التحرك الى جهة اليسار الى أسفل منحنى إمكانية الإنتاج أى تم التحرك الى النقطة (ن) سوف ينجم عنها إنخفاض حجم الرفاهية التى ينعم بها أفراد المجتمع، وبالتالى فإن النقطة (أ) هى النقطة الوحيدة التى تسمح بتعظيم رفاهية أفراد المجتمع، وفى نفس الوقت تتفق مع أمثلية باريتو فى الرفاهية الإقتصادية، حيث يفضل المجتمع إنتاج وأستهلاك الكمية س١١ من السلع الخاصة والكمية س١٢ من السلع العامة.

وبعد أن قمنا بإشتقاق نقطة التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية من وجهة نظر الرفاهية الإقتصادية فإننا نتساءل عن الشروط أو الإفتراضات التى يتعين توافرها حتى يتحقق التخصيص الأمثل للموارد عند النقطة (أ). أى الفروض التى يقوم عليها نموذج باريتو فى الرفاهية، وبصفة عامة سوف تتمثل هذه الفروض فى الآتى :

- ضرورة سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى القطاع الخاص .
- عدم وجود وفورات خارجية External Economics فى جانبى الإنتاج والاستهلاك .
- وجود أسس كاملة ومقبولة للتصويت فى القطاع الحكومى.

"Acomplete Voting Approval rule in the Public Sector"

وعدم توافر أحد هذه الفروض لن يسمح بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية، وسوف يترتب عليه وجود إنحراف بين التخصيص الفعلى للموارد وبين التخصيص الأمثل لها . ولذلك فمن المتوقع أن ينحرف التخصيص الفعلى للموارد الإقتصادية عن التخصيص الأمثل نتيجة لغياب المنافسة الكاملة فى القطاع الخاص ، وصعوبة اكتشاف رغبات الأفراد تجاه السلع العامة والخاصة أو اكتشافها بطرق غير موضوعية . ومن هذا المنطلق فإن نقطة التخصيص الفعلى للموارد من المحتمل أن توجد عند أى نقطة اخرى على منحنى إمكانية الإنتاج بخلاف النقطة (أ) مثل النقطة (جـ) ، (ب) . وإذا حدث ذلك فإن الإنحراف بين التخصيص الأمثل والتخصيص الفعلى سوف يكون راجعاً إلى قصور نظام السوق ، حيث أن التخصيص الكامل للموارد قد تحقق عند كل من (ب) ، (جـ) وأن الاختلاف بين التخصيص عند (أ) ، (ب) ، (جـ) هو اختلاف فقط فى التفضيلات بين السلع الخاصة والسلع العامة. ومن ناحية أخرى قد يتحقق التخصيص الفعلى للموارد الإقتصادية بين القطاعين الحكومى والخاص عند نقطة تقع أسفل منحنى إمكانية الإنتاج ولتكن النقطة (N) . فى هذه الحالة يتحقق التخصيص الفعلى للموارد فى ظل وجود قدر من الموارد الإقتصادية دون الاستخدام الكامل، ويكون الانحراف بين التخصيص الفعلى والتخصيص الأمثل راجعاً ليس فقط إلى قصور نظام السوق عن تحقيق التخصيص الكامل والكفء للموارد الإقتصادية فى القطاع الخاص، بل أيضاً إلى عجز القطاع الحكومى عن تحقيق التكامل والتناسق فى أدوات السياسة الإقتصادية المستخدمة، وعجزه أيضاً عن تحقيق التكامل والتناسق مع القطاع الخاص .

الخلاصة :

لقد تناول التحليل السابق تخصيص الموارد الإقتصادية بين القطاع العام والخاص فى إطار من التحليل الساكن تارة، والتحليل الساكن المقارن تارة أخرى ، وبالتالى فإن التحليل السابق لم يتناول تأثير البعد الزمنى على عملية تخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص . وفى الواقع فإن تخصيص الموارد الإقتصادية بين القطاعات المختلفة من المتوقع أن يتغير من فترة زمنية إلى أخرى وأن هذه التغيرات يمكن تصنيفها فى مجموعتين من التغيرات هى :

* تغيرات فى التخصيص الفعلى للموارد دون حدوث تغيرات فى التخصيص الأمثل للموارد .
* تغيرات فى كل من التخصيص الفعلى والتخصيص الأمثل للموارد .

وبالنسبة للمجموعة الأولى من التغيرات فإنها قد تتم على النحو التالى :

١- قد يتحرك المجتمع بمرور الزمن من تخصيص فعلى للموارد يكون هو نفسه التخصيص الأمثل إلى تخصيص فعلى آخر يكون تخصيص غير أمثل – ويتحقق ذلك عندما يتحرك المجتمع من نقطة التخصيص (أ) إلى نقطة التخصيص (ب) أو (جـ) فى شكل رقم (٤) .

٢- قد يتحرك المجتمع من نقطة تخصيص فعلى للموارد غير مثلى إلى نقطة تخصيص أخرى تمثل تخصيصاً أمثل للموارد كأن يتحرك المجتمع من النقطة (ب) فى فترة زمنية معينة إلى النقطة (أ) فى فترة زمنية أخرى وبالطبع يتحقق ذلك عندما يتم التعبير عن تفضيلات الأفراد بطرق موضوعية.

٣- قد يتحرك المجتمع بمرور الزمن من نقطة تخصيص غير مثلى إلى نقطة تخصيص غير مثلى أيضاً. ولكن النقطة الجديدة للتخصيص تقترب من نقطة التخصيص الأمثل للموارد . كأن يتحرك المجتمع من النقطة (ب) فى فترة زمنية معينة إلى النقطة (د) فى فترة زمنية أخرى شكل رقم (٤) .

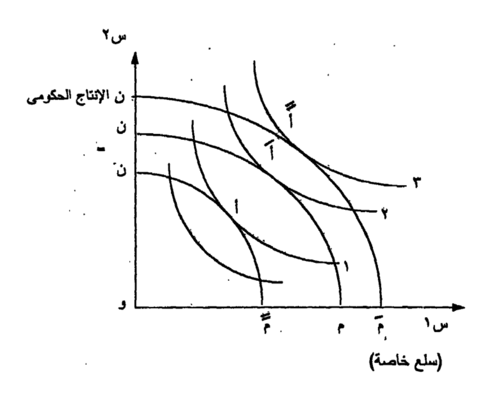
٤- قد يتحرك المجتمع بمرور الزمن من نقطة تخصيص غير مثلى ولكنها تمثل تخصيصاً كاملاً للموارد (حيث تقع نقطة التخصيص على منحنى إمكانية الإنتاج) إلى نقطة تخصيص أخرى تقع أسفل منحنى إمكانية الإنتاج حيث يكون إستخدام الموارد إستخداماً غير كامل ، كأن يتم التحرك من النقطة (ب) إلى النقطة (ن).ويرجع السبب فى ذلك الى تناقض السياسات الحكومية المستخدمة وعدم فعاليتها وقصور نظام السوق .... إلخ.

والتغيرات فى نقاط التخصيص فى الحالات ١، ٢، ٣ يمكن إرجاع جزء كبير منها إلى تغيرات إيجابية فى كفاءة نظام السوق وكفاءة النظام السياسي في الكشف عن التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع .

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من التغيرات فإنها قد تتم على النحو الآتى :

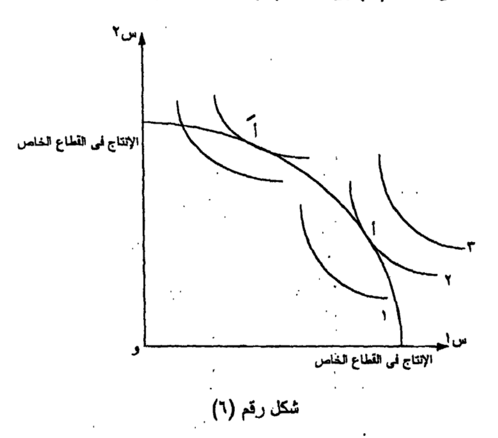
١- قد تنجم التغيرات فى التخصيص الفعلى والتخصيص الأمثل للموارد نتيجة لحدوث النمو الإقتصادى - فالنمو الاقتصادي ينجم عنه زيادة كمية ونوعية الموارد المتاحة الأمر الذى يترتب عليه إنتقال منحنى إمكانية الإنتاج بأكمله إلى أعلى جهة اليمين من الوضع (م ن)

إلى الوضع (م َنَ)، وينجم عن ذلك تغير نقطة التخصيص الأمثل من النقطة (أ) إلى النقطة (أَ)، حيث ينتقل أفراد المجتمع مع النمو الإقتصادى إلى منحنى سواء أعلى، وبالتالى تزداد رفاهية أفراد المجتمع ، أما إذا حدث بين دولة ما ومجموعة من الدول الأخرى حرب مثلاً فمن المتوقع أن يترتب على هذه الحرب تدمير جزء من موارد المجتمع، وتدهور نوعية البعض الآخر، الأمر الذى يترتب عليه إنتقال منحنى إمكانية الإنتاج بأكمله إلى أسفل من الوضع (م) إلى (مً نً) وبالتالى يتغير وضع التوازن من (أ) إلى (أً) وتنخفض رفاهية أفراد المجتمع . ويوضح ذلك شكل رقم (٥).



شكل رقم (٥)

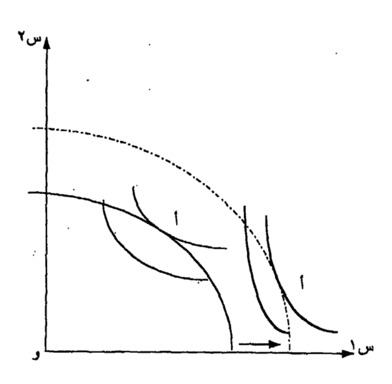
٢- قد تنجم التغيرات فى التخصيص الأمثل للموارد نتيجة للتغيرات فى التفضيلات الإجتماعية بالنسبة للسلع الخاصة والسلع العامة . وقد تنتج هذه التغيرات نتيجة لتغير نمط توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، والتغيرات فى طريقة التصويت السياسى. وينجم عن هذه التغيرات جميعاً تغير فى شكل وموقع وميل منحنيات سواء المجتمع ، وبالتالى يمكن أن تتغير نقطة التخصيص الأمثل للموارد من النقطة (أ) إلى النقطة (أَ) كما هو موضح بيانياً شكل رقم (٦).



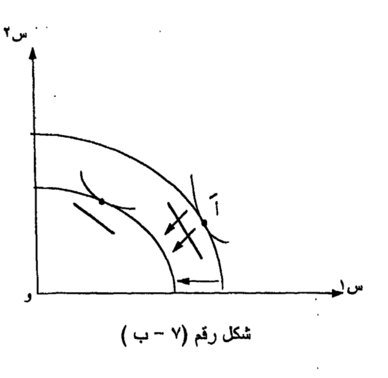
شكل رقم (٦)

٣- قد تنجم التغيرات فى التخصيص الفعلى والأمثل للموارد الإقتصادية بمرور الزمن نتيجة لحدوث تغيرات فى موقع منحنى إمكانية الإنتاج وتغيرات فى موقع وشكل منحنيات تفضيلات المجتمع معاً .

فقد يحدث نمو إقتصادى يصاحبه انتقال منحنى إمكانية الإنتاج بأكمله إلى أعلى جهة اليمين ، وفى نفس الوقت تغيرات فى تفضيلات المستهلكين فى صالح المنتجات التى يتم إنتاجها فى القطاع الخاص أو فى صالح المنتجات التى يتم إنتاجها فى القطاع الحكومى. ويوضح ذلك شكل رقم (٧ - أ).



شكل رقم (٧ - أ)



شكل رقم (٧ – ب)

وقد يحدث نقص فـى المـوارد المتاحـة فـى بلـد مـا نتيجـة لحـدوث حرب مثلاً – [كما حدث فى الحرب الأهلية اللبنانيـة والحـرب العراقيـة] – ويصاحب ذلك تحول فى تفضيلات وأذواق أفـراد المجتمـع فـى صـالح المنتجات الحكومية كما فى شكل رقم (٧ – ب).

ثانياً : مشكلة تخصيص الموارد الإقتصادية فى القطاع الخاص

تتقيد عملية تخصيص الموارد بصفة عامة بقيود الحجم الثابت من الموارد الإقتصادية ومن ثم الطاقات الإنتاجية المتاحة، بالإضافة الى الإحتياجات الإنسانية كما ونوعاً. وعند معالجة مشكلة تخصيص الموارد الإقتصادية فى القطاع الخاص فقد يتم تمثيل قيود الموارد المتاحة فى صورة متباينات أقل من أو يساوى (≥) للتعبير عن إمكانية أن يكون التخصيص الفعلى للموارد الإقتصادية تخصيصاً غير كامل.

ولمواجهة مشكلة تخصيص الموارد الإقتصادية فى نطاق اقتصاديات الرفاهية يتعين إتباع الآتى :

* تحديد الأنشطة الإقتصادية المختلفة .
* تحديد كمية ونوعية الموارد الإقتصادية المتاحة.
* تحديد دالة الرفاهية لأفراد المجتمع .
* تحديد أهداف المجتمع .

وبصفة عامة فإن دراسة إقتصاديات الرفاهية تهدف إلى تقييم رغبات أفراد المجتمع فى مجموعهم فيما يتعلق بالقرارات الإقتصادية المؤثرة عليهم، إلا أن الصعوبة الأساسية فى دراسة إقتصاديات الرفاهية هى تقييم رغبات الأفراد وتحديد أفضلية وضع معين على وضع آخر. فالرفاهية فى معناها العام تعتمد على مستويات الإشباع التى يحصل عليها جمهور المستهلكين. ومستويات الإشباع التى يمكن الإعتماد عليها لقياس الرفاهية التى ينعم بها أفراد المجتمع تواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات القياسية. ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ بديل إقتصادى معين قد يزيد من رفاهية بعض أفراد المجتمع على حساب البعض الآخر

وهنا تكمن الصعوبة الأساسية فى الوصول إلى دالة منفعة المجتمع أو دالة الرفاهية نظراً لتعارض وتعدد وتنوع أذواق أفراد المجتمع . مما قد يضطرنا عند معالجة هذا الموضوع وضع مجموعة من الافتراضات ، تعد منطقية الافتراضات سوف تكون منطقية النتائج المستقاه منها .

التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فى القطاع الخاص

لقد حاول باريتو أن يضع معيارا يمكن الإستناد إليه فى تحديد التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية والذى يعظم من الرفاهية القومية التى يحصل عليها أفراد المجتمع . وبمقتضى هذا المعيار فإن الوضع الأمثل لباريتو "Parreto optimum" هو الوضع الذى إذا تم الوصول إليه بتخصيص معين للموارد بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة . أو بتوزيع معين للمنتجات بين أفراد المجتمع لن نستطيع بإعادة تخصيص الموارد أو بإعادة توزيع الناتج بزيادة إنتاج إحدى السلع دون تخفيض الإنتاج من سلعة أخرى أو تحسين وضع شخص ما دون الأضرار برفاهية شخص آخر ووفقاً لهذا المبدأ يمكن زيادة الرفاهية فرد آخر ويمكن أن تتحقق هذه الزيادة من خلال إعادة تنظيم الإنتاج والوصول إلى ما يسمى بأمثلية باريتو فى جانب الإنتاج أو من خلال إعادة توزيع الناتج بين أفراد المجتمع والوصول إلى ما يسمى بأمثلية باريتو فى جانب الإستهلاك والوصول إلى ما يسمى بالتوازن العام . وسوف نوضح فى الصفحات التالية كيفية إشتقاق نقطة التوازن العام من خلال دراستنا لكل من أمثلية باريتو فى جانب الإنتاج وأمثلية باريتو فى جانب الإستهلاك .

١- أمثلة باريتو فى جانب الإنتاج :

تحقق أمثلية باريتو فى جانب الإنتاج عندما تتحقق الشروط التالية:

- فى ظل حجم ونوعية محددة من الموارد لا نستطيع بإعادة تخصيص الموارد زيادة الإنتاج من إحدى السلع دون تخفيض الإنتاج من سلعة أخرى .

- فى ظل حجم معين من المنتجات لا نستطيع تخفيض المستخدم من أحد الموارد الإنتاجية دون زيادة المستخدم من مورد آخر .

وإذا تحققت الشروط السابقة فسوف يتحقق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية فى جانب الإنتاج . وبصفة عامة يمكن أن تتحقق هذه الشروط عند توليفات مختلفة من الموارد الإقتصادية .

ولتوضيح كيفية اشتقاق التوليفات المثلى من عناصر الإنتاج فى جانب الإنتاج سوف نستعين بالشكل الصندوقى [والذى يسمى بصندوق أدجورث Edgeoworth box] وسعياً فى تحقيق ذلك سوف نفترض الآتى :

* وجود كمية محددة وثابتة من عوامل الإنتاج، وللتبسيط نفترض وجود عاملين من عوامل الإنتاج وليكن العمل (ص١) ورأس المال (ص٢)، أن كل من العمل ورأس المال قابلان للتجزئة ومتجانسان ....

* أن المجتمع يرغب فى إنتاج سلعتين س١ ، س٢ وأن دالة الإنتاج الخاصة بكل منهما هى :

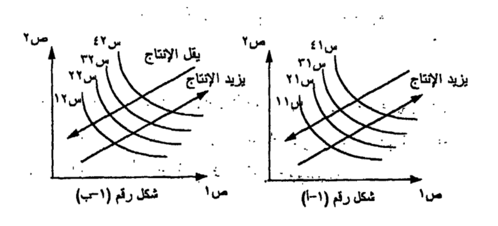
س١ = د (ص١ ، ص٢)

س٢ = د (ص١ ، ص٢)

* أن دالة الإنتاج الخاصة بكل من س١ ، س٢ تعكسان سريان ظاهرة ثبات غلة الحجم " Constant Returns to Scale ".

* إمكانية الإحلال بين عنصرى الإنتاج ص١ ، ض٢ ، كما أن المعدل الحدى للإحلال الفنى بينهما متناقص، ومن ثم فإن منحنى الناتج المتساوى الخاص بإنتاج السلعتين س١ ، س٢ سوف يكون محدباً تجاه نقطة الأصل .

فى ضوء الفروض السابقة يمكن رسم خريطة الناتج المتساوى الخاصة بإنتاج السلعة س١ ، وخريطة الناتج المتساوى الخاصة بإنتاج السلعة س٢ كما هو موضح شكل رقم (١) .



شكل رقم (١)

ويمكن توضيح ذلك بالإستناد إلى معادلة منحنى الناتج المتساوى التى يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية :

$$\text{س} = \text{د}\,(\text{ص}_{١}\,.\,\text{ص}_{٢}) \qquad (١)$$

وبإيجاد التفاضل الكلى لهذه المعادلة يتضح أن

$$\text{د س} = \text{د ص}_{١}\,\frac{6\,\text{س}}{6\,\text{ص}\,١} + \frac{6\,\text{س}}{6\,\text{ص}\,٢}\,\text{د ض}_{٢}$$

وحيث أن التحرك من نقطة الى أخرى على منحنى الناتج المتساوى لن يؤثر على حجم الإنتاج الكلى، فإن التغير فى حجم الإنتاج د (س) سوف يكون مساوياً للصفر. ومن ثم فإن :

$$\frac{6\,\text{س}}{6\,\text{ص}\,١} \div \frac{6\,\text{س}}{6\,\text{ص}\,٢} = -\frac{٢\,\text{ص}\,٢}{\text{د ص}\,١}$$

والمقدار $\frac{6\,\text{س}}{6\,\text{ص}_{١}}$ يمثل الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج ص ١ $\frac{6\,\text{س}}{6\,\text{ص}_{٢}}$.

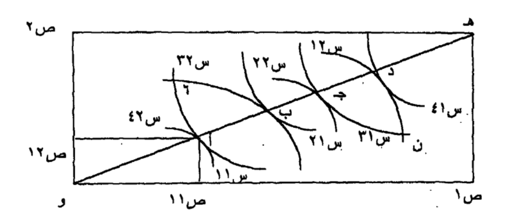
يُمثل الإنتاجية الحدية لعنصر الإنتاج ص ٢. أما المقدار $-\frac{٢\,\text{ص}\,٢}{\text{د ص}\,١}$ فهو يمثل المعدل الحدى للإحلال الفنى بين ص١ ، ص٢. وإشارة هذا المقدار سالبة حيث أنها تعكس سالبية ميل منحنى الناتج المتساوى .

وفى الشكل رقم (١ – أ) يتضح أن كل منحنى داخل خريطة الناتج المتساوى يعكس مستوى معين من الإنتاج من السلعة س١. وكلما إتجهنا إلى أعلى جهة اليمين يزيد الناتج من السلعة س١ ويتحدد شكل هذه الخريطة بعوامل فنية وتكنولوجية، ومن ثم لن يتغير موقع وشكل هذه الخريطة طالما ظلت الظروف الفنية والتكنولوجية ثابتة. والتحرك من أعلى إلى أسفل على منحنى إمكانية الإنتاج يعكس لنا تناقص المعدل

الحدى للإحلال الفنى بين ص١ ، ص٢، حيث أن المعدل الحدى للإحلال عند أى نقطة على منحنى الناتج المتساوى يمكن قياسه بيانياً بميل المماس عند تلك النقطة ، ورياضياً بالمقدار $\frac{\text{د ص}_2}{\text{د ص}_1}$.

وبعد توضيح خريطة الناتج المتساوى لكل من السلعة س١، والسلعة س٢ يمكن أن نتساءل عن الكيفية التى توزع بها الكميات المتاحة من ص١ ، ص٢ على إنتاج السلعة س١ والسلعة س٢ بحيث يحقق هذا التوزيع أمثلية باريتو فى الإنتاج.

وحتى نستطيع توضيح ذلك يتم جمع الشكل رقم (١ - أ) ، (١ - ب) فى رسم بيانى واحد، وبما يسمح بتكوين الشكل الصندوقى لإدجورث، ويوضح ذلك شكل رقم (٢) . حيث يتضح من هذا الشكل ما يلى :



- أن أقصى كمية متاحة من عنصر الإنتاج ص١ هى (ص١و)، كما أن أقصى كمية متاحة من عنصر الإنتاج ص٢ هى (ص٢و).

- س١١ ، س٢١ ، س٣١ ، س٤١ تمثل خريطة الناتج المتساوى للسلعة س١ ، أما المنحنيات س١٢ ، س٢٢ ، س٣٢ ، س ٤٢

فإنها تمثل خريطة الناتج المتساوى للسلعة س٢ ، وكلما إنتقلنا من أسفل إلى أعلى جهة اليمين أى من النقطة (و) فى إتجاه النقطة (هـ) يزيد الإنتاج من السلعة س١ ، والعكس كلما إتجهنا من النقطة (هـ) فى إتجاه النقطة (و) يزيد الإنتاج من السلعة س٢ والعكس صحيح .

- إن أى نقطة داخل الشكل الصندوقى توضح لنا كيفية تخصيص المدخلات الإنتاجية ص١ ، ص٢ بين السلعتين س١ ، س٢. فمثلاً النقطة (أ) توضح أن الكمية و ص١١ من عنصر العمل ، الكمية (و ص١٢) من عنصر رأس المال تستخدم فى إنتاج الكمية الممثلة بالمنحنى س١١ من السلعة س١ . كما أن الكمية ص١ ص١١ من عنصر العمل ، الكمية ص١٢ ص٢ من عنصر رأس المال تستخدم فى إنتاج الكمية الممثلة بالمنحنى س٤٢ من السلعة س٢ ، بحيث تكون الكمية

وص١١ + ص١١ ص١ = وص١.

كما أن وص١٢ + ص١٢ص٢ = وص٢

- الإنتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) يعنى زيادة الإنتاج من السلعة س١ وإنخفاض الإنتاج من السلعة س٢ . وعند جميع النقاط (أ) ، (ب)، (جـ) ، (د) يتماس عندها منحنى الناتج المتساوى الخاص بإنتاج السلعة س١ مع منحنى الناتج المتساوى الخاص بإنتاج السلعة س٢ . وهذا يعنى تساوى ميل منحنيات الناتج المتساوى الخاصة بإنتاج السلعة س١ مع ميل منحنيات الناتج المتساوى الخاصة بإنتاج السلعة س٢ عند جميع النقاط (أ) ،(ب) ، (جـ) ، (د). وبمعنى آخر سوف تتحقق المتساوية التالية

$$\left(\frac{\text{أح ص١}}{\text{أخ ص٢}}\right)_{\text{س١}} = \left(\frac{\text{أح ص١}}{\text{أح ص٢}}\right)_{\text{س٢}} = \left(\frac{\text{د ص٢}}{\text{د ص١}}\right)_{\text{س١}} = \left(\frac{\text{د ص٢}}{\text{د ص١}}\right)_{\text{س٢}} \quad (٤)$$

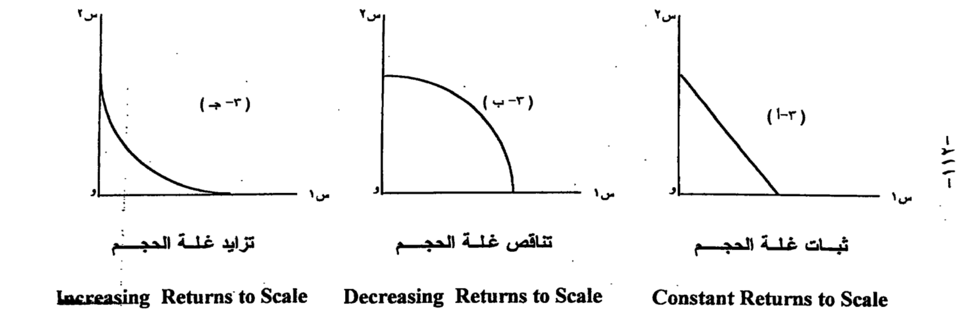
حيث (أح ص١) ، (أح ص٢) يمثلان الإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال على التوالى . والجزء الأول من المعادلة رقم (٤) يعكس نسبة الإنتاجية الحدية لكل من ص١ ، ص٢ فى إنتاج السلعة س١ . أما الجزء الثانى من المتساوية فإنه يعكس نسبة الإنتاجية الحدية لكل من ص١، ص٢ فى إنتاج السلعة س٢ . أما الجزء الأخير $\left(\frac{د\ ص٢}{د\ ص١}\right)_{س٢}$ فإنه يمثل المعدل الحدى للإحلال الفنى بين ص١ ، ص٢ لإنتاج السلعة س٢ والذى يعادل المعدل الحدى للإحلال الفنى لإنتاج السلعة س١.

والآن يمكن أن نتساءل عن التوليفات المثلى من ص١ ، ص٢ والتى تحقق شروط أمثلية باريتو فى جانب الإنتاج ؟

فى الواقع أن التوليفات (أ) ،(ب) ، (جـ) ، (د) يتحقق عندها أمثلية باريتو حيث أنه إذا تم التحرك على يمين النقاط (أ) ،(ب) ،(جـ) ، (د) أو على يسارها على منحنيات الإنتاج المماثلة سوف ينخفض حجم الناتج سواء من السلعة س١ أو السلعة س٢. ولتوضيح ذلك دعنا نفترض أننا قمنا بإعادة تخصيص الموارد بين إنتاج السلعتين س١ ، س٢ وترتب على ذلك التحرك من النقطة(أ) إلى النقطة(م) فى شكل رقم (٢) . بمقارنة الإنتاج من س١ ، س٢ عند كل من النقطتين (أ) ،(م) يتضح لنا أن التحرك إلى النقطة (م) قد ترتب عليه إنخفاض حجم الإنتاج من السلعة س٢ حيث تم الإنتقال إلى منحنى ناتج متساوى أدنى وهو (س٣٢)، وظل الإنتاج من السلعة س١ ثابتاً كما هو حيث تم الإنتقال على نفس منحنى الناتج المتساوى س١١. وعند النقطة (م) أو (ن) نجد أن :

$$\left(\frac{\text{أح ص}_1}{\text{أح ص}_2}\right)_{\text{س}_1} \neq \left(\frac{\text{أح ص}_1}{\text{أح ص}_2}\right)_{\text{س}_2}$$

ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة إذا تم التحرك من النقطة (ن) إلى النقطة (د) . وهذا يعنى أنه إذا تحركنا يميناً أو يساراً بعيداً عن النقطة (أ) سوف ينخفض الناتج من إحدى السلعتين دون أن يصاحب ذلك زيادة فى إنتاج السلعة الأخرى . أى عند النقطة (أ) لا نستطيع بإعادة تخصيص الموارد أن نزيد من إنتاج إحدى السلع دون تخفيض الإنتاج من سلعة أخرى، وبالتالى فهى تحقق أمثلية باريتو فى جانب الإنتاج . وبتوصيل النقاط أ، ب، جـ، د نحصل على ما يسمى بمنحنى إمكانية الإنتاج (Production Possibility Curve) أو منحنى التعاقد "Contract Curve" . وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل نقطة محتملة للتخصيص الكامل والأمثل للموارد الإقتصادية فى جانب الإنتاج بين السلعتين س١ ،س٢ . والتحرك على هذا المنحنى يوضح لنا حقيقة هامة وهى " **أننا لا نستطيع زيادة الإنتاج من إحدى السلع دون تخفيض الإنتاج من سلعة أخرى** ". ومن المحتمل أن يتخذ هذا المنحنى ثلاثة أشكال كما هو موضح فى شكل رقم (٣) .



ثبات غلة الحجم
Constant Returns to Scale

تناقص غلة الحجم
Decreasing Returns to Scale

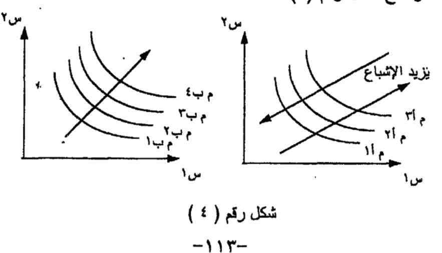
تزايد غلة الحجم
Increasing Returns to Scale

٢- أمثلة باريتو فى جانب الاستهلاك أو التبادل :

بعد أن تناولنا كيفية تخصيص الموارد الإقتصادية بين إنتاج السلع المختلفة وبما يتفق مع أمثلية باريتو فى جانب الإنتاج . فإن الخطوة التالية تتضمن ضرورة البحث عن أمثلية باريتو فى جانب الإستهلاك . ولتحقيق أمثلية باريتو فى جانب الإستهلاك بيانياً يمكن الإستعانة بما يسمى بالشكل الصندوقى . ولتوضيح ذلك دعنا نفترض ما يأتى :

١- أن المجتمع يستخدم موارده إستخداماً كاملاً وأمثلَ فى إنتاج سلعتين س١ ، س٢ ، ولنفترض أن نقطة الإنتاج التى يرغبها المجتمع هى (جـ) على منحنى إمكانية الإنتاج شكل رقم (ن ن)، وهذا يعنى أننا نفترض وجود كمية محددة من إنتاج السلعة س١ وأخرى من السلعة س٢ .

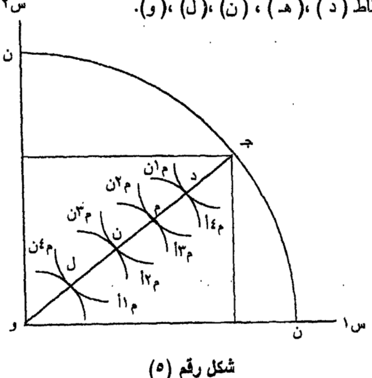
٢- نفترض أن المجتمع يتكون من مستهلك (أ) وآخر (ب) . وأن دالة المنفعة لكل منهما محددة ومعروفة. وفى ضوء معرفة دالة المنفعة الخاصة بكل منهما يمكن تحديد خريطة السواء لكل من المستهلك (أ)، (ب)، ولنفترض أن خريطة السواء التى أمكن الوصول إليها كما هو موضح شكل رقم (٤).



شكل رقم (٤)

٣- نفترض ثبات الأذواق وتناسقها أثناء التحليل

وفي ضوء هذه الإفتراضات يمكن رسم خريطة سواء المستهلك (أ) والمستهلك (ب) بما يسمح بتكوين الشكل الصندوقي كما هو موضح بيانياً شكل رقم (٥) ، ونستطيع تحديد المحل الهندسي لجميع النقاط في هذا الشكل التي تتحقق عندها أمثلية باريتو في جانب الإستهلاك . أي التي لا نستطيع عندها زيادة إشباع المستهلك (أ) إلا على حساب تخفيض مستوى الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك (ب) ، والعكس صحيح . ويتحقق ذلك عند النقاط (د) ،(هـ) ، (ن) ،(ل) ،(و).



شكل رقم (٥)

وعند جميع هذه النقاط نجد أن منحنى سواء المستهلك (أ) يتماس مع منحنى سواء المستهلك (ب) . وبتوصيل هذه النقاط بيانياً نحصل على ما يسمى يمنحنى التعاقد في جانب الإستهلاك أو التبادل "contract curve" وكل نقطة على هذا المنحنى تعكس لنا أمثلية باريتو

فى جانب الإستهلاك. فالتحرك من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى يوضح لنا حقيقة هامة مؤداها أن التحرك من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى سوف يترتب عليه زيادة إشباع أحد المستهلكين (حيث يتم الانتقال إلى منحنى سواء أعلى) على حساب انخفاض الإشباع الذى يحصل عليه المستهلك الآخر (حيث يتم الإنتقال إلى منحنى سواء أدنى) وهو ما يتفق مع أمثلية باريتو . وأى نقطة على المنحنى وجـ سوف يتحقق عندها الشرط التالى :

ميل منحنى سواء المستهلك أ = ميل منحنى السواء بالنسبة للمستهلك (ب)

$$\left(\frac{\text{دس}^{2}}{\text{دس}^{1}}\right)_{\text{أ}} = \left(\frac{\text{دس}^{2}}{\text{دس}^{1}}\right)_{\text{ب}}$$

أى أن المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين بالنسبة للمستهلك أ يساوى المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين بالنسبة للمستهلك (ب)، ولكن نلاحظ أن ميل منحنى السواء يعكس النسبة بين المنافع الحدية للسلع ويمكن إثبات ذلك كالآتى :

نفترض أن دالة منحنى السواء هى :

$$\text{م ك} = \text{د} (\text{س}^{1} \text{ ، } \text{س}^{2})$$

وحيث أن مستوى الإشباع ثابت على نفس منحنى السواء فإن

$$\text{د م ك} = \frac{6 \text{ م ك}}{6 \text{ س}_{1}} \text{دس}_{1} + \frac{6 \text{ م ك}}{6 \text{ س}_{2}} \text{دس}_{2} = \text{صفر}$$

ومنهـــــا

$$\frac{6\ \text{م ك}}{6\ \text{س}_1}\ \text{دس}_1 = \frac{6\ \text{م ك}}{-\ 6\ \text{س}_2}\ \text{دس}_2$$

وحيث أن :

$$\frac{6\ \text{م ك}}{6\ \text{س}_1} = \text{م ح س}_1 \quad ، \quad \frac{6\ \text{م ك}}{6\ \text{س}_2} = \text{م ح س}_2$$

$$\therefore\ \text{م ح س}_1 = -\ \text{م ح س}_2\ \frac{\text{دس}_2}{\text{دس}_1}$$

$$\boxed{\frac{\text{م ح س}_1}{\text{م ح س}_2} = \frac{-\ \text{دس}_2}{\text{دس}_1}}$$

أى أن النسبة بين المنافع الحدية للسلعتين = المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين .

وحيث أن المعدل الحدى للإحلال يعكس ميل منحنى السواء فهذا يعنى أن ميل منحنى السواء يعكس نسبة المنافع الحدية.

وفى ضوء ما سبق فإن شرط أمثلية باريتو يستلزم :

$$\left(\frac{\text{م ح س}_1}{\text{م ح س}_2}\right)_{\text{أ}} = \left(\frac{\text{دس}^{2}}{\text{د س}_2}\right)_{\text{أ}} = \left(\frac{\text{م ح س}_1}{\text{م ح س}_2}\right)_{\text{ب}} = \left(\frac{\text{دس}_2}{\text{دس}_1}\right)_{\text{ب}}$$

٣- شروط التوازن العام: General Equilibrium :

فى ظل توافر ظروف المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق خدمات عوامل الإنتاج فإن أمثلية باريتو يمكن أن نتحقق تلقائياً من خلال قوى السوق الحر فى ظل عدد من الشروط منها:

- أن لايصاحب إنتاج السلع والخدمات أو استهلاكها أية آثار خارجية (Externalities)

- أن لا توجد منتجات عامة. (Public Goods).

- عدم وجود ظاهرة تزايد غلة الحجم.

وبإفتراض توافر هذه الشروط فإننا نستطيع اشتقاق شرط التوازن العام فى جانبى الإنتاج والاستهلاك معاً كالآتى:

* طالما أن هدف كل مستهلك هو تعظيم منفعته الخاصة فإن سعيه لتحقيق هذا الهدف سوف يستلزم أن يتعادل المعدل الحدى للإحلال بين السلع التى يستهلكها مع النسبة بين أسعارها. وبإفتراض وجود سلعتين فقط هما س١،س٢، وأن ثمن كل منهما هو ث١،ث٢ على التوالى، فإن تعظيم منفعة المستهلك تستلزم أن يتحقق الآتى :

$$\frac{\text{م ح س}_{١}}{\text{م ح س}_{٢}} = \frac{\text{ث}_{١}}{\text{ث}_{٢}}$$

وفي ظل المنافسة الكاملة فإن $\left(\frac{\text{ث}_1}{\text{ث}_2}\right)$ سوف تكون واحدة لجميع المستهلكين حيث لا يستطيع أى مستهلك على حدة أن يتحكم في السعر السائد في السوق، وبالتالى فإن شرط تحقيق الأمثلة في توزيع السلع والخدمات بين المستهلكين يستلزم أن:

$$(\text{م ح ح})_{\text{س}_1\text{س}_2}\ \text{أ} = (\text{م ح ح})_{\text{س}_1\text{س}_2}\ \text{ب} = \ldots = (\text{م ح ح})_{\text{س}_1\text{س}_2}\ \text{ن}$$

$$= \frac{\text{ث}_1}{\text{ث}_2} \qquad (١)$$

حيث م ح ح تشير إلى المعدل الحدى للأحلال بين السلعتين س١،س٢ .

أ، ب ، ......، ن تشير إلى عدد المستهلكين ،$\left(\frac{\text{ث}_1}{\text{ث}_2}\right)$ تشير إلى السعر النسبى لكل من السلعة س١،س٢ على التوالى .

أى أن معدل الأحلال الحدى بين أى زوج من السلع لأى مستهلك سوف يتعادل مع النسبة بين السلعتين.

* طالما أن هدف كل منتج هو تدنية تكاليف إنتاجه فإن تحقيق هذا الهدف يستلزم ضرورة أن يتعادل المعدل الحدى للأحلال الفنى بين عنصرى الإنتاج ص١ ، ص لكل منتج مع النسبة بين سعرى عنصرى الإنتاج، أى أن :

$$(\text{م ح ف})\ \text{ص}_1\text{، ص}_2 = \frac{\text{ع}_1}{\text{ع}_2}$$

وطالما أننا إفترضنا المنافسة الكاملة فى أسواق خدمات عوامل الإنتاج فإن الأسعار السوقية لكل من عنصرى الإنتاج ص١،ص٢ سوف تكون واحدة وثابتة لجميع المستهلكين. فكل منتج على حدة لن يستطيع أن يتحكم فى الأسعار السائدة، ومن ثم فإن تحقيق الأمثلية فى جانب الإنتاج

تستلزم أن يكون المعدل الحدى للإحلال الفنى بين عنصرى الإنتاج ص١،ص٢ واحداً لجميع المنتجين ومعادلاً للنسبة بين سعرى عنصرى الإنتاج ص١،ص٢، أى أن شرط أمثلية بارتيو فى جانب الإنتاج يستلزم:

$$(م\ ح\ ح\ ف)_{أ} = (م\ ح\ ح\ ف)_{ب} = \dots\dots\dots\dots\dots\dots =$$

$$(م\ ح\ ح\ ف)_{ن} = \frac{ع_1}{ع_2} \qquad (٢)$$

حيث أ،ب،......،ن تشير إلى عدد المنتجين من أ إلى ن منتج.

(م ح ح ف) تشير إلى المعدل الحدى للإحلال الفنى بين عنصرى الإنتاج ص١،ص٢، ($\frac{ع_1}{ع_2}$) تشير إلى النسبة بين عنصرى الإنتاج ص١،ص٢ على التوالى. ويتحقق نفس الشرط السابق فى كافة القطاعات الأقتصادية المختلفة وبالتالى أيضاً لجميع السلع والخدمات طالما أن هدف كل منتج هو تدنية تكاليف الإنتاج. وحيث أن كل منتج سوف يبيع إنتاجه بسعر يعادل تكاليف إنتاجه الحدية فإن :

$$\frac{ت\ ح\ س_1}{ت\ ح\ س_2} = \frac{ث_1}{ث_2} \qquad (٣)$$

حيث أن ت ح $س_1$ ، ت ح$س_2$ تشير إلى التكلفة الحدية لإنتاج السلعتين س١،س٢ على التوالى

ومن المعادلات أرقام (١) ، (٢) ،(٣) نستطيع أن نستنتج أن شرط التوازن العام الذى يتضمن تحقيق أقصى رفاهية لأفراد المجتمع فى حدود إمكانياته المتاحة (بإفتراض سيادة المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق خدمات عوامل الإنتاج) سوف يتحقق عندما يكون:

المعدل الحدى للتحويل بين السلعتين س١،س٢ فى جانب الإنتاج = المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين فى جانب الإستهلاك.

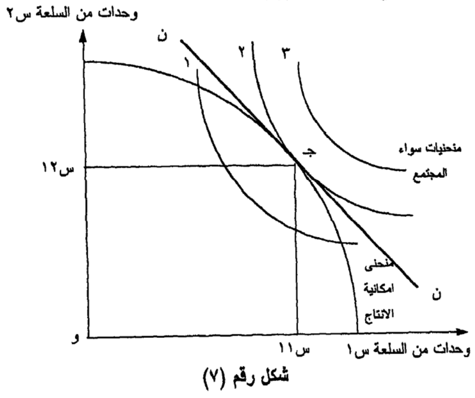
= النسبة بين التكلفة الحدية لإنتاج س١،س٢

= النسبة بين سعر السلعتين س١،س٢

أى أن :

$$(\text{م ح ث}) \text{ س١ ،س٢} = (\text{م ح ح}) \text{ س١،س٢} = \frac{\text{ت ح س١}}{\text{ت ح س٢}} = \frac{\text{ث١}}{\text{ث٢}}$$

وهذا الشرط يتحقق بيانياً عندما يتماس منحنى إمكانية الإنتاج مع خط الثمن والذى يعكس الأسعار النسبية للسلعتين مع منحنى سواء المجتمع كما هو موضح فى الشكل رقم(٧).



شكل رقم (٧)

وفى الشكل رقم (٧) سوف يتحقق التوازن العام عند النقطة (جـ) حيث يتحقق شرط التوازن السابق الإشارة إليه.

ويتضح من هذا الشكل أيضاً أن المجتمع سوف يقوم بتخصيص الموارد الإقتصادية المتاحة جزئياً فى إنتاج السلعة س١ حيث يتم إنتاج الكمية (س١١) وجزئياً فى إنتاج السلعة س٢ حيث يتم إنتاج الكمية (س١٢) ، وأن الكميات المنتجة من السلعتين سوف يتم إستهلاكها على أساس الأسعار السائدة والتى يمثلها خط الأسعار (ن ن). وإذا كان إنتاج واستهلاك الكميات المتاحة عند النقطة (جـ) سوف يحقق المجتمع أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة فى حدود امكانياته المتاحة. فهذه النقطة تمثل التوليفة المثلى من المنتجات التى يتعين إنتاجها واستهلاكها. ولكن فى الواقع فإن الوصول إلى نقطة (جـ) يستلزم بادئ ذى بدء إشتقاق خريطة سواء المجتمع والتى تعكس تفضيلاته ورغباته.

أى يتعين الوصول إلى ما يسمى بالتفضيل الاجتماعى للأفراد والذى يمكن الوصول إليه عن طريق ما يسمى بدالة الرفاهية الاجتماعية وهذا ما سوف نتناوله فى النقطة التالية.

٤- دالة الرفاهية الاجتماعية Social Walfer Function

إن الوصول إلى التوازن العام السابق الإشارة إليه بيانياً ورياضياً يستلزم إيجاد وسيلة لاشتقاق خريطة سواء المجتمع لتعبر عن تفضيلاته ورغباته، وهذه الوسيلة يطلق عليها دالة الرفاهية الاجتماعية.

وهنا يمكن أن نتسأل عن الأسلوب الملائم لتكوين التفضيل الاجتماعى للأفراد، ومن ثم إشتقاق دالة رفاهية المجتمع؟ وهل تكوين التفضيل الإجتماعى للأفراد يمكن أن يتحقق من خلال تجميع التفضيلات الفردية للأفراد ؟

ولقد حاول آرو "Arrow" الإجابة على هذا التساؤل بصورة منظمة، وكذلك كل من بيرجسون "Bergson" وساملسون وليتيل.

فقد عرف بيرجسون دالة الرفاهية الاجتماعية بمفاهيم عديدة ولكنها جميعاً مفاهيم عامة تشترك فى أن الرفاهية الاجتماعية هى دالة فى قيم حقيقية، وهذه القيم تعتمد بدورها على كافة المتغيرات المؤثرة على الرفاهية بصفة عامة وعلى المتغيرات الأكثر تأثيراً بصفة خاصة.

وإذا كانت دالة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع معروفة فإن مهمة الاقتصادى تصبح البحث عن الوسائل والسياسات الاقتصادية الملائمة التى تعظم هذه الدالة فى ظل مختلف القيود المتاحة سواء الاقتصادية أو التكنولوجية......الخ.

وقد حاول بيرجسون تقييد مفهوم دالة الرفاهية من خلال:

(١) التفرقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات غير الاقتصادية المؤثرة على الرفاهية، وافتراض أن المتغيرات غير الاقتصادية بالرغم من أن لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية إلا أنها لا تتأثر بها، وقد أوضح بيرجسون نفسه أن هذا الافتراض ليس صحيحاً دائماً.

فالمتغيرات السياسية بالرغم من أنها متغيرات غير اقتصادية إلا أنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية وتتأثر بها، فالمتغيرات السياسية سوف تتأثر بالأحوال الاقتصادية وقيم المتغيرات الاقتصادية.

ولقد أثبت بيرجسون أن التغييرات الصغيرة نسبياً فى المتغيرات الاقتصادية لن تؤثر بدرجة كبيرة على قيم المتغيرات غير الاقتصادية المكونة لجزء من مكونات دالة الرفاهية، ولهذا فمن وجهة نظره يمكن الاعتماد على أسلوب التحليل الجزئى فى هذا المجال.

وقد أصبح التفسير السابق لبيرجسون مقبولاً فى مجال اقتصاديات الرفاهية، وأصبح أسلوب تحليل المنافع والتكاليف يتم الاعتماد عليه كثيراً، غير أن القبول غير الإنتقادى لهذا التفسير قد يؤدى إلى إهمال أثر العوامل غير الاقتصادية على رفاهية أفراد المجتمع. فمثلاً إنشاء طريق عام فى منطقة يغلب عليها جمال الطبيعة (متغير اقتصادى) قد يؤدى إلى إتلاف جمال الطبيعة بهذه المناطق وهذا الأثر السلبى سوف يؤثر كثيراً على رفاهية أفراد المجتمع، ومن ثم يتعين أخذه فى الحسبان بدلاً من إهماله.

(٢) أن الرفاهية هى دالة للمنافع الفردية والتى بدورها تعتبر دالة للعديد من المتغيرات الأخرى التى تؤثر على المنافع الفردية.

فإذا كانت دالة الرفاهية الاجتماعية هى

ر ف = د(م١،م٢،...م ن) حيث ر ف تعبر عن الرفاهية الاجتماعية ، م١،م٢،....م ن تشير إلى المنفعة الكلية للأفراد من (١) إلى (ن) .

وإذا كانت دالة الرفاهية تأخذ هذا الشكل فإنها تسمى بدالة الرفاهية من النوع الفردى "Individualist Type" .

فى ضوء ما سبق نستنتج أن تعريف بيرجسون لدالة الرفاهية الاجتماعية مازال يترك لنا التساؤل التالى بدون إجابة وهو :

بافتراض أن المنفعة أو الرفاهية الاجتماعية دالة فى المنافع الفردية فكيف يتم تحديد شكل دالة الرفاهية؟

فالوصول إلى دالة الرفاهية يستلزم أولاً معرفة وتحديد المنافع الفردية لأفراد المجتمع ما كان يستلزم ضرورة افتراض تطابق دوال منافع أفراد المجتمع.

وقد أوضح بيرجسون أن شكل دالة الرفاهية الاجتماعية ومؤشراتها(أى تحديد شكلها) سوف تتحدد بقرارات معينة، ولكنه لم يوضح من الذى سوف يتخذ هذه القرارات؟ وهذا ما تناوله تحليل ليتيل "Lettile"، حيث أوضح أن تلك القرارات سوف تتخذ من خلال الباحث أو الفرد العاقل الرشيد "An Individual Ethiecal Observer" . فقد أوضح ليتيل أن هذه القرارات التى تتعلق بشكل دالة الرفاهية ومؤشراتها سوف تعتمد فى النهاية على قيم حكمية "Value Judgements" ، وهذه القيم سوف تتحدد فى النهاية من خلال شخص ما، وأن دالة الرفاهية المفترضة بواسطة اقتصاديات الرفاهية يجب أن يتم تفسيرها وفقاً لهذه القيم الحكمية. واستناداً إلى دالة رفاهية بيرجسون فإن دالة الرفاهية الاجتماعية وفقاً لتحليل ليتيل يمكن إعادة كتابتها فى الصياغة التالية:

ر ف١ = د١ (م١،م٢ م٣، ......م ن) .

حيث ر ف ن تعبر عن دالة رفاهية المجتمع من وجهة نظر المستهلك أو الفرد (ن).

وإعتماداً على هذا التحليل فإن دالة الرفاهية الاجتماعية يمكن أن تعبر عن رأى الأقلية أو الأغلبية أو طبقة معينة أو الحاكم الفرد فى ظل النظام الديكتاتورى. ففى ظل هذا النظام فإن المنفعة أو الرفاهية الاجتماعية سوف يتم تقدير قيمتها الشخصية من وجهة نظر الفرد الحاكم، أما فى ظل النظم الديمقراطية للحكم فإن تحديد شكل دالة الرفاهية قد يقدره المجلس الذى يعبر عن رغبات وتفضيلات أفراد المجتمع.

وفـي جميـع هـذه الحـالات فـإن مفهـوم بيرجسـون للرفاهيـة الاجتماعية يظل صحيحاً.

وقد حاول آرو "Arrow" تحديد شكل دالـة الرفاهيـة الاجتماعيـة لبيرجسون، وأوضح أن دالـة الرفاهيـة الاجتماعيـة تعتبر وسيلة لاشـتقاق ترتيب اجتماعى "Social Ordering" مـن التفضيـلات الفرديـة المتاحـة وهـو مـا يسـمى بقـاعدة الاختيـار الفـردى "individual Prefernces-Choice rule"، ويوضح آرو أن تحقيق قاعدة الاختيار هذه سوف يخضع لعدد من الشروط المحتملة وذلك للحصول على درجة كبيرة من قبول هـذه الترتيبات، إلا أنه يعتقد أن تلك الشـروط لـن تكـون متوافـرة بصفـة عامـة. فهو يرى أنــه إذا تـم تفسير دالـة الرفاهيـة الاجتماعيـة اسـتناداً إلـى الحكـم الشخصى لأحد الأفراد كما يرى ليتيـل "Lettiel" فـإن التسـاؤل المنطقـى هو: من الشخص الذى سوف تستند إلى حكمه الشخصى ؟ ونظـــــراً لوجود اختلافات كبيرة وشاسـعة أحيانـاً فـى القيـم الحكميـة للأفـراد سـوف تظهر صعوبات كبيرة وواضحـة عنـد محاولـة اشـتقاق قـرارات اجتماعيـة ملائمة إستناداً إلى تحليل ليتيل.

ولذلك يرى آرو أن الإعتماد على التفضيلات الفردية المقيدة والتى تخضع لعدد من الشروط وصولاً إلى ترتيـب اجتمـاعى لتحديـد شـكل دالـة الرفاهيــة الاجتماعيــة. وبــالرغم مــن أن تعريــف آرو "Arrow" لدالــة الرفاهية الاجتماعية يقترب كثيراً من تعريف بيرجسون إلا أن هناك بعض الاختلافات بينها والتى تتمثل فى الآتى:

* عرف آرو Arrow دالة الرفاهية الاجتماعية كقاعدة للاختيار الجماعى وصولاً إلى ترتيب اجتماعى من الترتيبات الفردية.

* أما مفهوم دالة الرفاهية الاجتماعية لبيرجسون فهو مفهوم أكثر عمومية حيث أن الترتيب الاجتماعى للتفضيلات قد يتم الوصول إليه من خلال الترتيبات الفردية أو بالعديد من الأساليب الأخرى ومن بينها أسلوب أو قاعدة الاختيار الجماعى. فالترتيبات الجماعية قد يتم الوصول إليها إستناداً إلى حكم عقلانى محدد يتسم بالرشد وهذا الحكم الرشيد يختلف بشدة عن قاعدة الإختيار الجماعى.

ملاحظات على دالة الرفاهية :

أولاً: يرى بيرجسون أن تفسير آرو لدالة الرفاهية الاجتماعية يمكن اعتباره حالة خاصة من مدخل الحكم العقلانى (مدخل ليتيل) . وبالتالى فإن إعتماد دالة الرفاهية الاجتماعية على حكم عقلانى يدل على أن هذه الدالة ليست فقط إنعكاساً لما يفضله وما لا يفضله الفرد. وإنما إنعكاس لمشاورات عديدة بين الأفراد للوصول إلى قرار حكيم بشأن تفضيلاتهم.

ومن ناحية أخرى ووفقاً لتفسير آرو فإن هذه الدالة مصممة بحيث لا تعكس مشورة وآراء الأفراد وإنما انعكاس لآراء ومشورة الموظف العام "Public Official" والذى قد يحل محل أفراد المجتمع فى هذا المجال .

ثانياً: تفسير آرو لدالة الرفاهية الاجتماعية يواجه ببعض الصعوبات أهمها أن قاعدة الاختيار الجماعى لتفضيلات الأفراد قد تستند إلى مجموعة من قواعد الاختيار تكون مفضلة عند البعض وغير مفضلة عند البعض الآخر. والأسلوب الذى يتم من خلاله تجنب هذه الصعوبة هو افتراض أن الوصول إلى دالة الرفاهية الاجتماعية يتم من خلال تجميع التفضيلات

الفردية فى أسلوب مناسب يسمح باشتقاق ترتيب اجتماعى خاص ينحاز إليه الأفراد دون الالتفات إلى ما تم تقريره مسبقاً بواسطة الفرد.

وقد توصل آرو من تحليله إلى نتيجة سلبية مؤداها:

" أنه فى ظل شروط معينة مقبولة لا توجد دالة للرفاهية الاجتماعية " وهذه النتيجة السلبية يشار إليها فى كتب الأدب بنظرية آرو "Arrow Theorem" ويشار إليها بدقة أكثر بنظرية الأستحالة "Impossibility Theorem" ، وقد توصل آرو فى نظريته تلك أنه ليس هناك وجود للوسيلة التى تحدد الترتيب الاجتماعى للبدائل الاجتماعية المختلفة والتى تعتمد على التفضيلات الفردية وتشبع فى نفس الوقت معيار الإختيار الاجتماعى الملائم أو الصائب "Reasonableness" . وذلك يعنى عدم وجود ارتباط بين الرشد الاجتماعى "Collective Rationnality" وبين التفضيلات الفردية. وهذا بالطبع يتناقض مع نتائج نظرية اقتصاديات الرفاهية الاقتصادية والتى تعبر بصدق عن وجود مثل هذا الترابط.

وقد انتقد العديد من الكتاب نظرية الاستحالة لأرو فى أن مفهوم أرو لدالة الرفاهية الاجتماعية يختلف جوهرياً عن المفهوم المستخدم فى نظرية اقتصاديات الرفاهية وبالتالى فإن نظرية الاستحالة تصبح غير مناسبة وقد أوضح ليتيل ذلك كما سوف يتضح فى النقطة التالية :

ثالثاً: فى النظرية الإقتصادية التقليدية وكما يرى ليتيل " ittle " فإن دالة الرفاهية الاجتماعية هى صياغة للرفاهية الحكمية "Value Judgement" أما دالة الرفاهية الاجتماعية لآرو فهى تمثيل لقرار اجتماعى حيث أن دالة الرفاهية الاجتماعية عند أرو هى تعبير عن قرار اجتماعى، كما أنها وسيلة لإشتقاق ترتيب اجتماعى من التفضيلات الفردية.

وفى نظرية الإستحالة لأرو تم توضيح عدم وجود أسلوب ملائم لإشتقاق ترتيب اجتماعى من التفضيلات الفردية وبما يتفق مع شروط آرو، ولكن هذا لا يعنى رفض نظرية آرو على أساس انها غير مناسبة . ولكن الإصرار على تفسير معين لدالة الرفاهية باعتباره أنه هو الوحيد المناسب لإقتصاديات الرفاهية يعد أمراً تعسفياً وغير مقبول. ويعد استخدام أسلوب تحليل المنافع والتكاليف من الأدوات المناسبة للإنتقال من تفسير إلى آخر ومن ثم فإنه يعتبر أسلوباً ملائماً لتحقيق الرشد فى عملية إتخاذ القرار الاجتماعى.

رابعاً : النظريه الاقتصادية التقليدية تأخذ الأذواق والتفضيلات الفردية كما هى وصولاً إلى التفضيلات الجماعية.

أما تحليل " أرو" يهتم بتحقيق الملائمة للترتيب الاجتماعى ليتوائم ويتجاوب مع التغيرات فى الترتيبات الفردية الخاضعة لشروطه. ولقد ناقش "ليتيل" أنه لاتوجد حالة توضح ترتيبات وتفضيلات الأفراد فى ظل التغير المستمر فى الأذواق.

ومن هنا فإن معالجة آرو لمشكلة الإختيار الجماعى يعد غير مناسب.

ولكن فى الواقع فإن صحة هذا الأنتقاد تعتمد على تفسير دالة الرفاهية الاجتماعية، فإذا تم تفسير دالة الرفاهية الاجتماعية كرفاهية حكمية فإن الأذواق الفردية يمكن أن تؤخذ كما هى. أما إذا تم اعتبار دالة الرفاهية الاجتماعية كقانون يعكس العلاقة بين الترتيبات الفردية والترتيب الاجتماعى فمن الطبيعى ألا تأخذ فى الاعتبار علاقة الترتيب الاجتماعى

والترتيبات الفردية مطلقة ولكننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أيضاً ما سوف يكون عليه الترتيب الاجتماعى فى حالة اختلاف الترتيبات الفردية.

وبغض النظر عن الاختلافات حول كيفية إشتقاق دآلة الرفاهية أفراد المجتمع فإننا سوف نفترض أننا تمكنا من إشتقاق هذه الدالة وبالتالى تم إشتقاق خريطة سواء المجتمع .

٥- تقييم نموذج باريتو فى الرفاهية

أن تحقيق الأمثلية فى تخصيص الموارد الاقتصادية وبما يعظم رفاهية أفراد المجتمع وفقاً لنموذج باريتو تتحقق عندما لا نستطيع بإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية أن نزيد من رفاهية فرد ما إلا على حساب نقص رفاهية فرد آخر على الأقل. ولكن هل إذا تحقق هذا الشرط من المؤكد أن يكون تخصيص الموارد أمثل من وجهة نظر الرفاهية؟

قبل الإجابة على هذا التساؤول يتعين على القارئ أن يتذكر أن أمثلية باريتو لن تتحقق إلا فى ظل عدد من الفروض الأساسية هى:

* المنافسة الكاملة " Perfect Competition " فى أسواق المنتجات وأسواق خدمات عوامل الإنتاج.
* عدم وجود منافع أو تكاليف خارجية " Externalities " ، أى عدم وجود آثار خارجية تصاحب إنتاج أو استهلاك المنتجات.
* عدم وجود سلع أو منتجات عامة. " Public Goods ".

فهل هذه الفروض متوافرة فى الواقع التطبيقى؟ وهل غياب أحد هذه الفروض سوف يجعل نظام السوق الحر غير قادر على تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية؟

أولاً: أن الصعوبة الأساسية التى تواجه تحقيق أمثلية باريتو فى الواقع تتمثل فى أن نموذج باريتو لم يتعرض لنمط توزيع الدخل القومى عند تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بل إفترض هذا النموذج ضمنياً أن التوزيع الحالى هو توزيع أمثل، حيث لا يهتم هذا النموذج بتحديد الطبقات الدخلية التى ينتمى لها الأفراد الذين تزيد منافعهم أو رفاهيتهم والطبقات الدخلية التى ينتمى إليها الأفراد الذين تنخفض رفاهيتهم؟

ولكن لإدخال الاعتبارات التوزيعية فى النموذج يتعين إعطاء وزن نسبى كبير لعملية إعادة توزيع الدخل فى المجتمع ، وهذا يستلزم معرفة من هم الأفراد الذين زادت منافعهم وما هى الطبقات الدخلية التى ينتمون إليها، ومن هم الأفراد الذين انخفضت منافعهم.

فإذا كانت مجموعة الأفراد الذين زادت منافعهم ينتمون إلى طبقة الأغنياء فى المجتمع أما مجموعة الأفراد الذين انخفضت منافعهم ينتمون إلى طبقة الفقراء ، فإن ذلك سوف يؤدى إلى زيادة حدة الاختلال فى توزيع الدخل مما يعنى الحاق الضرر بطبقة الفقراء، وبالتالى لن تصاحب عملية إعادة التخصيص أو التوزيع هناك منافع صافية كلية موجبة بل ستتحول المنافع الصافية الموجبة إلى منافع سالبة. أما إذا حدث وكان الأفراد الذين انخفضت منافعهم من أصحاب الدخول المرتفعة ففى هذه الحالة سوف تتحقق منافع صافية موجبة على المستوى القومى.

ثانياً: وفقاً لنموذج باريتو فإن تخصيص الموارد سوف يكون تخصيصاً أمثل عندما لا نستطيع زيادة رفاهية أحد الأفراد دون أن يصاحب ذلك نقص فى رفاهية فرد آخر على الأقل، ولكن قد أوضح كل من كالدور وهيكس "Kaldor- Hicks" أن تخصيص الموارد يمكن أن يكون

فى وضع غير أمثل بالرغم من أن إعادة تخصيص الموارد لن يترتب عليها زيادة رفاهية أحد الأفراد إلا على حساب انخفاض رفاهية آخرين، فإذا كان مقدار الزيادة فى منافع أو رفاهية الأفراد " الغانمين" "Gainers" يفوق حجم الانخفاض فى رفاهية الأفراد الخاسرين "Lossers" فإن تخصيص الموارد لن يكون أمثل وهذا لم يتناول تحليل باريتو فى الرفاهية.

وقد أوضح ذلك كالدور – هيكس وذلك فى سنة ١٩٣٩ فى اختبار التعويض "Compensation test". ومضمون هذا الاختبار أننا سوف نقبل نقطة التخصيص الجديدة إذا كان مقدار منافع المنتفعين من عملية إعادة التخصيص يستطيع تعويض مقدار الخسارة فى رفاهية الخاسرين حيث تصبح المنافع الكلية أكبر من التكاليف الكلية أى تتحقق مع إعادة التخصيص منافع إضافية صافية موجبة.

وبالتالى لم يهتم كالدور – هيكس بمجرد حدوث زيادة فى منافع بعض الأفراد وانخفاض منافع البعض الآخر مع إعادة التخصيص للحكم على أمثلة تخصيص الموارد فى المجتمع ، وإنما اهتم معيار كالدور – هيكس بتقدير كل من الزيادة والنقص فى رفاهية الأفراد التى تصاحب عملية إعادة تخصيص الموارد.

ثالثاً: بالنسبة للفروض التى يقوم عليها نموذج باريتو فجميعها فروض غير واقعية يصعب توافرها فى الواقع العملى، ومن ثم فإن غياب أحد هذه الفروض سوف يترتب عليه فشل نظام السوق، ومن ثم نموذج باريتو فى تحقيق التخصيص الكامل والأمثل للمواد الاقتصادية.

* فغياب المنافسة الكاملة وظهور القوى الأحتكارية أو ظهور ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية فى أسواق السلع وأسواق خدمات عوامل الإنتاج . سوف يترتب عليه ما يأتى:

- إذا كانت المنافسة الاحتكارية تسود أسواق بيع السلع والخدمات أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج ، وأن كل مستهلك يسعى لتعظيم منفعته فى ظل قيد ميزانيته الذى يتحدد بدخله والأسعار. فى مثل هذه الظروف فإن شرط تحقيق التوزيع الأمثل للسلع والخدمات بين أفراد المجتمع لن يتحقق حيث أن معدل الأحلال السلعى لكل مستهلك لن يتساوى مع النسبة بين الأسعار ولن يتساوى لجميع المستهلكين حيث:

(م ح ح) أ # (م ح ح) ب # .... # (م ح ح) ن.

ومن ثم فإنه فى ظل غياب المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق خدمات عوامل الإنتاج لن يتحقق التخصيص الكفء للموارد. وسعياً فى تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد ذلك فإن الأمر يستلزم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة من سياسات مالية ، نقدية، ائتمانية.....الخ. ولكن ماذا سوف يحدث إذا توافرت المنافسة الكاملة ولكن لم تتوافر الفروض الأساسية الأخرى؟ أى إذا كان يصاحب إنتاج بعض السلع أو استهلاكها ظهور آثار خارجية، أو كانت بعض السلع والخدمات يخضع إنتاجها لظاهرة تزايد غلة الحجم، أو توجد بعض المنتجات العامة. فى مثل هذه الظروف سوف يفشل نظام السوق وبالتالى نموذج باريتو فى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

٦- أمثلية باريتو فى حالة المنتجات الاجتماعية:

اتضح مما سبق أن المنتجات العامة وبصفة خاصة المنتجات الاجتماعية منها تتمتع بعدد من الخصائص المنفردة التى تجعلها مختلفة تماماً عن المنتجات الخاصة - كما اتضح لنا أيضاً أن شرط التوازن العام لباريتو فى حالة المنتجات الخاصة يتحقق عندما يتعادل المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين فى جانب الاستهلاك مع المعدل الحدى للتحويل (الاحلال) فى جانب الإنتاج.

وبإفتراض وجود سلعتين س١ ، س٢ ، وعدد إثنان من المستهلكين أ ، ب فإن شرط أمثلية باريتو يصبح :

[(م ح ح) س١،س٢] ا= [(م ح ح) س١،س٢] ب= [(م ح ح) س١،س٢]ن ....(١)

ح)س١،س٢ (١) وبافتراض أن س١ هى سلعة خاصة ، س٢ هى سلعة اجتماعية سوف يصبح شرط التوازن العام لباريتو كالآتى:

[(م ح ح) س١،س٢] ا- [(م ح ح) س١،س٢] ب- [(م ح ح) س١،س٢]ن ....(٢)

وبمقارنة شرط التوازن العام وفقاً للمعادلة رقم (١) وشرط التوازن العام وفقاً للمعادلة رقم (٢) يتضح وجود اختلافات جوهرية بين أمثلية باريتو فى حالة المنتجات الخاصة وأمثلية باريتو فى حالة المنتجات الاجتماعية حيث يتحول شرط التساوى للمعدلات الحدية إلى شرط الإضافة. ويكون ذلك راجعاً إلى وجود اختلافات مناظرة فى طريقة الوصول إلى طلب السوق فى حالة المنتجات الخاصة (حيث يتم تجميع منتجات طلب الأفراد أفقياً) وطلب السوق فى حالة المنتجات الاجتماعية (حيث يتم تجميع منحنيات طلب الأفراد رأسياً)

الباب الثانى

السياسة التسعيرية فى قطاع الخدمات العامة

The Pricing Policy of the Public Services

الباب الثانى

السياسة التسعيرية لقطاع الخدمات العامة

يعتبر موضوع التسعير من القضايا الرئيسية التى نالت وما زالت تنال اهتمام العديد من كتاب الإقتصاد والمالية والإدارة والسياسين ... إلخ. ويمكن القول أن كثيراً من المشكلات الإقتصادية التى تعانى منها الوحدات والمؤسسات الإنتاجية سواء فى مجل إنتاج السلع أو الخدمات يرجع جزء كبير منها إلى القرارات التسعيرية الخاطئة . فالتسعير الخاطئ للموارد ينجم عنه تصميم سياسات تسعيرية خاطئة للمنتجات ومن ثم سياسات بيعية وتسويقية خاطئة وغير فعالة فى تحقيق المستهدف .

ومن هنا كان الدور الخطير الذى يمكن أن تمارسه القرارات والسياسات التسعيرية فى التأثير على القرارات والسياسات الإدارية فى أى مؤسسة. فالسياسات التسعيرية لها تأثيرها الفعال على نمط تخصيص الموارد، والكفاءة التشغيلية، ورفاهية أفراد المجتمع، ونمط توزيع الدخل القومى .... الخ .

وقد دعى ذلك إلى إهتمام العديد من الإقتصاديين بصفة عامة ومن لهم إهتمامات بالكتابات فى مجال الإقتصاد العام بصفة خاصة إلى بذل المزيد من الجهد فى سبيل تحديد أسس ومبادئ للتسعير تتلائم وتتوائم مع خصائص ومواصفات القطاعات الخدمية بصفة عامة وقطاع الخدمات العامة منها بصفة خاصة .

وأصبح الإهتمام بموضوع التسعير لا يقتصر فقط على الإطار النظرى بل يمتد ليشمل إطار رسم السياسات التسعيرية والتسويقية للمرفق العام ، وبدأ البحث عن العوامل والمتغيرات التى يتعين أخذها فى الحسبان عند تصميم أى سياسة تسعيرية ، كما زاد الإهتمام بدراسة وتحليل أساليب التسعير المختلفة للإختيار والتفضيل بينها بما يتفق مع الخصائص والسمات المتفردة لقطاع الخدمات العامة ويسمح فى نفس أى الوقت بتحقيق أكبر قدر من أهداف السياسة التسعيرية .

وبالرغم من تعدد وتباين الأهداف التى يسعى المرفق العام إلى تحقيقها من وراء إتباع سياسة تسعيرية معينة إلا أن تكلفة إنتاج الخدمة تظل من العوامل الرئيسية المؤثرة على تسعير الاخدمة المقدمة ، بل أن جميع الأساليب التسعيرية المتبعة والتى يمكن إستخدامها فى قطاع الخدمات العامة تتخذ من تكاليف إنتاج الخدمة أساساً لها . ولم يعد ينظر إلى تكلفة إنتاج الخدمة على أنها أحد مكونات السعر بل أصبح ينظر إليها على أنها أحد المؤشرات الهامة لقياس كفاءة المرفق وتحديد مدى قدرته على استغلال موارده المتاحة .

ومع إنتهاج العديد من الدول النامية ومن بينها مصر سياسات الإصلاح الإقتصادى التى أتخذت من نظام السوق منهجاً لها ، من المتوقع أن يزداد دور الإدارة فى المرافق العامة فى اختيار السياسة السعرية الملائمة فى ظل أهداف وسياسات جديدة تتلائم مع سياسات الإصلاح الإقتصادى المتبعة . وفى مثل هذه الظروف من المتوقع أن يزداد دور تكاليف الإنتاج فى تسعير منتجات المرافق العامة . وبالطبع سوف تختلف العلاقة المتبادلة بين التكلفة والسياسات السعرية فى الفترة الطويلة عنها فى الفترة القصيرة – ففى الفترة الطويلة سوف تتاح الفرصة للمرفق

أو المؤسسة لتغير هيكل المنتجاتت وطبيعتها وأختبار الحجم الأمثل للإنتاج ومن ثم تتاح فرصاً أكبر لإستغلال الموارد بطرق أفضل ، كما تميل الأسعار لأن تغطى التكاليف الكلية للإنتاج بالإضافة إلى معدل عائد مقبول إقتصادياً. أما فى الفترة القصيرة فإن السياسة التسعيرية للخدمات العامة القابلة للتسويق تُصمم لتغطية جزء فقط من التكاليف الكلية وتحديداً تكاليف الإنتاج المتغيرة .

الفصل الأول

أهداف وآثار السياسة التسعيرية للخدمات العامة

*أهداف السياسة التسعيرية .

تستهدف أى سياسة تسعيرية للخدمات العامة تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من بينها :

١- ترشيد إستخدام الخدمات العامة ، حيث يمكن عن طريق السياسة التسعيرية التأثير على الكميات المستهلكة من تلك الخدمات من قبل الفئات الدخلية المختلفة ، وبما يسمح بزيادة الكميات المستهلكة من قبل أصحاب الدخول المنخفضة دون إفراط أو تبذير فى الإستهلاك .

٢- ترشيد إستخدام المرافق العامة لطاقاتها الإنتاجية وذلك بالوصول إلى الإستخدام الكامل للطاقة المتاحة فى ضوء قيود وخصائص قطاع الخدمات العامة .

٣- العمل على زيادة معدل النمو الإقتصادى وتعجيله وذلك بالتأثير على تخصيص الموارد الإقتصادية فى المجتمع وعلى حجم الإنتاج القومى ومكوناته. فالسعر العام يمكن أن يؤثر على الإستثمار، والإستهلاك ومن ثم التأثير فى قرارات القطاعات الإقتصادية المستخدمة لخدمات المرافق الإقتصادية.

٤- المساهمة فى إجراء تعديلات معينة فى نمط توزيع الدخل القومى وتحقيق بعض الأهداف الإجتماعية الأخرى ، إذ قد يسمح بتخفيضات فى السعر العام لفئات أو هيئات معينة وقد تهدف سياسة التسعير

إلى التمييز فى السعر بين قطاعات المنتفعين أو المناطق بهدف تحقيق إعانات ذاتية متداخلة بين المنتفعين ، حيث يقوم البعض بدفع هذه الإعانات بطريق غير مباشر لمنفعة البعض الأخر تحقيقاً لأهداف إجتماعية .

٥- الحصول على إيرادات لتحقيق فائض مالى يمكن إستخدامه فى تحسين الخدمة العامة المقدمة والقيام بعمليات الإحلال والتجديد للطاقات الإنتاجية القائمة.

وبصفة عامة فإن السياسة التسعيرية للخدمات العامة يتعين أن يسترشد عند تصميمها بالعوامل التالية :

أ - تحقيق الكفاءة فى إستخدام الموارد وبالتالى الكفاءة التشغيلية للمرفق .

ب- تحقيق أكبر قدر من المنفعة (المباشرة وغير المباشرة) المستمدة من رأس المال المستثمر .

جـ- المساهمة فى تحقيق العدالة الإجتماعية والحد من الخلل السائد فى توزيع الدخول .

د - توسيع قاعدة الإستفادة بالخدمة العامة .

هـ- ترشيد إستهلاك سلوك بعض الأفراد تجاه إستهلاك بعض الخدمات العامة التى تعانى من إفراط فى إستخدامها.

وفى نطاق إستنباط وإستقراء الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من السياسة التسعيرية فى قطاع الخدمات العامة يمكن أن يتبلور لنا التساؤل التالى :

هل من الأفضل تقديم الخدمات العامة مجاناً وتمويلها من الإيرادات العامة؟ أم من الأفضل تقاضى سعراً من المنتفعين بها ؟

للإجابة على هذا التساؤل فإن الأمر يستلزم الأخذ فى الحسبان عدد من الإعتبارات من بينها :

١- اعتبارات الكفاءة فى تخصيص الموارد

أن تقاضى سعر مقابل الخدمة يسمح بتوجيه الموارد بين الإستعمالات البديلة على أساس موضوعى ، فالمنتفعين من الخدمة يحددون طلبهم على أساس البدائل المتاحة وتقيمهم للمنافع الحدية التى تعود عليهم منها . ومن ثم تتحدد الطاقة التشغيلية للهيئة أوالمرفق فى الأجل القصير لتتواءم مع الطلب الفعلى للأفراد .

وبعبارة أخرى يقوم السعر بتحقيق الموازنة بين كمية الخدمة العامة وبدائلها فى القطاع الخاص ، كما قد يكون السعر أداة لترشيد الإستهلاك فى حدود الطاقة المتاحة للخدمة فى الأجل القصير. وفى حالات عديدة يحد السعر من تبديد الموارد فى الحالات التى يكون فيها الطلب على الخدمة مرناً ، ويتسم إستهلاكها بالإفراط .

ومن جهة أخرى يفضل إتاحة المنتج مجاناً وتمويل الخدمة العامة (المنتج العام) من الإيرادات العامة ، وذلك إذا كانت التكلفة الحدية

فى الأجل القصير تساوى صفراً أو قريبة منه، وكانت مرونة الطلب السعرية منخفضة، والإنتفاع بالخدمة مجاناً لن يترتب عليه زيادة فى التكلفة وبالتالى فإن تقاضى سعراً عنهالن يكون مبرراً إقتصادياً .

ومن ناحية أخرى فإذا كان الطلب على الخدمة غير مرن فإن هذا يضعف من حجية تقاضى السعر كأداة لترشيد الإنتفاع بالخدمة ذلك لأن تأثير الكمية المطلوبة بالتغير فى السعر تكون صغيرة وضعيفة.

كما يُفضل إتاحة الإنتفاع بالخدمة مجاناً إذا ترتب على إستهلاك الخدمة نفعاً إجتماعياً غير مباشر يتسم بالضخامة، فتقاضى سعر فى هذه الحالة قد يحد من الطلب على الخدمة، ومن ثم يقلل من الحجم الأمثل من وجهة النظر الإجتماعية. أما إذا كانت هناك تكلفة خارجية (وفورات خارجية سالبة) فإنه يُفضل تقاضى سعر مرتفع للحد من الطلب حتى نصل للحدود المثلى من وجهة النظر الإجتماعية .

٣- إعتبارات العدالة الإجتماعية

يفضل تسعير الخدمة على تقديمها مجاناً إذا كان المنتفعون بها يمثلون نسبة ضئيلة من المواطنين وكانوا قادرين على دفع المقابل. أما لو أتيحت هذه الخدمة مجاناً فإن هذا يعنى تحويل الدخول من ممولى الضرائب العامة إلى هذه الفئة القادرة والمحدودة ، فيرتفع دخلها الحقيقى علىحساب إنقاص دخول جمهور دافعى الضرائب .

أما فى حالة كون الخدمة المقدمة شائعة الإستعمال ، فإن تقاضى سعراً عنها قد يترتب عليه آثاراً غير مرغوبة من وجهة النظر الإجتماعية، فإذا كانت المرونة الدخلية للطلب أقل من الوحدة ..

وهو مايعنى أن الكمية المستهلكة قد لا تتغير مع تغير الدخل أو تتغير طردياً بنسبة أصغر من التغير النسبى فى الدخل - فإن تقاضى سعراً مقابل الخدمة يعنى أن العبء النسبى لتمويل الخدمة يكون متدرجاً عكسياً ، فنسبة المبلغ المدفوع مقابل الخدمة إلى الدخل تكون مرتفعة نسبياً فى حالة الطبقات الفقيرة وتتجه إلى التناقص مع تزايد الدخل . وتبعاً لذلك يتوائم أسلوب تمويل الخدمة عن طريق حصيلة الضرائب العامة مع العدالة الإجتماعية. وتتحقق صحة هذه النتيجة أيضاً حتى لو كانت المرونة الدخلية للطلب على الخدمة مساوية أو أكبر من الوحدة ، ففى هذه الحالة لا يكون توزيع عبء السعر متدرجاً عكسياً، ولكن النقص فى استهلاك الطبقات الدنيا (نتيجة تقاضى السعر) يعنىأن التخصيص الناتج للموارد قد لا يمثل ذلك التخصيص الذى يقبله أو يرغبه المجتمع .

وبصفة عامة قد يكون تقديم الخدمة مجاناً مقبولاً من وجهة النظر الإجتماعية إذا ترتب عليه رفع الدخول الحقيقية للطبقات الدنيا وتم تمويل تلك الخدمة عن طريق الحصيلةالعامة للضرائب والتى تتميز فى مجموعها بأن عبئها النقدى الفعلى موزعاً توزيعاً تصاعدياً ، حيث تزيد نسبة مجموع الضرائب التى تستقر على الأفراد طردياً مع زيادة مراكزهم الإقتصادية. ولكن من الواضح أن الأمر يتوقف فى الحالة الأخيرة على نمط توزيع الدخل المقبول إجتماعياً. كما يتوقف أيضاً على الآثار المترتبة على الوسائل البديلة لرفع المركز النسبى للطبقات الدنيا .

وبالإضافة إلى الإعتبارات السابقة التى يتعين أخذها فى الحسبان عند اتخاذ قرار تقديم الخدمة العامة مجاناً أو بمقابل ، فتكلفة تقاضى السعر سوف تؤثر على هذا القرار تأثيراً لا يمكن إهماله : فإذا كانت تكلفة تقاضى السعر مرتفعة نسبياً، فقد يكون من الأفضل إتباع أسلوب تقديم

الخدمة مجاناً وتمويلها عن طريق الحصيلة الضريبية العامة، ويضاف إلى ذلك أن الآثار السلبية المترتبة على تقاضى السعر من المستفيد بالخدمة قد تفوق المنافع التى تعود عليه من الإنتفاع بها. ومن جهة أخرى ، إذا كانت تكلفة تحصيل السعر أقل من تكلفة نفس القدر من الحصيلة الضريبية ، فإن تقاضى السعر يمثل الأسلوب الأفضل مع افتراض ثبات العوامل والمتغيرات الأخرى على حالها.

*الآثار الإقتصادية للسياسة التسعيرية

أولاً : أثر التسعير على الكفاءة الإنتاجية للمرفق

بالرغم من وجود علاقة واضحة بين نتائج العمليات للمرفق العام وأسلوب التسعير المتبع إلا أن هذه النتائج تتوقف أيضاً على درجة الكفاءة الإنتاجية بالمرفق . فمع إفتراض ثبات حجم الإنتاج فإن إرتفاع الكفاءة الإنتاجية يزيد من الإيرادات المحققة بل أنه يسمح فى نفس الوقت بتخفيض الأسعار وزيادة الأجور دون المساس بحجم الأرباح المتوقعة . وترتبط درجة الكفاءة الإنتاجية بالعلاقة بين حجم الإنتاج والموارد الإنتاجية المستخدمة أى نسبة المخرجات إلى المدخلات. وبناء على ذلك فإن درجة كفاءة المرفق تتوقف على :

- مدى إستغلال المرفق للطاقة الإنتاجية المتاحة له فى وقت معين .
- مدى كفاءة التشغيل .

ويعتبر التشغيل الكفء هو الطريق الوحيد للوصول إلى المستوى الذى يتحقق عنده الحجم الأمثل للإنتاج أى الذى تصل عنده التكلفة المتوسطة للوحدة إلى أدنى حد ممكن لها فى الأجل القصير .

وتعتمد كفاءة التشغيل فى المرافق العامـة علـى مستوى التكـاليف. فيتجه المرفق نحـو الكفـاءة التشغيلية عندمـا تستطيع إدارة المرفـق توفـير نفس مستوى الخدمـات بتكلفـة أقل، أو تحقيـق مستوى أعلـىَ مـن الإنتـاج بنفس القدر من التكاليف أو بتكلفة أقـل. ومـن ناحـة أخـرى تخضـع معظـم المرافق العامة لقيـود علـى سياسـة تسعير منتجاتهـا وخدماتهـا إمـا بتحديـد الأسعار التى يجب تقاضيها أو بتحديـد حـد أقصـى لا ينبغـى تجـاوزه عنـد تحديد المرفق لسياسته التسعيرية.

ثانيا : أثر التسعير على المركز المالى للمرفق العام :

قد يؤدى إتباع أسلوب معين فى التسعير الى تحقيق المرفـق لعجـز أو لفائض أو تحقيقه للتعادل :

(١) تحقيق عجز :

قد تعجز ايرادات المرفق العام عن تغطيـة تكـاليف الإنتـاج عندمـا يتم تحديد سعر للخدمة أقل من تكلفة إنتاج الخدمة سعياً فـى تحقيـق بعـض الأهداف الإجتماعية أو عندما يتعذر تطبيـق أسـعار تميزيـه تمكـن المرفـق من تغطية تكـاليف الإنتـاج الكليـة لأسـباب إقتصاديـة أو إداريـة أو أسـباب ترتبط بالعدالـة، ويحـدث هـذا عـادة عنـد بدايـة إنشـاء المرفـق العـام وفى مراحل نموه الأولى حيث يتم الإنتاج فى مرحلة التكـاليف المتناقصـة، ويمكن تبرير هذا العجز :

أ – عندما يكون العجز الذى يتحمله المرفق أقل مـن النفـع الـذى ويحصـل عليه المستهلكون نتيجة لشراء الخدمة بأثمان منخفضة.

ب– عندما يكون التكلفة الإجتماعيـة أقـل مـن المنفعـة الإجتماعيـة الناتجـة عن تلك السياسة التسعيرية.

ولا يجب أن ينظر للعجز على أنه ناتج عن إنخفاض السعر عن الحد الذى يكفى لتغطية التكاليف، ولا للفائض على أنه دليل مؤشر للكفاءة الإقتصادية، حيث قد يؤدى إنخفاض مناسب فى تعريفة نقل الركاب إلى زيادة كبيرة فى حركة النقل تسفر عن تحقيق منافع فردية وقومية تفوق بكثير ما قد ينتج عن عجز نتيجة لإنخفاض تعريفة النقل .

وفى نطاق التحدث عن العجز المالى للمرافق العامة يتعين التمييز بين العجز المقصود والعجز غير المقصود حيث ينتج العجز غير المقصود عن زيادة طاقة المرفق عن حاجة السوق نتيجة لتحول الطلب عن منتجاته أو إنخفاضه وإحتمالات نموه بأكثر من واقعة. أما العجز المقصود فإنه ينتج عن زيادة فى طاقة المرفق عن إحتياجات الطلب العادى. ونجد أن كثيراً من الحكومات تقدم إعانة لهذه المرافق بأساليب متعددة حتى يحين الوقت الذى تستطيع فيه هذه المرافق الإعتماد على مواردها الذاتية.

ويمكن تفسير تقديم الإعانات الحكومية للمرافق العامة بالتدخلات الحكومية فى تحديد السعر وبما لا يسمح لها فى معظم الأحيان تكوين إحتياطيات مالية تسحب منها لمقابلة الخسائر. ويتم تمويل العجز فى هذه الحالة عن طريق الإيرادات العامة، وهو الأمر الذى قد يؤثر على طريقة تخصيص الموارد وعلى كيفية توزيع الدخل سواء نتيجة زيادة فرض الضرائب أو القروض العامة أو ضغط أوجه الإنفاق الأخرى، علاوة على أن تقديم هذه الإعانات للمرافق العامة بصفة شبه مستمرة قد يؤدى لمزيد من الإعانات فى المستقبل، ويخلق حافزاً على عدم الإهتمام بالكفاءة الإدارية .

(٢) تحقيق التعادل :

يستطيع المرفق أن يحقق التعادل بين إيراداته وما يتحمله من تكاليف بإتباعه لمبدأ التسعير القائم على أساس التكلفة المتوسطة. وبالتالى فإن المرفق يتحمل آية خسائر مالية نتيجة العمليات تشغيليه. ويمكن للمرفق أن يحقق التعادل أيضاً بإتباعه لمبدأ التسعير على أساس التمييز إذا سمحت قوائم التسعير للفئات المختلفة بتحقيق إيراداً كافياً لتغطية التكلفة الكلية للإنتاج مضاف إليها عائد مناسب على رأس المال ، كما يمكن أن يتحقق التعادل عند إتباع المرفق لمبدأ التسعير القائم على أساس التكلفة الحدية فى ظل ظروف ثبات النفقة حيث تتساوى التكلفة الحدية بالتكلفة المتوسطة.

ويؤخذ على هذا المبدأ أنه يحد من مقدرة المرفق على التوسع والنمو ويؤدى إلى إعتماده على مصادر خارجية للوفاء بإحتياجات التوسع والنمو الناتج عن تزايد المستهلكين ، لذلك تطور مفهوم مبدأ التعادل وأصبح يشتمل فى جانب التكاليف المخصصات والإحتياطيات اللازمة للتوسع والنمو المحتمل .

(٣) تحقيق فائض :

يستطيع المرفق العام أن يحقق فائضاً أ.ربحاً بإتباعه بعض الأساليب المعينة عند تسعير خدماته . وإذا كان البعض قد يرى تحقيق المرافق العامة لفائض أو ربح عادى أمراً مقبولاً، إلا أنه من الصعب تحديد ماهية الربح العادى، وما إذا كان المقصود به الربح الذى يحققه المشروع فى حالة المنافسة الكاملة، أو الذى يضمن عائدا مناسب

لرأس المال يتناسب مع نوع المخاطرة، أو الذى تحدده الدولة للمشروعات الإحتكارية أو غير ذلك. ويتحقق الفائض لدى المرفق العام الإقتصادى فى أحوال عديدة ، ففى حالة التسعير على أساس التكلفة المتوسطة وإذا واجه المرفق طلباً متزايداً على طاقته المحدودة فإنه قد يضطر إلى رفع مستوى السعر عن التكلفة المتوسطة حتى يحقق فائضا يمكنه من التوسع. ويستطيع المرفق فى حالة إحتكاره للسوق أن يفرض سعراً موحداً يضمن له تحقيق تعادل بين الإيراد الحدى والتكلفة الحدية محققاً بذلك ربحاً إحتكارياً. وفى حالة تطبيق التمييز السعرى الإحتكارى يكون الإيراد الكلى أكبر منه فى حالة الإحتكار البسيط الموحد ويحقق المرفق هذا الفائض الأكبر نتيجة لأنه يبيع لفئة معينة من المستهلكين بسعر مساوى للتكلفة الحدية، مع تقاضى سعراً أعلى من الفئات الدخلية الأخرى، بذلك يزيد المرفق من كمية مبيعاته وفى نفس الوقت يحقق فائضاً أكبر بالمقارنة بحالة تقييده لكمية الإنتاج فى ظل الأحتكار البسيط . وقد يحدث الفائض نتيجة لثبات الطاقة الإنتاجية للمرفق أمام الزيادة المستمرة فى الطلب الأمر الذى يتطلب فى الفترة القصيرة تعديل السعر بزيادته عن مستوى التكلفة الحدية، بمعنى أن هذا الفائض يتحقق عن طريق تعديل السعر وفقاً لإعتبارات الطلب والإعتماد على مبدأ التسعير القائم على التكلفة معاً.

الفصل الثانى

مبادئ وأساليب التسعير المحتملة

تتعدد وتتنوع أسباب قيام المرفق أو المشروع العام، كما تتباين أهدافه وفقاً للتباين فى درجة النمو الاقتصادى التى يمر بها المجتمع، والفلسفة الاقتصادية التى يؤمن بها ويعتنقها والأهداف التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها . ولقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية فى العديد من الدول التى كانت تعتنق الفلسفة الاشتراكية وقد كان الإتجاه العام لهذه الأحداث هو تغليب قوى السوق على أسلوب التدخلات الحكومية المباشرة فى إدارة العديد من المشروعات والمرافق العامة . وبدأ التحول فى العديد من برامج التنمية بالدول النامية فى إتجاه التحرر الاقتصادى وإعتناق برامج إصلاح اقتصادية تستند إلى المبادئ الاقتصادية ولا تغفل اعتبارات العدالة الاجتماعية. وسعياً فى صياغة سياسات إدارية فعالة تتفق مع التطورات والأحداث الجديدة فإن الأمر يستلزم دراسة وتحليل ما هو متاح من أساليب ومبادئ تسعيرية سواء على مستوى الكتابات النظرية أو على مستوى التطبيق العملى وذلك لإختيار أفضل هذه الوسائل والأساليب بما يحقق هدف الدراسة . وفيما يلى أهم المبادئ والأساليب المتبعة:(١)

---

(١) سوف يتم استعراض وتحليل وتقييم مبادئ التسعير المختلفة ومدى إمكانية تطبيقها فى قطاع الخدمات العامة فى جزء لاحق من هذا المؤلف.

أولاً: مبدأ أقصى حجم من الأرباح: " Profit Maximization "

يعتبر التسعير بهدف أقصى حجم من الأرباح من المبادئ التسعيرية الرئيسية التى يتم استخدامها فى القطاع الخاص، حيث يكون الهدف الرئيسى للمنتج هو تعظيم أرباحه، أما بالنسبة للمشروعات العامة وخاصة تلك التى تتولى إنتاج الخدمات العامة القابلة للتسويق فإن هدف الربحية يحتل أهمية نسبية متدنية على الأقل من وجهة نظر السياسات العامة، وبالتالى فإن الاعتماد على هذا المبدأ فى التسعير لا يتم إلا فى حالات نادرة ومحدودة ومقيدة بضوابط وشروط معينة . وبالرغم من محدودية استخدام مبدأ التسعير بهدف أقصى حجم من الأرباح فى قطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق، إلا ان منطق التحليل العلمى يستوجب ضرورة مناقشته وتحليله للإسترشاد به فى تسعير بعض الخدمات العامة التى يتم تقديمها على الأقل بالنسبة لأنواع معينة من المستهلكين.

ويتمثل مضمون هذا المبدأ التسعيرى فى ضرورة تعظيم مقدار التباين أو الإختلاف بين الإيرادات " Total Revenues " والتكاليف الكلية " Total Costs " للمنتج والذى يمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

ى = أك – ت ك (١)

حيث تشير (ى) إلى حجم الأرباح المتوقعة ، (أك) تمثل الإيرادات الكلية المتوقعة ، (ت ك) تشير إلى حجم التكاليف الكلية المتوقعة [١].

---

(١) أك = حجم الإنتاج × سعر البيع

ت ك = حجم الإنتاج × تكلفة إنتاج الوحدة.

وطالما أن هدف المنتج هو تحقيق أقصى حجم من الأرباح عليه أن يختار السعر الذى يحقق له هذا الهدف فى ضوء الطلب المتوقع على منتجاته.

وبإيجاد الشرط الضرورى لتعظيم أرباح المنتج من خلال إيجاد التفاضل الأول لدالة الربح ومساواة هذا التفاضل بالصفر، يتضح لنا أن السعر الذى يحقق للمنتج أقصى حجم من الأرباح أو يحقق أدنى خسارة متوقعة يتحقق عندما يتعادل الإيراد الحدى (MR) مع التكلفة الحدية للإنتاج (MC)(١).

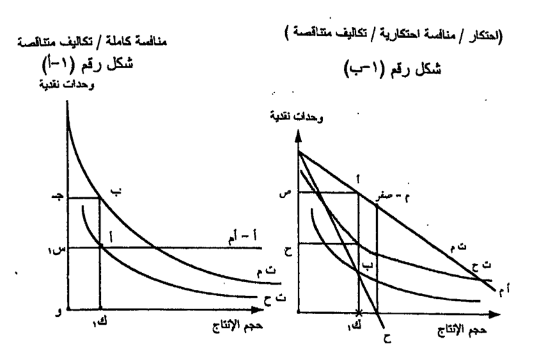
والأشكال البيانية أرقام (١-أ)، (١-ب)، (٢-أ)، (٢-ب) تعكس لنا التسعير على أساس أقصى حجم من الأرباح فى ظل ظروف تكاليفية متباينة (تناقص- ثبات - تزايد)، وفى ظل افتراضات تتعلق بأشكال السوق السائدة والمتوقعة (منافسة كاملة/ منافسة احتكارية/ احتكار.....الخ).

* <u>فى الشكل رقم (١-أ)</u> افترضنا تناقص تكاليف الإنتاج الحدية والمتوسطة مع زيادة حجم الإنتاج، كما افترضنا أن الشكل السائد للسوق هو منافسة كاملة وهذه الحالة غير واقعية إلى حد كبير. وفى ظل هذه الظروف سوف يتعادل دائماً الإيراد الحدى للمنتج مع السعر مهما تغير حجم الإنتاج. كما يتحدد السعر الذى يحقق أقصى حجم من الأرباح بالسعر س١ ، ويكون حجم الإنتاج التوازنى ك١ - وعند هذا المستوى من الإنتاج تكون التكاليف المتوسطة (تكلفة الوحدة) Average cost هى ك١ب وهى أعلى من سعر بيع الوحدة ، ويترتب على ذلك أن الإيراد الكلى (أك١وس١) سوف يصبح أقل من التكاليف الكلية للإنتاج (ب ك١ وحـ)

---

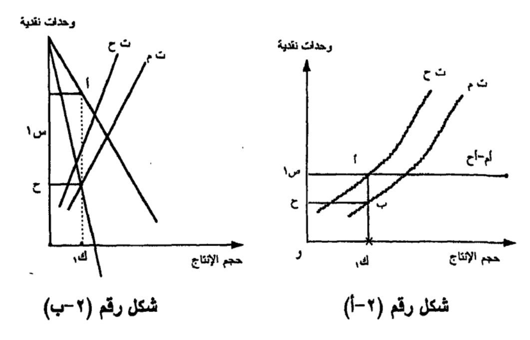
(١) حيث MR ⟵ Marginal Revenue
Mc ⟵ Marginal Cost

بالمقدار(ب حـ س١ أ) والذى يمثل أدنى خسارة متوقعة إذا قام المنتج الذى يعمل فى ظل ظروف تناقص التكاليف بتسعير منتجاته على أساس سعر مبدأ أقصى حجم من الأرباح.



* فى ظل المنافسة الصافية أو الكاملة فإن المنتج لا يستطيع أن يتحكم فى السعر ومن ثم يقبل المنتج السعر كأمر مسلم به .. ويتعادل حجم الإنتاج كما هو موضح بالشكل (١- أ). ويمكن الحصول على الإيراد الحدى بإيجاد التفاضل الأول لدالة الإيراد الكلى حيث :

$$أ ح = \frac{أك}{ك} = \frac{\Delta أك}{\Delta دك} = \frac{أك_٢ - أك_٢}{ك_٢ - ك_١}$$



شكل رقم (٢-أ) **شكل رقم (٢-ب)**

* **الشكل رقم (١-ب):** يفترض أيضاً سريان ظاهرة تناقص أو تزايد غلة الحجم Increasing Returns to Scale ،كما أن منحنيات الإيراد الحدى والمتوسط تعكس بيانياً أسواق المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار(١). حيث ينحدر منحنى الايراد المتوسط من أعلى أسفل جهة اليمين حيث يتناقص السعر كلما زادت المبيعات أو الطلب المتوقع والعكس صحيح . والوضع كذلك بالنسبة لمنحنى الايراد الحدى والذى يكون موجباً فى الجزء المرن من منحنى الإيراد المتوسط (منحنى الطلب كما يراه المنتج وهو يمثل دالة المبيعات المتوقعة) وسالباً فى الجزء غير المرن. وفى ظل سيادة ظروف الاحتكار فى سوق بيع الخدمة وبافتراض تناقص

---

(١) بالرغم من أن شكل منحنى الايراد المتوسط وكذلك منحنى الايراد الحدى لن يختلفا فى حالة الاحتكار عنه فى حالة المنافسة الاحتكارية إلا أن انحدار كل منهما سوف يختلف.

التكاليف ، فإن السعر الذى يحقق أقصى حجم من الأرباح للمنتج [MC = MR] سوف يكون س١ والذى يتحقق عند مستوى إنتاج توازنى يعادل ك١. وعند هذا المستوى من الإنتاج سوف يحقق المنتج أرباحاً غير عادية موجبة مقدارها مساحة المستطيل أب حـ س١.

*في الشكل رقم (٢-أ): يتم افتراض سريان ظاهرة تزايد التكاليف أو تناقص غلة الحجم Decreasing Returns to Scale، وبيع الخدمة فى سوق تنافسية. وفى ظل ظروف المنافسة الكاملة سوف يقبل المنتج السعر السائد فى السوق كأمر مسلم به، فليس لديه القدرة على تحديد سعر خاص به وبالتالى يستطيع أن يتحكم فقط فى حجم الإنتاج الذى يعظم أرباحه (ك١)، وتكون أقصى أرباح غير عادية موجبة متوقعة محددة بمساحة المستطيل أ ب حـ س١.

* في الشكل رقم (٢-ب): يتم افتراض تزايد التكاليف وبيع الخدمة فى سوق احتكارية حيث يتوافر للمنتج القدرة على تحديد سعر يتمشى مع حجم انتاجه المتوقع ويحقق الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه. والسعر س١ سوف يسمح بتحقيق هدف أقصى ربح حيث يتحدد حجم الإنتاج المقابل بالمستوى ك١. وعند هذا السعر سوف يحقق المنتج أرباحاً موجبة غير عادية مقدارها مساحة المستطيل أب حـ س١.

وفى ضوء التحليل السابق عن مبدأ التسعير بهدف أقصى حجم من الأرباح يمكن القول:

إن الإعتماد على هذا المبدأ فى تسعير منتجات المرفق أو المؤسسة العامة يستلزم الإنتاج عند مستويات إنتاجية وبيعية يتعادل عندها الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية للإنتاج .[1] ومن المفترض أن هذا المبدأ التسعيرى سوف يحقق للمؤسسة فائضاً مالياً يسمح بتمويل عمليات التوسع والإحلال بل وتمويل بعض المشروعات العامة الأخرى الخاسرة، وبالتالى يقلل من الإعتماد نسبيا على الضريبة فى تمويل مثل هذه المشروعات. إلا أن نجاح ذلك فى المؤسسات العامة يمكن أن يتحقق فى سوق تنافسية وفى ظروف تكاليفية معينة، وقد يكون ذلك مقبولاً فى بعض الحالات التى يزيد فيها تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ودخولها مجال إنتاج العديد من السلع والخدمات الخاصة وليست العامة. أما فى حالة المرافق العامة حيث يتم إنتاج منتجات لها مواصفات وخصائص معينة سبق الإشارة إليها فإن الإعتماد على هذا المبدأ فى تسعير بعض الخدمات العامة قد يمثل تعارضاً واضحاً مع مفهوم وخصائص تلك المنتجات بل ويتناقض مع الأهداف التى تبغى الدولة تحقيقها من سياستها التسعيرية. ويلاحظ أنه فى بعض الحالات الإستثنائية قد يصاحب إنتاج بعض المنتجات منافع اجتماعية سالبة تجعل استخدام هذا المبدأ له ما يبرره من إعتبارات الكفاءة فى تخصيص الموارد – فالسعر المرتفع هنا ليس الهدف منه تحقيق أقصى ربح بل الحد من الطلب على تلك المنتجات، كما أن الوحدة أو المؤسسة العامة قد تتبع سياسة سعرية مماثلة (أى التخلى عن سياسة الأسعار المنخفضة والتى يكون فيها السعر أقل من التكلفة المتوسطة أو يعادلها) بهدف ترشيد

(1) يتعين على القارئ ملاحظة أن شرط تحقيق أقصى حجم من الإنتاج لا يختلف بإختلاف شكل السوق – حيث يظل الشرط الضرورى لتعظيم الربح هو التعادل بين الإيراد الحدى والتكاليف الحدية سواء فى ظل المنافسة أو الإحتكار.

الاستهلاك من منتج معين أو من مورد اقتصادى معين يتسم بالندرة النسبية . وبصفة عامة لا يمكن إعتبار الهدف الايرادى هو الحافز الرئيسى لقيام المؤسسات والمرافق العامة لا سيما فى المجتمعات التى تفضل تخصيص السوق للموارد بين الاستخدامات البديلة. وتنشأ مجالات تدخل الدولة فى مثل هذه المجتمعات حيث تتواجد وفورات خارجية " Positive Externalities " للمنتج أو إقتراب تكلفته الحدية من الصفر، أو إنخفاض العائد المباشر إلى حدود لا تجذب رأس المال الخاص للإستثمار فيها .... إلخ، ومن الواضح أنه لا يمكن تصور تواجد الهدف الإيرادى فى هذه الحالات.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية (عام ١٩٨٦) – على سبيل المثال– تراوحت نسبة الإيرادات إلى النفقات بين ١٠٪ (فى حالة التعليم) وبين ٨٤٪ (فى حالة المنافع العامة) . ولم تتجاوز الإيرادات النفقات (فى حالة المشروعات التى يضمها القطاع العام) إلا فى حالة الإتجار فى المشروبات الكحولية، حيث بلغت نسبة الإيرادات إلى النفقات حوالى ١٢٥٪ . وقد أمكن تحقيق هذا الفائض فى الحالة الأخيرة نتيجة إتباع سياسة سعرية تهدف إلى الحد من استهلاك المنتج. وبالمثل لا يعد تحقيق الفائض أحد أهداف الصناعات المؤممة فى المملكة المتحدة.

تقييم مبدأ أقصى حجم من الأرباح

إن الإعتماد على مبدأ أقصى حجم من الأرباح فى تسعير منتجات المرافق العامة الاقتصادية يواجه بالعديد من الصعوبات والمشاكل ويوجه إليه العديد من الإنتقادات وفى نفس الوقت يكون مبرراً فى ظروف معينة.

وفيما يلى استعراض لأهم هذه الإنتقادات والمشاكل ومزايا استخدامه فى الحالات الإستثنائية:

*** إنتقادات ومشاكل التطبيق :**

١- من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية فإن الإعتماد على سياسة تعظيم الأرباح فى تسعير منتجات المشروعات العامة سوف يؤدى إلى إختلال فى تخصيص الموارد الاقتصادية كيف ؟، حيث أن الشرط الضرورى لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية - تعادل السعر مع التكلفة الحدية- لن يتحقق إلا فى ظل ظروف المنافسة الكاملة، ومن الصعب بل من المستحيل أحياناً وجود مشروع يعمل فى ظل هذه الظروف. فباستقراء الظروف التى يعمل فى نطاقها المشروع العام على الأقل فى الدول الرأسمالية يتضح لنا أن المشروع يتمتع بقوة إحتكارية Monoplistic Power ، ووجود هذه القوة الاحتكارية فى ظل إتباع مبدأ أقصى حجم من الأرباح يتضمن إخلالاً بتفضيلات المستهلكين وإنتقاصاً من رفاهيتهم. وفى مثل هذه الظروف الإحتكارية فسوف يكون السعر أكبر من التكلفة الحدية وسوف يتحدد مستوى الإنتاج والاستهلاك عند مستويات أقل من الحجم الأمثل المرغوب فيه اجتماعياً.

٢- فى حالات عديدة يتناقض استخدام مبدأ أقصى حجم من الأرباح فى تسعير المنتجات العامة مع الالتزامات العامة Public Obligations ويحدث ذلك بالطبع عندما يتم تسعير المنتجات العامة بسعر يزيد عن التكلفة الحدية لإنتاجها ، ويتحقق هذا الوضع فى الظروف التى يتمتع فيها المشروع العام بقوة إحتكارية . وحيث أن الالتزامات العامة

للحكومة تستوجب تقديم منتجات المشروع العام بأسعار تتلائم مع ظروف أفراد المجتمع ، فإن التسعير بهدف أقصى ربح سوف يتناقض بشدة مع ذلك نظراً لأنه يتضمن ضريبة مستترة – تعادل الأرباح الاحتكارية المحققة- وهى ضريبة غير مباشرة على خدمات عامة ضرورية وبالتالى سوف يكون عبؤها متدرجاً بشدة عكسياً فى غير صالح أصحاب الدخول المنخفضة . ويعكس ذلك الأمر مدى التناقض الذى يمكن أن يتحقق فى ظل السياسة التسعيرية التى تتخذ من هذا المبدأ أساساً لها مع العدالة الاجتماعية والرفاهية الإقتصادية للمستهلكين، ومن ثم فإن مجالس المستهلكين (الذين يرغبون فى تقديم السلعة للمستهلكين بسعر أقل) قد تقوم بدور الرقابة الاجتماعية Social Control على مديرى الهيئات والمؤسسات العامة للتأكد من جودة الخدمات المقدمة، وملائمة الأسعار المحددة.... إلخ بالإضافة إلى الرقابة من قبل مجالس نواب الشعب.

٣- يواجه تطبيق مبدأ أقصى حجم من الأرباح فى تسعير منتجات المشروعات العامة العديد من الصعوبات والمشاكل . بعض هذه المشاكل سياسية واجتماعية والبعض الأخر اقتصادية كما هو موضح فى الآتى :

أ- المشاكل والصعوبات السياسية والاجتماعية

إن الإعتماد على هذا المبدأ يتضمن إرتفاع الأسعار نسبياً بالمقارنة بمبادئ التسعير الأخرى، وحيث أن غالبية منتجات المشروعات العامة تكون من السلع الضرورية والأساسية فإن ذلك يعنى زيادة العبء على أصحاب الدخول المنخفضة (حيث أن هذا السعر يمثل ضريبة مستترة متدرجة عكسياً) والذين يمثلون الجزء الأكبر من أفراد المجتمع.

وفى مثل هذه الظروف من المتوقع تزايد المعارضة الشعبية من قبل غالبية أفراد المجتمع وقد تفقد الحكومة التى قررت إتباع هذا المبدأ الكثير من شعبيتها، مما يؤدى لفقدها العديد من الأصوات الإنتخابية مما قد يؤدى فى النهاية إلى التخلص من هذه الحكومات.

ومن ناحية أخرى فإن إستخدام هذا المبدأ فى التسعير – كما سبق أن ذكرنا – يتضمن ضريبة متدرجة تدرجاً عكسياً حيث يزداد عبؤها النسبى على أصحاب الدخول المنخفضة ويقل على أصحاب الدخول المرتفعة، وهذا يعنى مزيداً من الإختلال فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ب-المشاكل والصعوبات الاقتصادية:

فى حالات عديدة تكون منتجات المشروعات العامة منتجات وسيطة أو أولية تستخدم كمدخلات إنتاجية فى صناعات أخرى، ومن ثم فإن الإعتماد على مبدأ أقصى ربح لتسعير منتجات المشروعات العامة يعنى زيادة تكاليف الإنتاج فى الصناعات الأخرى المستخدمة لها. وهذا الأمر فى حد ذاته يحقق العديد من الآثار السلبية من وجهة نظر المجتمع مثل المزيد من الإرتفاع فى الأسعار وإعاقة نمو الصناعات المرتبطة بالمنتجات العامة. ومما يزيد الأمر سوءاً أن هذه الصناعات قد تكون تصديرية. وفى هذه الحالة سوف تقل مقدرتها على المنافسة فى الأسواق الخارجية، ومن المتوقع إنخفاض حصيلة الصادرات وتحقيق المزيد من عجز الميزان التجارى.

إن استخدام مبدأ أقصى حجم من الأرباح سوف يؤدى إلى انكماش الطلب على منتجات المشروعات العامة بالمقارنة بالمبادئ الأخرى للتسعير. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك زيادة نسبة الطاقات غير المستغلة فى المشروع، وإرتفاع تكاليف الإنتاج للوحدة وخاصة إذا كانت هذه المشروعات تعمل فى مرحلة تزايد غلة الحجم (تناقص التكاليف) Increasing Returns to Scale.

ومن ناحية أخرى ، قد يعتمد المشروع العام على هذا المبدأ لتحقيق أرباح موجبة مستغلاً قوته الاحتكارية إستناداً إلى قاعدة أن تحقيق أرباحاً موجبة يعنى مزيد من الكفاءة الإدارية والإنتاجية. ولكن فى الواقع فإن تحقيق هذه الأرباح لا يُعد مؤشراً على كفاءة استخدام الموارد فى المشروعات العامة، بل أن بعض المشروعات العامة قد تستند عليها (الأرباح) لتغطية عدم كفاءتها.(١)

* مزايا مبدأ أقصى حجم من الأرباح

من مزايا استخدام مبدأ سعر أقصى ربح أنه يعد أكثر ملائمة للمشروعات العامة التى تعمل في الدول المتخلفة والدول الاشتراكية التى فى مرحلة التحول إلى اقتصاديات السوق حيث يحقق فوائض مالية يمكن الإعتماد عليها فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية فى هذه الدول. ويعد فتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية يُعد أهم مسئوليات حكومات الدول النامية، ومن ثم يتم إنشاء العديد من المشروعات العامة

---

(١) حيث أن تحقيق المزيد من الأرباح لا يعنى بالضرورة مزيداً من الكفاءة، كما أن عدم تحقيق أرباح أو إنخفاض حجم الأرباح المحققة فى المشروعات العامة لا يعنى بالضرورة مؤشراً على انخفاض الكفاءة.

التى يتم الإعتماد على فوائضها المالية فى تمويل موازنة الدولة وبرامج التنمية الاقتصادية، وبالتالى يصبح من الضرورى إتباع مبدأ أقصى حجم من الأرباح فى بعض هذه المشروعات حتى يمكن تحقيق فائض يستخدم فى تمويل برامج التوسع والإحلال.

* إن الإعتماد على مبدأ أقصى حجم من الأرباح فى تسعير منتجات بعض المشروعات العامة سوف يخفف من درجة الإعتماد على الضرائب فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

* إن الإعتماد على هذا المبدأ فى بعض المشروعات العامة التى تستغل كامل طاقتها الإنتاجية سوف يسمح بتخفيض الطلب على منتجات تلك المشروعات ، ومن ثم تقليل الأحمال على الطاقة القائمة ، بالإضافة إلى ذلك سوف يسمح بتوفير فوائض مالية تساعد هذه المشروعات على القيام بالتوسع لمواجهة الطلب المتزايد.

* فى حالات معينة فإن الإعتماد على هذا المبدأ قد يؤدى إلى ترشيد سلوك الأفراد فى استهلاك بعض المنتجات. فإذا كانت هناك بعض المنتجات تتسم بظاهرة الإفراط فى الاستهلاك مثل الكهرباء والمياه....إلخ نظراً لإنخفاض سعرها، فإن إتباع مبدأ أقصى حجم من الأرباح قد يساهم مساهمة فعالة فى ترشيد استهلاك الأفراد من تلك المنتجات لاسيما إذا واجهت المشروعات المنتجة ضغطاً شديداً على طاقتها الإنتاجية فى الأجل القصير.

ثانياً: مبدأ سعر التعادل

من المبادئ التى يمكن أن يستند إليها المشروع أو المرفق العام الاقتصادى فى تسعير منتجاته مبدأ سعر التعادل. ووفقاً لهذا المبدأ يتم تسعير منتجات المشروعات العامة بسعر يعادل التكلفة المتوسطة للوحدة.[1] وهذا يعنى أن الإيراد الكلى الذى سوف يحققه المشروع العام سوف يتعادل تماماً مع التكلفة الكلية للإنتاج ومن ثم تختفى الأرباح والخسائر غير العادية. ويظل المنتج يحقق أرباحاً عادية تدخل ضمن بنود التكاليف الكلية كمقابل لعنصر التنظيم.

وبيانياً يمكن توضيح سعر التعادل فى ظل ظروف تكاليفية مختلفة (تناقص/ تزايد) وبافتراض شكلين من أشكال السوق هما سوق المنافسة الكاملة وسوق المنافسة الإحتكارية، ويوضح ذلك الشكلين رقمى(٣)،(٤).

* **الشكلان رقمى (٣-أ) و (٣-ب):** يفترضان تناقص التكاليف- ولكن الشكل رقم (٣-أ) يفترض أن المنتج يبيع إنتاجه فى سوق المنافسة الكاملة وبالتالى فليس لديه القدرة على تحديد السعر حيث يصبح سعر السوق هو سن، وعلى المنتج أن يعدل حجم إنتاجه بما يسمح له بتحقيق هدفه، وحيث أن هدف المنتج هو بيع الخدمة بسعر يعادل تكلفة الوحدة، فإن حجم الإنتاج الذى يحقق هذا الهدف هو كن والذى يباع بالسعر سن.

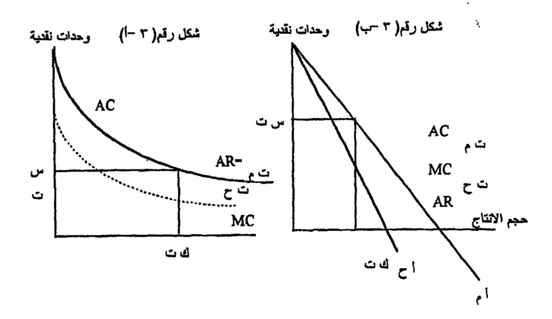
* **وفى الشكل رقم (٣-ب):** فإن المنتج تكون لديه القدرة على التحكم فى السعر لماذا؟ ومن ثم سوف يقوم بتحديد سعر البيع بما يحقق هدفه عند المستوى سن ويكون حجم الإنتاج المقابل هو كن.

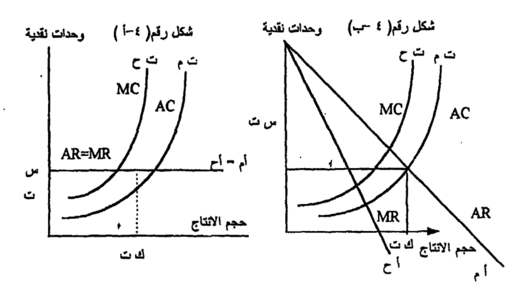
---

(١) السعر أو الإيراد المتوسط Average Revenue (AR) يتعادل مع التكلفة المتوسطة Average Cost (AC).

• الشكلان رقمى (٤-أ) و(٤-ب): يفترضان تزايد تكاليف الإنتاج أو تناقص غلة الحجم، حيث يفترض الشكل الأول حالة المنافسة الكاملة والشكل الثانى حالة المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار.

وفى الحالتين تختفى الأرباح غير العادية تماماً حيث يتعادل السعر مع التكلفة المتوسطة للإنتاج.





تقييم سعر التعادل

ويوجه البعض عدد من الإنتقادات إلى سعر التعادل، كما أن تطبيقه يواجه ببعض المشاكل والصعوبات. وفى نفس الوقت فإن البعض يرى أن إعتماد المشروع على هذا المبدأ فى تسعير منتجاته يحقق بعض المزايا . وفيما يلى استعراض موجز وسريع لكل من انتقادات ومزايا استخدام هذا المبدأ.

انتقادات مبدأ سعر التعادل

١- أن الإعتماد على سعر التعادل فى تسعير منتجات المشروع العام فى ظل الظروف الإحتكارية التى يمكن أن تسود سوق بيع المنتجات العامة، يعنى أن السعر الذى تباع به المنتجات سوف يكون أكبر من التكلفة الحدية فى ظل سريان ظاهرة تناقص التكاليف وأقل منها فى ظل تزايد التكاليف، وبالتالى فإن السعر السائد لايسمح بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية لماذا ؟ (١)

٢- إن الإعتماد على هذا المبدأ لايسمح للوحدات الإنتاجية بتكوين فائض يساعدها على القيام بعمليات التوسع والإحلال، ومن ثم لا سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال أرصدة مالية تحددها الدولة من ميزانياتها للقيام بعملية التوسع والإحلال. وبالطبع سوف يتوقف حجم وتوقيت

---

(١) حيث ان شرط تحقيق الكفاءة (= MC) لم يتحقق فإما أن يكون السعر أكبر من التكلفة الحدية متى ؟ وإما ان يكون السعر (أ) أقل من التكلفة الحدية (MC) متى ؟.

هذا الرصيد علـى مقدار مـا تعانيـه موازنـة الدولـة مـن عجـز ودرجـة الأولوية التى يتمتع بها المشروع العام داخل الاقتصاد القومى.

٣- إن الإعتماد على هذا المبدأ فى تسعير منتجات المشروعات العامة فـى ظل تناقص التكاليف- حيث توجد طاقات إنتاجية فائضة- سوف يـؤدى إلى تقييد حجم الإنتاج وتحقيق المزيد مـن الطاقـات الإنتاجيـة المعطلـة، ومن ثم زيادة تكاليف الإنتاج للوحـدة وسـوف يكـون ذلـك بـالطبع علـى حسـاب رفاهيـة المسـتهلك. كمـا أن الإعتمـاد علـى هـذا المبـدأ فـى المشروعات التى تعمل فى ظل تزايد التكاليف وتكون طاقاتها الإنتاجيـة عند حدودهـا القصـوى، سوف يـؤدى إلـى زيـادة معدل التحميـل علـى الطاقـات المتاحـة، ممـا قـد يـترتب عليـه إنخفـاض درجـة الجـودة فـى المنتجات المقدمة، وعـدم إنتظـام تقديمهـا، أو تقديمهـا بكميـات أقل مـن الاحتياجات الفعلية للأفراد وفقاً لمقدرتهم ورغبتهم علـى الدفـع. ويدعـم من هذه الآثار السلبية عدم وجود فوائض مالية لـدى هـذه المشـروعات يمكن الإعتماد عليها فى القيام بعملية الإحلال.

٤- يواجه استخدام مبدأ سعر التعـادل صعوبـة رئيسـية ترتبـط بوجـود مـا يسـمى بظـاهرة التكـاليف المشـتركة "Joint Costs" وتظهـر هـذه الظاهرة عندما يصاحب إنتاج منتـج مـا إنتـاج منتجـات أخـرى ثانويـة بحيث يستحيل إنتاج المنتج الرئيسى بدون المنتـج الثـانوى. وفـى مثـل هذه الظروف توجد العديد من الصعوبات تتعلق بتحديد نصيب المنتـج الرئيسى والمنتج الثانوى من التكاليف الكلية للإنتاج.

٥- إن الإعتماد على هذا المبدأ فى تسعير منتجـات المشـروعات العامـة فى مجال أنشـطة اقتصاديـة يمكـن أن يشـارك فيهـا القطـاع الخـاص، يعنـى زيـادة قـدرة المشـروعات العامـة علـى المنافسـة بـل اسـتمرار استخدام هذا المبدأ قد يؤدى إلى خروج القطاع الخـاص مـن المنافسـة

وزيادة القدرة الاحتكارية للمشروع العام. وقد ينعكس ذلك بآثار سلبية على المستهلكين، وخاصة عندما لايهتم المشروع العام بتحسين كفاءته طالما أنه محتكر فى مجال الإنتاج.

مميزات استخدام سعر التعادل

إن الإعتماد على سعر التعادل فى تسعير منتجات المشروع العام سوف يترتب عليه بعض النتائج الايجابية فى ظل ظروف معينة ، ومن أهم هذه النتائج:

(١) إن الإعتماد على مبدأ سعر التعادل سوف يحقق أقصى فائض للمستهلكين بالمقارنة بمبادئ التسعير الأخرى طالما أن المشروع العام يعمل فى ظروف تزايد التكاليف.[١] والتسعير وفقاً لهذا المبدأ سوف يتضمن كميات أكبر يتم إنتاجها وبيعها بسعر أقل بالمقارنة بمبادئ التسعير الأخرى [حاول أن توضح ذلك بيانياً].

(٢) يمكن تطوير مفهوم هذا المبدأ ليسمح للمشروع العام بتحقيق موارد مالية تساعده على التجديد والإحلال. ففى الولايات المتحدة الأمريكية تم تطوير مفهوم هذا المبدأ بحيث تم إدخال تكلفة التجديد والإحلال ضمن التكاليف الكلية، بل تضمنت تكاليف الإنتاج معدلاً مقبولاً للعائد يحصل عليه المشروع أو المرفق بصفته منظماً. وبالتالى أصبح الإعتماد على هذا المبدأ لا يتعارض مع تحقيق فوائض مالية تسمح للمشروع أو المرفق القيام بعملية التجديد والإحلال والتوسع.

---

(١) فى ظل تزايد التكاليف أو تناقص غلة الحجم فإن التكلفة الحدية سوف تكون أكبر من التكلفة المتوسطة ومن ثم أكبر من السعر (حيث يتعادل السعر مع التكلفة المتوسطة).

(٣) إن الإعتماد على هذا المبدأ فى تسعير الخدمات العامة يساعد المشروع والمرفق العام على تحقيق التوازن الحسابى، ومن ثم يقلل من إعتماده على الأعانات الحكومية والتى تمثل عبئاً على موازنة الدولة لاسيما أن العديد من مبادئ التسعير السابق الإشارة إليها ينجم عنها خسائر تشغيلية فى مرحلة تزايد غلة الحجم.

(٤) إن الإعتماد على هذا المبدأ لا يتعارض دائماً مع تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية طالما أن المشروعات العامة تعمل فى ظروف تنافسية أو فى الأجل الطويل بحيث أن السعر الذى يتعادل مع التكلفة الحدية للإنتاج سوف يكون هو نفسه السعر الذى يتعادل مع التكلفة المتوسطة.

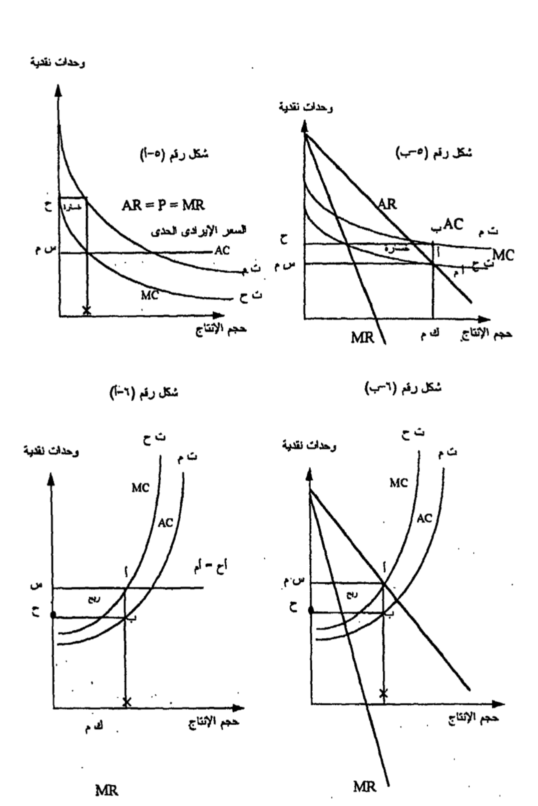
ثالثاً: مبدأ التسعير الحدى "Marginal Cost Pricing"

وفقاً لهذا المبدأ فإن المشروع العام يتعين أن يقوم بتسعير منتجاته بسعر يعادل التكلفة الحدية للإنتاج، ومن ثم فإن هذا المبدأ من مبادئ التسعير يسمح بتحقيق الشرط الضرورى لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية [MC =] ، ومن ثم قد يسمى هذا المبدأ بمبدأ التسعير الأمثل بالإضافة الى أن استخدام هذا المبدأ سوف يحقق أرباحاً موجبة فى ظل حالة تزايد التكاليف حيث تكون التكلفة المتوسطة تكون أقل من السعر، بينما فى ظل ظاهرة تناقص التكاليف أو تزايد غلة الحجم حيث تكون التكلفة المتوسطة أكبر من السعر فإن إستخدام هذا المبدأ التسعيرى سوف يحقق خسائر مالية، ويمكن توضيح ذلك بيانياً فى الشكلين رقمى (٥) ، (٦) حيث يتضح أن:

- **فى الشكل رقم ٥-أ** : نفترض سوق منافسة كاملة، وسريان ظاهرة تناقص التكاليف أى زيادة غلة الحجم. وحيث أن التسعير الحدى يستلزم تعادل سعر بيع مع التكلفة الحدية فإن ذلك سوف يتحقق عند النقطة (أ) حيث يكون حجم الإنتاج يصبح كم وسعر البيع هو س م ، ويحقق المنتج خسائر مقدارها مساحة المستطيل أ ب حـ سم حيث تكون تكلفة الوحدة عند حجم الإنتاج كم أكبر من سعر البيع سم بالمقدار أ ب.

- **فى الشكل رقم ٥-ب**: نفترض سوق احتكارية حيث ينحدر كل من منحنى الإيراد الحدى والإيراد المتوسط من أعلى إلى أسفل جهة اليمين وبما يعكس درجة معينة من قدرة المنتج على التحكم فى السعر. ويكون حجم الإنتاج الذى يتحقق عنده سعر يعادل التكلفة الحدية للإنتاج هو كم وتكون التكلفة المتوسطة للإنتاج أكبر من سعر البيع ومن ثم تتحقق خسائر تشغيلية.

- **فى الشكلين رقمى (٦-أ) و(٦-ب)** : نفترض سريان ظاهرة تزايد التكاليف، وبغض النظر عن شكل السوق فإن تسعير الخدمة بسعر يعادل التكلفة الحدية للإنتاج سوف يسمح بتحقيق أرباحاً موجبة حيث تكون التكلفة المتوسطة أقل من التكلفة الحدية والتى تتعادل مع السعر.



وحدات نقدية
شكل رقم (٥-أ)
AR = P = MR
السعر الإيرادى الحدى
خسارة
ح
س م
AC
ت م
MC
ت ح
حجم الإنتاج
وحدات نقدية
شكل رقم (٥-ب)
AR
AC
ت م
MC
ت ح
خسارة
ح
س م
MR
ك م
حجم الإنتاج
شكل رقم (٦-أ)
شكل رقم (٦-ب)
وحدات نقدية
ت ح
ت م
MC
AC
أح = أم
س
ربح
ح
ك م
حجم الإنتاج
MR
وحدات نقدية
ت ح
ت م
MC
AC
س م
ربح
ح
حجم الإنتاج
MR

ويواجه تطبيق مبدأ التسعير الحدى العديد من الصعوبات والمشاكل كما يتم إنتقاده فى بعض الجوانب. ولكن من ناحية أخرى فإن هذا المبدأ يتمتع بالعديد من المزايا. وسوف نقوم فيما يلى بتوضيح الإنتقادات التى يمكن أن توجه إلى هذا المبدأ ثم نستتبع ذلك بالمزايا *التى يتمتع بها.

إنتقادات مبدأ التسعير الأمثل

(١) ينجم عن استخدام هذا المبدأ فى التسعير التساؤل التالى: هل يتم التسعير على أساس التكلفة الحدية فى الأجل القصير أم التكلفة الحدية فى الأجل الطويل؟ الأمر الذى يستلزم منا ضرورة دراسة العلاقة بين التكلفة الحدية فى الأجل الطويل والأجل القصير وسوف يتضح ذلك عند المقارنة بين الأساليب التسعيرية المختلفة. وبصفة عامة فإن الفترة الطويلة تصبح فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة بما فيها حجم المشروع، وفى خلال هذه الفترة يستطيع المنتج أن يختار حجم الطاقة الإنتاجية الملائم. أما فى الفترة القصيرة فإن المنتج لا يستطيع أن يغير من حجم إنتاجه إلا من خلال عناصر الإنتاج المتغيرة فقط، حيث يوجد جزء من عناصر الإنتاج لا يستطيع المنتج أن يغير فيها.

(٢) إن الإعتماد على مبدأ التسعير الحدى فى تسعير منتجات المشروعات العامة لا يترتب عليه بالضرورة تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية. فالتسعير وفقاً لهذا المبدأ لايمثل سوى شرطاً ضرورياً لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، ولكنه ليس شرطاً كافياً. فالتسعير على أساس التكلفة الحدية للإنتاج حتى ينجم عن إستخدامه تخصيص كفء للموارد الاقتصادية يتعين توافر مجموعة من الشروط منها:

(أ) أن يتضمن السعر الحدى التكلفة الاجتماعية التى تصاحب إنتاج أو استهلاك المنتج. فقد يصاحب إنتاج بعض منتجات المشروعات العامة تكاليف إضافية تعود على أفراد المجتمع بالإضافة إلى التكلفة الخاصة. وهنا يتعين أن تتضمن التكلفة الحدية المحسوبة هذه التكاليف الإضافية ، ومن ثم يتعين أن تستوعب السياسة التسعيرية المتبعة التكلفة الحدية الخارجية " External Cost " (لا تظهر هذه المشكلة إذا كانت منتجات المشروعات العامة لا يصاحب إنتاجها واستهلاكها تكاليف خارجية). والأمثلة على التكلفة الخارجية كثيرة، فقد يصاحب إنتاج بعض المنتجات تلوث البيئة المحيطة، كما أن القطارات والطائرات قد يترتب عليها ضوضاء وازعاج للأفراد المقيمين بجوار المطارات والسكك الحديدية. وهذه جميعها تمثل تكاليف خارجية يتعين أخذها فى الحسبان عند تصميم السياسة التسعيرية الملائمة.

(ب) إذا كان إنتاج المشروع أو المرفق العام الاقتصادى يصاحبه منافع خارجية غير مباشرة External Benefits تعود على أفراد المجتمع بالإضافة إلى المنفعة الخاصة التى عادت على المستهلكين المباشرين للخدمة. فى هذه الحالة يتعين أن يتضمن السعر الحدى تلك المنافع غير المباشرة. وإذا لم يتضمن السعر الحدى هذه المنافع فلن يترتب على استخدامه تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية. وبالطبع سوف تختفى هذه المشكلة إذا كان الإنتاج او الاستهلاك لا يصاحبه منافع خارجية. فى الواقع فإن غالبية منتجات المشروعات العامة يصاحب إنتاجها واستهلاكها منافع خارجية، ومن ثم فلابد من البحث عن الوسائل والأساليب التى يمكن من خلالها إدخال المنافع الخارجية فى حسابات التسعير الحدى. وإذا كان المنتج يصاحب إنتاجه

أو استهلاكه منافع وتكاليف خارجية فى نفس الوقت يتعين حساب صافى المنفعة الخارجية.

فإذا كانت موجبة فإن المشروع المقترح سوف يصاحب تنفيذه منفعة خارجية صافية يحصل عليها أفراد المجتمع تؤدى إلى زيادة الرفاهية التى يتمتعون بها. وبالطبع يتعين أن يصاحب ذلك تخفيض السعر المحدد لبيع منتجات المشروعات والمرافق العامة.

أما إذا كانت قيمة صافى المنفعة الخارجية سالبة فهذا يعنى أن تنفيذ المشروع المقترح سوف يصاحبه منافع خارجية صافية سالبة تؤدى إلى نقص رفاهية أفراد المجتمع، ومن ثم يتعين أن ينعكس ذلك على سياسة التسعير المستخدمة بحيث يتم تسعير المنتج بسعر يزيد عن التكلفة الحدية الخاصة، ومن ثم يعكس التكلفة الحدية الاجتماعية . حيث أن الكميات التى يتحدد إنتاجها إعتماداً على التكلفة الحدية الخاصة سوف تكون أكبر من الكميات المثلى اجتماعياً.

(ج) أن يتم استخدام مبدأ التسعير الأمثل فى كافة القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومى. حيث أن إختلاف مبادئ التسعير بين القطاعات الاقتصادية المختلفة سوف يترتب عليه إنتقال الموارد الاقتصادية بين هذه القطاعات بطريقة غير مثلى. حيث تتحرك الموارد ليس وفقاً لإعتبارات الكفاءة الاقتصادية وإنما وفقاً لإختلاف طرق التسعير وهى قرارات إدارية فى النهاية يتعين أن تكون مبنية على أسس اقتصادية دون إهمال للجوانب الاجتماعية. ومن المتوقع فى ظل هذه الظروف أن يتوجه جزء من الموارد إلى بعض القطاعات بكميات أكبر من الكميات المثلى، كما أن الموارد الموجهة

لقطاعات أخرى سوف تكون أقل من الكميات المثلى من وجهة نظر المجتمع.

(د) يتعين أن يكون التوزيع القائم للدخل والثروة بين أفراد المجتمع مقبولاً من وجهة النظر الاجتماعية، فإذا كان التوزيع القائم للدخول والثروات يعانى من اختلالات واضحة، حيث تستحوذ فئة قليلة من أفراد المجتمع على جزء أكبر من الدخل القومى وفئة كبيرة على نسبة منخفضة جداً من الناتج، فإن التسعير الحدى لن يكون ملائماً لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية " Optimal Resource Allocation " حيث قد يترتب عليه تضاؤل نصيب الفئات المنخفضة الدخل وزيادة نصيب الفئات المرتفعة الدخل، ومن ثم يساهم التسعير الأمثل فى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع. ومن ثم فإن توجيه الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة بما يتفق مع التفضيلات الحقيقية للمستهلكين والتى تعكس التوزيع المناسب للدخل القومى قد تستلزم تسعير بعض الخدمات العامة بأقل من التكلفة الحدية الخاصة لها ويكون أحد الأهداف الرئيسية للسياسة التسعيرية فى هذه الحالة هو رفع الدخول الحقيقية لإجمالى الدخول المنخفضة.

وإذا توافرت الشروط السابقة فإن التسعير الحدى سوف يترتب عليه تخصيصاً أمثل للموارد الاقتصادية واختفاء أو غياب أى شرط من الشروط السابقة يعنى عدم قدرة التسعير الحدى على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

وحتى إذا افترضنا توافر جميع الشروط السابقة فسوف يظل أمامنا تساؤل هام هو: **هل الإعتماد على مبدأ التسعير الحدى بصورة منفردة يعد أسلوباً ملائماً لتسعير منتجات المرافق والمشروعات العامة مهما اختلفت الظروف التى تعمل فى نطاقها؟**

إن الإجابة على هذا التساؤل تستلزم منا بادئ ذى بدء أن نتعرف على بعض الظروف التى يمكن أن تعمل فى نطاقها المشروعات والمرافق العامة الاقتصادية . فغالبية هذه المشروعات تعمل فى نطاق صناعات تتسم بخصائص معينة سبق الإشارة إليها . ومن السمات المميزة لهذه الصناعات أنها تعمل فى نطاق تزايد غلة الحجم أو تناقص التكاليف ، وفى ظل هذه الظروف فإن استخدام مبدأ التسعير الحدى سوف يترتب عليه العديد من النتائج:

١- تحقيق خسائر مالية باستمرار، حيث تكون التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة أكبر من السعر الحدى عند مستوى الإنتاج الذى يتعادل عنده السعر مع التكلفة الحدية. ووجود هذه الخسائر بصورة مستمرة يقلل من إمكانية المرفق والمشروع العام على القيام بإحلال الأصول القديمة التى تم إهلاكها بأصول جديدة أكثر كفاءة، كما تقل أيضاً المقدرة على القيام بتوسعات جديدة تتمشى مع المتطلبات المتزايدة لأفراد المجتمع من خدمات هذه المشروعات.

٢- إن استمرار عمل تلك المؤسسات يستلزم تغطية الخسائر المالية السنوية من خزانة الدولة. وهذا يستلزم ضرورة قيام الدولة بتخصيص جزء من الموازنة العامة سنوياً لتغطية هذه الخسائر، والبحث عن الأساليب الإيرادية الملائمة- ومن اهمها الضريبة- لتمويل العجز، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها فسوف يزيد العبء على دافعى

الضرائب، وهذا يعنى تحويل قوة شرائية صافية دافعى الضرائب إلى مستهلكى منتجات المشروعات العامة التى تحقق خسائر. وربما يكون ذلك مرغوباً إذا ترتب عليه إعادة لتوزيع الدخل القومىّ فى صالح الطبقات الفقيرة، ومن ثم تحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخول أو على الأقل الحد من التفاوت فى توزيع الدخل. وبالطبع قد يكون هذا الأسلوب لتمويل الخسائر غير مرغوب فيه إذا ترتب عليه المزيد من الإختلال فى توزيع الدخل، وإذا كانت مزايا استخدامه أكبر من مساوئ استخدامه.

٣- وبالإضافة إلى ضرورة قيام الدولة بتعويض المؤسسات الاقتصادية عن الخسارة المحققة ، فعليها أيضاً أن تقوم بتوفير جزء من الأرصدة للقيام بعملية الإحلال والتوسع، وهذا يؤدى ثانية إلى زيادة أخرى فى العبء على دافعى الضرائب، وأى قصور فى الموارد المالية المخصصة لهذه الوحدات الاقتصادية سوف ينجم عنه خسارة صافية مباشرة لأفراد المجتمع، حيث تقل قدرة تلك المشروعات على تقديم الخدمة بكفاءة ملائمة ومستوى مقبول وبصورة منتظمة، وحيث أن هذه المنتجات تتصل مباشرة برفاهية أفراد المجتمع فسوف يكون الأثر السلبى واضحاً.

٤- إن الإعتماد على التسعير الحدى فى ظل تحقيق خسائر مستمرة قد يقلل من القدرة على قياس كفاءة الوحدات الاقتصادية العامة، ويجعل الوحدات الخاصة غير قادرة على المنافسة فى هذا المجال ومن ثم تقل درجة المنافسة فى الأسواق، وقد ينجم عن ذلك العديد من الآثار السلبية.

رابعاً- تقييم مقارن لأساليب التسعير " ذات السعر الموحد"

يتبين من التحليل السابق لأهم أساليب التسعير المحتمل والممكن استخدامها فى تسعير الخدمات العامة (تسعير أقصى ربح/ تسعير التعادل/ التسعير الحدى) أن الهدف الإيرادى لايعد الحافز الرئيسى لتقديم الخدمات العامة للمستهلكين فى الدول الرأسمالية بصفة عامة والمتقدمة منها بصفة خاصة، كما ان السعى لتحقيق الهدف الإيرادى قد يخل بالتخصيص الكفء للموارد والطاقات الإنتاجية المتاحة وأيضاً العدالة الاجتماعية، وبالتالى فإن مبدأ تعظيم الربحية يعد فى حالته العامة أقل مبادئ وأساليب التسعير ملائمة فى الدول التى تميل إلى الإعتماد على نظام السوق فى تخصيص مواردها واشباع غالبية احتياجاتها.

أما عن المبدأين الآخرين للتسعير (الأمثل، سعر التعادل) فإنه يلاحظ أنه لا يوجد مجال للمفاضلة بينهما إذا كان المشروع العام ينتج فى ظل ثبات التكلفة أو ثبات غلة الحجم " Constent Returns to Scale ". ففى هذه الظروف تكون التكلفة المتوسطة معادلة للتكلفة الحدية ويكون بالتالى السعر الذى يساوى أحدهما مساوياً فى نفس الوقت الآخر، وبذلك يكون السعر وحجم الإنتاج واحداً فى ظل أى من المبدأين. وعلى العكس من ذلك يختلف التخصيص الناتج فيما بين المبدأين إذا كان الإنتاج فى ظل تغير التكلفة. وعلى ذلك سنفاضل فيما يلى بين مبدأى سعر التعادل والسعر الأمثل فى ظل تزايد وتناقص التكلفة المتوسطة على مدى الإنتاج الذى يتوافق مع ظروف طلب السوق على المنتج ومع افتراض تحقق الشروط الأخرى للتخصيص الأمثل فيما لو اتبع مبدأ السعر الأمثل.

افتراض تزايد التكاليف المتوسطة:

إذا كانت التكلفة المتوسطة متزايدة على مدى الإنتاج الذى يتوافق مع ظروف الطلب، فإن التكلفة الحدية تكون أعلى من التكلفة المتوسطة. يتحقق هذا الوضع فى الأجل القصير إذا كان منحنى الطلب يقطع منحنى التكلفة المتوسطة فى الجزء المتزايد منه وعلى ذلك فإن التسعير على أساس التكلفة المتوسطة لايكون مبرراً اقتصادياً فى الأجل القصير، حيث أنه يعنى تشغيل المشروع بأكثر من طاقته الإنتاجية فى نفس الوقت الذى يضحى فيه بشرط التخصيص الأمثل للموارد. أما التسعير الأمثل فإنه يؤدى إلى ترشيد الاستهلاك، أى أنه يحد من فائض الطلب فى الأجل القصير. كما يحقق السعر الأمثل فى هذه الظروف فائضاً للمشروع العام كمورد للتمويل الذاتى للقيام بعمليات الإحلال والتجديد والتوسع وذلك كله دون إخلال بالشرط الضرورى للتخصيص الأمثل للموارد. وعلى ذلك فإن التسعير الأمثل يعد أفضل من مبدأى سعر التعادل وسعر أقصى ربح إذا كان الإنتاج يتم فى ظل تزايد التكاليف.

إفتراض تناقص التكلفة المتوسطة:

قد يتحقق هذا الوضع إذا كان ادنى حد للطاقة الإنتاجية التى يمكن بناؤها إقتصادياً تزيد عن حجم الطاقة الإنتاجية اللازمة لمقابلة الطلب الجارى – وبذلك فإن التكلفة المتوسطة تتناقص على مدى الإنتاج الذى يتوافق مع الطلب الجارى ، وتكون التكلفة المتوسطة أعلى من التكلفة الحدية، وفى هذه الظروف يؤدى الأخذ بسعر التعادل إلى الحد من الإنتاج والاستهلاك إلى أقل من القدر المتحقق فى ظل التسعير الأمثل.

أما إذا تم إستخدام التسعير الأمثل فإن المشروع سوف يُحقق خسائر تشغيلية، ومن ثم تثار العديد من الاعتراضات من بينها:

* إن تحقيق المشروع العام لخسائر يستلزم تحمل الإيرادات العامة للدولة عبء تغطيتها. فإذا أمكن تغطية الخسائر بحصيلة ضريبة لا تخل بالتخصيص الأمثل للموارد ، فإن التسعير الأمثل يكون أفضل من سعر التعادل. ولكن قد يتعذر في الواقع العملي التحقق من هذه النتيجة، حيث أنه لا يمكن الجزم بأن الحصيلة الضريبية الإضافية اللازمة لتغطية خسارة المشروع أو المرفق العام لا تخل بالوضع الأمثل بدرجة أكبر مما لو تم تسعير المنتجات على أساس سعر التعادل.

* إن تقاضي سعر يعادل التكلفة الحدية (MC) وسد العجز الناتج عن طريق الحصيلة الضريبية يعني تحويل جانب من القوة الشرائية من مولي الضرائب إلى فئة المستهلكين الذين تزيد قدرتهم الشرائية بالقدر الذي يقل به السعر عن المستوى الذي يكفل تغطية التكلفة الكلية للإنتاج (مضروباً في الكمية المستهلكة)، أي يتحقق تعديل لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث تزداد الرفاهية الاقتصادية للبعض على حساب إنخفاضها بالنسبة للبعض الآخر. ولكن لا يمكن القطع بأن المحصلة النهائية هي تخصيص الموارد على نحو يحقق أقصى رفاهية اقتصادية إلا إذا كان التعديل الناتج في توزيع الدخول في الإتجاه الذي يحقق نمط توزيع الدخول الذي يقبله المجتمع.

* أن قبول مبدأ تحقيق المشروع لخسائر يكون محفوفاً بعدد من المخاطر، ذلك لأنه يتعذر في هذه الحالة التحقق من الكفاءة الإنتاجية للمشروع وممارسة الضغط عليه للإرتفاع بها، وتفقد الإدارة الدافع

على ضغط التكاليف وتكون أقل مقاومة لإغراء الإسراف فى بعض بنود التكاليف كمرتبات الإدارة وأجور العمال والإنفاق الإستثمارى.....إلخ.

* كما أن الحاجة إلى تغطية الخسائر عن طريق الإيرادات العامة تفرض النفوذ السياسى على إدارة المشروع وتؤدى إلى التدخل فى سياساته التجارية على نحو يتعارض مع متطلبات كفاءة التشغيل.

* هناك الصعوبات الإدارية فى تحديد التكلفة الحدية على وجه الدقة خاصة إذا كان الطلب على المنتج متقلباً على مدار فترات قصيرة. – كاليوم أو الأسبوع.

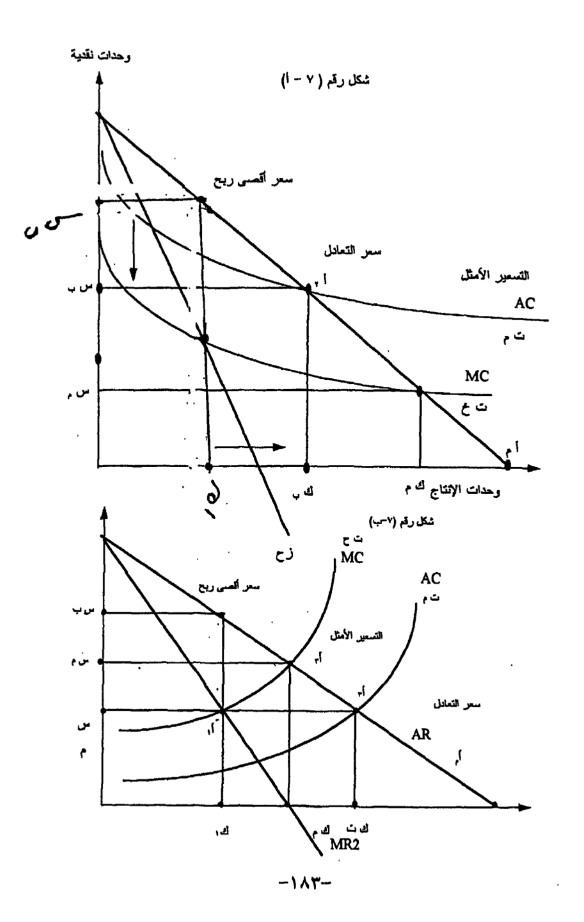
وإذا كان كل من المبدأين (مبدأ سعر التعادل ومبدأ التسعير الأمثل) لا يخلو من النقد فى الظروف السابق تحديدها، فإنه قد يمكن التوفيق بينهما وتلافى أوجه النقد لهما فيما لو تقاضى سعراً مركباً لمنتجات المشروع العام.إلا أن تسعير الخدمات العامة وبصفة خاصة الضرورية منها وفقاً لمبدأ أقصى حجم من الأرباح قد لا يكون مقبولاً من وجهة النظر الاجتماعية فى الدول النامية بصفة عامة والدول الرأسمالية فيها بصفة خاصة.

وبيانياً يمكن مقارنة كل من التسعير الحدى والتسعير بهدف أقصى ربح ممكن وسعر التعادل فى ظل تناقص وتزايد التكاليف كما هو موضح فى الشكلين رقمى (٧-أ) ، (٧- ب) حيث يتم افتراض سيادة ظروف منافسة احتكارية فى سوق بيع المنتج . ومن خلال هذين الشكلين يتضح:

* فى ظل تناقص التكاليف أو تزايد غلة الحجم Increasing Returns to Scale " (شكل رقم ٧-أ) فإن التسعير الحدى يتضمن سعرا أقل (س م) وكمية أكبر من الإنتاج والاستهلاك (ك م) ، مقارنة بسعر التعادل حيث تكون كمية الإنتاج والاستهلاك ك ت وسعر البيع س ت . كما أن سعر التعادل يتضمن كمية أكبر من الإنتاج والاستهلاك وسعر أقل مقارنة بسعر أقصى حجم من الأرباح والذى يتضمن سعراً أعلى (س١) وكمية أقل ك١.

* فى ظل تزايد التكاليف أو تناقص غلة الحجم " Decreasing Returns to Scale " (شكل رقم ٧ – ب) فإن سعر التعادل يتضمن كمية أكبر من الإنتاج والاستهلاك وسعر أقل (النقطة أ٢) مقارنة بسعر أقصى ربح والسعر الحدى. كما أن التسعير الحدى يتضمن كمية أقل من سعر التعادل وأكبر من سعر أقصى ربح، وسعراً أكبر من سعر التعادل وأقل من سعر أقصى ربح.

مما سبق نستنتج: " أنه فى ظل تناقص التكاليف فإن التسعير الحدى سوف يحقق رفاهية أكبر للمستهلكين مقارنة بسعر أقصى ربح وسعر التعادل ولكن ذلك على حساب تحقيق خسائر تشغيلية للمنتج (حاول أن توضح ذلك على الرسم البيانى)، اما فى ظل تزايد التكاليف فإن سعر التعادل يحقق أقصى رفاهية للمستهلكين مقارنة بالسعر الحدى وسعر أقصى ربح ولكن ذلك على حساب عدم تحقيق أرباح غير عادية للمنتج، بينما نجد أن التسعير الحدى يحقق أرباحاً تشغيلية موجبة وفى نفس الوقت يتضمن كمية أكبر وسعر أقل مقارنة بالسعر المحدد وفقاً لأقصى حجم من الأرباح".



وحدات نقدية
شكل رقم (٧ - أ)
سعر أقصى ربح
سعر التعادل
التسعير الأمثل
س ب
AC
ت م
MC
س م
ت ع
أ م
وحدات الإنتاج ك م
ك ب
شكل رقم (٧-ب)
ت ح
MC
AC
ت م
سعر أقصى ربح
س ب
التسعير الأمثل
س م
سعر التعادل
AR
MR2

خامساً: التسعير المتعدد Multi - Part Tariffs

يكتسب التسعير المتعدد أهمية خاصة فى تسعير غالبية الخدمات العامة ، لما تتسم به صناعة هذه المنتجات من خصائص سبق الإشارة إليها. ويعتبر التسعير المزدوج Tow - Part Tariffs من أهم صور هذا النظام التسعيرى حيث أن السعر الذى يدفعه المستهلك قد يتضمن جزءاً ثابتاً خلال فترة زمنية معينة، وجزء آخر متغير مع حجم الاستهلاك الكلى الفعلى، ولكن الاستهلاك يتم تقسيمه إلى عدد من الشرائح، حيث تتغير الفئة السعرية من شريحة استهلاكية لأخرى مراعاة للعدالة الاجتماعية أو أهداف إقتصادية أخرى يسعى النظام التسعيرى المتبع إلى تحقيقها (نموذج تسعير الكهرباء). وتتعدد وتتنوع نماذج التسعير المتعدد ومن أشهر هذه النماذج نموذج التسعير المزدوج حيث يتكون السعر المستخدم من جزئين، أحدهما ثابت ، والآخر جزء متغير يتعادل مع تكاليف الإنتاج الحدية، أما الجزء المتبقى من التكلفة الكلية والذى لا يتم تغطيته من الإيرادات الكلية، قد يتم تغطيته من خلال موازنة الدولة. ومن اكثر القطاعات الخدمية إستخداماً لنموذج التسعير المزدوج هو قطاع خدمات توزيع الكهرباء، وقطاع النقل.

ويوضح المثال الموضح بالجدول رقم (١) نموذجاً لكيفية الإعتماد على التسعير المتعدد (مزدوج) فى تسعير بعض المنتجات " الغاز الطبيعى" فى المملكة المتحدة.

جدول (١)(*)

أسلوب تحديد التعريفة	الجزء الثابت / ربع سنوياً	السعر / قدم مكعب (المتغير)
١- الشرائح الائتمانية	P ٥٠	الشريحة الأولى ٢٠٠ ق.م P ٦,٥٥ الشريحة الثانية ٢٢٠٠ ق.م التالية P ٥,١٠ الشريحة الثالثة ١٧٦٠٠ ق.م التالية P ٤,٢٥ الشريحة الرابعة ٢٠٠٠٠ ق.م التالية P ٣,٥٥
٢- التعريفة المزدوجة التقليدية	£ ٢,٦٠	كل ١٠٠ قدم مكعب P ٤,٢٥
٣- التعريفة المزدوجة الخاصة	£ ٣,٩٠	كل ١٠٠ قدم مكعب P ٣,٥٥
٤- التعريفة لأغراض التدفئة التجارية	£ ١٣,٠٠	كل ١٠٠ قدم مكعب P ٣,٥٥

Souree : Reed , P.W (١٩٧٣). The Economics of Public Enterprise , Butter Worths , London.

(*) ق.م تشير الى قدم مكعب ، P = بنس

حيث يتكون السعر فى النموذج الأول - ويطلق عليه الشرائح الإئتمانية- من جزء ثابت ذو قيمة منخفضة على أساس ربع سنوى، وجزء متغير عبارة عن خمسة شرائح استهلاكية ذات أسعار متناقصة، لذلك تعد هذه التعريفة فى الواقع تعريفة ذات ستة أجزاء. وفى ظل هذا النموذج يُلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكى للفرد على الغاز الطبيعى سوف يتزايد بزيادة حجم الاستهلاك ولكن بمعدل متناقص ؛ وبالتالى يعتبر الاستهلاك الحدى للفرد أرخص نسبياً، وبحساب السعر المتوسط فى كل شريحة يلاحظ أنه يتناقص دائماً كلما ازداد حجم الاستهلاك وانتقل المستهلك من شريحة أدنى إلى أخرى أعلى، وهذا ما يوضحه الجدول التالى:

جدول (٢)

حجم الاستهلاك	إنفاق المستهلك	السعر المتوسط/١٠٠ق.م(*)
٢٠٠ ق.م	P ٦٣,١	P ٣١,٦
٢٤٠٠ ق.م	P ١٧٥,٣	P ٧,٣
٢٠,٠٠٠ ق.م	P ٩٢٣,٣	P ٤,٦
٤٠,٠٠٠ ق.م	P ١٦٣٣,٣	P ٤,١

المصدر: تم حسابه من الجدول السابق رقم (١)

ويرجع التناقص فى السعر المتوسط إلى تناقص السعر الحدى، وإلى الأخذ فى الإعتبار التعريفة الثابتة، والتى تتناقص فى المتوسط بالنسبة لكل ١٠٠ قدم مكعب إضافية يتم استهلاكها من الغاز الطبيعى.

(*) السعر المتوسط/ ١٠٠ق.م = (إنفاق المستهلك / حجم الاستهلاك) × ١٠٠.

ورغم ان السعر المتوسط لكل ١٠٠ قدم مكعب يفوق السعر الحدى داخل كل شريحة ، إلا أن المستهلك عادة ما يحدد إستهلاكه على أساس السعر الحدى، مما يجعل بعض الإقتصاديين يطلقون على هذا الأسلوب فى تحديد التعريفة " التعريفة التشجيعية Promotional Tariffs " نظرا لأنها تشجع على زيادة حجم الاستهلاك والإنتقال إلى شرائح إستهلاكية أعلى .

ويوضح النموذجان الثانى والثالث، مثالاً لتعريفة مزدوجة ذات جزئين، جزء ثابت يدفع على أساس ربع سنوى ولا يرتبط بحجم الاستهلاك الكلى للفرد، وجزء آخر متغير حيث تختلف حصيلته بإختلاف وتغير حجم الإستهلاك الكلى للفرد.

ويختلف النموذجان الثانى والثالث فيما بينهما من حيث أنه فى ظل التعريفة المزدوجة التقليدية(النموذج الثانى) يتم تقاضى تعريفة ثابتة (ربع سنوية) منخفضة نسبياً مع تقاضى سعر مرتفع نسبياً عن كل ١٠٠ قدم مكعب من الاستهلاك الكلى، وذلك على عكس الحال فى ظل التعريفة المزدوجة الخاصة (النموذج الثالث).

ونتيجة لذلك فإن التعريفة المزدوجة التقليدية تميز فى صالح صغار المستهلكين وفى غير صالح كبار المستهلكين وذلك مقارنة يالتعريفة المزدوجة الخاصة، وهو الأمر الذى يوضحه الجدول التالى:

جدول (٣)

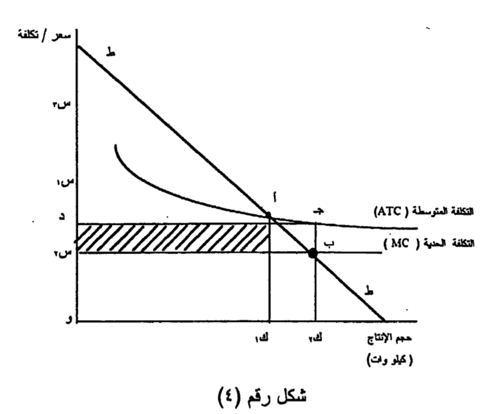
حجم الاستهلاك الربع سنوى	الإنفاق الاستهلاكى فى ظل التعريفة المزدوجة التقليدية	الإنفاق الاستهلاكى فى ظل التعريفة المزدوجة الخاصة
٢٠٠ ق.م	٢,٦٨	٣,٩٧
٢٤٠٠ ق.م	٣,٦٢	٤,٧٥
٢٠,٠٠٠ق.م	١١,١٠	١١,٠٠
٤٠,٠٠٠ق.م	١٩,٦٠	١٨,١٠

المصدر: تم حسابه من الجدول رقم (١)

حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣)، أن صغار المستهلكين (الذين يستهلكون فى حدود ٢٤٠٠ قدم مكعب) يدفعون مقابلاً أقل فى ظل التعريفة التقليدية، بينما يدفع كبار المستهلكين مقابلاً أعلى وذلك بالمقارنة بالتعريفة المزدوجة الخاصة، مما يجعل التعريفة التقليدية أكثر تمشياً مع إعتبارات العدالة الاجتماعية دون إهمال الإعتبارات الاقتصادية.

فى النموذج الرابع يتم تقاضى جزء ثابت أكثر إرتفاعاً عنه فى الحالات السابقة، على أن يدفع المستهلكون سعراً يعادل ذلك الذى يدفعونه فى ظل التعريفة المزدوجة الخاصة عن كل ١٠٠ قدم مكعب يستهلك لأغراض التدفئة التجارية، مما يجعل هذه التعريفة أكثر تمييزاً فى غير صالح صغار المستهلكين مقارنة بالنموذجين الثانى والثالث، إلا أن ذلك له ما يبرره من الناحية الاقتصادية، طالما كان الغرض من الاستخدام تجارياً وليس للإستهلاك الشخصى.

ولمزيد من الإيضاح حول كيفية إستخدام التسعير المتعدد فى قطاع الخدمات العامة (مثل خدمة الكهرباء)، نفترض أن هذا القطاع يعمل فى ظل ظروف ثبات النفقة، ويعنى ذلك ثبات التكلفة الحدية فى الأجل القصير – أى فى حدود الطاقة المتاحة خلال فترة زمنية معينة– نظراً لثبات التكلفة الجارية (التكلفة المتغيرة) Running Costs لكل كيلووات.



شكل رقم (٤)

وفى مثل هذه الظروف سوف يكون منحنى التكلفة الحدية (MC) موازياً للمحور الأفقى كما هو فى الشكل رقم (٤).

وبإضافة التكاليف الرأسمالية الثابتة والحد الأدنى لمعدل العائد المقبول على رأس المال المستثمر الى التكلفة الحدية نحصل على منحنى جديد نطلق عليه منحنى التكلفة المتوسطة الكلية والذى ينحدر من أعلى

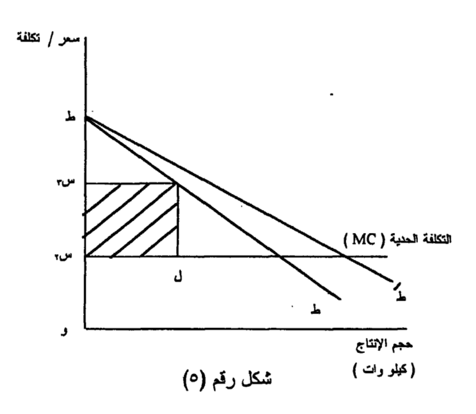
الى أسفل جهة اليمين حيث تكون التكلفة المتوسطة المحسوبة ذات طبيعة متناقصة ويوضح هذا المنحنى " ATC " الشكل رقم (٤). وبإفتراض أن المنحنى (ط ط) يمثل الطلب الكلى على الكهرباء الذى يواجهه صناعة الكهرباء والتى تعمل فى ظروف إحتكارية، حيث يتناقص الإيراد المتوسط والحدى مع زيادة حجم الإنتاج واستناداً الى هذا الافتراض.

بالإضافة الى الإفتراضات السابق الإشارة إليها، فإن أى نقطة على منحنى متوسط التكاليف المتوسطة الكلية " ATC " يمكن إعتبارها بمثابة نقطة عرض تواجه صناعة الكهرباء على إعتبار أنه يتضمن معدل للعائد على رأس المال المستثمر. بناء على ذلك ، فإنه يمكن تقاضى سعراً موحداً للكهرباءUnitary Charging يتحدد على أساس تقاطع الطلب مع التكاليف المتوسطة، حتى يحقق المشروع التعادل مع ضمان الحد الأدنى لمعدل العائد على رأس المال المستثمر (أى عند النقطةأ) ، ويتم التسعير على أساس السعر (وس١) ويتم إنتاج الكمية التوازنية (و ك١) كيلووات من الكهرباء.

وقد يرى المنتج – نظراً لإعتبارات إقتصادية تتعلق بوجود بعض الطاقات المعطلة لا سيما فى بعض أوقات اليوم أو السنة– ضرورة تعادل السعر مع التكلفة الحدية (أى استخدام أسلوب التسعير الحدى) . فى هذه الحالة يتم تحديد السعر والإنتاج التوازنى عند النقطة ب، حيث يتم تقاضى السعر (وس٢)، وإنتاج الحجم (وك٢) كيلووات.

ولذلك فإن التسعير الحدى (وس٢) فى ظل هذه الظروف يسمح بتغطية التكلفة الجارية فقط، ويظل هناك جزءً غير مغطى من التكاليف الكلية والتى تعادل مساحة المستطيل المظلل جـ ب س٢ س١ .

فى ظل هذه الظروف، يصبح استخدام التسعير المتعدد ضرورة لتغطية هذا الجزء من التكلفة الكلية والتى تزيد عن التكلفة الجارية (الحدية) للإنتاج . ولكن التسعير المتعدد فى مثل هذه الظروف سوف يكون على حساب إقتطاع جزء من فائض المستهلكين يُقدر بمساحة المستطيل هـ س٣ س٢ ل فى الشكل رقم (٥)، حيث يتقاضى المحتكر. تعريفة مزدوجة تتكون من جزء يتغير مع حجم الاستهلاك ويعادل التكلفة الحدية (وس٢) وجزء ثابت يتم الحصول عليه من كل مستهلك يعادل (س٢ س٣).



شكل رقم (٥)

وتمثل المساحة المظللة (هـ ل س١ س٢) الجزء الثابت الذى تم اقتطاعه من فائض المستهلكين والذى يتعين أن يعادل المساحة المظللة فى شكل رقم (٤) – (دجـ ب س٢) .

ومما ينبغى ملاحظة على التسعيرة المزدوجة السابق الإشارة إليها، أن المستهلك عادة ما ينظر إلى السعر الحدى المنخفض (وس٢) بإعتباره المحدد لقرار استهلاكه، وقد يؤدى ذلك إلى التوسع فى الاستهلاك، وبالتالى زيادة الطلب من (ط ط) إلى (طَ طَ) لا سيما أنه ليس بوسع المنتج تعديل الجزء الثابت من التعريفة إلا على أساس ربع سنوى، (وأحياناً على فترات أطول من ذلك) . لذلك يطلق على هذه التعريفة أنها "تعريفة تشجيعية ". وقد يضطر المنتج دورياً لزيادة الجزء الثابت من السعر وبصفة خاصة إذا استلزمت زيادة الطلب التوسع فى الطاقة الإنتاجية القائمة.

ولكن من ناحية أخرى، فإذا كانت الصناعة تعانى وجود طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يساعد هذا الأسلوب على زيادة الاستهلاك لاسيما فى فترات انخفاض الاستهلاك وتحقيق استغلال أكبر للطاقات المعطلة والإتجاه بالصناعة نحو الكفاءة.

وفى نطاق التسعير المتعدد يمكن التمييز بين كبار وصغار المستهلكين وذلك بوضع تعريفات مختلفة فى نطاق الجزء الثابت، كما يمكن وضع تعريفة مختلفة – بشقيها الثابت والمتغير – لكل نوع من المستهلكين ويطلق على هذا الأسلوب " أسلوب التمييز السعرى" (١) ويلاحظ أن فعالية تحقيق هذا التمييز وإمكانية استخدامه تتوقف على مدى توافر شروط معينة وهى:

---

(١) سوف يتم استعراض هذا الأسلوب بشكل تفصيلى فى جزء لاحق من هذا المؤلف.

١- إنفصال الأسواق بحيث يعد إمداد الكهرباء لكل مجموعة من المستهلكين بمثابة تعاملاً فى أسواق مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض.

٢- إختلاف شكل ومرونة طلب كل مجموعة من المستهلكين، بمعنى آخر إختلاف درجة مرونة الطلب السعرية على الكهرباء بالنسبة لكل مجموعة، فى هذه الحالة يمكن تقاضى سعراً مرتفعاً من المجموعة ذات مرونة الطلب المنخفضة، وتقاضى سعراً أقل نسبياً من المجموعة ذات مرونة الطلب المرتفعة.

وبعد أن استعرضنا بصورة موجزة نموذج التسعير المتعدد يمكن أن نوضح عدداً من الأسباب الهامة التى تجعل من نموذج التسعير المتعدد نموذجاً أكثر ملائمة فى قطاع الخدمات العامة وبصفة خاصة خدمات النقل والكهرباء.

*** أهمية استخدام نموذج التسعير المتعدد فى قطاع الخدمات العامة**

بإستقراء خصائص الخدمات العامة وخصائص صناعة تلك المنتجات، وطبيعة ومفهوم التسعير المتعدد يمكن أن تتضح أهمية استخدام هذا النموذج التسعيرى فى قطاع الخدمات العامة من خلال الملاحظات الإستقرائية التالية:

١- أن غالبية صناعات المنتجات العامة يستلزم تنفيذها وتشغيلها كميات ضخمة من التجهيزات الرأسمالية المعقدة تكنولوجياً، كما أن هذه المنتجات ذات الطبيعة الخدمية تستخدم فى إشباع رغبات وإحتياجات مجموعات مختلفة من المستهلكين ينتمون إلى فئات دخلية مختلفة.

وفى مثل هذه الظروف فإن الإعتماد على سعر موحد للخدمة المقدمة والذى يعكس تكلفة الإنتاج، ويسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد، ويراعى العدالة الاجتماعية يصبح من الأمور الصعبة بل والمستحيلة. **وبالتالى يصبح نموذج التسعير المتعدد بصوره المختلفة نموذجاً قادراً على تحقيق هدفى الكفاءة فى استخدام الموارد والعدالة فى توزيع الدخول ، فهو نموذج قادر على أن يعكس الإختلافات فى مجال استخدام الخدمة أو فى فئات المستهلكين الدخلية سواء فى جانب العرض أو فى جانب الطلب.**

٢- يعد نموذج التسعير المتعدد بصوره المختلفة أسلوباً ملائماً لمواجهة التقلبات الشديدة فى الطلب على بعض الخدمات العامة. فهناك بعض الخدمات العامة (الكهرباء) ذات مواصفات وخصائص معينة تجعل الطلب عليها يتقلب بشدة خلال اليوم الواحد بين أوقات الذروة Off peak Time والأوقات العادية. ومن ثم فإن أحد الوسائل الهامة التى يمكن الإعتماد عليها لتغطية النفقات الثابتة هو تحميل المستخدمين فى أوقات الذورة بالنصيب الأكبر من التكلفة الثابتة، مضافاً إليها تكاليف التشغيل المرتبطة بنفس الفترة، بينما يتحمل مستخدمى الخدمة خلال الأوقات العادية بنصيب ضئيل نسبياً من التكاليف الثابتة، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية لنفس الفترة. **وبالطبع سوف يكون الهدف الرئيسى من هذا التسعير هو تعزيز الاستهلاك فى الأوقات العادية لتقليل نسبة الطاقة العاطلة وضغط الاستهلاك وترشيده فى فترات الذروة لتخفيف الأحمال وضمان تقديم خدمة بمستوى جيد.**

٣- نظراً لإرتفاع درجة عدم التأكد والمخاطرة فى استثمارات قطاع الخدمات العامة، فإن الاستخدام الكفء لتلك الاستثمارات - بما لا يخل بالأهداف الأخرى لسياسة التسعير - يستلزم ضرورة الإبتعاد عن استخدام نظام التسعير الموحد فى القطاعات الخدمية المختلفة نظراً للتباين الشديد بين هذه القطاعات من حيث المواصفات والخصائص، والتعدد والتنوع فى الأهداف التى تسعى السياسة التسعيرية إلى تحقيقها فى نطاق الخدمات العامة[1]. **ولذلك فإن التسعير المتعدد يُعد أسلوباً ملائماً لمواجهة الاختلافات فى الخصائص والمواصفات والتعدد والتنوع فى أهداف السياسة التسعيرية بقطاع الخدمات العامة.**

٤- إن الإعتماد على سعر موحد للخدمة العامة فى ظل ظروف وخصائص صناعة الخدمات وبصفة خاصة فى ظل سريان ظاهرة تناقص التكاليف سوف ينجم عنه خسارة كبيرة تتحملها موازنة الدولة دون مبرر اقتصادى كافي. واستخدام نموذج التسعير المتعدد فى مثل هذه الظروف سوف يساهم إيجابياً فى تحقيق الهدف المالى للمرفق ويمكن أن تختفى الخسائر المتوقعة و الفعلية (دون الإخلال بالأهداف الاجتماعية). ويتحقق فى نفس الوقت الكفاءة فى تخصيص الموارد.

(١) مثل هذا التعدد والتنوع فى الأهداف غير موجود فى حالة الخدمات الخاصة حيث يكون هدف السياسة التسعيرية واضح ومحدد وهو تحقيق أقصى حجم من الأرباح وتدنية الخسارة، بينما تكون الأهداف متعددة فى مجال تسعير الخدمات العامة منها تحقيق الهدف المالى، الاستخدام الكفء للموارد- توسيع نطاق أستهلاك السلعة، تحقيق العدالة فى توزيع الدخول وتحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن يتم من خلال سعر واحد لجميع المستخدمين.

٥- فى نطاق نموذج التسعير المتعدد يمكن الإعتماد على نموذج التمييز فى الأثمان. ويتضمن هذا الأسلوب - كما سبق الإشارة- إلى بيع المنتج العام بأسعار تختلف بإختلاف كل مجموعة من المستهلكين، والتى تمثل كل منها سوقاً منفصلة عن السوق الأخرى. فى هذه الحالة تتحمل إحدى المجموعات سعراً أعلى من التكلفة الحدية للإنتاج، بينما تدفع مجموعة (أو مجموعات) أخرى سعراً أقل من التكلفة الحدية.

وهذا يعنى أن المنتجات التى يتم تسعيرها بناءاً على هذا الأسلوب سوف تحصل على دعم سعرى تتمتع به فئة معينة من المجتمع على حساب بعض فئات أخرى، وذلك دون أية تكاليف إضافية على موازنة الدولة ، ومما لا شك فيه أن إدخال التمييز السعرى فى نطاق نموذج التسعير المتعدد سوف يزيد من قدرة هذا النموذج التسعيرى على تحقيق الهدف الإيرادى ودون إهمال للبعد الاجتماعى.

وسوف ينال أسلوب التمييز السعرى فى نطاق نموذج التسعير المتعدد إهتماماً خاصاً فى جزء لاحق من الدراسة بإذن الله، حيث يتم التعرف على كيفية التمييز ومعدله فى بعض القطاعات العامة الخدمية.

الفصل الثالث

سياسات التسعير بقطاع الخدمات العامة

بين النظرية والتطبيق

مقدمـــــــة

تتعدد وتتنوع أسباب قيام المرافق العامة، كما تتبـاين أهدافها وفقاً للتباين في درجة النمو الاقتصادى والفلسفة القتصادية التى يعتنقها المجتمع والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها.

وبالرغم من التباين الشديد فى بعض الجوانـب الفنيـة والاقتصاديـة داخل قطاع الخدمات العامة، إلا أن الخدمات القابلة للتسـويق تشـترك فيمـا بينها في عدد من الخصـائص والسمات تؤثـر مباشـرة علـى قـرار اختيـار السياسـة التسـعيرية الملائمـة والتـى تختلـف اختلافـاً جوهريـاً عـن تلـك السياسـات المتبعـة فـى القطـاع الخـاص سـواء من حيث أسـس وأسـاليب تصميمها أو الأهداف التى تسعى لتحقيقها [(١)]..

وباستقراء السياسات السعرية بقطاع الخدمات العامة فى العديد من الدول النامية، يتضح أن الأسـعار السـائدة لا تسـتند إلـى المبـادئ والأسـس الاقتصادية، فالعديد من المرافق العامة تطبق إما أسعاراً منخفضة لا تغطى

---

(١) تتسم المنتجات التى يتم إنتاجها من خـلال المرافق العامـة الاقتصاديـة، كمـا تتسم الصّناعـة التـى تتولى إنتاجها بعدد من الخصائص والسمات المتفردة . لمزيد من التفصيل أنظر:

د/ سعيد عبد العزيز عثمان (١٩٩٣)، اقتصاديـات المرافق والمشروعات العامـة، كليـة التجـارة، وحدة التعليم المفتوح، جامعة الإسكندرية، الفصل الأول والثانى وكذلك؛

- Keith M. Howe & E.F Rasmussen. (١٩٨٢) Public Utility Economics and Finance. Englewood Cliffs. N.J.. Prentice-Hall. Inc.. ١٩٨٢. Ch.١

نفقة إنتاجها، وإما أسعاراً مرتفعة تتجاوز نفقة الإنتاج، والحالة الغالبة أن تلك المرافق تعتمد على سياسة السعر المنخفض والذى يقل فى حالات عديدة عن نفقة الإنتاج، معتمدة فى ذلك على سياسة الدعم الحكومى أو الاقتراض الرخيص مستفيدة من حماية السلطات العامة والتى تمنع إفلاسها أو إنهائها[1] .

فوفقاً لتقديرات البنك الدولى فإن أسعار الطاقة الكهربائية فى الدول النامية لا تغطى حالياً فى المتوسط غير نصف تكاليف الإمدادات، كما أن أسعار ورسوم المياه وأجور السفر بالسكك الحديدية التى يدفعها الركاب لا تغطى غير ثلث التكاليف. وقد أوضح تقرير التنمية عن عام ١٩٩٤ أن من بين أسباب الأداء الضعيف للمرافق العامة بالدول النامية إجبارها على تقديم الخدمات بأقل من تكلفتها الحقيقية[2].

وقد ترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية انعكست فى تدهور الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية ليس فقط داخل تلك المرافق بل داخل الاقتصاد القومى ككل، كما تدهورت بشدة نوعية الخدمة المقدمة وازداد العجز المالى وتراكمت المديونيات الداخلية والخارجية، وأصبحت الطاقات الإنتاجية المتاحة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع.

---

(١) د/ مصطفى رشدى شيحة (١٩٩٣)، الاقتصاد العام للرفاهية، الدار الجامعية، بيروت،ص ٥٩٩.

(٢) البنك الدولى (١٩٩٤)، تقرير عن التنمية فى العالم، البنية الأساسية من أجل التنمية، البنك الدولى للإنشاء والتعمير. ص ١٧٠.

وإزاء هذا الوضـع المتدهور لاقتصاديات المرافـق العامـة، زاد اهتمام العديد من الاقتصـاديين وبصفـة خاصـة المهتميـن بمجـال الاقتصـاد العام، كما زاد اهتمام المؤسسات الدولية، بدراسة أوضاع ومشاكل المرافق العامة بالدول الناميـة. وتعددت وتنوعت خيارات الإصـلاح المطروحـة، واتفقت تلك الخيارات على ضـرورة إصـلاح السياسـات السـعرية السـائدة. وقد كان الاتجاه العام السـائد فـى سياسـات الإصـلاح المطروحـة مـن قبـل المؤسسات الدولية هو ضـرورة تطبيـق المبـادئ التجاريـة علـى السياسـات السعرية السائدة، وتوسيع قاعدة المنافسة[1].

وانطلاقاً من هذا الاتجـاه انتهجت العديـد مـن الـدول الناميـة ومـن بينها مصر سياسات للإصلاح الاقتصادى اتخذت من نظـام السـوق منهجـاً وأسلوباً لصياغتها وتطبيقها. وقد انعكس ذلـك علـى أسـلوب الإدارة المتبـع فى العديد من وحدات المرافق العامة وخاصة تلك التى تتولى إنتاج وتقديـم خدمات قابلة للتسويق، وتم إعادة صياغة السياسات التسـعيرية القائمـة بمـا يتمشـى مـع متطلبـات تطبيـق آليـات السـوق. واسـتهدفت تلـك السياسـات فى منظورها الجديد تحقيق أكبر قدر ممكن من الإيرادات سعياً فى تغطيـة العجـز المـالى وتكويـن فوائـض ماليـة تسـمح بعمليـات الإحـلال والتجديـد والتوسع، وتناست السياسات السعرية المتبعـة الهدف الاجتمـاعى، وحققت آداءً مالياً عالياً وفى بعض الأحيان فى فترات قصيرة، ولكن علـى حسـاب آثار سلبية حادة على العدالة الاجتماعية [2]، حيث تحققت أضراراً جسيمة

---

(١) البنك الدول (١٩٩٤) ، المرجع السابق. ص ص ١٨-٢٠.

(٢) فى ج.م.ع ارتفعت أسعار الطاقة الكهربائية بممعدلات سريعة وفى خلال فترة وجيزة. فقد ارتفعت الأسعار فى الشرائح الاستهلاكية الدنيا (٢٠٠ ك.و.س) شهرياً بما يعـادل ١٦٢٪ تقريبـاً عـام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٩٣ . وصـاحب ذلك زيـادة الإنفـاق الاستهلاكى (٢٠٠ك.و.س) بمـا يعـادل ١٤٣٪. لمزيد من التفصيل أنظر جدول رقم (١) بالملحق.

على رفاهية أصحاب الدخول المنخفضة ، ومن ثم لم تتحقق الكفاءة الاقتصادية من منظور الرفاهية والتي تأخذ في حساباتها الاعتبارات التوزيعية .

وفي ضوء ما سبق تنبثق المشكلة البحثية لهذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها في تساؤلين يُعد كل منهما مكملاً للآخر:

* ألا يمكن تحقيق الهدف المالي الذي يسعى المرفق العام إلى تحقيقه دون التغاضي عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؟

* كيف يمكن تحقيق الهدف المالي الذي يسعى المرفق العام إلى تحقيقه في إطار السياسات الإصلاحية الجديدة بأقل قدر من التضحيات التي يتحملها أصحاب الدخول المنخفضة دون التغاضي عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية داخل المرفق وخارجه؟

واستناداً إلى عناصر هذه المشكلة البحثية فإن هذه الدراسة سوف تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة وتقييم أساليب ونماذج التسعير المختلفة ، سواء على مستوى الكتابات النظرية أو في نطاق التطبيق العملي، للاختيار والتفضيل بينها بما يتفق مع الخصائص والسمات المتفردة لقطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق.

٢- تحديد الملامح العامة لسياسة سعرية تتلائم مع خصائص وسمات قطاع الخدمات العامة، وتسعى إلى تحقيق توليفة متباينة من الأهداف المبتغاه بأقل قدر من التعارضات والتضحيات. وتحديداً فإن الأهداف المبتغاه تشمل :

* توفير ايرادات مالية تكفى لتغطية تكاليف الإنتاج كمرحلة أولى، وتوفير فوائض مالية فى مرحلة تالية.

* تحقيق الكفاءة الاقتصادية داخل المرافق والمساهمة فى تحقيقها على المستوى القومى.

* المساهمة فى تحقيق الدالة الاجتماعية أو على الأقل تدنية الأضرار التى من المتوقع أن تلحق بأصحاب الدخول المنخفضة من جراء إصلاح السياسات التسعيرية القائمة.

* توسيع قاعدة الاستفادة بالخدمة، وترسيد سلوك الأفراد تجاه استهلاك بعض الخدمات.

وسعياً فى تحقيق المستهدف من هذه الدراسة سوف يتم تقسيم الأساليب المختلفة للتسعير الى مجموعتين من الأساليب : المجموعة الأولى تشمل أساليب التسعير ذات السعر الموحد، والمجموعة الثانية تشمل أساليب التسعير ذات الأسعار المتعددة. حيث يتم تناول المجموعة الأولى فى مبحث أول من الدراسة، والمجموعة الثانية فى مبحث ثانى. واستناداً الى نتائج التحليل فى المبحثين يتوقع الباحث أن يصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات تسمح بتحقيق الهدف النهائى من هذه الدراسة.

المبحث الأول

أساليب السعر الموحد

وفقاً لهذه الأساليب يتم بيع المنتج بسعر موحد لجميع المستهلكين أو المنتفعين بغض النظر عن الطبقات الداخلية التى ينتمون إليها، وبغض النظر عن طبيعة الاستخدام (تجارى / صناعى / منزلى ... الخ) وحجمه.

وفى نطاق هذه الأساليب يتم التمييز بين ثلاثة أساليب تسعيرية (سعر أقصى ربح، سعر التعادل ، السعر الحدى) تختلف بإختلاف طبيعة ونوعية التكاليف التى يتم الاعتماد عليها فى تصميم السعر والهدف من السياسة التسعيرية المتبعة.

أولاً : سعر أقصى ربح Profit Maximizing Price

يعتبر التسعير بهدف تحقيق أقصى حجم من الأرباح من المبادئ التسعيرية الرئيسية التى يتم الاعتماد عليها فى تسعير المنتجات فى القطاع الخاص، ووفقاً لمضمون هذا الأسلوب التسعيرى يتم تسعير المنتج عند المستوى الذى يحقق التعادل بين الإيراد الحدى والتكاليف الحدية بغض النظر عن طبيعة أو شكل السوق.

وفى نطاق نظرية المنشأة " Firm Theory " فإن السعر الذى يعظم الربحية فى السوق الاحتكارية سوف يكون أكبر منه فى حالة السوق التنافسية إلا فى لاحالات التى يصاحب فيا زيادة التشغيل والإنتاج فى المؤسسة وفورات حجم " Economis of Scale " تسمح بتخفيض

تكاليف الإنتاج بمقدار كافى. ففى مثل هذه الظروف من المتوقع أن يكون السعر الاحتكارى الذى يعظم الربحية الخاصة أقل من السعر الذى يمكن أن يسود فى السوق التنافسى [1]. وفى ضوء طبيعة وخصائص وأهداف المرافق العامة فإن التسعير بهدف أقصى ربح يحتل أهمية متدنية على الأقل من وجهة نظر السياسات العامة، وبالتالى فإن الاعتماد على هذا المبدأ فى التسعير لا يتم إلا فى حالات محدودة ومقيدة بضوابط معينة.

ومن خلال تقييم مدى فاعلية هذا الأسلوب التسعيرى فى تحقيق أهداف السياسة التسعيرية يمكن استنتاج الملاحظات الاستقرائية التالية :

* من المفترض أن هذا المبدأ التسعيرى سوف يحقق للمؤسسة فائضاً مالياً يسمح بتمويل عمليات التوسع والإحلال بل وتمويل بعض المشروعات العامة الأخرى الخاسرة وبالتالى يقلل من الاعتماد نسبياً على الضريبة فى تمويل مثل هذه المشروعات. إلا ان نجاح ذلك فى المؤسسات العامة يمكن أن يتحقق فى سوق تنافسية وفى ظروف تكاليفية معينة، وقد يكون ذلك مقبولاً فض الحالات التى تزيد فيها يدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ودخولها مجال إنتاج العديد من السلع والخدمات الخاصة وليست العامة. أما فى حالة المرافق العامة حيث يتم انتاج منتجات لها مواصفات وخصائص معينة [2]، فإن الاعتماد على هذا المبدأ فى تسعير بعض الخدمات العامة قد يمثل تعارضاً واضحاً مع مفهوم وخصائص تلك المنتجات بل ويتناقض مع الأهداف التى تبغى الدولة تحقيقها

---

(1) Alan Griffiths & Stuart Wall (١٩٩٣). Applied Economics. Longman Group UK Limited, P. ١٨٤.

(2) David N. Hyman (١٩٩٠). Public Finance, A contemporary Application of Theory to Policy. The Dryden Press. Ch. ٣.

من سياستها التسعيرية. ويلاحظ أنه في بعض الحالات الاستثنائية قد يصاحب إنتاج بعض المنتجات منافع خارجية سالبة " Negative Externalities " تجعل استخدام هذا المبدأ له ما يبررة في ضوء اعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد - فالسعر المرتفع هنا ليس الهدف منه تحقيق أقصى ربح بل الحد من الطلب على تلك المنتجات، كما أن الوحدة أو المؤسسة العامة قد تتبع سياسة سعرية مماثلة (أى التخلى عن سياسة الأسعار المنخفضة والتى يكون فيها السعر أقل من التكلفة المتوسطة أو يعادلها) بهدف ترشيد الاستهلاك من منتج معين أو من مورد اقتصادى معين يتسم بالندرة النسبية.

وبصفة عامة لا يمكن اعتبار الهدف الإيرادى في هذه الحالة هو الحافز الرئيسى لقيام المؤسسات والمرافق العامة لا سيما في المجتمعات التى تفضل تخصيص السوق للموارد بين الاستخدامات البديلة.

وتنشأ مجالات تدخل الدولة في مثل هذه المجتمعات حيث تتواجد وفورات خارجية " External Benefits " للمنتج أو اقتراب تكلفته الحدية من الصفر، أو انخفاض العائد المباشر الى حدود لا تجذب رأس المال الخاص للاستثمار فيها .. الخ، ومن الواضح أنه لا يمكن تصور تواجد الهدف الإيرادى في هذه الحالات.

* من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية فإن الاعتماد على سياسة تعظيم الأرباح في تسعير منتجات المشروعات والمرافق العامة سوف يؤدى الى اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث أن الشرط الضرورى لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية - تعادل السعر مع التكلفة الحدية - لن يتحقق إلا في ظروف المنافسة الكاملة.

ومن الصعب بل من المستحيل أحياناً وجود مرفق عام يعمل فى ظل هذه الظروف.

فبإستقراء الظروف التى يعمل فى نطاقها المرفق العام فى المجتمعات الرأسمالية يتضح أن المرفق العام يتمتع بقوة احتكارية Monopolistic Power ووجود هذه القوة الاحتكارية فى ظل اتباع مبدأ أقصى حجم من الأرباح يتضمن إخلالاً بتفضيلات المستهلكين وانتقاصاً من رفاهيتهم. وفى مثل هذه الظروف الاحتكارية سوف يكون السعر اكبر من التكلفة الحدية وسوف يتحدد مستوى الإنتاج والإستهلاك عند مستويات أقل من الحجم الأمثل المرغوب فيه إجتماعياً[1].

* فى حالات عديدة يتناقض استخدام مبدأ أقصى حجم من الأرباح فى تسعير المنتجات العامة مع الالتزامات العامة Public Obligations. ويحدث ذلك بالطبع عندما يتم تسعير المنتجات العامة بسعر يزيد عن التكلفة الحدية لإنتاجها. ويتحقق هذا الوضع فى الظروف التى يتمتع فيها المرفق العام بقوة احتكارية.

وحيث أن الالتزامات العامة للحكومة تستوجب تقديم منتجات المرفق العام بأسعار تتلائم مع ظروف أفراد المجتمع ومقدار المنافع الخارجية المتحققة، فإن التسعير بهدف أقصى ربح قد يتناقض بشدة مع ذلك نظراً لأنه يتضمن ضريبة مستترة - تعادل الأرباح الاحتكارية المحققة - وهى ضريبة غير مباشرة على خدمات عامة ضرورية،

(١) ROSS D. Eckert & Richard H. Leftwich (١٩٨٨). The Price System and Resource Allocation, The Dryden press, Holt, Rinehart and Winston, Saunders Publishing, ١٩٨٨. Ch. ١٦.

وبالتالى سوف يكون عبؤها متدرجاً بشدة عكسياً فى غير صالح أصحاب الدخول المنخفضة. ويوضح ذلك مدى التناقض الذى يمكن أن يتحقق فى ظل السياسة التسعيرية التى تتخذ من هذا المبدأ أساساً لهآ مع العدالة الاجتماعية التى تعد أحد الأهداف التى لا يمكن إغفالها فى الدول النامية بصفة خاصة.

* فى حالات عديدة تكون منتجات المشروعات والمرافق العامة منتجات وسيطة وأولية تستخدم كمدخلات إنتاجية فى صناعات أخرى، ومن ثم فإن الاعتماد على مبدأ تحقيق أقصى ربح فى التسعير ينعكس بالعديد من الآثار السلبية على تلك الصناعات وبصفة خاصة إذا كانت تلك الصناعات كثيفة الإستخدام لهذه المدخلات وإنها من الصناعات التصديرية.

* إن إستخدام هذا المبدأ سوف يؤدى الى انكماش الطلب على منتجات المرافق العامة بالمقارنة بالمبادئ التسعيرية الأخرى. ومن المتوقع أن يترتب على ذلك زيادة نسبة الطاقات غير المستغلة وارتفاع تكاليف إنتاج الوحدة وخاصة إذ كانت هذه المرافق تعمل فى نطاق تزايد غلة الحجم Increasing Returns to Scale. ومن ناحية أخرى قد يعتمد المرفق العام على هذا المبدأ لتحقيق أرباح موجبة مستغلاً قوته الاحتكارية استناداً الى قاعدة أن تحقيق أرباح موجبة يعنى مزيداً من الكفاءة الإدارية والتشغيلية. ولكن فى الواقع العملى فإن تحقيق هذه الأرباح لا تعد مؤشراً على كفاءة استخدام الموارد داخل المرفق أو كفاءة الإدارة وإنما مؤشراً على استغلال المرفق لقوته الاحتكارية فى رفع السعر بغية إخفاء عدم كفاءته.

* الاعتماد على التسعير بهدف تحقيق أقصى ربح أو بهدف الربح في بعض المرافق العامة التى يقترب تشغيلها من مستوى الاستغلال شبه الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة سوف يسمح بتخفيض الطلب وتقليل الأحمال الزائدة على الطاقات المتاحة ويعمل على ترشيد سلوك الأفراد تجاه استهلاك تلك المنتجات وخاصة إذا كان استهلاكها يتسم بالإفراط وعدم الرشد لإنعدام دور السعر المنخفض فى التأثير على الاستهلاك.

وبالرغم من محدودية استخدام هذا المبدأ فى قطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق، إلا أن منطق التحليل العلمى يستوجب ضرورة مناقشته وتحليله بصورة موجزة لإمكانية الإسترشاد به فى تسعير بعض الخدمات العامة التى يتم تقديمها على الأقل بالنسبة لفئات معينة من المستهلكين وبصفة خاصة فى نطاق التسعير المتعدد.

ثانياً : تسعير التعادل : Average Cost Pricing

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التى تسعى المرافق العامة الى إستخدامها. وبمفهومه المتطور يُعد من أشهر مبادئ التسعير استخداماً فى الواقع العملى فى مؤسسات القطاع الخاص. ووفقاً لمضمون هذا المبدأ فإن سعر بيع الوحدة يتعين أن يعادل التكلفة المتوسطة لها. وفى نطاق حساب التكلفة المتوسطة للأغراض التسعيرية يتم التمييز بين التحميل الشامل والتحميل الجزئى للتكاليف. ووفقاً لمبدأ التحميل الشامل فإن السعر المقرر يعادل التكلفة المتوسطة الكلية حيث تتضمن الأخيرة نصيب الوحدة المنتجة من جميع عناصر الإنتاج المتغيرة والثابتة وبما يقابل حجم الطاقات الإنتاجية المتاحة، كما قد يضاف اليها هامش ربح معين يقابل التغيرات فى أسعار الأصول الثابتة وبما يسمح بتوفير أرصدة مالية تكفى

عمليات الإحلال والتجديد. أما التحميل الجزئى للتكاليف فإن السعر المحدد للخدمة قد يقتصر فقط على نصيب الوحدة المنتجة والمباعة من التكلفة المتوسطة المتغيرة دون الأخذ فى الحسبان متوسط نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة. ولكن قد يتسع مفهوم متوسط التكلفة المتغيرة ليشمل جزء من التكاليف الثابتة لجزء من الطاقات المتاحة وهو الجزء المستغل منها. وبالطبع فإن الاعتماد على هذه القاعدة فى التسعير لن يسمح بتوفير أرصدة مالية تسمح بعملية التجديد والإحلال وبالتالى لن يستطيع المرفق الاستمرار فى تقديم الخدمة دون مساعدة مالية من قبل الدولة.

وبالرغم من أن هذا الأسلوب التسعيرى يلقى قبولاً وتبريراً فى تسعير بعض الخدمات العامة، إلا أن تطبيقه يواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات، كما يوجه إليه بعض الانتقادات بعضها على مستوى الكتابات النظرية والبعض الآخر يمتد ليشمل جوانب التطبيق. وباستقراء هذه المشاكل والانتقادات يتضح :

* إن الاعتماد على سعر التعادل فى تسعير منتجات المرفق العام فى ظل الظروف الاحتكارية التى يمكن أن تسود سوق بيع تلك المنتجات، يعنى أن السعر سوف يكون أكبر من التكلفة الحدية فى ظل سريان ظاهرة تناقص التكاليف وأقل منها فى ظل تزايد التكاليف، وبالتالى فإن السعر السائد لا يسمح بتحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية سواء على مستوى المرفق أو على مستوى المجتمع ككل من وجهة نظر الرفاهية[1] وفى ظل سريان ظاهرة تزايد غلة الحجم يتم تقييد حجم الإنتاج عند مستويات منخفضة ومن ثم تزيد نسبة الطاقات غير المستغلة،

---

(1) M. Munusinghe, J.J, Warford (١٩٨٢), Electricity Pricing Theory and Case studies, Baltimore, Maryland, The Johns Hopkins univ. Press. P. ١١.

كما تزيد تكلفة إنتاج الخدمة ويكون ذلك على حساب انخفاض رفاهية المستهلكين.

ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد على هذا المبدأ في التسعير في ظل تزايد التكاليف أو تناقص غلة الحجم Decreasing Returns to Scale حيث الطاقات الإنتاجية مستغلة عند حدودها القصوى سيؤدى الى زيادة معدل التحميل على الطاقات المتاحة وانخفاض جودة الخدمة وعدم انتظام تقديمها أو تقديمها بكميات أقل من الاحتياجات الفعلية للأفراد وفقاً لمقدرتهم ورغبتهم على الدفع. ومما يدعم من هذه الآثار السلبية أن التسعير وفقاً لهذا المبدأ بمفهومه التقليدى لا يسمح بتحقيق فوائض مالية تسمح بالقيام بعمليات الإحلال والتجديد المطلوبة.

* يواجه تطبيق مبدأ التسعير بالتكلفة المتوسطة (تحميل كامل / جزئى) بعض المشاكل والصعوبات التطبيقية من بينها :

- صعوبة تحديد مفهوم محدد وقاطع للتكلفة التى يتم الاستناد اليها فى تصميم سياسة تسعيرية ملائمة فى وحدات المرافق العامة. حيث يختلف هذا المفهوم من مرفق عام لآخر ولنفس المرفق من فترة زمنية لأخرى وفقاً لاختلاف العديد من العوامل والمتغيرات مثل درجة أهمية الخدمة المقدمة، الأهداف التى يسعى المرفق الى تحقيقها... إلخ.

- صعوبات تتعلق بحسابات أقساط الاستهلاك التى تدخل ضمن مفهوم التكلفة التسعيرية (شاملة / جزئية) حيث تتعدد البدائل الحسابية المتاحة، فقد يتم حسابها على أساس التكلفة التاريخية للأصول،

أو علـى أسـاس تكلفتهـا الجاريـة. وقـد يتـم حسـابها لكـامل الطاقـة الإنتاجية المتاحة (تحميل شامل) أو على أساس الطاقات الإنتاجية المستغلة فقط (تحميل جزئى للتكاليف). ولكل طريقـة حسـابية مـن هذه الطرق مزاياها وعيوبها: وفى نطاق سياسة التحرر الاقتصـادى يفضل حساب أقساط الاستهلاك ضمن بنود التكلفـة التسـعيرية علـى أساس التكلفة الاستبدالية الحقيقية للأصول، بإضافة نسبة معينـة مـن تكلفة الأصول الى قيمة أقساط الاستهلاك التقليديـة (محسـوبة علـى أساس التكلفة التاريخية) تقابل معدل التضخم النقدى ونسبة الارتفاع فـى أسـعر الأصـول). وفـى هـذا المجـال يقـترح . David W Young[1] الاعتمـاد علـى نمـوذج العـائد علـى الأصـول لأغـراض التسـعير فـى المنظمـات التـى لا تهـدف الربـح ". Non Profit Organiztion " حيث يتم السماح لهذه المؤسسات بـأن تحقـق فـائض مـن عملياتهـا كنسبة معينـة مـن قيمـة أصولهـا الثابتـة يقـابل معدلات التضخم النقدى وذلك حتى تستطيع القيام بعمليـات الإحـلال المطلوبة فـى ظـروف التضخـم النقدى وبالتـالى تزيـد قدرتهـا علـى الاستمرار بتقديم الخدمة للمنتفعين.

وهذا يعنى أن حساب أقساط الاستهلاك لأغـراض تسـعير خدمـات المرافق العامة يمكـن ان يتـم استناداً الـى التكلفـة الجاريـة لقيمـة الأصـول وليس على أساس التكلفـة التاريخيـة حتـى تسـتطيع تلـك المرافـق أن تقـوم بتأدية دورها بفاعلية، وتحافظ علـى استقرارها المـالى وتزيـد مـن قدرتهـا علـى الإحـلال والتجديـد. وفـى مؤسسـات الغــاز والكهربــاء والميــاه

(١) David W. Young (١٩٨٢). Nonprofits Need Surplus Too, Harvard Business Review, Jan - Feb. ١٩٨٢ PP. ١٢٤ - ١٢٨.

والمواصلات بالمملكة المتحدة يتم تحميل التكلفة التسعيرية بأعباء أقساط الاستهلاك وفقاً للتكلفة الجارية.

- صعوبات تتعلق بوجود ظاهرة التكاليف المشتركة في بعض الخدمات والمرافق العامة. وتظهر هذه الظاهرة عندما يصاحب إنتاج منتج ما إنتاج منتجات أخرى ثانوية بحيث يستحيل إنتاج المنتج الرئيسى بدون المنتجات الثانوية، وفى هذه الحالة توجد صعوبات عديدة تتعلق بتحديد نصيب المنتج الرئيسى من التكاليف المتغيرة الثابتة. وبإفتراض إمكانية تحقق ذلك تظل هناك صعوبة ومشكلة تحديد وتقدير مستوى الإنتاج الذى سوف يعمل عنده المرفق العام والذى يتوقف بدوره على الطلب الفعلى والمتوقع. فتحديد هذا المستوى سوف يؤثر كثيراً على متوسط التكلفة التى يتم الاعتماد عليها فى التسعير خاصة وإنها (متوسط التكلفة) سوف تختلف فى مدى واسع باختلاف حجم الإنتاج ومعدل إستخدام الطاقات المتاحة[1]، وسوف تزداد أهمية هذه المشكلة فى المرافق العامة التى تعمل فى نطاق ظاهرة تناقص التكاليف.

* إن الاعتماد على هذا الأسلوب فى تسعير منتجات المرافق العامة فى مجال أنشطة معينة يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص فى إطار تنافسى قد يؤدى الى عزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى هذه الأنشطة.

---

(1) Allan Gri^m^this & Stuart Wall, op. cit. P. ١٨٦.

ومن ناحية أخرى فإن استخدام هذا المبدأ التسعيرى فى قطاع المرافق العامة الاقتصادية قد يترتب عليه بعض الآثار الإيجابية فى ظل ظروف معينة. فهو يحقق أقصى فائض للمستهلكين بالمقارنة بالمبادئ التسعيرية الأخرى طالما أن الإنتاج يتم فى نطاق تزايد التكاليف حيث يتضمن كميات إنتاج أكبر وتباع بسعر أقل، بالإضافة الى التقليل من حجم الإعانات الحكومية – حيث يتحقق التمويل الذاتى للمرفق طالما تضمنت متوسط التكلفة تكلفة تقادم رأس المال (1).

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات أن العديد من المؤسسات تفضل استخدام النفقة الشاملة أو مدخل Cost - Plus Pricing فى تسعير منتجاتها مقارنة بمداخل الحديات حيث يتم اضافة هامش ربح مرغوب الى متوسط التكلفة الكلية التى يتم الاعتماد عليها فى تحديد السعر (2).

* إن الاعتماد على مبدأ التكلفة المتوسطة فى تسعير الخدمات العامة لا يقدم أى حافز للمرفق العام على تخفيض تكاليف إنتاجه أو تحسين نوعية الخدمة المقدمة، كما أنه يتعارض بشدة مع مبدأ العدالة حيث أنه يتضمن دعماً ضمنياً من صغار الى كبار المستهلكين. بالإضافة الى أن التكلفة المتوسطة التى يتم الاعتماد عليها فى التسعير قد لا تعكس التكلفة الاجتماعية مما يؤدى الى مزيد من الابتعاد عن التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية.

---

(1) K.R. Gubta. (١٩٧٥) Issues in Public Interprise . New Delhi. Ghand and Co. pvt. Ltd.P. ٨٦.

(2) R.L. Hall C.J. Hitch (١٩٣٩). Price Theory and Business Behaviour. Oxford Economic Papers. ٢. May.

- A. Griffiths & S. Wall. op.cit ١٨٦-١٨٧.

ثالثاً : التسعير بالتكلفة الحدية " Marginal Cost Pricing "

بالرغم من أن نظرية التسعير بالتكلفة الحدية ترجع الى مارشال ، بيجو ، باريتو وفيكسل، إلا أن هوتلنج " Hotteling " يعتبر من أوائل الذين ناقشوا التسعير بالتكلفة الحدية فى قطاع الخدمات العامة، حيث أوضح أن المرافق العامة فى الدول الرأسمالية التى تعتمد على نظام السوق يتعين أن تقوم بتسعير منتجاتها وفقاً لتكلفة إنتاجها الحدية. وفى حالات معينة وعندما تكون التكلفة الحدية الاجتماعية لبعض الخدمات العامة مساوية للصفر فإن الدولة تقع عليها مسئولية تقديم هذه الخدمات مجاناً وتتحمل الخزانة العامة عبء تمويلها. وإذا قررت الدولة تحصيل مقابل لها فإن ذلك سوف يتعارض مع اعتبارات التخصيص الكفء للموارد [1].

ووفقاً لمضمون هذا الأسلوب التسعيرى فإن السعر الذى تباع به الوحدة يتعين أن يتعادل مع التكلفة الحدية لإنتاجها، ومن ثم تتحقق الشروط الضرورية لتحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية سواء فى نطاق تحليل التوازن العام أو تحليل التوازن الجزئى [2].

---

(١) H. Hottleing. (١٩٣٨) The General Welfare in Relation to Problems of Taxation and of Rail way and Utility rates, Econometrica.

(٢) لمزيد من التفصيل عن التكلفة الحدية والتسعير فى نطاق تحليل التوازن العام والتوازن الجزئى انظر :

J.F. Duel & R.W. Clower. (١٩٦١) Intermediate D, Irwin, Inc., ٤th . ed., ٢٧.

- د/ محمد سلطان أبو على ، د/ هماء خير الدين (١٩٧٩) ، الأسعار وتخصيص الموارد ، دار الجامعات المصرية – الاسكندرية ، ص : ٣٣٦ – ٣٤٩.

ونظراً للدور الكبير الذى يمكن أن يمارسه التسعير الحدى (الأمثل) فى تحقيق كفاءة تخصيص الموراد من وجهة نظر الرفاهية، فقد نال اهتمام العديد من الكتاب والاقتصاديين، وأثيرت حوله العديد من الانتقادات وبعض صعوبات ومشاكل التطبيق بصفة عامة وفى مجال قطاع الخدمات العامة بصفة خاصة. ومن بين هذه الانتقادات والمشاكل ما يلى :

١- إن الاعتماد على أسلوب التسعير الحدى فى تسعير منتجات المرافق العامة لا يترتب عليه بالضرورة تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية من وجهة نظر الرفاهية وفى نطاق تحليل التوازن العام، فالتسعير وفقاً لهذا لامبدأ لا يمثل سوى شرطاً ضرورياً لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد وليس شرطاً كافياً – فالتسعير الحدى حتى ينجم عنه تخصيص كفء للموارد فى نطاق تحليل التوازن العام يتعين توافر عدد من الشروط قد لا تتوافر فى الواقع العملى من بينها :

* ألا يصاحب إنتاج أو استهلاك منتجات المرافق العامة آثار خارجية " Externalities " سواء آثار خارجية سالبة " External Costs " أو آثار خارجية موجبة " External Benefits ". وعندما توجد آثار خارجية سلبية فإن التكلفة الحدية الخاصة لا تعكس مثل هذه الآثار، الأمر الذى يستلزم ضرورة تعديلها بما يسمح بإستيعابها حتى يمكن تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد من وجهة نظر المجتمع.

وحتى إذا رغب المرفق العام فى إدخال مثل هذه الآثار فى سياسته التسعيرية فتظل هناك صعوبات عديدة فى تقدير قيمتها وخاصة أنها جميعاً آثار غير مباشرة لا يستطيع نظام السوق إظهارها. وإذا نجح المرفق فى تقدير قيمة هذه المنافع والتكاليف الخارجية ولو بصورة تقريبية فإن اعتبارات الكفاءة تستلزم اختلاف السعر عن التكلفة الحدية الخاصة والتساوى مع التكلفة الحدية الاجتماعية.

* أن يتم الاعتماد على أسلوب التسعير الحدى فى تسعير المنتجات فى كافة القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومى. حيث أن اختلاف مبادئ وأساليب التسعير بين القطاعات المختلفة سوف يترتب عليه تحركات للموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة بطريقة غير مثلى.

* يتعين أن يكون التوزيع القائم للدخل والثروة بين أفراد المتمع مقبولاً من وجهة النظر الاجتماعية، فإذا كان التوزيع القائم للدخل والثروة يعانى من اختلالات واضحة، فإن التسعير الحدى لن يكون ملائماً لتحقيق التخصيص الكفء الذى يعظم الرفاهية، بل يساهم هذا الأسلوب التسعيرى فى مثل هذه الظروف فى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الدخول والثروات.

٢- تتسم غالبية المرافق أنها تعمل فى نطاق صناعات تخضع لظاهرة تزايد غلة الحجم أو تناقص التكاليف. والاعتماد على أسلوب التسعير الحدى فى تسعير الخدمات العامة فى هذه الحالة سوف يترتب عليه بعض الآثار غير المرغوبة أهمها تحقيق خسائر مالية بإستمرار، حيث تكون التكلفة المتوسطة للإنتاج أكبر دائماً من السعر الحدى عند مستوى الإنتاج الذى يتعادل عنده السعر

مع التكلفة الحدية. مما يقلل من قدرة المرفق على القيام بعمليات الإحلال والتجديد والتوسع، وقد يؤثر ذلك سلبياً على نوعية الخدمة المقدمة. فإستمرار تشغيل المرفق العا بكفاءة يستلزم تغطية الخسائر المالية المتحققة من خزانة الدولة وفى التوقيت المناسب، بالإضافة الى ضرورة توفير أرصدة مالية إضافية للقيام بعمليات التوسع والتجديد. وأحد الوسائل الهامة التى سوف يتم الاعتماد عليها لتمويل هذا العجز هى الضريبة. وإذا تحقق ذلك فسوف تتحول قوة شرائية صافية من دافعى الضرائب الى مستهلكى هذه المنتجات. وربما يكون ذلك من الأمور المرغوب فيها اذا ترتب على ذلك اعادة فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. ولكن قد يترتب على فرض الضرائب الجديدة أو زيادة معدل الضرائب السائدة آثار اختلالية على كفاءة استخدام الموارد فى المجتمع وأيضاً على العدالة.

وبصفة عامة فإن أى قصور فى الموارد المالية المخصصة لهذه الوحدات الاقتصادية سوف ينجم عنه خسارة صافية فى رفاهية أفراد المجتمع، حيث تقل قدرة المرفق على تقديم الخدمة بكفاءة ملائمة ومستوى جيد وبصورة منتظة، وحيث أن هذه المنتجات تؤثر مباشرة على رفاهية أفراد المجتمع فسوف يكون الأثر السلبى لعجز الموارد المالية واضحاً ومباشراً.

٣- توجد العديد من المشاكل والصعوبات تتعلق بحساب التكاليف الحدية للإنتاج وخاصة فى المرافق العامة التى تنتج أكثر من منتج فى نفس الوقت، كما أن الطلب على منتجاتها يتقلب بشدة بين موسم

وآخر بل خلال اليوم الواحد [1]، وعدم القابلية للتجزئة فى جانب العرض " Indivisibility of Supply " جميع هذه الخصائص سوف يتولد عنها مشاكل وصعوبات إضافية عند حساب التكلفة الحدية سواء فى الأجل الطويل أو الأجل القصير [2].

٤- إن الاعتماد على مبدأ التسعير بالتكلفة الحدية يستلزم ضرورة التفرقة بين التكلفة الحدية فى الأجل القصير والأجل الطويل. وهنا تثار مشكلة أى منها سوف يتم الاعتماد عليه فى تصميم السياسة التسعيرية بقطاع الخدمات العامة إذا كان المستهدف هو تحقيق الكفاءة فى استخدام الموارد دون التغاضى عن اعتبارات العدالة أو الهدف المالى.

*** التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير:

سوف تتأثر التكلفة الحدية فى الأجل القصير بنفس العوامل المؤثرة فى التكاليف المتغيرة، وفى ظل ثبات حجم الطاقات الإنتاجية داخل المرفق، وبإفتراض أن الطلب على منتجات المرفق يتقلب بشدة بين فترة وأخرى (الاتصالات - الكهرباء - النقل ... إلخ). ففى فترة ذروة الطلب حيث تكون الطاقات مستغلة بالكامل تكون التكلفة الحدية لإنتاج وحدة إضافية من الخدمة أكبر منها فى حالات عدم الاستغلال الكامل للطاقات

---

(1) P.W. Reed, (١٩٧٣) The Economics of Public Interprise, London, Butter worth Group, P. ١٧.

(2) R. Turvey, (١٩٧٦) practical Problems of Marginal Cost Pricing in Public Interprise, England in A. Phillips & O.E. Williamson (eds). prices, Issue in Theory, Practice and Public policy. philadephia, PA. Univ. of penssylvania, press. PP. ١٢٤ - ١٣٤.

المتاحة (خارج فترات الذروة). ويمكن تفسير ذلك بأن التكلفة الحدية قصيرة الأجل فى أوقات الذروة سوف تتكون من جزئين ، جزء يمثل تكلفة إنتاج وحدة إضافية من الخدمة، وجزء يمثل التكلفة الإجتماعية للمخاطر التى قد تحدث فى حالة زيادة الأحمال على الطاقات المتاحة بأكثر من قدرتها الحقيقية (مخاطر انقطاع التيار الكهربائى – انقطاع الاتصالات – زيادة الحوادث ... الخ). بينما فى أوقات غير الذروة فإن التكلفة الحدية قصيرة الأجل سوف تتكون من الجزء الأول فقط. وطالما أن الطلب على منتجات المرفق العام يتقلب بشدة بين الفترات المختلفة وبما يسمح بوجود اختلاف فى قيم التكاليف الحدية بين تلك الفترات،فإن زيادة مكاسب الكفاءة من خلال التسعير بالتكلفة الحدية يستلزم اختلاف السعر بإختلاف حجم الطلب، وهو ما يطلق عليه التسعير بالحمل الأقصى " Peak Load Pricing " والاعتماد على التكلفة الحدية فى الأجل القصير بالشكل السابق سوف يترتب عليه تعدد الأسعار خلال اليوم الواحد وخلال المواسم المختلفة، مما قد يعقد من هيكل التعريفة ويفقدها البساطة والاستقرار وبالتالى تقل إمكانية تطبيقها بفاعلية.

ومن أهم الانتقادات التى تواجه سياسة التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير أن اعتبارات تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد لا ترتبط بالفترة القصيرة فقط بل تتعدى ذلك الى الفترة الطويلة وهو ما يعجز عن تحقيقه أسلوب التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير إلا فى حالات استثنائية عندما تتعادل التكلفة الحدية فى الأجل القصير والأجل الطويل، ولن يتحقق ذلك إلا إذا اتبع المرفق الأسلوب الأمثل فى الإنتاج والتشغيل واختار الحجم الأمثل للطاقات الإنتاجية.

وبصفة عامة فإن التسعير على أساس التكلفة الحدية فى الأجل القصير سوف يحقق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، ويكون أكثر ملائمة طالما أن المرفق العام يعمل فى نطاق تناقص التكاليف حيث توجد طاقات إنتاجية غير مستغلة، ويصبح غير ملائماً فى حالة وجود احمال زائدة على الطاقات الإنتاجية المتاحة وبالرغم من ملائمة التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير لظروف تناقص التكاليف إلا ان فرصة تحقق خسائر مالية ما زالت قائمة. ولا سبيل لمواجهتها إلا من خلال سياسة الدعم الحكومى أو البحث عن أساليب تسعيرية أكثر ملائمة ولا تتغاضى عن اعتبارات الكفاءة[١].

*** التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل :

يمكن تعريف التكلفة الحدية فى الأجل الطويل " بأنها التكلفة الإضافية الناتجة عن زيادة حجم الطاقة المتاحة وذلك لمواجهة التغيرات الحدية والمستمرة فى الطلب على منتجات المرفق ". وتتكون التكلفة الحدية فى الأجل الطويل من جزئين، الجزء الأول ويمثل الزيادة فى التكلفة الاستثمارية اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية بوحدة معينة، والجزء الثانى ويتمثل فى التكلفة الحدية لإنتاج الخدمة فى الأجل الطويل (مقدار الإضافة الى التكاليف المرتبطة مباشرة بإنتاج الخدمة والناتجة عن إنتاج وحدة إضافية من الخدمة).

وحتى يمكن الاعتماد على التكلفة الحدية فى الأجل الطويل فى تصميم السياسة التسعيرية، وبما لا يتعارض مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، يتعين ألا تكون الطاقات الإنتاجية المتاحة لدى المرفق

---

(١) - Munasinghe & Warford. op.cit. P. ١٢.

تزيد كثيراً عن الطلب الأقصى، أى لا توجد لدى المرفق طاقات إنتاجية غير مستغلة تجعل التكلفة الحدية لزيادة الطاقات الإنتاجية (حجم المرفق) أكبر من التكلفة الحدية للمخاطر الناتجة عن الأحمال الزائدة. فعندما يعمل المرفق فى إطار توسعى، ويرغب فى الحصول على معدات وأجهزة حديثة ومتطورة تلبى احتياجات الطلب المتزايد، فإن تحقيق التوافق بين حجم الطاقات الإنتاجية الجديدة وحجم الطلب يستلزم تحديد الأثمان، وبما يسمح بتغطية تكلفة الإضافات الجديدة فى الطاقة ويحقق الكفاءة الاقتصادية، وسوف يتحقق ذلك من خلال التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل.

وفى نطاق التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل، من المتوقع أن تختلف تلك التكلفة فى حالة تذبذب الطلب بشدة بين الأوقات المختلفة، ومراعاة الاختلاف المتوقع فى تلك التكاليف بين الأوقات المختلفة فى تسعير الخدمة يمكن أن يزيد من مكاسب الكفاءة ويساهم إيجابياً فى تغطية الخسارة المحتملة فى ظل التسعير بالتكلفة الحدية.

ويواجه تطبيق التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل العديد من المشاكل والصعوبات بعضها يتعلق بعدم دقة التوقعات ونفس البيانات التفصيلية ووجود ظاهرة التكاليف المشتركة، وصعوبات تتعلق بحسابات التكاليف الحدية للإنتاج. وسعياً فى مواجهة هذه المشاكل والصعوبات فقد تم تطوير مفهوم التكلفة الحدية الى مفهوم التكلفة الإضافية "

Incremental Cost " حيث يتم التكلفة ليس لآخر وحدة منتجة ولكن لمدى معين من الإنتاج[1].

وبالإضافة الى ما سبق فإن تسعير منتجات أحد المرافق العامة وفقاً للتكلفة الحدية فى الأجل الطويل قد يترتب عليه خلل حاد فى تخصيص الموارد وكفاءة التشغيل نتيجة لتحول طلب الأفراد على المنتجات البديلة والتى لا يتم تسعيرها بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة أن الحكومة قد تقوم بتقديم الإعانات لمنتجى البدائل على ان يلتزموا بتخفيض السعر عند مستوى أقل من تكلفة الإنتاج. ولذلك فإن نجاح تطبيق سياسة التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل فى المرافق العامة يتطلب ضرورة ان تلتزم المؤسسات العامة والخاصة التى تنتج البدائل بإتباع نفس الأسلوب التسعيرى. أى يتم إصلاح السياسة التسعيرية فى قطاع الخدمات العامة فى نطاق سياسة إصلاحية عامة متناسقة الأجزاء والمكونات.

يتبين من التحليل السابق لأساليب التسعير ذات السعر الموحد ، أن الهدف الإيرادى لا يعد الحافز الرئيسى لتقديم الخدمات العامة لمستهلكين فى الدول الرأسمالية بصفة عامة والمتقدمة منها بصفة خاصة، كما أن السعى لتعظيم الهدف الإيرادى قد يخل بالتخصيص الكفء للموارد، وبالتالى فإن التسعير يهدف أقصى ربح يعد أقل مبادئ وأساليب التسعير ملائمة لتسعير خدمات المرافق العامة. اما عن الأسلوبين الآخرين للتسعير (الأمثل / التعادل) فإنه يلاحظ أنه لا يوجد مجال للمفاضلة بينهما إذا كان المرفق العام يعمل فى ظروف ثبات التكاليف. وعلى العكس

---

(١) - E.Masfield (١٩٧٠) Micro Economic theory and Application, Norton C., New York . P. ٤٢٠.

من ذلك تختلف النتائج والقدرة على تحقيق أهداف السياسة التسعيرية بين الأسلوبين فى نطاق تزايد وتناقص التكاليف.

* فإذا كانت التكلفة المتوسطة متزايدة على مدى الإنتاج الذى يتوافق مع ظروف الطلب، فإن التكلفة الحدية تكون اعلى من التكلفة المتوسطة عند جميع مستويات الإنتاج، ويتحقق هذا الوضع فى الأجل القصير إذا كان منحنى الطلب يقطع منحنى التكلفة المتوسطة فى الجزء المتزايد مه. وعلى ذلك فإن التسعير على أساس التكلفة المتوسطة لا يكون مبرراً فى الأجل القصير، حيث أنه يعنى تشغيل المرفق بأكثر من طاقته الإنتاجية، وفى نفس الوقت يتم التضحية بشرط التخصيص الأمثل للموارد. أما الاعتماد على التسعير الأمثل سوف يؤدى الى ترشيد الطلب ويخفض من الأحمال الزائدة على الطاقات الإنتاجية المتاحة، كما يحقق فى مثل هذه الظروف فائضاً مالياً يساعد المرفق على القيام بعمليات الإحلال والتجديد والتوسع دون الإخلال بشرط التخصيص الأمثل للموارد من وجهة نظر الرفاهية. ولكن التسعير بالتكلفة الحدية فى نطاق التسعير الموحد لا يكون ملائماً فى تسعير منتجات المرافق العامة التى يتسم الطلب عليها بالتقلب الشديد وعدم قابليتها للتزين. فى مثل هذه لاظروف يعجز أسلوب التسعير الموحد عن تحقيق الأهداف المبتغاه من السياسة التسعيرية فى المرافق العامة.
* إذا كانت التكلفة المتوسطة متناقصة على مدى الإنتاج الذى يتوافق مع ظروف الطلب (عندما يكون الحد الأدنى للطاقة الإنتاجية التى يتم بناؤها يزيد عن حجم الطاقة الإنتاجية اللازمة لمقابلة الطلب الجارى) سوف تكون التكلفة المتوسطة أعلى من التكلفة الحدية عند جميع المستويات الإنتاجية المقابلة لحجم الطلب الجارى. وفى مثل هذه الظروف فإن تسعير الخدمة التى يقدمها المرفق العام وفقاً لمتوسط

التكلفة سوف يزيد من حجم الطاقات الإنتاجية غير المستغلة ويؤدى الى نقص فى رفاهية المستهلكين مقارنة بالتسعير الأمثل. كما أن الاعتماد على التسعير الحدى الموحد فى تسعير منتجات المرافق العامة التى تعمل فى نطاق تناقص التكاليف سوف ينجم عنه تحقيق خسائر تشغيلية- وإذا أمكن تغطية الخسائر بحصيلة ضريبية لا تخل بالتخصيص الأمثل للموارد فإن التسعير الحدى يكون أفضل من يسعر التعادل. ولكن فى الواقع العملى يتعذر التحقق من هذه النتيجة، حيث أنه لا يمكن التأكيد على أن الحصيلة الضريبية الإضافية اللازمة لتغطية الخسارة لا تخل بالوضع الأمثل بدرجة أكبر مما لو تم التسعير بالتكلفة المتوسطة.

* إنه بالرغم من ان التسعير الحدى داخل أحد القطاعات دون غيره من القطاعات لن يؤدى الى الوصول الى القيمة العظمى لرفاهية أفراد المجتمع. لكن من المؤكد أن تتحقق نتائج إيجابية على الكفاءة والرفاهية إذا ما اعتمد المرفق العام على أسلوب التسعير الحدى بدلاً من اساليب التسعير السابق الإشارة إليها حيث تتحقق قيمة عظمى نسبية للرفاهية.

وإذا كان التسعير بهدف أقصى ربح يعجز عن تحقيق الأهداف المبتغاه من سياسة التسعير فى المرافق العامة، كما أن التسعير بالتكلفة المتوسطة أو التكلفة الحدية فى نطاق التسعير الموحد يواجه بالعديد من الانتقادات والصعوبات التطبيقية فى قطاع الخدمات العامة. فطبيعة وخصائص وسمات منتجات المرافق العامة تجعل أسلوب التسعير الموحد يعجز عن تحقيق الأهداف المتعددة والمتنوعة بفاعلية، وتستلزم البحث عن أساليب تسعيرية جديدة تسمح بتحقيق التوافق والتناسق بين الأهداف، وتتلائم مع السمات والخصائص التى تتسم بها المنتجات العامة القابلة للتسويق، وهذا ما سوف نتناوله فى نطاق أساليب التسعير المتعدد.

المبحث الثانى

أساليب التسعير ذات الأسعار المتعددة

يكتسب التسعير المتعدد Multi - Part Tariff أو التسعير ذات الأسعار المتعددة، أهمية خاصة فى تسعير الخدمات العامة القابلة للتسويق، لتوافقه مع طبيعة وسمات المنتجات التى يتم إنتاجها داخل هذا القطاع (غير القابلة للتخزين ، تذبذب الطلب ، تناقص التكاليف ، عدم قابلية العرض للتجزئة ... إلخ)، بالإضافة الى قدرته على مواجهة التعدد والتنوع فى أهداف السياسة التسعيرية بقطاع الخدمات العامة.

وتتعدد وتتنوع أساليب التسعير المتعدد سواء على مستوى الكتابات النظرية أو فى مجال التطبيق العملى. ويعتبر أسلوب التسعير المزدوج " Two Part Tariff "، والتمييز فى الأثمان " Price Discrimination"، من أهم صور تطبيق هذا الأسلوب التسعيرى، وأكثرها انتشاراً فى القطاعات الخدمية بصفة عامة وفى قطاعات النقل والكهرباء ، الغاز الطبيعى ، الاتصالات اللاسلكية والمياه بصفة خاصة وسعياً فى تفهم طبيعة أسلوب التسعير المتعدد، واستبيان مدى قدرته العالية على تحقيق التناسق والتوافق بين مجموعة متراكبة ومتداخلة ومتعارضة من الأهداف، سوف نستعين فى التحليل ببعض النماذج التسعيرية المطبقة بقطاع الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعى بإعتبارها من أكثر القطاعات الخدمية شمولاً للخصائص والسمات المتفردة لقطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق، كما أن نماذج التسعير المطبقة بها تثير العديد من المشاكل والصعوبات ، وتستوعب كافة أشكال ونماذج التسعير المتعدد.

أولاً : التسعير المزدوج " Two - Part Tariff " :

وفقاً لهذا النموذج التسعيرى يتكون السعر الذى يدفعه المنتفع من جزئين، جزء ثابت، وجزء متغير مع حجم الاستهلاك الكلى، وسعياً فى تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية دون التغاضى عن الهدف المالى يتم تحديد الجزء المتغير من السعر بما يتعادل مع التكلفة الحدية للإنتاج، أما الجزء الثابت فيتم تحديده بما يسمح بتغطية الخسارة المتوقعة فى نطاق التسعير الحدى، بل وفى حالات معينة قد يتم تحديده بما يسمح بتحقيق فائض مالى يفيد فى عمليات الإحلال التجديد والتوسع(١).

وفى نطاق الجزء المتغير من السعر يمكن التمييز وفقاً لاختلاف الغرض من الاستهلاك وإختلاف مستويات الإستهلاك خلال فترة زمنية معينة، وذلك بأشكال متعددة ومتنوعة تتشمى مع طبيعة التعدد والتنوع فى أهداف السياسة التسعيرية، وإختلاف أولوية هذه الأهداف.

ويعتبر استخدام نموذج التسعير المزودج مبرراً فى المرافق العامة وبصفة خاصة التى تعمل فى نطاق تناقص التكاليف. فى مثل هذه الظروف فإن إستخدام هذا النموذج التسعيرى سوف يساهم إيجابياً فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ويسمح بتوفير إيرادات مالية تغطى التكاليف الثابتة.

---

(١) -P.w. Reed , op. cit.

فبإستقراء بعض نماذج تسعير الطاقة الكهربائية (مصر / المملكة المتحدة) يتضح أنه فى مرحلة توليد ونقل الكهرباء يتم التسعير فى نطاق البيع بالجملة Bulk Supply Tariff وفقاً لأسلوب التسعير المزدوج حيث يتكون السعر من جزئين :

الجزء الأول : ويسمى برسم الخدمة " Service Charge " ، وهو مبلغ ثابت ومحدد تقوم بدفعه شركات توزيع الكهرباء أو مجالس المناطق (انجلترا قبل عام ١٩٨٨) للمرفق العام، وهو يمثل نصيبها من تكاليف السعة التى يتحملها المرفق فى مرحلتى التوليد والنقل. وسعياً فى تحقيق كفاءة استغلال الطاقات الإنتاجية، وإنتظام طريقة إستغلالها بما يسمح بتقديم الخدمة بصورة منتظمة وبجودة مرتفعة، يمكن أن يختلف رسم الخدمة من شركة توزيع لأخرى وفقاً لإختلاف نسبة الحمل الأقصى لكل شركة خلال العام الى الحمل الأقصى للمرفق فى مرحلتى التوليد والنقل.

الجزء الثانى : من السعر يتغير مع حجم الاستهلاك، فهو يمثل سعر بيع الطاقة لكل ك.و.س لشركات التوزيع أو مجالس المناطق. ويتضمن هذا الجزء من السعر تكاليف الصيانة والنقل وفقد التيار والاستهلاك الذاتى أى يتم تحديده فى نطاق الجزء المتغيرا من التكاليف. ويتم تحديده وفقاً للعديد من الأسس والقواعد تتمشى مع ما يرغب المرفق فى تحقيقه من أهداف.

وبنفس الطريقة السابقة يتم تحديد سعر البيع للمنتفعين. حيث يتكون السعر من جزء ثابت وجزء متغير – حيث يتضمن الجزء المتغير التكاليف المباشرة لإنتاج الطاقة – وتختلف طريقة حسابه من مرفق لآخر

أو من شركة توزيع لأخرى، وداخل نفس الشركة من استخدام لأخر ولنفس الاستخدام من فترة زمنية لأخرى، وفقاً لإختلاف العديد من العوامل والمتغيرات البيئية المحيطة، واختلاف درجة الأولوية التى تتمتع بها أهداف السياسة التسعيرية. وقد يختلف الجزء الثابت من السعر بين منتفع وآخر وفقاً لإختلاف الطلب الأقصى بين المستهلكين. ونظراً لصعوبة بل أستحالة تحديد الرسم الثابت لكل مستهلك على حدة وفقاً لطلبه الأقصى، فقد يتم حساب متوسط معامل الحمل الأقصى لكل مجموعة متشابهة من المستهلكين أو للمستهلكين فى منطقة معينة. وبالتالى سوف تختلف قيمة الرسم الثابت من مجموعة استهلاكية لأخرى بينما تظل ثابتة للمنتفعين الذين ينتمون لنفس المجموعة أو الفئة.

وفى ج.م.ع وابتداء من ١٩٩٣/٧/١ ، تم الاعتماد على نموذج التسعير المزدوج البسيط فى تسعير الكهرباء للأغراض الصناعية بقوة أو جهد للتيار أكبر من ٥٠٠ ك.و، حيث يتكون السعر من جزء ثابت يدفع شهرياً وسعر موحد لكل ك.و.س، أما الجهد المتوسط أقل من ٥٠٠ ك.و فقد تم إلغاء الجزء الثابت من السعر على حساب زيادة سعر البيع لكل ك.و.س (سعر موحد). وفى نطاق الجهد المتوسط للتيار تم معاملة الزراعة واستصلاح الأراضى فى القطاع الخاص بأسعار منخفضة نسبياً بالمقارنة بأسعار بيع الطاقة للأغراض الصناعية، كما تم تحديد أسعار مرتفعة نسبياً لبيع الطاقة فى المناطق الحرة (جدول رقم (١) بالملحق).

وإذا كان نموذج التسعير المزدوج البسيط يتم استخدامه فى بعض الإستخدامات لإدخال عنصر البساطة والسهولة إلا أنه يتناقص بشده مع اعتبارات العدالة الاجتماعية حيث يتناقص السعر المتوسط مع زيادة الاستهلاك بالرغم من الاعتماد على سعر موحد لكافة المستويات

الاستهلاكية. مما يجعله غير ملائماً لبعض الاستخدامات التى تتصل مباشرة برفاهية الأفراد مثل الاستخدامات للأغراض المنزلية، أو الاستخدامات التى توفر الخدمة لأصحاب الدخول المنخفضة. كما لا يساعد هذا النموذج التسعيرى على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من وجهة نظر الرفاهية فى المرافق العامة التى لديها طاقات إنتاجية فائضة " Excess Capacity " . ويمكن أن يتحقق ذلك بإدخال بعض أساليب التمييز فى الأثمان عند تحديد الجزء المتغير لإدخال بعض الاعتبارات الإقتصادية والإجتماعية التى يهملها نموذج التسعير المزدوج البسيط.

ثانياً : سياسة التمييز فى الأثمان " Price Discrimination Policy ":

تتعدد وتتنوع أشكال التمييز فى الأثمان ومن بين هذه الأشكال ما يلى:

١- التمييز فى الأثمان من الدرجة الأولى " First - Degree Price Discrimination " :

يفترض هذا الشكل من التمييز فى الأثمان أن المحتكر يستطيع أن يبيع وحدات متتالية من الخدمة عند الحد الأقصى للسعر الذى يستطيع أن يدفعه المستهلك وفقاً لرغبته فى الدفع. ونظراً لإختلاف الحد الأقصى للسعر بين مستهلك وآخر فمن المتوقع أن يتقاضى المنتج من المستهلكين أسعاراً مختلفة لنفس الخدمة وبحيث يحصل المحتكر على كل فائض المستهلكين. وفى هذه الحالة سوف ينطبق منحنى الإيراد الحى للمحتكر على منحنى طلب المستهلك(١).

---

(١) * Hay & Morris, op . cit. PP. ١٨٠-١٨٩.

وبإستقراء مضمون هذا الشكل من التمييز فى الأثمان وافتراضات التى يقوم عليها أو النتائج التى يصل إليه، يتضح استحالة تطبيقه فى الواقع وبصفة خاصة فى قطاع الخدمات العامة. كما أنه يتناقص بشدة مع الكفاءة الإقتصادية ويتعارض مع اعتبارات العدالة.

٢- التمييز فى الأثمان من الدرجة الثانية " Second - Degree Price Discrimination " :

يعتبر هذا الشكل من التمييز فى الأثمان أكثر شيوعاً فى التطبيق من الشكل السابق. حيث يقوم المحتكر بتحديد حد أدنى من كمية الخدمة أو السلعة التى يستطيع أن يبيعها بأقصى سعر ممكن، ثم يحدد سعر أقل مع زيادة المبيعات بكميات معينة " Addititional Blocks ". وهذا يعنى أن السعر سوف يختلف من شريحة بيعية لأخرى – حيث يتناقص السعر مع الانتقال من شريحة استهلاكية أدنى الى شريحة إستهلاكية أعلى " Declinung Block Tariff . وقد أثار شيوع تطبيق هذا الأسلوب التسعيرى (التعريفة التنازلية) على نطاق واسع فى قطاع الخدمات العامة وبصفة خاصة قطاع الطاقة الكهربائية، جدلاً كبيراً بين الإقتصاديين(١). ويستخلص من الجدل القائم حول هذه السياسة التسعيرية ما يلى :

- يرى فريق المؤيدين إن ارتفاع الأسعار فى الشرائح الإستهلاكية الأولى قد يبرره إرتفاع تكاليف الإنتاج فى فترات الذروة " Peak Periods " والذى ينجم غالباً من أن الجزء الأكبر من طلب أصحاب الدخول المنخفضة يتم خلال فترات الذروة، بينما يكون الجزء الأكبر من الطلب

---

(١) - R.D. Eckert & R.H. Leftwich . op. cit. PP. ٢٦٩-٢٧٠.

الضخم لأصحاب الدخول المرتفعة يتم من خلال فترات غير الذروة " Off Peak ".

كما أن المرفق بإتباعه هذه السياسة يرغب فى الحصول على أكبر إيراد ممكن بالحصول على سعر مرتفع نسبياً من أصحاب المستويات الدنيا من الإستهلاك لإنخفاض درجة استجابتهم للتغيرات فى الأسعار، وسعر منخفض نسبياً من أصحاب الشرائح العليا لإرتفاع درجة استجابتهم للتغيرات السعرية. ومن ناحية أخرى يرى المؤيدون إن إتباع التعريفة التنازلية تساعد على استغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة والتى تكون ظاهرة عادية فى المرافق العامة وبصفة خاصة فى قطاع الطاقة الكهربائية.

- بينما يرى فريق المعارضين إن سياسة التسعير التنازلى سياسة غير مبررة لتناقضها الشديد مع اعتبارات العدالة الاجتماعية، فهى سياسة ظالمة وغير عادلة العبء بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة. كما أن مبررات مؤيديها مردود عليها فى النقاط التالية(١):

* من غير الثابت أن معامل الحمل " Load Coefficient " لكبار المستهلكين مرتفع نسبياً فى غير أوقات الذروة، ومرتفع نسبياً لصغار المستهلكين فى أوقات الذروة. (بناء على دراسة تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية).
* من المشكوك فيه وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة على مستوى مرفق الكهرباء، وحتى إذا كانت هناك طاقات إنتاجية غير

---

(١) لمزيد م التفصيل عن هذا الجدل أنظر:
محمود إبراهيم أبو العيون (١٩٨٦)، تسعير الكهرباء وترشيد الطلب على الطاقة الكهربائية، دراسة لقطاع الكهرباء فى ج.م.ع، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق . ص.ص ١٩٧ –٢٠٠.

مستغلة فإن ذلك لا يكون مبرراً لإتباع هذه السياسة فهذه الظاهرة سوف تختفي بمرور الزمن مع نمو الطلب.

* من غير الثابت عملياً أن طلب كبار المستهلكين مرن للتغيرات في السعر وأن طلب صغار المستهلكين غير مرن.

وبالرغم من أن السياسة التسعيرية تنازلية السعر تتناقض بشدة مع اعتبارات العدالة الإجتماعية لما لها من آثار سلبية حادة على أصحاب الدخول المنخفضة، إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية استخدامها في تسعير الخدمات العامة. كما أن المبررات التي استند اليها فريق المعارضين لا يمكن قبولها على إطلاقها أو تعميمها، فلا يمكن إنكار وجود جزء كبير من الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في بعض المرافق العامة وبصفة خاصة في مرفق الكهرباء. فهذه المرافق تصمم طاقاتها الإنتاجية بما يزيد عن الطلب الاحلالي وبالتالي فإنها مهيئة لأن تعمل في نطاق تناقص التكاليف. فمن السمات الأساسية التي تتسم بها غالبية المرافق العامة وجود ظاهرة تناقص التكاليف سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل. كما أن التقدم التكنولوجي وما يصاحبه من إدخال أساليب تكنولوجية وحديثة في مجال إنتاج الخدمة العامة تدعم من سريان ظاهرة تناقص التكاليف بهذه المرافق[١]. كما أن وجود أحمال زائدة أو طلب زائد موجب على منتجات بعض المرافق العامة مثل الكهرباء يكون مرتبطاً ببعض الفترات فقط (فترات الذروة) دون غيرها. وحتى إذا كانت ظاهرة الطلب الزائد مستمرة فإنها سوف تكون مرتبطة بالأجل القصير ومن المتوقع أن تختفي في الأجل الطويل.

---

(١) - Munasinghe & Warford. op. cit.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت هذه الظاهرة (تناقص التكاليف) غير شائعة فى مرافق الكهرباء بالولايات المتحدة الأمريكية، فلا يعنى ذلك أنها غير شائعة بالمرافق العامة فى الدول الأخرى. بل إن شيوع إستخدام التعريفة التنازلية فى المرافق العامة وبصفة خاصة فى قطاع الكهرباء لهو خير دليل على وجود وانتشار هذه الظاهرة فى بعض المرافق العامة.

وبالإضافة الى ما سبق فهناك العديد من العوامل والمحددات المؤثرة على قيمة مرونة الطلب السعرية وهذه العوامل كفيلة بجعل الاستهلاك فى الشرائح الدنيا غير مرن للتغيرات فى السعر، ومرن فى الشرائح الاستهلاكية العليا.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات انخفاض قيمة مرونة الطلب السعرية على منتجات المرافق العامة، كما أن قيمة المرونة تختلف من منتج لآخر وفقاً لإختلاف الغرض من الإستهلاك، كما أنها تختلف بإختلاف مستويات الاستهلاك. فمرونة الطلب السعرية على الخدمة التليفونية من قبل قطاع الأعمال سوف تختلف عنها من قبل القطاع المنزلى. وينطبق أيضاً على كل من الكهرباء والغاز الطبيعى[1].

وفى المملكة المتحدة يتم الاعتماد على أسلوب التمييز فى الأثمان من الدرجة الثانية (فى نطاق التسعير المزدوج) فى تسعير الغاز الطبيعى. فبإستقراء نماذج تسعير الغاز الطبيعى يتضح وجود أربعة نماذج للتسعير. (جدول رقم ٢ بالملحق) وفى جميع هذه النماذج يتكون السعر من جزئين، جزء ثابت ربع سنوى يختلف من نموذج لآخر، وجزء متغير تختلف قيمته وطريقة تحديده بين هذه النماذج. ففى النموذج الأول

(١) - Keth M . Howe & E.F Rasmussen , (١٩٨٢) op.cit. PP. ١٢- ٢٢.

(الشرائح الانتمانية) تنخفض قيمة الجزء الثـبت مـن السـعر الـى أدناهـا، ويتم الاعتماد على التمييز فى الأثمان من الدرجة الثانية فى تحديد الجـزء المتغير، حيث يتـم تقسيم الاسـتهلاك الكلـى الـى أربعـة شـرائح اسـتهلاكية يتنـاقص فيهـا السـعر مـع الانتقـال مـن شـريحة أدنـى الـى شـريحة أعلـى. والهدف من ذلك هو تشجيع الاستهلاك يتناقض فيها السعر مع الانتقال مـن شريحة أدنى الى شريحة أعلى. والهدف مـن ذلـك هـو تشـجيع الاسـتهلاك وزيـادة الطلـب لاستغلال أكبر قدر ممكـن مـن الطاقـات الإنتاجيــة غــير المستغلة داخل المرفق ، ولذلك يطلق علـى هــذا الأسـلوب التسـعيرى بالتعريفة التشجيعية " Promotional Tariffs ". أما النماذج الأخـرى ، الثـانى (التعريفــة التقليديــة)، الثــالث (التعريفــة المزدوجــة الخاصــة) والنموذج الرابع (التعريفة لأغراض التدفئة التجارية) يتكـون السـعر مـن جزء ثابت وسعر موحـد للاسـتهلاك داخـل نفـس النمـوذج. ويصـل الجـزء الثابت من السعر الى أقصاه فى النموذج الرابع بينما يصل الجــزء المتغير الى أدناه، مما يجعل التسعير وفقاً لهذا النموذج أكثر تمييزاً فى غير صــالح صغار المستهلكين مقارنة بالنموذجين الثـانى والثـالث بـالرغم مـن تسـاوى الجزء المتغير فى النموذجين الثالث والرابـع، ولكـن يمكـن أن يكـون ذلـك مبرراً طالما أن التسعير للأغراض التجارية(١).

وبالرغم من أن التسـعير فـى النمـوذج الأول يسـتند الـى مـبررات اقتصادية قوية تتعلق بالكفاءة الاقتصادية، إلا أن التسعير وفقاً لهذا النموذج يتناقض بشدة مع العدالة الاجتماعية. فمن خلال البيانات المتاحـة بـالجدول رقم (٢) بالملحق تم حساب السعر الحـدى والمتوسـط للإنفـاق علـى الغـاز

---

(١) - J.C. Bonbright (١٩٦١). Principles of Public Utility Rates. N.Y. Columbia University Press P.١٠.

الطبيعى في جميع الشرائح الاستهلاكية، وقد اتضح أن السعر المتوسط دائماً أكبر من السعر الحدى فى جميع الشرائح الاستهلاكية، ويتناقص كل منهما مع الانتقال من شريحة أدنى الى شريحة أعلى والعكس صحيح. كما ينخفض السعر المتوسط بشدة مع الانتقال من الشريحة الأولى الى الثانية ويستمر فى الانخفاض حتى يصل الى أدناه فى الشريحة الخاصة. وهذا يعكس مدى الخلل الذى يسببه هذا الأسلوب التسعيرى على العدالة الاجتماعية بالرغم من آثاره الإيجابية على الكفاءة داخل المرفق.

٣- التمييز فى الأثمان من الدرجة الثالثة : " Third - Degree Price Descrimination "

وفقاً لمضمون هذا الشكل من التمييز فى الأثمان فإن المحتكر يتقاضى أسعاراً مختلفة لنفس الخدمة فى أسواق مختلفة ليس بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج أو تكاليف البيع، ولكن بسبب اختلاف مرونة الطلب السعرية بين الأسواق المختلفة وعدم القدرة على ممارسة نشاط البيع بين تلك الأسواق(١). ومن خلال فرض سعر منخفض نسبياً فى الأسواق التى ترتفع فيها مرونة الطلب السعرية، وسعر مرتفع نسبياً فى الأسواق التى تنخفض فيها مرونة الطلب، يستطيع المحتكر تعظيم أرباحه مقارنة بأساليب التسعير ذات السعر الموحد.

وينتشر استخدام التمييز السعرى من الدرجة الثالثة فى قطاع الخدمات العامة وبصفة خاصة فى قطاعى الخدمة التليفونية والطاقة الكهربائية حيث تتوافر الشروط الضرورية لاستمراره ونجاحه.

---

(١) - M.T. Farris. R.J. Samspon (١٩٧٣), Public Utilies Regulations. Management and ownership, Boston, Houghon Mafflin, Comp. PP.١٨-١٩.

ولكن لا يكون الهدف بالضرورة تحقيق أقصى ربح كما هو الحال فى القطاع الخاص بل ترشيد سلوك الأفراد تجاه استخدام الخدمة فى أوقات معينة، وزيادة استغلال الطاقات العاطلة فى الأوقات الأخرى، دون التغاضى عن الهدف المالى.

فغالبية السياسات التسعيرية المستخدمة فى تسعير الخدمة التليفونية سواء فى المرافق العامة أو فى المؤسسات والشركات الخاصة تعتمد بصورة رئيسية فى تصميم سياساتها التسعيرية على التمييز فى الأثمان من الدرجة الثالثة حيث يختلف السعر خلال اليوم الواحد بإختلاف مرونة الطلب السعرية.

ففى الفترات التى تقل فيها مرونة الطلب السعرية (أوقات العمل) يتم تحديد أسعاراً مرتفعة نسبياً للمكالمات التليفونية، وفى الأوقات التى من المتوقع أن ترتفع فيها مرونة الطلب السعرية يتم تحديد اسعاراً منخفضة نسبياً (تختلف هذه الأوقات فى بدايتها ونهايتها من بلد لآخر). وأيضاً يتم التمييز فى السعر بين الاستخدامات المختلفة - حيث يتم تحديد أسعار معينة للأغراض التجارية وأسعار أخرى مختلفة للأغراض المنزلية. وفى نطاق كل استخدام قد يتم التمييز فى السعر وفقاً لإختلاف نمط وحجم الاستهلاك حيث يتزايد السعر مع زيادة مدة المكالمة، ومع زيادة عدد المكالمات عن مستوى معين خلال فترة زمنية معينة (مصر) وقد يحصل المنتفع على مزايا سعرية كلما زاد عدد المكالمات التى تتم خلال فترة معينة (الولايات المتحدة الأمريكية).

وفى قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية يتم الاعتماد على أسلوب التمييز فى الأثمان من الدرجة الثالثة فى تصميم الأسعار الخاصة بالأغراض الصناعية والتجارية، استناداً الى اختلاف مرونة الطلب السعرية بين الطلب على الكهرباء للأغراض الصناعية والطلب للأغراض المنزلية، حيث ترتفع مرونة الطلب السعرية بالنسبة للأغراض الأولى وتنخفض بالنسبة للأغراض الثانية، كما أن توفير الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية يتم بتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بتكلفة توفيرها للأغراض المنزلية (لإختلاف مستوى جهد التيار المطلوب)، كما توجد فرص كبيرة للمنتفعين الصناعيين للحصول على الطاقة المطلوبة من مصادر بديلة بأسعار ملائمة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية (ولاية نيويورك) وعندما بالغ مرفق الكهرباء فى السعر للأغراض الصناعية تحولت العديد من الشركات لمصادر الطاقة البديلة لتوافرها بأسعار أرخص نسبياً(١).

٤- التمييز السعرى التصاعدى :

يعتبر التمييز السعرى التصاعدى الشكل المعاكس للتمييز فى الأثمان من الدرجة الثانية السابق الإشارة إليها. ووفقاً لمضمون هذا النموذج التسعيرى يتم تقسيم الاستهلاك الكلى خلال فترة زمنية معينة (شهر / سنة) الى عدد من الشرائح الاستهلاكية، حيث يتزايد السعر الذى تخضع له كل شريحة استهلاكية مع الانتقال من شريحة استهلاكية أدنى الى شريحة أعلى، كما تكون الشريحة الأخيرة من الاستهلاك شريحة مفتوحة. حيث يخضع لسعرها الاستهلاك الذى يزيد عن حجم معين.

(١) - Reed. op. ct.

ويكون الهدف الرئيسى من تصميم السياسة التسعيرية وفقاً لهذا النموذج هو إدخال البعد الاجتماعى فى السياسة التسعيرية السائدة، ولذلك فإن استخدام وشيوع هذا النموذج التسعيرى يكون فى مجال الخدمات العامة القابلة للتسويق وليس فى القطاع الخاص.

وفى نطاق التمييز فى الأثمان وفقاً لهذا النموذج التسعيرى يتم التمييز فى المجال التطبيقى بين التمييز السعرى التصاعدى بالشرائح (Increasing Block Tariff) حيث يتم تقسيم الاستهلاك الكلى للفرد خلال فترة زمنية معينة الى عدد من الشرائح الاستهلاكية، تخضع كل شريحة استهلاكية لسعر حدى خاص بها. ولذلك فإن المنتفع الواحد يخضع استهلاكه لأسعار متعددة وفقاً لعدد الشرائح الاستهلاكية التى يقع استهلاكه فى نطاقها[١]. ولكن فى نطاق كل شريحة استهلاكية سوف يكون السعر موحداً. وفى ظل غياب الجزء الثابت من السعر، فإن السعر الحدى للخدمة المقدمة سوف يتعادل دائماً مع السعر المتوسط لها، ويتزايد كل منهما مع الانتقال من شريحة استهلاكية أدنى الى شريحة استهلاكية اعلى - أما إذا تضمن السعر جزء ثابت فإن السعر المتوسط سوف يكون أقل دائماً من السعر الحدى فى جميع الشرائح الاستهلاكية، بالرغم من ارتفاع كل منهما مع الانتقال من شريحة استهلاكية أدنى لأخرى أعلى. كما أن السعر المتوسط سوف يتناقص مع زيادة الاستهلاك داخل نفس الشريحة بالرغم من ثبات السعر الحدى - مما يخلق حافزاً على زيادة الاستهلاك داخل نفس الشريحة.

(١) - Hay & Morris. op. cit.

وإذا افترضنا تساوى الأسعار الحدية - في نطاق التصاعد بالطبقات والتصاعد بالشرائح فإن المنفق على حجم معين من الخدمة في نطاق التصاعد بالطبقات سوف يكون أكبر منه في حالة التصاعد بالشرائح حيث يكون السعر المتوسط في نطاق التصاعد بالطبقات أكبر منه في نطاق التصاعد بالشرائح بالرغم من افتراض تساوى السعر الحدى.

أما التمييز الطبقي في الأثمان فإن العبء النسبي للسعر في الطبقات الاستهلاكية العليا سوف يكون أكبر منه في الطبقات الاستهلاكية الدنيا نظراً لارتفاع السعر الحدى في الطبقات الأولى وانخفاضه في الطبقات الثانية. وهذا يعني أن التصاعد السعرى بالطبقات يكون أكثر تأثيراً على ضغط الاستهلاك وترشيد سلوك الأفراد تجاه استهلاك الخدمة مقارنة بالتصاعد بالشرائح.

وينتشر استخدام هذا النموذج التسعيرى في الواقع العملي في تسعير الكهرباء والمياه للأغراض المنزلية، نظراً لقدرته العالية في تحقيق البعد الاجتماعي، وتخفيض مستوى الطلب الزائد على الخدمة، كما أن نجاح هذا النموذج التسعيرى في تحقيق الأهداف الاجتماعية لا يتم على حساب الهدف المالي.

فتطبيق هذا النموذج يتضمن دعماً تحويلياً ذاتياً يقدمه أصحاب الشرائح الاستهلاكية العليا من خلال دفع أسعار تزيد عن التكلفة الى أصحاب الشرائح الاستهلاكية الدنيا والذين يدفعون أسعاراً تقل عن التكلفة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال النجاح في إختيار حجم الشريحة الاستهلاكية الملائم وبصفة خاصة في الشرائح الاستهلاكية الدنيا، والنجاح في إختيار أسعار ملائمة لكل شريحة.

ويثير استخدام نموذج التسعير التصاعدى فى تسعير الكهرباء للأغراض المنزلية العديد من الصعوبات والمشاكل، بعضها يتعلق بتحديد تكاليف الإنتاج التى يتم الاعتماد عليها فى التسعير، وصعوبات أخرى تتعلق بتقدير الطلب المتوقع. فالسعر الذى يتعين تحديده لكل شريحة أو طبقة استهلاكية سوف يتوقف على العديد من المتغيرات والعوامل المحددة للطلب مثل دخول المستهلكين، مقدار التفاوت فى الدخل، أسعار بدائل الكهرباء، درجة الحرارة خلال فترات زمنية معينة، أسعار السلع المعمرة والرصيد المتوافر منها ومعدل نموه، عدد السكان ... إلخ، وتقدير الطلب على الكهرباء فى ضوء المحددات السابقة يواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى. وسوف تزداد تلك المشاكل والصعوبات فى نطاق التصاعد السعرى، فوفقاً لمبادئ النظرية الاقتصادية فإن سعر الكهرباء يعد متغيراً مستقلاً والكمية المطلوبة للأغراض المنزلية متغيراً تابعاً، ولكن فى ظل التسعير التصاعدى / فإن السعر الذى يدفعه المستهلك يتحدد بناء على حجم استهلاكه ومن ثم الشريحة أو الطبقة السعرية التى يخضع لها. مما يجعل سعر الكهرباء متغيراً داخلياً يعتمد على الكمية المطلوبة. ويستلزم ذلك ضرورة تعقب أثرين ، الأول مباشر ويتمثل فى تأثيره فى قيم المتغيرات المستقلة بما فيها سعر الكهرباء على الكمية المطلوبة، والأثر الثانى غير مباشر يتمثل فى تأثير التغير الناتج فى قيم الكمية المطلوبة على السعر.

مما سبق يتضح أن سعر الكهرباء للأغراض المنزلية (الجزء المتغير) لا يتأثر فقط بتكلفة الإنتاج بل، يتأثر فى جزء كبير منه بحجم الطلب الفعلى والمتوقع، بل فى حالات معينة فإن دراسة حجم الطلب

ونمطه على الأغراض المنزلية يمكن أن يكون له تأثير كبير على قرار اختيار نماذج التسعير التى يتم الاعتماد عليها فى تسعير الخدمة المقدمة.

وباستقراء نموذج تسعير الكهرباء للأغراض المنزلية فى ج.م.ع يتضح أن النموذج التسعيرى المستخدم هو التمييز السعرى التصاعدى بالشرائح. حيث يتم تقسيم الاستهلاك الكلى الشهرى الى ستة شرائح استهلاكية (ابتداء من ١٩٩٣/٧/١) وتكون الشريحة السادسة شريحة مفتوحة يخضع لها الاستهلاك الذى يزيد عن ١٠٠٠ ك.و.س - ويتزايد السعر مع الانتقال من شريحة الى اخرى حتى يصل الى أقصاه فى الشريحة الاستهلاكية السادسة. كما ان حجم الشريحة يختلف من شريحة لأخرى ، حيث يصل الى أدناه فى الشريحة الأولى (٥٠ ك.و.س شهرياً).

وباستقراء تطور أسعار الكهرباء للأغراض المنزلية منذ عام ١٩٩٠ يتضح ما يلى : (جدول رقم (٢) بالملحق).

١- ارتفاع سريع وحاد خلال الفترة من ١٩٩٠/٥/١ وحتى ١٩٩٣/٧/١ فى جميع الشرائح الاستهلاكية ولكن أقصى نسبة ارتفاع فى الأسعار تحققت بالنسبة للشرائح الاستهلاكية الدنيا - حيث ارتفعت الأسعار فى الشريحة الأولى والثانية بنسبة ١٢٧,٢٪ ، ١٢٨٪ على التوالى.

٢- انخفاض عدد الشرائح الاستهلاكية من (١٠) عام ١٩٩٠ إلى (٦) عام ١٩٩٣ - كما انخفض حجم أدنى شريحة استهلاكية الأقل سعراً من (١٠٠) الى (٥٠) ك.و.س شهرياً ، وانخفضت مستويات الاستهلاك التى تخضع لأعلى سعر (الشريحة المفتوحة) من اكثر من (٤٠٠٠) الى من (١٠٠٠) ك.و.س شهرياً عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ على التوالى.

٣- ترتب على (١) ، (٢) زيادة انفاق أصحاب الدخول المنخفضة على الكهرباء الذين يستهلكون ٢٠٠ ك.و.س شهرياً من ٧,٥ جنيه عام ١٩٩٠ الى ١٤,٩٥ جنيه عام ١٩٩٣. وبنسبة ١٦٢,٣٪، كما زاد إنفاق أصحاب الدخول المتوسطة والذين يستهلكون ٥٠٠ ك.و.س شهرياً - من ٢٢,٢ جنيه عام ١٩٩٠ الى ٥٣,٩٥ جنيه عام ١٩٩٣ وبنسبة تعادل ١٤٣٪ تقريباً - اما الذين يستهلكون فى حدود ١٠٠٠ ك.و.س شهرياً فقد زاد إنفاقهم على الكهرباء من ٧٤,٣ جنيه (١٩٩٠) الى (١٤٩,٩٥) جنيه شهرياً عام ١٩٩٣، وبسبة تعادل ١٠٤,٣٪.

ويتضح مما سبق أن السياسة التسعيرية المتبعة منذ التسعينات فى تسعير الكهرباء للأغراض المنزلية، والتعديلات التى أدخلت عليها قد قللت كثيراً من التشوهات السعرية التى كانت سائدة، كما أنها ساهمت إيجابياً فى ترشيد استهلاك الطاقة، إلا أن ذلك قد تحقق على حساب اختلالات حادة فى العدالة، واختلافات فى الكفاءة من منظور الرفاهية لما تحقق من أضرار بالغة على أصحاب الدخول المنخفضة، وفى الواقع فإن مغزى الاعتماد على أسلوب التسعير التصاعدى بالشرائح لا يستلزم بالضرورة إلغاء الدعم المقدم لأصحاب الدخول المنخفضة، وإنما تحويل فى الجهة المقدمة للدعم من المرفق الى أصحاب الدخول المرتفعة مع تضييق الفجوة بين التكلفة والسعر بالنسبة لأصحاب الدخول المخفضة وبما لا يحقق آثار سلبية حادة على الرفاهية بل على العكس فقد تتحقق آثار إيجابية. وبالإضافة الى ما سبق فإن التغيرات السعرية المتحققة وبالسرعة التى تمت بها قد جعلت من الهدف المالى هدفاً رئيسياً (بل وحيداً) وتجاهلت بذلك الاعتبارات الاجتماعية، التى لا يتعين إهمالها

فـي أي سياسـة تسـعيرية بقطـاع الخدمـات العامـة، وبصفـة خاصـة في مجتمعات تعاني من خلل واضح في عدالة توزيع الدخول.

٥- التمييز في الأثمان بالحمل الأقصى :

يكتسب التسعير وفقاً لحمل الأقصى أهمية خاصة في المرافق العامة التي تتسم منتجاتها بخصائص وسمات معينة، فبعض المنتجات قد تكون غير قابلة للتخزين، كما أن الطلب عليها يتسم بالتقلب الشديد ليس فقط بين المواسم المختلفة بل خلال نفس اليوم (التليفونات - الكهرباء).

وفي مثل هذه الحالات لا يقتصر التمييز في الأثمان على حجم الاستهلاك وطبيعته ونوعية الاستخدام بل يمتد ليشمل التمييز في السعر بين الفترات الزمنية المختلفة، لتخفيف الضغط الزائد على الأحمال على بعض الفترات، وضمان الاستمرار في تقديم الخدمة للمنتفعين بجودة مرتفعة[١].

ووفقاً لمضمون هذا النموذج التسعيري يختلف السعر باختلاف حجم الطلب خلال اليوم Time of use Tariff " حيث يرتفع السعر في وقت الذروة (Peak Time) وينخفض في اوقات غير الذروة (Peak Off) ويسمى هذا الأسلوب التسعيري بالتسعير بالحمل الأقصى " Peak Load Pricing ".

---

(١) التميز في الأثمان وفقاً لشرائح الاستهلاك يتم معالجتها في نطاق مُسمى Block Tarrif سواء كان التصاعد بالطبقات أو الشرائح لمزيد من التفصيل أنظر:

- Bolton. op. cit. P.٢١٠٥,

ومن أهم مزايا استخدام هذا النموذج التسعيرى قدرته العالية على تحقيق الكفاءة الاقتصادية داخل المرفق من خلال إعادة تنظيم الطلب اليومى بما يسمح بزيادة نسبة تشغيل الطاقات غير المستغلة فى الأوقات العادية، وتخفيض الطلب على الخدمة فى أوقات الذروة، وينجم عن ذلك زيادة كفاءة المرفق فى تقديم الخدمة بصورة منتظمة ومستمرة وبجودة عالية، بالإضافة الى تحقيق الهدف المالى الذى يساعد على الاحلال والتجديد من خلال الوفر فى التكاليف الناتج عن زيادة كفاءة التشغيل، والوفر فى التكاليف الرأسمالية التى كان من المتوقع أن يتحملها المرفق إذا لم يحدث إعادة لتنظيم الطلب بين الفترات المختلفة.

ويقوم هذا النموذج التسعيرى على افتراض أساسى هو إمكانية تقسيم فترات دراسة الطلب الى عدد من فترات الاستهلاك، وأن المستهلكين يواجهون سعراً واحداً فى خلال الفترة الواحدة بينما يواجهون بعدة أسعار فى فترات مختلفة.

وفى نطاق هذا النموذج التسعيرى قد يتم تحديد الأسعار التمييزية بين الفترات المختلفة إما استناداً الى التكلفة الحدية للإنتاج أو التكلفة المتوسطة. وطالما أن الهدف هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتعين أن تستند الأسعار الى التكلفة الحدية للإنتاج، بحيث يتحمل مستهلكى أوقات الذروة بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل أى بمجموع التكلفة الحدية للتشغيل والتكلفة الحدية لسعة، بينما يتحمل مستهلكى الأوقات العادية بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير أى التكلفة الحدية للتشغيل فقط. وهذا يعنى ان نموذج التمييز فى الأثمان وفقاً للحمل الأقصى يمثل نموذجاً يجمع بين التكلفة الحدية فى الأجل القصير والطويل معاً. كما أنه يسمح بالربط بين هيكل الأسعار وهيكل التكاليف من ناحية وحجم الطلب وتقلبه من ناحية أخرى،

مما يجعله اكثر قدرة على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض فى الأجل القصير.

ولكن يعاب على هذا النموذج صعوبات ومتطلبات تطبيقه وبصفة خاصة فى الدول النامية، وتتعلق تلك الصعوبات بضرورة توافر تقديرات دقيقة ومستمرة للطلب فى فترات زمنية مختلفة، وتقديرات لدوال الإنتاج والتكاليف، وتحديد ظروف غلة الحجم التى تخضع لها هذه الدوال. وكلما زادت عدد فترات الذروة خلال اليوم الواحد كلما زادت مشاكل وصعوبات تطبيقه. وتطبيقه الى ما سبق فهناك بعض الصعوبات تتعلق بإدخال البعد الاجتماعى فى السياسات التسعيرية المقترحة وفقاً لهذا النموذج.

وبالرغم من الصعوبات العديدة التى تواجه تطبيق هذا النموذج التسعيرى فى الدول النامية، إلا أن الاستفادة به فى تسعير بعض الخدمات العامة ممكنة وضرورية. حيث يمكن الاستناد على مؤشرات الأحمال الذروة خلال اليوم. وكلما انخفض عدد فترات الذروة كلما زادت إمكانية تطبيقه والعكس صحيح.

ويعتبر نموذج تسعير الطاقة الكهربائية المطبق ابتداءاً من عام ١٩٨٩ فى المملكة المتحدة من اعقد نماذج التسعير وفقاً لحمل الأقصى على مستوى العالم.

ففى المملكة المتحدة ومع البدء فى خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية عام ١٩٨، تم تقسيم مجلس توليد الكهرباء المركزى (C.E.G.B) الى شركتين " National Power " وشركة " Power Gen " وأصبحت شركة " National Grid تحتكر نقل الطاقة

الكهربائية وتوصيلها الى مجالس المناطق " Area Boards " (١٠٢ شركة توزيع). وتقوم مجالس المناطق بشراء الكهرباء جملة " Bulk Supply " من نظام مجمع يطلق عليه " Pool System " تتولى إدارته شركة نقل الكهرباء NGC بمساعدة شركة أخرى مشتقة " NGCS " وتكون المهمة الرئيسية لشركة النقل والشركة المشتقة تحقيق الموازنة بين الطلب والعرض، وتزويد الشبكة بأى حمل غير متوقع وإضافة محطات توليد جديدة عن الحاجة، وبما يسمح بإستمرارية تقديم الخدمة بجودة مرتفعة ولكل من يطلبها وفى أى وقت يطلبها.

وتتولى شركة NGCS تحديد أسعار الشراء من الشركات التى تتولى الطاقة من خلال نظام العطاءات، ثم تقوم بإضافة نسبة معينة تقابل التكاليف الإدارية على سعر الشراء وصولاً الى سعر البيع لمجالس المناطق. واستناداً الى نظام التسعير بالحمل الأقصى يتم تحديد سعر منفصل للشراء وسعر منفصل للبيع كل نصف ساعة يومياً. وبالتالى يصبح هناك ٤٨ سعراً (بيع / شراء) للكهرباء يومياً تكون متوافرة عند شركة " NGCS " ويومياً فى الساعة الرابعة بعد الظهر تقوم الشركة المسئولة بنشر هذه الأسعار لمدة ٢٨ يوم تظل خلالها صالحة للبيع والشراء .

وتتولى شركة " NGCS " تحديد هذه الأسعار استناداً الى تقديرات الطلب المتوقع وبعد الاطلاع على الأحوال الجوية السائدة والمتوقعة، وفحص برامج التلفزيون ذات الشعبية العالية. وفى ضوء هذه المحددات يتوافر لدى الشركة المختصة تقديرات عن الطلب المتوقع خلال فترات متباينة، وبعد ذلك يتم التأكد من مدى قدرة العروض المتاحة على تلبية الطلب المتوقع، ثم تتولى الشركة المختصة بترتيب العروض المقدمة بالتدرج التصاعدى للأسعار من أدناها الى أعلاها حتى بلوغ الطلب

المتوقع. ويكون قبول أعلى سعر ضرورة ويسمى System Marginal Price (SMP) ويصبح هذا السعر القاعدة لشراء الكهرباء من النظام المجمع " Pool System " .

وباستقراء السياسة التسعيرية المتبعة على مستوى البيع جملة استناداً الى نموذج التسعير بالحمل الأقصى يتضح أن شراء الكهرباء من محطات التوليد يتم من خلال منافسة بين محطات التوليد المختلفة كما أن النظام المتبع فى الشراء (نظام العروض) سوف تسعى كل شركة توليد من خلاله بتقديم أدنى الأسعار الممكنة، وهذا الأسلوب فى حد ذاته يخلق حافزاً قوياً لتحقيق التقارب الشديد بين السعر والتكلفة الحدية، وبالتالى يتم الاتجاه بتخصيص الموارد نحو التخصيص الكفء لها. وبالرغم من احتمال نشؤ تواطؤ بين محطات التوليد وخاصة أن شركة National Power تملك نصف عدد محطات التوليد. إلا أن مجال المنافسة مفتوحاً أمام القطاع الخاص فى مجال توليد الكهرباء مما يقلل من إمكانية حدوث التوطؤ الضار. بالإضافة الى أنه ابتداءاً من عام ١٩٩٤ يستطيع مستهلكى الطاقة الذين يستهلكون أكثر من واحد ميجا وات شراء الطاقة من أى مصدر يختارونه، وبحلول عام ١٩٩٨ يستطيع جميع العملاء اختيار المصادر الملائمة للطاقة.

وقد ساعد على تطبيق هذه السياسة التسعيرية التطور التكنولوجى الذى تحقق فى مجال عددات الكهرباء واستخدامات الحاسبات الآلية. فهناك ما يسمى بالعددات الذكية " Smart Meters " قادرة على إظهار السعر الحالى للكهرباء، وتسمح بتشغيل السخانات أتوماتيكياً عند هبوط السعر. كما أنها ترتبط بعدد كبير من الموزعين مما يسمح بإختيار الكهرباء من

أرخص مصدر بديل. إنها التكنولوجيا فبالرغم مما تحمله من مآسى على البشرية إلا إنها تحمل فى طياتها مزيداً من الرفاهية للمستهلك.

فى ضوء التحليل السابق لأساليب التسعير ذات الأسعار المتعددة بصورها المختلفة يمكن أن نستنتج الملاحظات التقييمية التالية :

١) إن غالبية المنتجات التى يتم إنتاجها وتقديمها من خلال المرافق العامة، هى منتجات ذات طبيعة خدمية تستخدم فى إشباع رغبات واحتياجات مجموعات مختلفة من المستهلكين ينتمون الى فئات دخلية مختلفة.

كما يوجد تباين شديد بين القطاعات الخدمية المختلفة التى تقدم هذه المنتجات سواء من حيث المواصفات والخصائص أو من حيث تعدد وتنوع الأهداف التى تسعى السياسة التسعيرية الى تحقيقها. وفى مثل هذه الظروف فإن أساليب التسعير المتعدد بصورها المختلفة السابق الإشارة إليها تصبح قادرة على أن تعكس تكاليف الانتاج، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد المتاحة، والعدالة الاجتماعية دون التغاضى عن تحقيق الهدف المالى الذى يحافظ على استمرارية تقديم الخدمة بجودة مرتفعة، مما يجعلها أساليب ملائمة لتسعير منتجات المرافق العامة وبما يعكس الاختلافات فى مجال استخدام الخدمة أو فئات المستهلكين الدخلية سواء فى جانب العرض أو فى جانب الطلب.

٢) أن نموذج التسعير المزدوج البسيط (جزء ثابت / سعر موحد) يمكن الاعتماد عليه فى تسعير بعض الخدمات العامة التى تشبع أنواعاً معينة من الطلب لا تتصل مباشرة برفاهية أفراد المجتمع (الاستخدامات التجارية / الصناعية)، حيث أن تطبيقه يتضمن تناقضاً مع العدالة

الاجتماعية، ولا يسمح بتحقيق الاستغلال الكفء للطاقات الفائضة بفاعلية، أو تحقيق الكفاءة من وجهة نظر الرفاهية والتي تأخذ في حساباتها الاعتبارات التوزيعية. ولكن يظل هناك مجالاً لإستخدام هذا النموذج في تسعير بعض الخدمات العامة التي لا تتصل مباشرة برفاهية المستهلين، وفي الحالات التي يواجه فيها المرفق بطلب زائد وبالتالي لا تكون لديه طاقات إنتاجية غير مستغلة، يكون الهدف الرئيسي من استخدامه في مثل هذه الظروف هو إدخال نوع من البساطة والسهولة في السياسة التسعيرية المتبعة.

٣) بالنسبة لنماذج التمييز في الأثمان بصورها المختلفة يمكن أن نستنتج ما يلي :

أ- أن نموذج التمييز في الأثمان من الدرجة الأولى لا توجد أي إمكانية لتطبيقه سواء في نطاق قطاع الخدمات العامة أو الخاصة. وحتى إذا افترضنا جدلاً توافر مقومات تطبيقه فإنه يتناقض بشدة مع كافة الأهداف التي يسعى المرفق الى تحقيقها وبصفة خاصة هدفي الكفاءة والعدالة. وبالتالي فلا مجال لإدخاله ضمن اختيارات نماذج التسعير الملائمة.

ب- أن نموذج التمييز في الأثمان من الدرجة الثانية يمكن الاعتماد عليه في تسعير خدمات بعض المرافق العامة التي تعمل في نطاق تناقص التكاليف والتي يتوافر لديها طاقات إنتاجية فائضة بصورة مستمرة. فالتسعير وفقاً لهذا النموذج له أثر تحفيزي فعال على حجم الاستهلاك مما يسمح بإستغلال اكبر قدر ممكن من الطاقات الإنتاجية غير المستغلة.

ولكن تطبيق هذا النموذج على كافة استخدامات الخدمة دون تمييز سوف ينجم عنه آثار سلبية حادة على العدالة الاجتماعية. إلا أنه يمكن تحقيق مزايا استخدام هذا النموذج فى المرافق العامة التى تعانى من وجود طاقات انتاجية فائضة، دون ظهور آثار سلبية حادة على العدالة، وذلك من خلال اقتصار استخدام هذا النموذج فى تسعير الخدمة التى يتم تقديمها لإشباع طلب القطاعات التجارية والصناعية دون الاستخدامات للأغراض المنزلية. ومن ناحية اخرى، فلا توجد هناك أى إمكانية لإستخدام هذا النموذج التسعيرى فى المرافق العامة التى تعمل فى نطاق تزايد التكاليف أو تواجه بطلب زائد فى كافة الاستخدامات.

وبالرغم من أن أسلوب التمييز فى الأثمان من الدرجة الثانية يتم إستخدامه فى القطاع الخاص سعياً لتحقيق أقصى ربح ممكن فى سوق المنافسة الاحتكارية أو الاحتكار، إلا أن تطوير أسس تحدي السعر فى الشرائح الاستهلاكية المختلفة يمكن أن يساهم بفاعلية فى تحقيق اهداف السياسة التسعيرية فى المرافق العامة.

جـ- أن نموذج التمييز فى الأثمان من الدرجة الثالثة بالرغم من توافر مقومات نجاحه وتطبيقه فى قطاع الخدمات العامة، إلا ان تحديد سعر الخدمة بنفس الأسس والقواعد التى يعتمد عليها القطاع الخاص سوف يتناقض مع هدفى الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولكن ذلك لا يعنى الابتعاد كلية عن استخدامه فى المرافق العامة، بل على العكس فإن الاعتماد على جوهر هذا الأسلوب بالتمييز فى السعر وفقاً للإختلافات فى مرونة الطلب السعرية، مع تطوير أسس وقواعد التسعير فى نطاق كل استخدام، يمكن أن يساهم بفاعلية

فى تحقيق الأهداف المبتغاه من السياسة التسعيرية فى المرفق العام، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال :

- تطوير أسس وقواعد التسعير فى نطاق كل استخدام وبما يسمح بالإعتماد على التكلفة الحدية فى ضوء تقلبات الطلب ومستوى الأحمال داخل المرفق.

- فى نطاق التسعير فى الاستخدامات التى تنخفض عليها مرونة الطلب التسعيرية يتم الاعتماد على أسلوب التصاعد السعرى بالشرائح لإدخال البعد الاجتماعى فى الأسعار السائدة. أما الاستخدامات التى ترتفع عليها مرونة الطلب السعرية (الاستخدامات التجارية والصناعية)، ويكون الطلب عليها أقل من الطاقات الإنتاجية المتاحة، يمكن الاعتماد على التعريفة التنازلية، والتى تسمح بتحقيق الكفاءة فى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة. أما إذا كان المرفق العام يعانى من طلب زائد مستمر ويعمل فى نطاق تزايد التكاليف فيكون هذا النموذج هذا النموذج التسعيرى غير ملائم للاستخدام.

د- أن نموذج التمييز السعرى التصاعدى سواء كان التصاعد السعرى بالطبقات أو الشرائح، يسمح ببيع الخدمة بأسعار مختلفة لمجموعات دخلية مختلفة من المستهلكين. وفى هذه الحالة فإن إصحاب الاستهلاك المرتفع (من ذوى الدخول المرتفعة) سوف يتحملون سعراً أقل من التكلفة الحدية. وهذا يعنى أن المنتجات التى يتم تسعيرها وفقاً لهذا النموذج سوف تحصل على دعم سعرى تتمتع به فئة معينة من المستهلكين (أصحاب الدخول

المنخفضة) على حساب بعض فئات استهلاكية أخرى. وهذا الدعم التحويلى الذاتى يتحقق دون أية تكاليف إضافية على ميزانية المرفق أو الدولة.

وبصفة عامة فإن الاعتماد على نموذج التمييز السعرى التصاعدى فى تسعير خدمات المرافق العامة القابلة للتسويق، سوف يسمح بتحقيق البعد الاجتماعى فى السياسة التسعيرية المتبعة بفاعلية عالية، فهو أكثر نماذج التسعير فاعلية فى تحقيق العدالة الاجتماعية. وإذا كان استهلاك الخدمة يتسم بالإفراط فى الاستهلاك من قبل بعض الفئات الاستهلاكية حيث يوجد طلب زائد موجب، فيمكن تحديد الأسعار فى الشرائح أو الطبقات الاستهلاكية المختلفة بما يسمح بترشيد سلوك الأفراد تجاه استهلاك الخدمة.

ويصبح هذا النموذج التسعيرى له ميزة تطبيقية خاصة فى المرافق العامة التى تعانى من وجود ظاهرة طلب زائد مستمر، والتى يحتل البعد الاجتماعى فى سياستها التسعيرية أهمية نسبية مرتفعة فى قائمة الأولويات.

وحيث أن ظاهرة الطلب الزائد على خدمة بعض المرافق العامة تكون مرتبطة غالباً بفترات معينة فقط (فترات الذروة)، كما أنها إن وجدت بصورة مستمرة فإن هذه الإستمرارية تكون مرتبطة بالأجل القصير وليس بالأجل الطويل. فإن تحقيق الفاعلية فى السياسة التسعيرية المستخدمة يستلزم عدم تعميم استخدام هذا النموذج فى كافة مجالات استخدام الخدمة.

هـ- أن نموذج التمييز السعرى وفقاً للحمل الأقصى يمكن الاعتماد عليه فى تسعير بعض الخدمات التى تقدمها المرافق العامة التى يتقلب الطلب عليها بشدة بين الفترات الزمنية المختلفة، وتزداد أهمية وضرورة استخدام هذا النموذج فى ظل محدودية الطاقات الإنتاجية المتاحة، ووجود جزء كبير من الطاقات الإنتاجية غير المستغلة فى بعض الفترات وضغط زائد على تلك الطاقات فى فترات أخرى وبما يؤثر سلبياً على جودة الخدمة المقدمة. فهذا النموذج يجمع بين التكلفة الحدية فى الأجل الطويل والأجل القصير، حيث يتحمل مستهلكى وقت الذروة بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل بينما يتحمل مستهلكى الأوقات العادية بالتكلفة الحدية قصيرة الجل. مما يحقق ميزة إضافية من استخدامه تتمثل فى قدرته على تحقيق الكفاءة الاقتصادية ليس فى الأجل القصير فقط بل والأجل الطويل أيضاً.

ومن ناحية أخرى فإن هذا النموذج سوف يسمح بالربط بين هيكل الأسعار وهيكل التكاليف من ناحية وحجم الطلب وتقلبه من ناحية أخرى مما يجعله أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض فى الأجل القصير دون إهمال لإعتبارات تحقيق الكفاءة فى الأجل الطويل. وبالرغم من الصعوبات التى تواجه تطبيق هذا النموذج فى الدول النامية إلا أن هذه الصعوبات سوف تنخفض كثيراً كلما انخفض عدد فترات الذروة.

ولا يعد هذا النموذج ملائماً للتسعير في المرافق العامة التي تعـاني من وجود فائض مستمر في الطاقات الإنتاجيـة المتاحـة، أي تلـك المرافـق التي تعمل في نطاق تناقص التكاليف، وفي مثل هذه الظروف يتعين البحث عن نماذج تسعيرية أكثر ملائمة وفاعلية.

النتائج والتوصيات

توصلت هذه الدراسات الى عدد من النتائج والتوصيات من اهمها :

أولاً : نتائج الدراسة :

من التحليل الوارد في المبحثين الأول والثاني يمكن استخلاص النتائج التالية :

١) أن سعر المرافق العامة لتحقيق الهدف الإيرادي بالاعتماد على أسلوب تحقيق أقصى ربح في تسعير منتجاتها سوف يخل بالتخصيص الكفء للموارد، ويتناقض بشدة مع العدالة، ويعجز في بعض الحالات عن تحقيق الهدف المالي. ويعد التسعير بهدف تحقيق أقصى ربح أقل مبادئ التسعير المتاحة ملائمة لتسعير الخدمات العامة القابلة للتسويق.

٢) إنه لا مجال للمفاضلة بين أسلوب التسعير وأسلوب التسعير بالتكلفة المتوسطة في تسعير الخدمات العامة، إذا كان المرفق العام يعمل في ظروف ثبات التكاليف، وعلى العكس من ذلك تختلف النتائج والقدرة على تحقيق أهداف السياسة التسعيرية في ظروف تزايد وتناقص التكاليف، وفي مثل هذه الظروف فإن السعي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية يجعل التسعير الحدي أكثر تفضيلاً من كافة أساليب التسعير الأخرى ذات السعر الموحد.

٣) أن المنتجات القابلة للتسويق التي يتم إنتاجها بقطاع الخدمات العامة تكون ذات طبيعة خدمية، وأن الخدمة التي وينتجها المرفق العام تستخدم في إشباع رغبات مجموعات مختلفة ومتميزة من المنتفعين،

ويشكل كل منها طلباً مستقلا على الخدمة. وفى ظل تعدد وتنوع أهداف السياسة التسعيرية تصبح جميع أساليب التسعير ذات السعر الموحد عاجزة عن تحقيق توليفة الأهداف المبتغاه أو الموازنة بينها.

٤) بالرغم من أن التسعير بالتكلفة الحدية فى نطاق أساليب التسعير ذات السعر الموحد يمكن أن يحقق الكفاءة الاقتصادية داخل المرفق العام، إى أن استخدامه فى ظل تناقص التكاليف سوف ينجم عنه خسائر تشغيلية تتحملها ميزانية الدولة دون مبرر اقتصادى كافى، وسوف يؤثر ذلك سلبياً على جودة الخدمة المقدمة، واستمرار وانتظام تقديمها للمنتفعين. واستخدام أساليب التسعير المتعدد فى مثل هذه الظروف سوف يساهم إيجابياً فى تغطية الخسارة المحققة بل وتكوين فائض مالى دون التضحية بإعتبارات الكفاءة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية.

٥) فى نطاق الاعتماد على التسعير بالتكلفة الحدية أو الإضافية بغرض تحقيق الكفاءة الاقتصادية (سواء فى نطاق أساليب التسعير ذات السعر الموحد أو أساليب ذات السعر الموحد أو أساليب التسعير ذات الأسعار المتعددة (يتعين التفرقة بين التكلفة الحدية فى الجل الطويل. فالتسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير يكون أكثر ملائمة للمرافق العامة التى تعم فى نطاق تناقص التكاليف حيث توجد لديها طاقات إنتاجية فائضة بإستمرار، بينما التكلفة الحدية فى الأجل الطويل تكون أكثر ملائمة لتسعير الخدمات فى فترات الذروة، وفى الحالات التى يواجه فيها المرفق بطلب زائد على الخدمة وبصورة مستمرة.

٦) ان نماذج التسعير المختلفة التى تندرج فى نطاق أساليب التسعير ذات الأسعار المتعددة (النموذج المزدوج / نموذج التمييز فى الأثمان بصورة مختلفة) تعد فى غالبيتها نماذج متكاملة لتسعير تشكيلة الخدمة التى يقدمها المرفق العام وليست نماذج بديلة، ولكل منها مزاياها وعيوبها ومتطلبات تطبيقها، مما يجعل أى منها فى ظل ظروف معينة أكثر قدرة على تحقيق بعض الأهداف دون غيرها. ففاعلية أى نموذج فى تحقيق هدف معين مرهونة بظروف معينة بعضها يتعلق بجانبى الطلب والتكاليف والبعض الآخر يتعلق بمدى التنوع فى الأهداف ودرجة الأولوية التى يتمتع بها كل منها. وكلما تعددت وتنوعت الأهداف المبتغاه من السياسة التسعيرية سوف تنخفض قدرة اى نموذج يتم استخدامه بصورة منفردة على تحقيق التوازن المنشود بين الأهداف، ولن يتحقق ذلك إلا بإختيار توليفة متجانسة من هذه النماذج.

٧) إن الاعتماد على نموذج التمييز السعرى التصاعدى فى تسعير الخدمات المقدمة للأغراض المنزلية أو المستهلكين النهائيين، يعد من أكفء نماذج التسعير تحقيقاً للعدالة الإجتماعية وتدنية الأضرار التى يمكن أن تلحق بأصحاب الدخول المنخفضة. وفى نفس الوقت فإن يدعم من متطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية ولا يتعارض مع تحقيق الهدف المالى. فالبعد الاجتماعى سوف يتحقق بدون أى تكلفة يتحملها المرفق، بل يتحمل تكلفة الدعم أصحاب الدخول المرتفعة، حيث يتولد تحويل ذاتى للدعم بين الفئات الاستهلاكية المختلفة.

وبالرغم من أن أصحاب الدخول المنخفضة سوف يتحملون سعراً أقل من التكلفة الحدية للإنتاج، وأن أصحاب الدخول المرتفعة (الشرائح الاستهلاكية العليا) سوف يتحملون سعراً أعلى من التكلفة الحدية،

إلا أن ذلك ذلك لا يتناقض مع متطلبات الكفاءة بل على العكس فهو أحد متطلباتها. فالسعر المنخفض يرجع الى وجود منافع خارجية External Benefits تعود على أصحاب الدخول المنخفضة من تحقيق عدالة التوزيع وتدنية الأضرار التى تلحق بهم، كما أن السعر المرتفع يتضمن تكلفة إضافية External Cost يتحملها أصحاب الدخول المرتفعة نتيجة لوجود آثار خارجية سلبية يتحملها المجتمع بالإبتعاد عن عدالة التوزيع. وسوف يقل مقدار التباين بين السعر والتكلفة فى الشرائح الدنيا والشرائح العليا من الاستهلاك كلما انخفضت درجة الأولوية التى يتمتع بها هدف عدالة التوزيع فى قائمة الأولويات والعكس صحيح.

٨) من أهم النتائج التى تصل اليها هذه الدراسة من خلال تحليل وتقييم مبادئ التسعير المختلفة، وبصفة خاصة أساليب التسعير ذات الأسعار المتعددة هى " ان نجاح المرفق العام فى اختيار توليفة نماذج التسعير تتلائم مع ظروفه وخصائص منتجاته يجعل الهدف المالى الذى يسعى المرفق الى تحقيقه لا يتعارض مع هدفى الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بل على العكس يمكن أن يكون كل هدف مدعماً للهدف الآخر.

ثانياً : توصيات الدراسة :

فى ضوء التحليل السابق لأساليب التسعير المختلفة، واستناداً الى الملاحظات التقييمية السابق الإشارة إليها، وتمشياً مع مواصفات وخصائص منتجات المرافق العامة، ومراعاة للتعدد والتنوع فى اهداف السياسة التسعيرية بقطاع الخمات العامة فإننا نوصى بالآتى :

١) أن يتم تصميم السياسة التسعيرية بقطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق، وفقاً لنموذج مركب يمكن أن نطلق عليه " نموذج التسعير المركب " يتضمن توليفة مختلفة من أساليب التسعير السابق الإشارة إليها. وعند اختيار توليفة هذا النموذج يتعين مراعاة :

* أن تتفق مع خصائص وسمات الأشكال المختلفة لطلب على الخدمة ومرونته، وطبيعة تكاليف الإنتاج وسلوكها فى الأجل القصير والطويل.

* أن تكون توليفة النموذج المقترح متناسقة ومترابطة مع بعضها البعض ومع الأهداف المرغوبة وفقاً للولوية المحددة لكل منها، ودون التضحية بأحد الأهداف على حساب تحقيق الأخرى.

* أن تستند أسس وقواعد التسعير فى كافة التوليفات المستخدمة الى التكاليف الحدية أو الإضافية فى كل استخدام، أو على الأقل يقل الاختلاف الى أدنى مستوى ممكن (الاختلاف الناتج عن وجود آثار خارجية من الأمور الضرورية لتحقيق الكفاءة). مع ضرورة التفرقة بين التكلفة الفعلية للإنتاج والتكلفة المعيارية (التى يجب أن يتحملها المرفق فى سبيل إنتاج وتقديم الخدمة إذا تحققت كفاءة التشغيل فى منظورها العملى). فالتسعير استناداً الى التكلفة المعيارية سوف يحفز الإدارة على تخفيض تكاليف الإنتاج ومحاولة استغلال أكبر قدر من الطاقات افنتاجية غير المستغلة بافضل طريقة ممكنة.

ونظراً لتعدد صعوبات ومشاكل تحديد التكاليف المعيارية فى قطاع الخدمات العامة وبصفة خاصة فى الدول النامية، يمكن أن تنطلق نقطة البداية فى تصميم الأسعار من التكاليف الفعلية، والتى من المتوقع أن تقترب كثيراً من التكلفة المعيارية المقدرة مع نجاح المرفق فى تطبيق سياسات الاصلاح المستهدفة.

٢) عند اختيار توليفة أساليب التسعير فى النموذج المقترح يتعين مراعاة الاتجاهات أو الملامح العامة التالية :

* بالنسبة للخدمات التى يقدمها المرفق وتتصل مباشرة برفاهية أفراد المجتمع، فإن اسلوب التميز التصاعدى فى الأثمان يصبح أكثر تفضيلاً فى تسعير تلك الخدمة. ويتعين أن يكون السعر فى الشرائح الاستهلاكية الدنيا اقل من التكلفة الحدية للإنتاج، واكبر منها فى الشرائح الاستهلاكية المرتفعة، فهذا التفاوت المستهدف سوف يساهم إيجابياً فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية من منظور الرفاهية ويحقق العدالة الاجتماعية بأقصى قدر من الفاعلية. وفى المراحل الأولى من سياسات الإصلاح الاقتصادى حيث تكون الاعتبارات الاجتماعية لها وزن نسبى مرتفع يفضل أن يتسع حجم الشرائح الاستهلاكية الدنيا، ومع الاستمرار فى تطبيق السياسات الاصلاحية وجنى ثمارها يمكن ان يتقلص حجم الشرائح الاستهلاكية وتتزايد الأسعار لتتقارب مع التكلفة الحدية الخاصة.

* بالنسبة للخدمات التى يقدمها المرفق للأغراض التى لا تتصل مباشرة برفاهية الأفراد، فإن الاستعانة بأسلوب التمييز فى الأثمان من الدرجة الثانية ضمن توليفة النموذج المقترح يصبح أكثر تفضيلاً

اذا كان المرفق العام يعانى من طاقات إنتاجية فائضة بصورة مستمرة. أما إذا كان المرفق يعمل عند مستوى قريب من مستوى التشغيل الكامل معظم الفترات فإن نموذج التسعير المزدوج البسيط يصبح أكثر تفضيلا.

- إذا كان الطلب على الخدمة التى يقدمها المرفق يتقلب بشدة بين فترة وأخرى، مما ينجم عنه حجم كبير من الطاقات الإنتاجية غير مستغل فى بعض الفترات، وضغط زائد فى فترات أخرى، فإننا نوصى بأن يتضمن النموذج المقترح أسلوب التسعير بالحمل الأقصى بالنسبة للاستخدامات التى لا تتصل مباشرة بالرفاهية فإننا نوصى فى المراحل الأولى للتطبيق أن يتم الاعتماد على نموذج التسعير المزدوج حيث يمكن تحديد الجزء الثابت وفقاً لمعامل الحمل الأقصى بينما يتحدد الجزء المتغير من السعر وفقاً لأسلوب التصاعد فى الأسعار وبنفس الضوابط السابق الإشارة إليها.

٣) لزيادة قدرة النموذج المقترح على تحقيق المستهدف بفاعلية يستلزم:

أ- تحديد واضح ودقيق لأهداف السياسة التسعيرية ودرجة أولوية كل منها.

ب- إعداد مجموعة من الدراسات التفصيلية والدقيقة للمرافق محل الدراسة، على على أن تشمل ما يلى :

- درجة الارتباط بين الأسعار السائدة وتكاليف الإنتاج.
- حجم الطلب الفعلى والمتوقع لكل شكل من أشكال الطلب على الخدمة خلال فترات زمنية مختلفة (ذروة / عادية)،

مرونات الطلب السعرية والدخلية لمختلف أشكال الطلب وفى فترات زمنية مختلفة.

- تكاليف الإنتاج وتقسيماتها المختلفة، ومدى قدرة النظام الداخلى للتكاليف على خدمة اغراض التسعيرية.
- توصيف كامل للطاقات الإنتاجية المتاحة ومدى قدرتها على مواجهة الطلب فى فترات زمنية مختلفة ... إلخ.

جـ - اختيار إدارة للمرفق تتمتع بقدر عال من لاكفاءة، قادرة على استيعاب الفلسفة الحقيقية التى تكمن وراء اتباع سياسات الاصلاح الاقتصادى وانتهاج سياسات التحرر الاقتصادى داخل قطاع الخدمات العامة القابلة للتسويق، فإتباع هذه السياسات ليست هدفاً فى حد ذاته بل هى وسيلة لتحقيق هدف أعم وأشمل وهو تحقيق الكفاءة الاقتصادية. وتحقيق هذا الهدف لا يعنى إهمال الاعتبارات الاجتماعية فى السياسات التسعيرية المقترحة. كما ان تحقيق الهدف المالى للمرفق لا يعنى إهمال البعد الاجتماعى. فالكفاءة المستهدفة فى برامج الإصلاح لا تعنى تحقيق أكبر قدر من الإيرادات من خلال زيادات سريعة ومستمرة فى الأسعار، كما أنها لا تعنى استمرارية تقديم الدعم الحكومى للمرفق، بل انها تعنى تحقيق التوازنات بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وبما يسمح فى النهاية بتحقيق أكبر قدر ممكن من توليفة الأهداف. وأحد الوسائل الفعالة فى تحقيق هذا المفهوم الشامل للكفاءة هو تصميم السياسة التسعيرية وفقاً للملامح العامة للنموذج التسعيرى المقترح.

كما أن السياسة التسعيرية بمفهومها العلمى ليست مجرد تطبيق لمجموعة من الإجراءات السعرية، بل تتعداه لتشمل مجموعة متناسقة ومترابطة من البرامج السعرية محددة الهدف والوسائل. ويستلزم ذلك من إدارة المرفق منهجية جديدة، وفكر جديد يستند الى المبادئ العلمية فى رسم السياسات واتخاذ القرارات. فمهما بلغت كفاءة النماذج التسعيرية المقترحة فإن الادارة غير الكفء كفيلة بتحويل أكفء النماذج المقترحة الى أسوأها فى مجال التطبيق العملى.

وقبل أن نختتم هذه الدراسة نود أن نشير الى أن النموذج التسعيرى المقترح، هو نموذج عام لا ينطبق على مرفق بعينه، بل يضع الاطار العام الذى يتعين أن تصمم فى نطاقه السياسة التسعيرية بقطاع الخدمات العامة، والأسس التى يتعين أن تنطلق منها الدراسات التكميلية لتحديد توليفة المثلى للنموذج المقترح لكل مرفق عام على حدة طالما اختلفت ظروف الطلب والتكاليف بين تلك المرافق.

وبالرغم من ان النموذج الأمثل للتسعير فى مرفق ما قد لا يكون كذلك فى مرفق آخر، بل لنفس المرفق فى فترة أخرى، إلا أن كافة هذه النماذج يتعين أن يتحدد إطارها العام فى نطاق نموذج التسعير المركب المقترح طالما تعددت أهداف السياسة التسعيرية المرغوبة.

الفصل الرابع

إنتاج وتوزيع الكهرباء فى جمهورية مصر العربية(١)

مقدمـــــة:

تطورت صناعة الكهرباء فى مصر تطوراً كبيراً خلال الثلاثة عقود الماضية حتى أصبحت من أهم صناعة الخدمات فى الإقتصاد القومى. وقد حققت الصناعة نمواً سريعاً، حيث تزايدت السعة المركبة لمحطات التوليد من ٩٣٨ ميجاوات فى عام ١٩٦١ حتى بلغت ٦٩٨٣ ميجاوات عام ١٩٨٥، ثم ارتفعت إلى ٩٥٠٠ ميجاوات عام ١٩٩٣ ، وذلك بمعدل نمو سنوى بلغ فى المتوسط حوالى ٢٨٪. ولقد تزايدت الطاقة الكهربائية المولدة خلال الفترة بمعدل نمو بلغ فى المتوسط ٣٨,٥٪ سنوياً وذلك لمواجهة الزيادة فى الحمل الأقصى.

ورغم النمو الكبير فى سعات مرافق الكهرباء فى مصر، إلا أنها تعانى من ظاهرة تزايد معدلات نمو الطلب عن معدلات سعات إنتاجها، مما يؤدى الى ضرورة إعادة النظر فى السياسة التسعيرية القائمة والبحث عن سياسة تسعيرية رشيدة تمكن من تحقيق التوازن بين الطلب على الطاقة الكهربائية والمعروض منها.

---

(١) تم الإعتماد فى كتابة هذا الجزء على العديد من المراجع منها على سبيل المثال:
- محمد ابراهيم أبو العيون، تسعير الكهرباء وترشيد الطلب على الطاقة الكهربائية، دراسة لقطاع الكهرباء فى ج.م.ع. ، (دراسة دكتوراه) ١٩٨٦.
- سمير أبو الفتوح صالح، مدخل ديناميكى مقترح لترشيد قرارات التسعير فى صناعة الكهرباء ، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة، رقم ١٤٧، المجلد الثانى عشر ، العدد الثانى،١٩٨٨.

وبصفة عامة يدار قطاع الطاقة الكهربائية فى ج.م.ع. بمعرفة وزارة الكهرباء والطاقة والتى تشرف بدورها على مجموعة من الهيئات والشركات الفرعية التى تختص بشئون الإنتاج والتوزيع وهى:

١- هيئة كهرباء مصر :

وهى مرفق عام مملوك للدولة يختص بتوليد ونقل الكهرباء فى ج.م.ع. وبيع الطاقة الكهربائية إلى كبار المشتركين.

٢- هيئة الطاقة الذرية:

وهى هيئة مسئولة عن الدراسات الفنية والاقتصادية لدراسات التوليد النووية.

٣- هيئة كهرباء الريف:

وهى المسئولة عن تشييد خطوط التوزيع الفرعية.

٤- هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء:

وتختص بالتخطيط للمشروعات النووية وذلك بتشييد تلك المحطات.

٥- الشركات الفنية:

وعددها أربع شركات وهى، شركات للإنشاءات المدنية والتركيبات الميكانيكية لتصنيع بعض المعدات الكهربائية.

٦- شركات توزيع الكهرباء:

وتقوم بشراء الطاقة الكهربائية من هيئة كهرباء مصر وتقوم ببيع هذه الطاقة الى مشتركى الجهدين المتوسط والمنخفض.

علاوة على ما سبق فهناك خمسة مناطق للنقل، وهى منطقة كهرباء القاهرة، والإسكندرية، والوجه البحرى، والوجه القبلى والقناة.

وتعد مشكلة تحديد هيكل الأسعار الملائم لبيع الكهرباء واحدة من أهم المشاكل التى تواجهها الإدارة المنوط بها تحديد البنيان التعريفى لوحدة الطاقة الكهربائية كما تحظى بإهتمام الباحثين بصورة متجددة.

ويتزايد الإهتمام بموضوع تسعير الكهرباء فى الأونة الأخيرة مع ظهور إتجاهات التحرير الاقتصادى والتحول إلى اقتصاديات السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة فى إنتاج وتقديم الخدمات العامة فى مصر.

وعلى الرغم من تعدد العوامل المؤثرة على تحديد أسعار بيع الكهرباء، إلا أن التكلفة مازالت تشكل عنصراً هاماً من العناصر التى يتعين أن يستند إليها تحديد السعر.

بناءاً على ذلك، فإن ترشيد قرارات التسعير فى صناعات المرافق العامة - ومنها الكهرباء- يعتمد بصفة أساسية على دراسة عناصر التكاليف وتحليلها وتبويبها بصورة تمكن من تحديد العلاقة بين التكلفة والسعر.

ومن ناحية أخرى، يتعين دراسة المفاهيم المختلفة للتكلفة وذلك لإختيار المفهوم الذى يمكن الإعتماد عليه فى عملية التسعير لتحقيق مزيج من إعتبارات الكفاءة الاقتصادية، والعدالة التوزيعية، وكذلك إعتبارات إمكانية التطبيق العملى.

ويهتم هذا الجزء بتوضيح الخصائص المميزة للكهرباء والصناعة المنتجة لها- والتى تنعكس على السياسة التسعيرية للمرفق- وتوضيح العوامل المؤثرة على تحديد هيكل التعريفة، مع التركيز على تحليل عناصر تكلفة الطاقة الكهربائية ومحدداتها وعلاقة ذلك بأسعار بيع الطاقة الكهربائية.

وسوف ينتهى هذا الجزء بإستقراء لهيكل التعريفة المحدد لبيع أسعار الكهرباء فى مصر، وتطوره فى السنوات الأخيرة ومحاولة التعرف على العوامل التى يستند إليها بناء هيكل الأسعار والدور الذى تلعبه التكلفة فى هذا المجال.

ويجدر الإشارة أنه سيتم الإعتماد فى هذا الجزء على بيانات تتعلق بشركة توزيع كهرباء الإسكندرية.

أولاً: الخصائص المميزة للكهرباء والصناعة المنتجة لها:

تعد الكهرباء منتجاً حيوياً وضرورياً، ومصدراً هاماً من مصادر الطاقة فى المجتمعات الحديثة[1].

وتتسم الكهرباء بعدد من الخصائص والسمات المميزة والتى تنعكس بدورها على طبيعة وخصائص مرافق الكهرباء والظروف التى تعمل بها، **ومن أهم خصائص وسمات الكهرباء كمنتج ما يلى:**

١- تعتبر الكهرباء منتجاً نهائياً بالنسبة لفئة معينة من المستهلكين- مثل الإضاءة للأغراض المنزلية وإنارة الشوارع - كما يمكن إعتبارها أحد المدخلات (المنتجات الوسيطة) المستخدمة فى عمليات الإنتاج الصناعى.

٢- يعد الطلب على الكهرباء طلباً مشتقاً من الطلب على نواتج إستخدامها وخدمات السلع المعتمدة عليها.

٣- تعد الكهرباء منتجاً غير قابل للتخزين- إلا فى نطاق محدود وبتكلفة مرتفعة- ومن ثم فلابد من آنية وتزامن عمليات الإنتاج والاستهلاك.

٤- يتسم الطلب على الكهرباء- كما هو الحال بالنسبة لعديد من منتجات المرافق العامة- بالتقلب الشديد خلال ساعات النهار أو الأسبوع أو السنة.

---

(١) يعد متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية أحد المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى التقدم الاقتصادى، فكلما إرتفع نصيب الفرد من الطاقة بصفة عامة، والطاقة الكهربائية بصفة خاصة، دلّ ذلك على إرتفاع مستوى رفاهية المجتمع ومستوى تقدمه الاقتصادى.

٥- تمر الكهرباء بثلاثة مراحل رئيسية حتى تصل للمستهلك النهائى، وهى مرحلة التوليد، ومرحلة النقل، ثم مرحلة التوزيع. وبذلك تعتبر مرحلة النقل هى حلقة الربط بين عملية إنتاج الطاقة الكهربائية سواء من محطات التوليد الحرارى أو المائى وبين عملية إمداد المستهلكين فى المناطق المختلفة بإحتياجاتهم منها، ومن ثم تضيف عملية النقل منفعة مكانية على الكهرباء.

يترتب على السمات السابقة المميزة للكهرباء عدد من النتائج التى تشكل بدورها خصائص صناعة الكهرباء والظروف التى يعمل فى ظلها المرفق(١)

وتتمثل أهم خصائص صناعة الكهرباء بما يلى:

١- أن صناعة الكهرباء -بطبيعتها- تعتمد على فن إنتاجى مكثف لرأس المال، وبالتالى ترتفع درجة كثافة رأس المال المستثمر فى تلك الصناعة، وتنخفض درجة مرونة الإحلال بين عنصرى العمل ورأس المال.

٢- تنطوى خاصية تزامن عمليات الإنتاج والإستهلاك على ضرورة الإلتزام التام لمرافق الكهرباء بإمداد الكهرباء لكل من يطلبها فى وقت ومكان طلبه لها، مما يتطلب ضرورة بناء السعات الإنتاجية للمرفق ليس على أساس الطلب فى الأجل القصير، ولكن على أساس الطلب المتوقع على الكهرباء فى الأجل الطويل وفى وقت الذروة.

---

(١)وتعد دراسة هذه الخصائص ذات أهمية خاصة عند دراسة مشكلة تسعير الكهرباء، لما لها من إنعكاسات ونتائج مباشرة على السياسة التسعيرية وهيكل التعريفة الملائم لهذه الصناعة.

ومن ناحية أخرى، يتسم الطلب على الكهرباء - كما سبق أن ذكرنا- بالتقلب الشديد سواء خلال ساعات اليوم أو بصورة موسمية، وهو الأمر الذى يجعل الحجم الأمثل للسعة الإنتاجية للمرفق يتحدد بناءاً على طلب أوقات الذروة - أو ما يطلق عليه "الحمل الأقصى".

ويلاحظ أن النتيجة الحتمية لذلك هى وجود بعض الطاقات الفائضة لدى المرفق فى فترات إنخفاض الطلب- فى غير أوقات الذورة- أو فى حالة قيام المرفق ببعض التوسعات الإستثمارية لزيادة السعة الإنتاجية مع عدم بلوغ الحمل الأقصى لمستوى حجم الإنتاج الممكن فى ظل الإستغلال الكامل للطاقة.

٣- إرتفاع نصيب التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية لإنتاج الكهرباء، والتى قد تؤدى إلى عمل المرفق فى ظل تزايد غلة الحجم، أى تناقص التكلفة المتوسطة الكلية كلما إزداد حجم الإنتاج وحجم المرفق ذاته.

٤- سعى المرفق الدائم لرفع معامل السعة المستغلة Capacity Uyilization- Coefficient وذلك بهدف تدنية متوسط تكلفة الوحدة المنتجة، والعمل على تهذيب منحنى الحمل (الطلب) اليومى أو الموسمى "Evened out- demand" للحد من التباين الشديد فى معامل السعة المستغلة بين الأوقات المختلفة، وتحقيق الإستغلال الأمثل للسعة المتاحة للمرفق. يعنى ذلك إجتذاب مزيد من الطلب ورفعه فى فترات إنخفاض الإستهلاك (فى غير أوقات الذروة) ومحاولة الحد من الإستهلاك فى فترات الذروة لتجنب الأحمال الزائدة.

٥- إن تعدد الفئات المستخدمة للكهرباء، وتباين الغرض من الإستهلاك الأغراض المنزلية والتجارية والصناعية تؤدى إلى تباين مرونات الطلب السعرية والدخلية للكهرباء، ومن ثم تباين تأثير السياسة التسعيرية على الكمية المطلوبة بواسطة كل فئة من فئات المستهلكين.

٦- رغم أن مراحل إنتاج الكهرباء الثلاثة - التوليد والنقل والتوزيع- تعد عمليات مستمرة ومتكاملة ومتصلة إلا أن دالة إنتاج الكهرباء هى عبارة عن مجموع ثلاث دوال تمثل كل منها دالة إنتاج مستقلة لكل مرحلة، وبالمثل فإن دالة التكاليف هى مجموع دوال تكاليف إنتاج المراحل الثلاث. علاوة على ما سبق ، فإنه يمكن التمييز فى مرحلة التوليد بين أنواع محطات التوليد المختلفة حسب الطريقة الفنية المستخدمة، حيث أن إنتاج الكهرباء يتم بعدد من الطرق وأهمها:

- المساقط المائية (الطاقة الكهرومائية).
- المحطات الغازية.
- المحطات البخارية.
- المحطات الذرية أو النووية.
- المحطات المستخدمة للفحم.

ولكل طريقة من الطرق السابقة خصائصها الإقتصادية، فمثلاً تتصف محطات التوليد الغازية بتخفيض تكلفتها الرأسمالية بالمقارنة بمحطات التوليد النووية، ولكنها تتميز عنها بإرتفاع تكلفة التشغيل. بناءاً على ذلك، فإنه يتعين دراسة وتحليل عناصر التكاليف المرتبطة بكل نوع من هذه المحطات على حدة.

ثانياً: أهمية دراسة مشكلة تسعير الكهرباء

يوجد إرتباط مباشر بين إستهلاك الطاقة - وبصفة خاصة الطاقة الكهربائية- وبين رفاهية المستهلكين ومعدلات النمو الصناعى والتنمية الاقتصادية بوجه عام.

وتعانى مرافق الكهرباء فى مصر من إزدياد مستوى الحمل الأقصى - أى اقصى مستوى للطلب على الكهرباء فى فترة معينة - بمعدلات تفوق تلك التى تزداد بها سعات التوليد. يترتب على ذلك إنخفاض مستوى الخدمة التى يقدمها المرفق، وإرتفاع التكلفة الإجتماعية لمخاطر إنقطاع التيار الكهربائى.

وتزداد أهمية دراسة هذه المشكلة فى المرحلة الحالية التى تمر بها عملية التنمية الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية، وما يصاحبها من التوسع والنمو العمرانى، ونمو الإستثمارات الصناعية، والتحديث الزراعى، والتى تؤدى إلى زيادة كبيرة فى معدلات نمو الطلب الحالى والمتوقع على الكهرباء.

وقد يرى بعض الباحثين أن الزياده فى الطلب على الكهرباء المرتبطة بإحتياجات عملية التنمية الإقتصادية والصناعية ، تتعلق بالسياسة الإستثمارية وقرارات التوسع فى سعات المرفق اكثر من كونها تتعلق بالقرارات التسعيرية، إلا أنه يمكن القول، أن وضع سياسة سعرية سليمة يرتبط إرتباطاً وثيقاً بقرارات الإستثمار التوسعية الرشيدة، وذلك من حيث تقرير الحجم الملائم للإستثمار الرأسمالى الجديد وتوقيته.

فعندما يزداد الطلب وينتقل إلى مستوى أعلى – فى ظل الإستغلال الكامل للسعة الإنتاجية المتاحة– يصبح أمام المرفق خيارين. الخيار الأول هو رفع سعر وحدة الطاقة الكهربائية عند الحمل الأقصى مع بقاء السعة الإنتاجية القائمة دون تغيير، اما الخيار الثانى يتمثل فى زيادة السعة الإنتاجية للمرفق لمواجهة زيادة الطلب.

ويلاحظ أن إختيار أى من البديلين يعتمد على عدد من العوامل أهمها:

– أهداف السياسة التسعيرية للمرفق فى الأجلين القصير والطويل.

– العلاقة بين التكلفة والسعر.

– مدى مرونة الطلب.

– حجم الطلب المتوقع.

– الفترة اللازمة لإنشاء السعات الجديدة والبدء فى تشغيلها.

– درجة المنافسة التى يواجهها المرفق.

فعندما ترمى السياسة التسعيرية للمرفق لتحقيق الهدف المالى والذى يعنى ضرورة بناء التعريفة على أساس تغطية التكاليف الكلية (المتغيرة + الثابتة) ، فإذا كان الطلب الأقصى المتوقع – بعد الإنتهاء من التوسعات – لن يسمح بالإستغلال الكامل للطاقات، ومن ثم عدم تغطية السعر لمتوسط التكلفة الكلية للوحدة، فقد يرى المرفق الإنتظار حتى يرتفع مستوى الطلب بشكل كاف، ويتم إختيار البديل الأول كأداة لترشيد الطلب.

وقد يواجه متخذ القرار بالعديد من الضغوط والقيود العامة التى تفرض عليه تبنى سياسة تسعيرية تنطوى على دعم ضمنى لأسعار الطاقة الكهربائية التى تستهلكها فئات أو قطاعات إنتاجية معينة فى المجتمع ، وذلك سعياً لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسة محددة.

ومن الأرجح فى مثل هذه الظروف أن تكون العلاقة بين التكلفة والسعر غير واضحة أو محددة، وغالباً ما يعانى المرفق من بعض الخسائر نتيجة عدم تمكنه من إسترداد جزء من التكلفة الثابتة، كما قد يتم تمويل هذه الخسائر من موازنة الدولة. وفى هذه الحالة من المتوقع أن تنفصل السياسة الإستثمارية عن السياسة السعرية، وتصبح أكثر إعتماداً على القرارات السياسية.

ومن ناحية أخرى، كلما إنخفضت مرونة الطلب على الكهرباء فى الأجل القصير، وارتفعت الفترة اللازمة للإنتهاء من إنشاء وتشغيل السعات الجديدة، كلما إنخفضت فعالية السعر فى ضبط الإستهلاك وترشيد الطلب، وإرتفعت درجة مخاطر إنقطاع التيار والتكاليف الاجتماعية المصاحبة لذلك ، ومن ثم يفضل المرفق اللجوء للبديل الثانى.

وجدير بالذكر أن المرفق إذا كان يواجه بوجود بعض المنافسين ويعمل فى ظل ظروف إحتكار القلة، فإن كل من سياسته التسعيرية والاستثمارية تعتمد على ردود أفعال المنافسين، ومن ثم فإن اللجوء للبديل الأول – رفع السعر – يتوقف على رد الفعل المتوقع للمنافسين .

خلاصة ما سبق، أن وجود سياسة تسعيرية رشيدة، تعتمد الأسعار المحددة فى ظلها على أساس من تكلف الإنتاج، تعد شرطاً ضروريا للسياسة الإستثمارية الرشيدة.

ومن وجهة نظر الرفاهية الإقتصادية، فإن السياسة التسعيرية للمرفق يتعين أن ترمى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وذلك بأن يعكس السعر التكلفة الإقتصادية الفعلية للموارد المستخدمة فى الإنتاج، بمعنى آخر يتعين أن يعكس السعر تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستغلة وندرتها النسبية وهو ما يعد الشرط الضرورى لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد .

ويتطلب تحقيق ذلك الهدف تخليص أسعار المدخلات والموارد المستخدمة فى صناعة الكهرباء من بعض التشوهات التى قد تعانى منها - كالدعم والضرائب غير المباشرة وغيرها- والتى تؤدى إلى إنحرافات الأسعار السوقية لتلك المدخلات عن التكلفة الإقتصادية الحقيقية لها. بمعنى آخر يتعين مراعاة إستخدام اسعار الظل للموارد والمدخلات عند حساب التكلفة التى تستند إليها عملية تسعير وحدات الطاقة الكهربائية.

ويتعين أن يلقى هدف تحقيق الكفاءة الإقتصادية أهمية خاصة عند دراسة موضوع تسعير الكهرباء وعند تصميم نظم وهياكل الأسعار المتبعة يرجع ذلك إلى كون الكهرباء تعد مدخلاً وسيطاً فى معظم العمليات الإنتاجية، ومن ثم فإن التشوهات فى أسعار الطاقة سوف تؤدى إلى سلسلة متعاقبة من التشوهات فى أسعار معظم - إن لم يكم كافة- السلع والخدمات ، مما يترتب عليه خللاً فى تخصيص الموارد على مستوى الإقتصاد القومى.

مما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من القضايا المهمة المرتبطة بعملية تسعير الكهرباء ونلخصها فيما يلى:

١- أن وضع نموذج لتسعير الكهرباء يتطلب التعرف الدقيق على أهداف السياسة التسعيرية للمرفق من ناحية، وعلى العوامل المؤثرة فى السعر - والتى تتعلق بعضها بجانب البعض الآخر بجانب العرض - من ناحية أخرى.

٢- أن التكلفة ليست هى العامل الوحيد الذى يتحدد على أساسه السعر، إلا أنه فى كافة الأحوال يتعين أن تكون العامل الرئيسى والقاعدة أو الأساس الذى ينطلق منه بناء الهيكل التعريفى للكهرباء - لاسيما فى ظل الإتجاه نحو خصخصة هذه الصناعة أو أجزاء منها .

٣- أن أهداف السياسة التسعيرية للكهرباء متعددة ومتشابكة، فقد يهدف المرفق إلى تحقيق التوازن المالى مع عائد مقبول على رأس المال، وإلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية، وتحقيق العدالة التوزيعية وبعض الأهداف الإجتماعية والسياسية. وتنشأ المشكلة الرئيسية عند تشابك هذه الأهداف وتعارضها أحياناً، ومن ثم يتعين التحديد التام لأهداف السياسة التسعيرية للمرفق، مع وضع أوزان ترجيحية تعكس الأهمية النسبية لكل هدف من هذه الأهداف وذلك عند الشروع فى بناء هيكل تسعير الكهرباء.

٤- يعد بناء سياسة تسعيرية وهيكل تعريفى سليم ورشيد للكهرباء (يعتمد على التكلفة الإقتصادية للموارد) الدعامة التى ترتكز عليها القرارات الإستثمارية الكفء للمرفق.

٥- يتعين أن يستند بناء هيكل الأسعار علـى إعتبـارات إمكانيـات التطبيـق العملى، كما يتعين - أن يتسم بالوضـوح والبعد عن التعقيـد والإسـتقرار النسبى.

وقبل التعرض لنموذج تسـعير الكهربـاء فـى مصـر يتعيـن دراسـة العوامل المؤثرة على عملية التسعير ذاتها.

ثالثاً: الطلب على الكهرباء

تتعـدد الفئـات المسـتخدمة للكهربـاء، كمـا يتبـاين الغـرض مـن الإستهلاك بالنسبة لكل فئـة وعـادة مـا يتـم تقسـيم فئـات الطلـب إلـى طلـب مسـتهلكى المنـازل (للأغـراض المنزليـة) ، وطلـب القطـاع الصنـاعى (للأغراض الصناعية)، طلب القطاع التجارى (للأغراض التجارية).

وتختلف العوامل المؤثرة على طلب كل فئة ، وكذلك يختلف تـأثير السياسة التسعيرية للمرفق علـى الكميـة المطلوبـة بواسـطة كل فئـة نظـراً لإختـلاف مرونـة الطلـب السعرية علـى الكهربـاء فيمـا بينهـا. ونظـراً لأن عملية التسعير - كما سبق أن ذكرنا - تعتمد علي تقدير دالة لكل فئـة مـن فئـات المسـتهلكين علـى إعتبـار أن دالـة الطلـب الإجماليـة (طلـب السـوق) هى عبارة عن التجميع الأفقى لهذه الدوال الفرعية.

وتهتم الدراسة فـى هـذا القسـم ببيـان العوامـل المؤثـرة علـى دوال طلـب الفئـات المختلفـة وفقـاً للدراسـات التـى أجريـت فـى هـذا المجـال. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير دالة الطلب على الكهرباء للأغراض التجارية (القطاع التجارى) يواجه بعدد من الصعوبات التطبيقيـة - لعـل مـن أهمهـا تنوع نواتج القطاع التجارى وصعوبة قياسه أحيانـاً، وكذلـك صعوبـة ربـط

ذلك الناتج بإستهلاك ذلك القطاع من الكهرباء - مما يؤدى إلى صعوبة التعرف على العوامل المحددة لطلب هذا القطاع بصورة دقيقة. لذلك سوف يتم التركيز فيما يلى على الطلب المنزلى والطلب الصناعى.

أ- الطلب للأغراض المنزلية:

يعتمد طلب مستهلكى المنازل على الكهرباء - شأنها شأن أى منتج آخر - على دخل المستهلكين، وسعر الكهرباء، وأسعار السلع الأخرى. ويقصد بالسلع الأخرى، السلع البديلة للكهرباء - مثل الغاز الطبيعى فى صوره المختلفة والفحم وغيرها - وكذلك السلع المكملة لها مثل السلع المنزلية المعمرة .

ويتأثر الطلب على الكهرباء فى الأجل القصير بمعدلات إستخدام السلع التى تتكامل مع الكهرباء خلال الفترة محل التحليل . ومن ناحية أخرى - بإتاحة فترة زمنية أطول للتحليل - فإن رصيد تلك السلع يتعرض للنمو ومن ثم يعد الرصيد المتاح للمستهلكين من هذه السلع أحد المتغيرات المستقلة المؤثرة فى دالة الطلب فى الأجل الطويل.

وهناك العديد من الصعوبات التى ترتبط بتقدير دالة الطلب على الكهرباء للأغراض المنزلية ، بعض هذه الصعوبات نظرية والبعض الآخر صعوبات على المستوى التطبيقى، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلى:

١- فى حالة تطبيق التعريفة المزدوجة أو ذات الشرائح - كما سبق وأوضحنا عند التعرض لمبدأ التسعير المتعدد فى جزء سابق من الدراسة - نجد أن السعر المتوسط يختلف عن السعر الحدى. ولقد إختلف الاقتصاديون المهتمون بإقتصاديات الطاقة حول

ما إذا كانت الكميات المطلوبة فى هذه الحالة تستجيب للسعر المتوسط أو السعر الحدى، مما يثير بعض الصعوبات الفنية فى تقدير دالة الطلب على الكهرباء . ومن ناحية أخرى ، يرى عديد من الإقتصاديين أن المستهلك الرشيد- وفقاً لمبادئ النظرية الإقتصادية- يبنى القرار المحدد لحجم إستهلاكه على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية التى يستمدها من إستهلاك وحدة إضافية من الكهرباء وبين سعر هذه الوحدة. بمعنى آخر، فإن السعر الحدى لوحدة الكهرباء يمثل ذلك السعر الذى تتحدد على أساسه الكميات المطلوبة.

٢- وفقاً لمبادئ النظرية الإقتصادية ، فإن سعر الكهرباء، وأسعار السلع الاخرى، والدخل، تعد متغيرات عن الكمية المطلوبة (المتغير التابع).

ومن ناحية أخرى، فإنه فى ظل التعريفة ذات الشرائح (سواء التصاعدية أو التنازلية) ، فإن السعر الذى يواجهة المستهلك يتحدد بناء على حجم إستهلاكه- ومن ثم الشريحة السعرية التى يحتسب إنفاقه على الكهرباء على أساسها - مما يجعل سعر الكهرباء متغيراً داخلياً يعتمد على الكمية المطلوبة. بمعنى آخر، فإن السعر فى هذه الحالة يعد مرة متغيراً مستقلاً ومرة أخرى متغيراً تابعاً فى علاقته بالكمية المطلوبة من الكهرباء. وعلى ذلك فإنه يتعين تعقب أثرين، الأثر الأول مباشر ويتمثل فى تأثير التغير فى قيم المتغيرات المستقلة (سعر الكهرباء، اسعار السلع الأخرى، الدخل) على الكمية المطلوبة، والأثر الثانى يعد أثراً غير مباشر يتمثل فى تأثير التغير الناتج فى قيم الكمية المطلوبة على السعر (الحدى والمتوسط).

٣- صعوبة الإتفاق حول أساليب أو مقاييس معينة لتقدير التغير فى رصيد ومعدل إستخدام السلع المكملة للكهرباء (السلع المنزلية المعمرة المعتمدة على الكهرباء) ولاسيما فى ظل صعوبة توافر قواعد بيانات من الممكن الإستناد إليها بهذا الشأن فى الدول النامية.

٤- وجود مجموعة كبيرة من العوامل المؤثرة فى الطلب على الكهرباء، والتى حاولت عديد من الدراسات إختبار مدى معنوياتها فى التأثير على الكمية المطلوبة من الكهرباء، من أهم هذه العوامل، درجات الحرارة خلال فترات معينة من السنة ، متوسط عدد أفراد الأسرة ، أسعار بدائل الطاقة المستخدمة للأغراض المنزلية، مثل الغاز الطبيعى،والفحم وبعض منتجات البترول وغيرها.

ولقد تبين من هذه الدراسات أنه على الرغم من أهمية كثير من هذه العوامل إلا أنه لا يمكن أخذها جميعاً فى الحسبان عند تقدير دالة الطلب على الكهرباء.

ب- طلب القطاع الصناعى:

يرتبط الطلب على الكهرباء كمصدر من مصادر القوى المحركة مباشرة بحجم إنتاج القطاع الصناعى المستهلك لها، ويلاحظ فى هذه الحالة أن الكهرباء تعد أحد مدخلات العملية الإنتاجية، ومن ثم سوف يعتمد الطلب على الكهرباء على عدد من المتغيرات من أهمها:

- حجم الإنتاج و الأسعار النسبية لمصادر الطاقة المختلفة.

- أسعار المدخلات الأخرى فى العملية الإنتاجية.

- نوع الفن الإنتاجى المستخدم (كثيف العمل / كثيف رأس المال).

- التغيرات التكنولوجية التى تحدث بمرور الوقت، والتى من شأنها إحداث تغييرات فى درجة كثافة إستخدام عنصرى العمل ورأس المال وفى نوع الوقود المستخدم.

مما سبق يمكن أن نستنتج بعض الصعوبات التى يمكن أن تواجه تقدير دالة الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع الصناعى منها:

١- أن جزءاً من طلب القطاع الصناعى على الكهرباء لايرتبط بحجم إنتاج ذلك القطاع ، مثل الطلب لأغراض الأضاءة او التدفئة.

٢- أن القطاع الصناعى يتكون من مجموعة كبيرة من الصناعات غير المتجانسة والتى تختلف فيما بينها من حيث الفن الإنتاجى المستخدم ومن ثم تختلف درجة مرونة الإحلال بين مصادر الطاقة المختلفة وبين الكهرباء، مما يتطلب ضرورة تقدير دالة لطلب كل صناعة على الكهرباء بصورة مستقلة.

٣- صعوبة قياس أثر التغيرات التكنولوجية على الطلب على الكهرباء والإحتياج إلى سلاسل زمنية نسبياً لمحاولة قياس وتقدير ذلك الأثر.

مرونة الطلب السعرية على الكهرباء:

يتعين التفرقة بين مرونة الطلب السعرية على الكهرباء فى الأجل القصير وفى الأجل الطويل. ولقد أيدت عديد من الدراسات إنخفاض مرونة الطلب السعرية على الكهرباء فى الأجل القصير، حيث تبين أنها أقل من الوحدة.

وعلى الرغم من ذلـك، فـإن بعض هـذه الدراسـات يـرى أن قيمـة المرونة سوف تقل أو تزيد قليلاً عن الوحدة فى الأجل القصير وذلـك وفقـاً لطبيعة دالة الطلب المستخدمة وأسلوب التحليل.

فعلى سبيل المثال ، فإن تقديرات مرونـة الطلـب السـعرية المشـتقة من دوال الطلب المبنيـة علـى السـعر المتوسـط سـوف تكـون دائمـاً مقـدرة بأعلى من قيمتها الحقيقية، ذلك لأن السعر المتوسط عادة ما يكون أكبر من (أويساوى) السعر الحـدى، وذلـك إذا مـا كـان المسـتهلك فعـلاً يعتمـد علـى السعر الحدى وليس السعر المتوسط فى تحديد حجم إستهلاكه.

ويلاحـظ أن مرونـة الطلـب السـعرية علـى الكهربـاء فـى الأجـل الطويل قد تكون أكبر من الوحدة، حيث من المتوقع أن تكون قيمتها اكبر من قيمة مرونة الطلب السعرية فى الأجل القصير.

رابعاً : تكاليف إنتاج الكهرباء

تنبـع أهميـة دراسـة تكلفـة إنتـاج الكهربـاء عنـد دراسـة القضايـا المرتبطة بتسعير وحدة الطاقة الكهربائية، من ضرورة أن تعكس التعريفـة المحددة تكلفة الموارد الإقتصادية المستخدمة فى الإنتاج.

وتمر الكهرباء بعدد مـن المراحـل حتـى وصولهـا إلـى المسـتهلك، تتمثل هذه المراحل – كمـا سبق أن ذكرنـا – فـى مرحلـة التوليـد، والنقـل والتوزيع. يترتب على ذلك إمكانية تحديد التكـاليف المرتبطـة بكـل مرحلـة على حدة.

أ- مرحلة التوليد:

تتعدد الطرق الفنية المستخدمة فى عملية التوليد، إلا أنه يمكن التمييز بين طريقتين رئيسيتين لتوليد الكهرباء هما طريقتا التوليد الحرارى وطريقة التوليد المائى. وتعتمد طريقة التوليد الحرارى على الوقود المستخدم فى بداية المرحلة، ويمكن التمييزفى هذا المجال بين وحدات التوليد البخارية والغازية والنووية. أما طريقة التوليد المائى فإنها تعتمد على وجود خزانات مائية تحتجز خلفها المياه بحيث تمر بعد ذلك عند تنقيتها من الخزان على تربينات تساهم فى تحريك مولدات الكهرباء.

وبغض النظر عن الأسلوب الفنى المستخدم للتوليد فإنه يمكن تقسيم التكاليف الكلية فى هذه المرحلة إلى:

١- تكاليف رأس المال المستثمر فى مجال التوليد

وتعرف بأنها تكلفة الموارد المستخدمة لبناء السعة اللازمة لمواجهة الحد الأقصى للطلب، وتمثل تكاليف رأس المال النسبة الغالبة من التكاليف الإنتاجية للتوليد. وتتأثر هذه التكاليف بالسعة المطلوب إنشاؤها(*)، وطول الفترة الزمنية اللازمة للتشييد، وبالتالى تعتمد هذه التكاليف بصفة أساسية على حجم الحمل الأقصى.

(*) يقصد بالسعة أقصى كمية يمكن إنتاجها من الطاقة الكهربائية فى أى لحظة زمنية مقاسة بالكيلووات.

٢- تكاليف التشغيل والصيانة والإصلاحات

وتعد من التكاليف المتغيرة لأنها ترتبط بمدى تشغيل محطة التوليد وحجم الطاقة الكهربائية المولدة فى كل وحدة من وحدات التوليد. وأهم عناصر هذا النوع من التكاليف :

- الأجور المرتبطة بمرحلة التوليد.
- تكلفة الخامات والموارد.
- تكلفة الصيانة والإصلاح.

٣- تكاليف الوقود:

وتعد من قبيل تكاليف التشغيل المتغيرة لأنها تعتمد إلى حد كبير على حجم الطاقة الكهربائية المولدة. وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة الوقود تعد من اكبر عناصر تكاليف التشغيل فى مرحلة التوليد. وتختلف تكلفة الوقود بإختلاف الأسلوب الفنى لتوليد الكهرباء، حيث ترتفع هذه التكلفة كثيراً فى وحدات التوليد الحرارية مقارنة بوحدات التوليد المائية. وكذلك تختلف هذه التكلفة بإختلاف نوع الوقود المستخدم فى وحدات التوليد الحرارية.

وبصفة عامة فإن تكلفة الوقود تتحدد بعدد من العوامل.

أهمها:

- أسعار الوقود المستخدم فى صناعة الكهرباء.
- تكاليف نقل الوقود.
- تكلفة الفاقد فى الوقود الناتج عن عمليات النقل والتخزين.
- تكلفة التخلص من مخلفات الوقود.

ب- مرحلة النقل:

وتعد هذه المرحلة ، مرحلة وسيطة فى إنتاج الكهرباء، حيث يتم نقل الكهرباء من مناطق التوليد إلى مناطق التوزيع والإستهلاك، مما يضفى عليها منفعة مكانية. وتعد هذه المرحلة غير قابلة للتجزئة، حيث أنه لا يمكن نقل كيلووات واحد من الكهرباء إلا بإنشاء شبكة كاملة للنقل. وتنقسم تكاليف النقل إلى :

١- تكاليف رأس المال المستثمر فى إنشاء شبكات النقل.

٢- تكلفة الصيانة والإصلاح.

٣- تكلفة فاقد التيار الكهربائى الذى لايمكن تجنبه أثناء عملية النقل.

وهناك عديد من العوامل التى تؤثر فى عناصر التكاليف السابقة من بين أهم هذه العوامل:

- تكلفة وحدة كابلات النقل ، والتى تعتمد على القطر العرضى لهذه الكابلات، فكلما إزداد قطرها كلما إرتفع ثمن الوحدة منها.

- مسافة النقل، فكلما إزدادت مسافة النقل كلما إرتفعت إحتمالات فقد وتسرب التيار الكهربائى، وكذلك إزدادت التكلفة الرأسمالية لشبكة النقل.

- معامل الحمل الأقصى، والذى يعتبر أحد العناصر المحددة لحجم إستثمارات مرحلة النقل فكلما إزداد حجم الحمل الأقصى ، كلما تطلب ذلك زيادة إستثمارات النقل.

- معامل الحمل، وهو الذى يحدد مدى إستغلال خطوط النقل، فكلما إرتفع هذا المعامل - دلالة على إرتفاع ساعات إستخدام هذه الخطوط فى المتوسط خلال العام - كلما إنخفضت تكلفة النقل بالنسبة لكل كيلووات، وذلك بغض النظر عن مسافة النقل، مما يشير إلى وجود وفورات الحجم فى مرحلة النقل والتى تنتج عن خاصية عدم قابليتها للتجزئة.

جـ - مرحلة التوزيع:

وتنطوى هذه المرحلة على تخفيض جهد التيار المنقول من خلال شبكات النقل، بحيث تصبح ملائمة للغرض من الإستهلاك. فيتم تخفيض الجهد فى مرحلة التوليد إلى أربعة مستويات وهى ، الجهد الفائق، والجهد العالى، والجهد المتوسط، والجهد المنخفض، وذلك بإستخدام المحولات الخافضة للجهد، وعندئذ تصبح وحدات الكهرباء صالحة للتوزيع من خلال الشبكات الخاصة المعدة لهذا الغرض حتى مقر المستهلك. بناءاً على ما سبق فإن مرحلة التوزيع تضفى على الكهرباء منفعة شكلية. وأهم عناصر التكاليف فى هذه المرحلة تتمثل فى :

١- التكلفة الرأسمالية الخاصة بالتوزيع.

٢- تكلفة الصيانة والإصلاح.

٣- الأجور ومستلزمات الإنتاج المختلفة من مواد وخامات.

وتتأثر العناصر السابقة بصورة رئيسية بحجم الحمل الأقصى الذى يواجه المرفق.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان هناك مجموعة أخرى من التكاليف يتحملها المرفق ولا تدخل ضمن النفقات السالف ذكرها وأهمها:

- النفقات الإدارية والنفقات العامة، وتتاثر هذه النفقات بصفة رئيسية بعدد من المستهلكين الذين يخدمهم المرفق، وكذلك بمعدلات الزيادة السنوية فى الأجور ومعدلات التضخم بوجه عام.

- نفقات محاسبة المستهلكين ونفقات التحصيل، والتى تعتمد على عدد المشتركينن وأسلوب التحصيل.

- الضرائب التى يتحملها المرفق، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

- الإهلاك والذى يعد أحد عناصر التكلفة الضخمة وذلك لإرتفاع الكثافة الرأسمالية فى قطاع الكهرباء.

وإذا ما إعتمدنا على تقسيم تكاليف إنتاج الكهرباء إلى مجموعة تكاليف ثابتة ، ومجموعة تكاليف متغيرة، يلاحظ أن التكاليف الرأسمالية تتأثر طردياً بحجم الطلب (الحمل الأقصى)، بينما تتأثر عناصر التكاليف المتغيرة بصورة أكبر بحجم الطاقة الكهربائية المنتجة.

وبخلاف حجم الطلب الأقصى والطاقة الكهربائية المنتجة، فهناك عدد من العوامل الفنية التى تؤثر بعضها على عناصر التكلفة الثابتة، ويؤثر البعض الآخر على التكاليف المتغيرة، كما أن منها ما يؤثر على عنصرى التكلفة فى آن واحد، ومن بين أهم هذه العوامل ما يلى:

١- معامل الحمل ومعامل حمل وحدات التوليد

يؤثر معامل الحمل على متوسط التكلفة الثابتة ، فكلما إرتفع معامل الحمل (مما يشير إلى إرتفاع متوسط درجة إستغلال السعات الثابتة خلال الفترة) دل ذلك على إستغلال السعات إستغلالاً افضل حيث يتم حساب متوسط التكلفة الثابتة كما يلى:

$$= \frac{\text{متوسط التكلفة الثابتة للكيلووات خلال السنة}}{\text{عدد ساعات السنة (٨٧٦٠)}}$$

يتم بعد ذلك ترجيح متوسط التكلفة السابق حسابها وذلك بمعامل الحمل السنوى حيث

$$\text{متوسط التكلفة الثابتة} = \frac{\text{متوسط التكلفة الثابتة لـ ك . س}}{\text{معامل الحمل}}$$

وبالتالى كلما إرتفع معامل الأحمال إنخفضت متوسط التكلفة الثابتة لوحدة الطاقة الكهربائية والعكس صحيح . وبنفس المنطق السابق ، فإن إرتفاع قيمة معامل حمل وحدة التوليد يؤدى إلى إنخفاض متوسط التكلفة الثابتة، وكذلك إنخفاض مستوى التكاليف المتغيرة (وبصفة خاصة تكلفة الوقود الذى تستهلكه الوحدة)

٢- موقع الإستهلاك

حيث أن قرب المستهلك من أماكن توليد الكهرباء يخفض من التكلفة الإجمالية، حيث تنخفض كل من تكلفة النقل والتوزيع ، والعكس صحيح.

٣- مستوى الجهد المطلوب

تمر عملية خفض الجهد بمراحل متعددة ، تتناسب مع درجة خفض الجهد المطلوبة. فكلما إنخفض الجهد الذى يرغب المستهلك فى التعاقد عليه، كلما إزداد عدد المراحل التى يمر بها التيار المولد حتى وصوله إلى المستهلك، ومن ثم إرتفاع تكلفة الإنتاج . وبالتالى يلاحظ أن مستهلكى الجهد الفائق والعالى يتحملون بتكلفة أقل منها فى حالة مستهلكى الجهد المتوسط والمنخفض.

٤- مدى تزامن الحد الأقصى لطلب المستهلكين مع الحمل الأقصى للمرفق

فكلما زادت درجة تزامن الحمل الأقصى للمستهلك (أقصى طلب له) مع زمن تحقق الحمل القصى للمرفق، كلما إرتفعت التكلفة نظراً لإرتفاع إحتمالات زيادة الحمل الأقصى عن سعة المرفق الرأسمالية فى لحظة معينة، ومن ثم ترتفع التكلفة الحدية للسعة، اما إذا تحقق الحمل الأقصى للمستهلك فى أوقات إنخفاض الحمل لدى المرفق (أى وجود سعات غير مستغلة) فإن ذلك يعنى أن الإستهلاك فى غير أوقات الذروة يتطلب إضافات إلى التكاليف الرأسمالية، حيث تكون التكلفة الحدية للسعة مساوية للصفر، وبالتالى تنخفض التكلفة الحدية لإنتاج وحدة إضافية بشكل كبير.

٥- التقلبات الفصلية فى الأحمال

يتسم الطلب على الكهرباء بالتقلب من موسم لآخر وفقاً للإختلاف فى الظروف البيئية والطبيعية وسوف يؤدى ذلك إلى تباين الأحمال بين مواسم السنة وسوف يؤثر ذلك على كل من التكاليف المتغيرة والثابتة. فكلما إرتفعت درجة التباين بين مواسم السنة، كلما تطلب ذلك إنشاء سعات ثابتة أكبر لمواجهة الحمل الأقصى وفى نفس الوقت إنخفض معامل الحمل السنوى، مما ينطوى على زيادة فى متوسط التكلفة الثابتة كما سبق توضيح ذلك. ويلاحظ أن مصدر التقلبات فى الأحمال عادة ما يكون مستهلكى المنازل والوحدات التجارية والإدارية، أما بالنسبة لطلب القطاع الصناعى فعادة ما يتمتع بالإستقرار النسبى ما بين فصول ومواسم العام المختلفة.

٦- التقلبات الموسمية فى إمكانيات الإنتاج

تعانى إمكانيات الإنتاج فى بعض فصول السنة من الإنخفاض، كما فى حالة الإعتماد الكبير فى توليد الكهرباء على مصادر مائية، وبالتالى فإن إمكانيات الإنتاج تنخفض فى مواسم الجفاف، بحيث يستحيل زيادة الإنتاج إلا بزيادة السعة، ومن ثم إرتفاع التكاليف الثابتة. ويمكن أن نستنتج من ذلك، أن زيادة الحمل فى فترات إنخفاض إمكانيات الإنتاج تنطوى على زيادة التكلفة الرأسمالية وأيضاً التكلفة المتغيرة (نظراً لزيادة الإعتماد على وحدات التوليد الحرارية وبالتالى زيادة تكلفة الوقود).

٧- معامل القوة

ويشير إلى متوسط قدرة كل وحدة من وحدات المعدات الكهربائية والآلات المستخدمة في المراحل المختلفة (سواء في التوليد أو النقل أو التوزيع) على الإنتاج سواء في مجال توليد الطاقة أو نقلها أو توزيعها وكلما إنخفض هذا المعامل، كلما زاد عدد الآلات والمعدات اللازمة لمواجهة الحمل الأقصى ، ومن ثم ارتفعت التكلفة الرأسمالية.

خامساً: العلاقة بين التكلفة والسعر

إن وضع أسس علمية للتسعير القائم على إستخدام التكاليف – وفقاً للمبادئ العلمية المحاسبية والإقتصادية، وفي إطار ظروف تشغيل الصناعة والطلب على المنتج- يتطلب تحديد المدخل التكاليفي المستخدم وكذلك العلاقة بين مبدأ التكلفة المستخدم والسعر.

وبعد أن إستعرضنا في القسم السابق عناصر التكاليف المختلفة التي تنطوي عليها مراحل إنتاج الكهرباء، يهتم هذا القسم بتحديد عناصر التكاليف التي تدخل في تحديد أسعار البيع والتي تتوقف بدورها على المدخل التكاليفي المتبع. حيث تختلف عناصر التكلفة الداخلة في حساب السعر عندما يتم التسعير على أساس التكلفة الإجمالية عنه في حالة التسعير على أساس التكلفة المتغيرة.

نستنتج مما سبق، أن الخطوة الأولى في سبيل وضع نموذج سليم للتسعير هي التوصل إلى وضع نظام سليم للتكاليف وذلك حتى يمكن إسترداد التكلفة، وتقييم البدائل المتاحة أمام المنشأة لاسيما إذا كانت السعة محدودة ، وكذلك ترشيد القرارات المتعلقة بتعديل الأسعار أو الأسلوب المتبع في التسعير.

وهناك عدد من المداخل التى يتم الإستناد إليها عند بناء الهيكل التعريفى فى قطاع الكهرباء، ويمكن حصر هذه المداخل فيما يلى:

أ- التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير.

ب- التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل.

جـ- التسعير على أساس الحمل الأقصى.

وقبل التعرض لهذه المداخل بشئ من التفصيل تجدر التفرقة بين الأجلين القصير والطويل فى صناعة الكهرباء. فالأجل القصير يمثل الفترة التى تظل فيها سعات التوليد والنقل والتوزيع وكذلك الطرق الفنية المستخدمة فى إنتاج الكهرباء ثابتة، مما يعنى وجود حدود قصوى لايمكن تخطيها للطاقة المولدة.

أما فى الأجل الطويل، تصبح كافة عناصر الإنتاج متغيرة، ومن ثم يزداد رأس المال المستثمر فى المراحل المختلفة - التوليد والنقل والتوزيع - كما يتم إستحداث فنون إنتاجية جديدة بفضل التطورات التكنولوجية الحادثة فى الصناعة، ومن ثم تزداد السعة القصوى للمرفق وتتغير ، وبالتالى يمكن زيادة الطاقة الكهربائية المولدة والمباعة.

فيما يلى استعراض للمداخل التسعيرية المرتبطة بالتكلفة.

أ- التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل القصير

ويمكن تعريفها بأنها التغير فى التكاليف المتغيرة لإنتاج الكهرباء نتيجة تغير الطاقة المولدة بوحدة واحدة (كيلووات/ساعة).

ومن التعريف السابق يتضح أن التكلفة الحدية فى الأجل القصير تتأثر بنفس العوامل المؤثرة فى التكاليف المتغيرة -والتى سبق أن أوضحناها- مثل نوع الوقود ومستوى جهد التيار وطول شبكة النقل...إلخ.

وفى ظل ثبات سعة المرفق فى الأجل القصير ، فإن التكلفة الحدية لإنتاج وحدة الطاقة الكهربائية تتغير بين فترات تقلب الطلب (أى بين ساعات اليوم الواحد وكذلك بين مواسم العام). فعندما تبلغ الأحمال أقصاها فى فترات ذروة الطلب تكون التكلفة الحدية لإنتاج وحدة إضافية من الطاقة أكبر منها فى حالة وجود سعات غير مستغلة فى خارج فترات الذروة. ويمكن تفسير ذلك بأن التكلفة الحدية قصيرة الأجل فى أوقات الذروة تتكون من شقين، الشق الأول يتمثل فى التكلفة الحدية لإنتاج وحدة الطاقة الإضافية، بينما الشق الثانى عبارة عن التكلفة الإجتماعية لمخاطر زيادة الأحمال عن حجم السعة الثابتة. أما فى غير أوقات الذروة فإن التكلفة الحدية قصيرة الأجل تتمثل فى الشق الأول فقط - أى التكلفة الحدية للطاقة.

وجدير بالذكر ، أن الحجة النظرية التقليدية التى تبرر إستخدام التكلفة الحدية فى التسعير (مبدأ التسعير الحدى) ، تتمثل فى أن مساواة الأسعار بالتكلفة الحدية - فى تحليل التوازن العام- يعد الشرط الضرورى لتحقيق الكفاءة الإقتصادية فى الإنتاج وكذلك الكفاءة التوزيعية بما يضمن تحقق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية - وهو ما يطلق عليه بالوضع الأمثل لباريتو، ويعنى ذلك تحقق أقصى رفاهية للمجتمع.

ولقد تعرض هذا التحليل لأوجه نقد عديدة - والتى لامجال لتناولها فى ثنايا هذه الدراسة - لاسيما فيما يتعلق بمدى إرتباط فروض التحليل النظرية بالواقع العملى وبصفة خاصة فى الدول النامية. ورغم الإنتقادات التى تعرض لها تحليل أمثلية باريتو ، فما زال التسعير بالتكلفة الحدية يعد من أفضل المبادئ التى يرى عديد من الإقتصاديين ضرورة الإعتماد عليها مع تطويرها وذلك بإسقاط بعض الإفتراضات غير الواقعية مثل سيادة الأسواق التنافسية، وإستخدام التسعير الحدى فى كافة القطاعات الأخرى للإقتصاد القومى، وعدم وجود الآثار الخارجية.

ويواجه التسعير على أساس التكلفة الحدية قصيرة الأجل بعدد من الإنتقادات وذلك عند تطبيقه على المرافق العامة وأهمها:

١- بصفة عامة تتصف صناعة الكهرباء بظاهرة تزايد غلة الحجم - أى تناقص التكاليف المتوسطة - مما يعنى أن التكاليف الحدية تكون أقل من التكلفة المتوسطة، ومن ثم يحقق المرفق خسائر مالية (تساوى حجم نفقاته الثابتة) إذا تم التسعير على أساس التكلفة الحدية فى الأجل القصير. ويتطلب ذلك ضرورة إيجاد بديل ملائم لتغطية هذه الخسائر وذلك بأقل خسارة ممكنة فى الرفاهية. والبدائل التى طرحت فى هذا المجال تنحصر فى تمويل الخسارة بواسطة حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب، أو بتقديم دعم وإعانة مالية حكومية للمرفق، أو بإستخدام طريقة التمييز السعرى. والمشكلة التى تثيرها هذه البدائل تتمثل فى صعوبة الحكم على حجم الخسارة فى الرفاهية التى تنتج عن كل منها ، لما لها من آثار توزيعية متتابعة وكذلك آثار على عملية تخصيص الموارد فى الأجلين القصير والطويل. وبإفتراض إمكانية تتبع وقياس الخسارة فى الرفاهية، فقد يصعب فى الواقع

العملى تحديد ما إذا كانت الخسارة هى أقل الخسائر الممكنة أم لا؟ ومن ناحية أخرى ، يثير تحقيق المرفق لخسائر مستمرة مشكلة مدى مسئوليته عن هذه الخسائر، ومن ثم تثير مشكلات تتعلق بتقييم أداء المرفق وقياس كفائته الإنتاجية.

٢- ينجم عن التسعير على أساس التكلفة الحدية طويلة الأجل مشكلة تطبيقية تتمثل فى تعرض المستهلك لأسعار مختلفة، تتقلب مع تقلب حجم الطلب - ومن ثم التكلفة الحدية - خلال اليوم الواحد مما يؤدى إلى تعقد هيكل التعريفة وصعوبة تطبيقها وإفتقارها للبساطة والإستقرار وبصفة خاصة فى الدول النامية.

٣- صعوبة تحديد التكلفة الحدية إذا ما كان جزء من تكاليف الإنتاج تعد من التكاليف العامة المشتركة.

٤- أن التسعير على أساس التكلفة الحدية فى الجل القصير لايراعى إعتبارات تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد فى الأجل الطويل.

٥- لم تقدم النماذج القائمة على هذا الأسلوب فى التسعير البدائل أو الحلول لكيفية تغطية التكاليف الكلية للإنتاج فى حالة تحقيق خسائر، بالإضافة الى كيفية تغطية التكاليف الرأسمالية للتوسعات.

ب- التسعير على أساس التكلفة الحدية طويلة الأجل:

تُعرف التكلفة الحدية فى الأجل الطويل بانها التكلفة الإضافية الناتجة عن تعديلات فى سعة المرفق وذلك لمواجهة التغيرات الحدية المستمرة والملموسة فى الطلب على الكهرباء.

وتتكون التكلفة الحدية فى الأجل الطويل من شقين: الشق الأول هو التكلفة الحدية للسعة فى الأجل الطويل (وتعنى التكلفة الإستثمارية الإضافية الصافية اللازمة لزيادة سعات التوليد والنقل والتوزيع بمقدار معين لكل كيلووات إضافى)، والشق الثانى يتمثل فى التكلفة الحدية للطاقة فى الأجل الطويل. وتتساوى التكلفة الحدية فى الأجلين - وفقاً لمبادئ النظرية الإقتصادية- عندما يصل المشروع إلى حجمه الأمثل. وتصل التكلفة المتوسطة للمرفق أدنى مستوى لها عند هذا الحجم.

وبصفة عامة فإن المرفق يقرر التوسع فى السعة عندما تصبح التكلفة الإجتماعية لإنقطاع التيار الكهربائى مساوية للتكلفة الحدية الرأسمالية للتوسع فى سعات المرفق، بمعنى آخرعندما تتساوى التكلفة الحدية فى الأجلين، مما يضمن دقة وسلامة القرارات الإستثمارية التوسعية وتوقيتها.

يلاحظ إذن أن التسعير بالتكلفة الحدية فى الأجل الطويل يفترض أن لايكون لدى المرفق سعات غير مستغلة، وألا تكون السعة القائمة أقل من الحمل الأقصى ، بمعنى آخر أن المرفق دائماً يحافظ على الإنتاج عند الحجم الأمثل للسعة.

وتطبيق قاعدة التسعير بالتكلفة الحدية في الأجل الطويل يستلزم ضرورة تحمل مستهلكى أوقات الذروة بالتكلفة الحدية للسعة فى الأجل الطويل ، علاوة على التكلفة الحدية للطاقة فى الأجل الطويل ، أما بالنسبة لمستهلكى الأوقات الأخرى - بخلاف الذروة - فيتحملون فقط بالتكلفة الحدية للطاقة فى الأجل الطويل. أما إذا تم تطبيق هذه القاعدة حسب مستوى جهد التيار، فإن مستهلكى الجهد الأعلى يتحملون بنصيب أقل من التكلفة مقارنة بمستهلكى الجهد الأقل. وبنفس المنطق السابق، يزداد نصيب المستهلك من التكلفة كلما زادت مسافة النقل.

ويؤيد عديد من الإقتصاديين ضرورة إستخدام التسعير على أساس التكلفة الحدية فى الأجل الطويل على إعتبار أن مفهوم الكفاءة لا يتعلق - فقط - بالإستغلال الفعلى للموارد الإقتصادية القائمة، بل يرتبط -أيضاً- بإستخدامات تلك الموارد فى المستقبل (أى فى الأجل الطويل).

بناءاً على ذلك ، فإن سعر بيع وحدة الكهرباء سوف يعكس التكلفة الإقتصادية التى يتحملها الإقتصاد القومى بالفعل نتيجة للقرار الذى يتخذه المستهلك بزيادة إستهلاكه بوحدة واحدة ، مما يؤدى إلى ترشيد قرارات الإستهلاك والإنتاج فى آن واحد.

ولا شك أن التسعير على أساس التكلفة الحدية طويلة الأجل سيكون أكثر قدرة على تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد فى الأجل الطويل، وذلك مقارنة ببناء التعريفة على أساس التكلفة الحدية فى الأجل القصير.

ومن ناحية أخرى ، فإن الأسعار المبنية على أساس التكلفة الحدية في الأجل الطويل تضمن للمرفق تغطية تكاليفه الكلية وذلك على عكس الحال في ظل التسعير بناءاً على التكلفة قصيرة الأجل.

ومن المتوقع أن يكون السعر المبنى على التكلفة الحدية طويلة الأجل أكثر إستقراراً من ذلك المرتبط بالتكلفة الحدية قصيرة الأجل لأن عمليات تعديل السعة لاتتم إلا على فترات متباعدة نسبياً.

ورغم المزايا المتعددة التى يحققها تطبيق هذا المدخل، إلا أن تطبيقه ينجم عنه عديد من المشكلات أهمها:

١- هناك مشكلات تتعلق بحساب التكلفة الحدية فى الأجل الطويل نظراً لأنها تتطلب التنبؤ بالطلب خلال الفترة محل الدراسة للتنبؤ بالأحمال، وكذلك دراسة تفصيلية لخطط الإنتاج والتشغيل وتكاليفها، علاوة على دراسة وحساب الأسعار الظلية للموارد. ويلاحظ أن قصور البيانات المتاحة - لا سيما فى الدول النامية- وضعف وقصور عمليات التنبؤ بالطلب يؤدى إلى صعوبة - بل أحياناً إستحالة - الحصول على تقديرات سليمة للتكلفة الحدية فى الجل الطويل، ومن ثم عدم سلامة الأسعار المبنية عليها وقصورها عن تحقيق المزايا سالفة الذكر.

٢- نتيجة للمشكلة السابقة ، فقد يحقق المرفق خسائر أيضاً فى ظل التسعير على أساس التكلفة الحدية فى الأجل الطويل، إذا لم ينجح فى الإبقاء والحفاظ على الحجم الأمثل للسعة، وهو أمر وارد حدوثه فى ظل ظروف الدول النامية حيث عدم الدقة فى التنبؤ بالأحمال وإرتفاع إحتمالات عدم إتمام مشروعات التوسع فى السعات فى الأوقات المحددة.

٣- إذا ما تم إستخدام هذا المدخل فى تسعير الكهرباء ، مع عدم إستخدامه فى تسعير بدائل الكهرباء كالغاز الطبيعى والفحم، فقد يؤدى ذلك إلى إختلال فى الأسعار النسبية لهذه البدائل، وجعل أسعار الكهرباء أعلى نسبياً من بدائلها - لا سيما إذا كانت هذه البدائل تحصل على دعم - مما يؤدى إلى خلل فى تخصيص المارد وبالتالى لا يصلح إستخدام هذا المدخل إلا إذا تم تطبيقه على كافة البدائل وإلا فإنه يتعين تسعير الكهرباء بسعر أقل من التكلفة الحدية فى الأجل الطويل وبما لا يؤدى إلى خلل فى الأسعار النسبية لبدائل الطاقة المختلفة.

ج- التسعير بالحمل الأقصى:

يجد التسعير بالحمل الأقصى مجالاً خصباً للتطبيق فى ظل صناعات المرافق التى يتسم الطلب على منتجاتها بالتذبذب والتقلب مع عدم قابلية تلك المنتجات للتخزين - كما هو الحال فى صناعة الكهرباء- مما يؤدى إلى عدم قدرة المرفق على الإستغلال الكامل لسعاته الإنتاجية خلال فترات إنخفاض الطلب ، مع مواجهة ضغوط كبيرة على هذه السعات فى فترات ذروة الطلب، مما يستلزم إستخدام الأسعار لتشجيع الطلب فى غير فترات الذروة ، والحد من الطلب فى فترات الذروة حتى يتمكن المرفق من إستغلال السعة المتاحة بأكبر قدر من الكفاءة.

ويقوم هذا المدخل على إفتراض أساسى وهو إمكانية تقسيم فترات دراسة الطلب إلى عدد من الفترات، ويفترض أن الطلب فى أحد هذه الفترات يزيد عنه فى الفترات الأخرى. كما يفترض هذا المدخل أن المستهلكين يواجهون سعراً واحداً فى الفترة الواحدة، بينما يواجهون بعدة أسعار خلال الفترات المختلفة. ومن بين الإفتراضات المهمة لهذا المدخل

هو قابلية رأس المال للتجزئة ، وأن الطلب فى أى فترة زمنية لا يجب أن يتعدى السعة المتاحة، وأن المرفق لا يسعى لتحقيق أية أرباح غير عادية، ولكنه يهدف فقط إلى تغطية تكاليفه الكلية المتغيرة والثابتة(*).

وتهدف نماذج التسعير بالحمل الأقصى إلى تعظيم رفاهية المجتمع من خلال تعظيم كل من فائض المستهلك وفائض المنتج فى سوق الكهرباء وذلك فى ظل وجود كل من قيد السعة ، وقيد تغطية التكاليف الكلية.

وفى نطاق نماذج التسعير بالحمل الأقصى يتم التمييز بين :

أ- التسعير بالتكلفة المتوسطة

وهذا يعنى أن السعر فى كل فترة يتحدد بناءاً على التكلفة المتوسطة خلال تلك الفترة. والمشكلة بالنسبة للتسعير على أساس التكلفة المتوسطة، أن هذه التكلفة - كما سبق أن أشرنا - تتسم بالتناقص مع زيادة حجم الإنتاج مما يعنى أنها سوف تميل للإنخفاض فى فترات زيادة الطلب والإرتفاع فى فترات إنخفاض الطلب، مما ينتج عنه تشجيع الطلب فى فترات الذروة وتثبيطه فى الفترات الأخرى، وهو الأمر الذى لا يتفق وإعتبارات الكفاءة فى التشغيل حيث تزداد إحتمالات تجاوز الأحمال فى أوقات الذروة السعات المتاحة، مع زيادة الطاقات العاطلة فى الأوقات الأخرى. ومن ناحية أخرى، لن تتسم الأسعار المحددة وفقاً للتكلفة المتوسطة بالعدالة، نظراً لأنها لا تحمل مستهلكى أوقات الذروة بتكلفة

(*) تجدر الإشارة إلى أن النماذج التقليدية لهذا المدخل تفترض ثبات هذه الفترات (أى تساويها فى الطول) مما أدى إلى إفتقاد هذه النماذج للواقعية وأدى الى تطوير مجموعة أخرى من النماذج التى تفترض عدم ثبات أطوال الفترات، وتقوم بترجيح الطلب فى كل فترة بالطول النسبى لها (أى طول الفترة بالنسبة لفترة دراسة الطلب ككل).

إنقطاع التيار الكهربائى الناتجة عن زيادة الأحمال بينما يتحمل هذه التكلفة ضمنياً مستهلكى الأوقات الأخرى رغم عدم وجوذ مثل هذه التكلفة فى حالة وجود طاقات غير مستغلة، مما يخل بإعتبارات الكفاءة التوزيعية أيضاً.

مما سبق نستنتج أن التسعير فى حالة الحمل القصى بإستخدام التكلفة الإجمالية (المتوسطة) يعد غير ملائم لظروف صناعة الكهرباء.

٢- التسعير بالتكلفة الحدية:

وبإستخدام مدخل الحمل الأقصى على أساس التكلفة الحدية، فإن مستهلكى أوقات الذروة يتحملون بمجموع التكلفة الحدية للتشغيل بالإضافة إلى التكلفة الحدية للسعة (أى التكلفة الحدية فى الأجل الطويل) ، أما المستهلكين فى غير هذه الأوقات يتحملون بالتكلفة الحدية للتشغيل فقط (أى التكلفة الحدية فى الجل القصير).

وينشأ عن هذا الأسلوب ترشيد الإستهلاك وفى نفس الوقت عدم التوسع الرأسمالى غير المرغوب، وكذلك تغطية التكلفة الإجمالية للمرفق. ويمثل هذا الأسلوب جمعاً بين التسعير وفقاً لمدخلى التكلفة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

ومن أهم المزايا التى يوفرها مدخل التسعير بالحمل الأقصى أنه يرُبط تصميم الهيكل الأمثل للأسعار فى فترات زمنية تتباين فيها تلك الأسعار، بهيكل التكاليف الإنتاجية من ناحية وبظروف الطلب المتقلب الذى يواجه المرفق من ناحية أخرى. وبصفة عامة يتمتع أسلوب التسعير بالحمل الأقصى فى نطاق التكلفة الحدية بالمزايا التالية :

١- ترشيد إستخدام الكهرباء خلال ساعات اليوم، وتهذيب شكل منحنى الحمل اليومى.

٢- الكفاءة فى إستغلال المرفق لسعاته الإنتاجية.

٣- الوفر فى التكاليف الرأسمالية، مقارنة بتلك التى كان المرفق سوف يتحملها فى ظل عدم تنظيم الأحمال.

ويتطلب التسعير بالحمل الأقصى عدد من الخطوات المنهجية وهى:

١- تقدير دالة الطلب، والتى تتكون من دالة للطلب فى كل فترة زمنية مما يتطلب بالإضافة الى دراسة خصائص الطلب فى كل فترة تحديد المدى الزمنى للفترات المستخدمة، وكذلك علاقات الطلب فى الفترات المختلفة.

٢- تقدير دوال الإنتاج ودوال التكاليف: ولتعيين وتقدير هذه الدوال مجموعة من المشاكل والصعوبات التى تتعلق بمدى ضرورة إيجاد دوال إنتاج وتكاليف كل وحدة من وحدات التوليد وفقاً لمدى تجانسها أو عدم تجانسها، وكذلك تحديد ظروف غلة الحجم التى تخضع لها هذه الدوال ، ومدى أهمية إدخال التحليل الديناميكى (أى الحركى) بحيث يعتبر الإنتاج والتكاليف دالة فى الزمن، وذلك مقارنة بالتحليل الساكن ، وأيضاً تحديد ما إذا كانت نسب مزج عناصر الإنتاج تخضع لقانون النسب الثابتة أم المتغيرة.

٣- تحديد وتقدير دالة الرفاهية الإجتماعية، وهى الدالة التى تتكون من إجمالى فوائض المستهلكين والمنتجين فى المجتمع ومن ثم مواجهة بعض القضايا المرتبطة بطريقة تقييم فائض المستهلك بناءاً على الإفتراضات الموضوعة، وكذلك تحديد القيود المختلفة سواء الفنية أو التنظيمية المستخدمة والتى تختلف بإختلاف طبيعة التحليل ما إذا كان ساكناً أو حركياً.

سادساً : هيكل تسعير الكهرباء فى مصر

يعد نموذج تسعير الكهرباء فى مصر - فى معظمه ما عدا فى حالات قليلة - نموذجاً للتسعير المتعدد والتعريفة ذات الأجزاءMulti -Part Tariffs. ومن الإستقراء المبدئى للتعريفة يتضح أنه يتم التمييز على أربعة مستويات :

* **المستوى الأول:**

يتمثل فى التمييز بين مستخدمى الكهرباء وفقاً للغرض من الإستخدام، حيث يتم التفرقة بين الإستخدام للأغراض الصناعية ، والتجارية ، والإستهلاكية (جدول رقم ١).

جدول (١). تطور أسعار الطاقة الكهربائية

الغرض والجهد	الأسعار من ١٩٩٠/٥/١	الأسعار من ١٩٩١/٥/١	الأسعار من ١٩٩٢/٧/١	الأسعار من ١٩٩٣/٧/١
١- أغراض صناعية				
أ- بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك . و				
القسط الثابت (الفئة الثابتة)	٤٦,٤ جنيه / ك.و قسط سنوى	٨٢,١ جنيه / ك.و قسط سنوى	٧,٣٠ جنيه / ك.و قسط شهرى	٧,٣٠ جنيه / ك.و قسط شهرى
شرائح الاستهلاك				
ش١ ١٠,٠٠ ساعة الأولى × القدرة	٨,٣١ قرش / ك.و.س	١٤,٧١ قرش / ك.و.س	سعر موحد	سعر موحد
ش٢ ٥٠,٠٠ ساعة التالية × القدرة	٧,٨٢ قرش / ك.و.س	١٣,٨٤ قرش / ك.و.س	١٥,٣٥ قرش / ك.و.س	١٥,٣٥ قرش / ك.و.س
ش٣ ١٠٠,٠٠ ساعة التالية × القدرة	٦,٨٢ قرش / ك.و.س	١٢,٠٧ قرش / ك.و.س		
ش٤ ١٠٠,٠٠ ساعة التالية × القدرة	٥,٨٦ قرش / ك.و.س	١٠,٣٧ قرش / ك.و.س		
ش٥ ١٥٠,٠٠ ساعة التالية × القدرة	٤,٤٥ قرش / ك.و.س	٧,٨٨ قرش / ك.و.س		
مازاد عن ذلك .	٣,٨٠ قرش / ك.و.س	٦,٧٣ قرش / ك.و.س		
ب- بقدرة حتى ٥٠٠ ك . و .				
١- زراعة واستصلاح أراضى قطاع خاص				
ش١ ٧٠,٠٠ ك.و.س الأولى	٧,٣٧ قرش / ك.و.س	٧,٣٧ قرش / ك.و.س	سعر موحد	سعر موحد
ش٢ ١٠٠,٠٠ ك.و.س الثانية	٦,٠٢ قرش / ك.و.س	٦,٠٢ قرش / ك.و.س	١٠,٠٠ قرش / ك.و.س	١٠,٠٠ قرش / ك.و.س
ش٣ مازاد عن ذلك	٥,٧٣ قرش / ك.و.س	٥,٧٣ قرش / ك.و.س		

المصدر : شركة توزيع كهرباء الإسكندرية ، قطاع الشئون المالية ، بيانات غير منشورة

(جدول رقم ١)

تابع جدول (١) تطور أسعار الطاقة الكهربائية

الغرض والجهد	الأسعار من ١٩٩٠/٥/١	الأسعار من ١٩٩١/٥/١	الأسعار من ١٩٩٢/٧/١	الأسعار من ١٩٩٣/٧/١
٢- باقي الاستخدامات شاملة شركة الاستثمار				
بقدرة أقل من ٥٠٠ ك.و				
ش١ ٧٠,٠٠٠ ك.و.س الأولى	١٢,٢٣ قرش / ك.و.س	١٦,٩٤ قرش / ك.و.س	سعر موحد	
ش٢ ١٠٠,٠٠٠ ك.و.س الثانية	١٠,٠٠ قرش / ك.و.س	[illegible] / ك.و.س	١٨,٠٠ قرش / ك.و.س	١٨,٠٠ قرش / ك.و.س
ش٣ مازاد عن ذلك	٩,٥٢ قرش / ك.و.س	١٣,٠٠ قرش / ك.و.س		
٣- مصانع وورش (خاص استثمار)				
ش١ ٧٠,٠٠٠ ك.و.س الأولى		١٠,٢١ قرش / ك.و.س	سعر موحد	
ش٢ ١٠٠,٠٠٠ ك.و.س الثانية		٨,٣٤ قرش / ك.و.س	١٨,٠٠ قرش / ك.و.س	١٨,٠٠ قرش / ك.و.س
ش٣ ما زاد عن ذلك		٧,٩٤ قرش / ك.و.س		
١- شركات الاستثمار داخل المنطقة الحرة :				
الجهد المتوسط				
بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك.و				
القسط الثابت	١٩٩,٥ جنيه / ك.و قسط سنوى	١٩٩,٥ جنيه / ك.و قسط سنوى	١٦,٦٣ جنيه / ك.و قسط شهرى	١٦,٦٢ جنيه / ك.و قسط شهرى
سعر الطاقة	١٠,٢٦ قرش / ك.و.س	١٠,٢٦ قرش / ك.و.س	١٣,١٩ قرش / ك.و.س	١٢,١٩ قرش / ك.و.س
بقدرة أقل من ٥٠٠ ك.و				
القسط الثابت	٣٦,٠٠ جنيه / ك.و قسط سنوى	٤٩,٩٠ جنيه / ك.و قسط سنوى	٤,١٦ جنيه / ك.و قسط شهرى	٤,١٦ جنيه / ك.و قسط شهرى
سعر الطاقة	٩,٥٢ قرش / ك.و.س	١٣,١٨ قرش / ك.و.س	١٧,٦٠ قرش / ك.و.س	١٧,٦٠ قرش / ك.و.س
الجهد المنخفض				
القسط الثابت			٤,١٦ جـ / ك.و.س قسط شهرى	٤,١٦ جـ / ك.و قسط شهرى
سعر الطاقة	١٣,٩٢ قرش / ك.و.س	١٩,٢٨ قرش / ك.و.س	١٧,٦٠ قرش / ك.و.س	١٧,٦٠ قرش / ك.و.س

تابع جدول (١) تطور أسعار الطاقة الكهربائية

الغرض والجهد	الأسعار من ١٩٩٠/٥/١	الأسعار من ١٩٩١/٥/١	الأسعار من ١٩٩٢/٧/١	الأسعار من ١٩٩٣/٧/١
II - أغراض الاستهلاك			السعر	
١- الاستخدامات المنزلية			قرش / ك.و.س	قرش / ك.و.س
ش١ الـ ١٠٠ ك.و.س الأولى شهرياً	٢,٢ قرش / ك.و.س	٣,٠٠ قرش / ك.و.س	ش١ الـ ٥٠ ك.و.س الأولى شهرياً ٤,٥	ش١ الـ ٥٠٠ ك.و.س الأولى شهرياً ٥,٠
ش٢ الـ ١٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	٣,٥ قرش / ك.و.س	٤,٥ قرش / ك.و.س		ش٢ الـ ١٢٠ ----- الثانية --- ٨,٢
ش٣ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية شهرياً	٥,٠٠ قرش / ك.و.س	٦,٥ قرش / ك.و.س	ش٢ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية -- ٦,٥	ش٣ الـ ١٥٠ ------------- ١١,٠
ش٤ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية شهرياً	٦,٠٠ قرش / ك.و.س	٧,٥ قرش / ك.و.س	ش٣ الـ ١٥٠ ------------- ٨,٠	ش٤ الـ ٣٠٠ ------------- ١٥,٠
ش٥ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية شهرياً	٨,٠٠ قرش / ك.و.س	١٠,٠٠ قرش / ك.و.س	ش٤ الـ ٣٠٠ ------------- ١١,٠	ش٥ الـ ٣٥٠ ------------- ٢١,٠
ش٦ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٠,٠٠ قرش / ك.و.س	١٢,٠٠ قرش / ك.و.س	ش٥ الـ ١٥٠ ------------- ١٧,٠	ش٦ الـ أكثر من ١٠٠٠ ك.و.س ٢٥,٠
ش٧ الـ ٢٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٢,٠٠ قرش / ك.و.س	١٤,٠٠ قرش / ك.و.س	ش٦ الـ ٢٠٠ ------------- ١٨,٠	
ش٨ الـ ١٠٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٤,٠٠ قرش / ك.و.س	١٦,٠٠ قرش / ك.و.س	ش٧ ما زاد عن ١٠٠٠ ك.و.س ٢٠,٠	
ش٩ الـ ٢٠٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٥,٠٠ قرش / ك.و.س	١٧,٥٠ قرش / ك.و.س		
ش١٠ أكثر من ٤٠٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٦,٠٠ قرش / ك.و.س	١٨,٥٠ قرش / ك.و.س		

المصدر: شركة توزيع كهرباء الإسكندرية، قطاع الشئون المالية، بيانات غير منشورة

تابع جدول(١) تطور أسعار الطاقة الكهربائية

الغرض والجهد	الأسعار من ١٩٩٠/٥/١	الأسعار من ١٩٩١/٥/١	الأسعار من ١٩٩٢/٧/١
٢- الاستخدامات التجارية وما في حكمها :			أ- تجارى سلعى ش١ الـ ١٠٠ ك.و.س الأولى شهرياً ١٠ قروش / ك.و.س ش٢ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية ١٥ قرش / ك.و.س ش٣ الـ ٢٥٠ ك.و.س التالية ٢٠ قرش /ك.و.س ش٤ الـ ٤٠٠ ك.و.س التالية ٢١ قرش / ك.و.س ش٥ أكثر من ١٠٠٠ ك.و.س ٢٣ قرش / ك.و.س ب- تجارى خدمى سعر موحد ١٨ قرش / ك.و.س ١٨,٥٥ قرش / ك.و.س
ش١ الـ ١٠٠ ك.و.س الأولى شهرياً	٣,٤ قرش / ك.و.س	٤,٥ قرش / ك.و.س	
ش٢ الـ ١٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	٥,٤ ----------	٦,٥ ----------	
ش٣ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية شهرياً	٨,٨ ----------	٩,٨ ----------	
ش٤ الـ ١٥٠ ك.و.س التالية شهرياً	١١,٠٠--------	١٢,٠---------	
ش٥ الـ ٥٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٣,٠٠ --------	١٥,٠---------	
ش٦ الـ ١٠٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٥,٥ ---------	١٨,٥٠--------	
ش٧ الـ ٢٠٠٠ ك.و.س التالية شهرياً	١٦,٥ ---------	٢١,٠---------	
ش٨ أكثر من ٤٠٠٠ ك.و.س شهرياً	١٨,٠٠ --------	٢٣,٠--------	
٣- إنارة الجهات الحكومية والإنارة العامة وإشارات المرور سعر الطاقة موحد	١٣,٥ قرش / ك.و.س	١٨,٥٥ قرش / ك.و.س	

المصدر : شركة توزيع كهرباء الإسكندرية ، قطاع الشئون المالية ، بيانات غير منشورة

* المستوى الثانى :

يتمثل فى التمييز بين فئات مختلفة داخل كل نوع من أنواع الإستخدام . فتختلف – على سبيل المثال – التعريفة المطبقة بالنسبة للزراعة وإستصلاح الأراضى عن تلك المطبقة للأغراض الصناعية، كما تختلف التعريفة المطبقة على شركات الإستثمار داخل المناطق الحرة عن تلك المطبقة على شركات الإستثمار الأخرى.

* المستوى الثالث:

يتعلق بالتمييز على أساس مستوى جهد التيار إلى الجهد المتوسط (بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك.و – وبقدرة فى حدود ٥٠٠ ك.و) وإلى جهد منخفض.

* المستوى الرابع:

يتم التمييز بين نفس الفئة من المستهلكين، حيث يلاحظ أن الصورة الغالبة للتعريفة المطبقة حتى عام ١٩٩١ لها طبيعة تصاعدية، بحيث يتم التفرقة بين صغار وكبار المستهلكين ، حيث يخضع المستهلكون لأسعار متزايدة – لكل كيلووات ساعة – كلما انتقلوا من شريحة أدنى إلى شريحة أخرى أعلى.

وبصفة عامة وفى نطاق تحليلنا لأسعار الطاقة الكهربائية فى ج.م.ع يمكن التمييز بين الحالات التالية :

أ- أسعار الطاقة الكهربائية بالنسبة للأغراض الصناعية

يمكن إستخلاص الملاحظات التالية عن التعريفة:

١- أنه قد تم التفرقة فى هيكل التعريفة المطبق بين كافة الأغراض الصناعية (ماعدا المتعلقة بشركات الإستثمار داخل المناطق الحرة) ذات الجهد المتوسط بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك.و ، وبين تلك ذات الجهد المتوسط بقدرة فى حدود ٥٠٠ك.و ، كما تم وضع تعريفة مستقلة لمحاسبة شركات الإستثمار فى المناطق الحرة مع التفرقة بين أسعار الجهد التموسط والمنخفض.

٢- بالنسبة للطلب للأغراض الصناعية ذات القدرة الأكبر من ٥٠٠ ك.و. فلقد تميزت التعريفة قبل عام ١٩٩٢ بالتعقيد نسبياً نظراً لأن التعريفة تكونت من سبعة أجزاء، منها جزء ثابت على أساس سنوى، وستة شرائح تصاعدية. ومن ناحية أخرى فإن نطاق الشريحة كان يتم تحديده علىأساس عدد ساعات الإستهلاك مضروباً فى القدرة ، ولاشك أن القدرة تختلف من منتج لآخر مما عقد حساب الشرائح وأدى إلى إختلاف حدودها بين المشتركين. كما أنه يلاحظ أن أسعار القسط السنوى الثابت وأسعار الشرائح قد تضاعفت ما بين عامى ١٩٩٠،١٩٩١ مما يعكس إتجاه السياسة الإقتصادية العامة للدولة لتسعير الطاقة على أساس التكلفة الحقيقية للموارد المستخدمة فى إنتاجها والإبتعاد عن دعم أسعار مدخلات الطاقة للأغراض الصناعية. ولقد تم تبسيط هذه التعريفة منذ عام ١٩٩٢، بحيث أصبحت مجرد تعريفة مزدوجة ذات قسط ثابت شهرى، وجزء يتغير بتغير حجم الإستهلاك.

٣- بالنسبة للطلب للأغراض الصناعية بقدرة فى حدود ٥٠٠ ك.و، فقد تم التفرقة بين أغراض زراعة وإستصلاح أراضى القطاع الخاص، وبقية الإستخدامات الأخرى، وبين المصانع والورش فى القطاع الخاص. وتكونت التعريفة - قبل عام ١٩٩٢ - من ثلاث شرائح تصاعدية تفاوتت الأسعار الحدية لكل شريحة بين هذه الأنشطة، بحيث طبقت أقل الأسعار الحدية بالنسبة لأنشطة الإستصلاح الزراعى، ويليها المصانع والورش، مع سريان أعلى هذه الأسعار على باقى الإستخدامات للأغراض الصناعية الأخرى. ومن الواضح أن الهدف من ذلك هو محاولة تشجيع أنشطة إستصلاح الأراضى الزراعية والمشروعات الصغيرة وذلك مقارنة بالأنشطة الصناعية الأخرى. ولقد تم - أيضاً- تبسيط هذه التعريفة - منذ عام ١٩٩٢- بحيث أصبحت فى صورة سعراً موحداً مفرداً لكل كيلووات/ساعة. كما تم إلغاء التمييز فى السعر بين المصانع والورش الخاصة وبين بقية الأنشطة الصناعية الأخرى، بحيث أصبح سعراً موحداً يسرى على هذه الأنشطة جميعها، ولكن ما إبقاء التمييز بين تلك الأنشطة وبين نشاط الزراعة وإستصلاح الأراضى الذى ظل يتمتع بسريان سعراً أقل للكيلووات / ساعة (يعادل حوالى نصف سعر الكهرباء بالنسب للأنشطة الأخرى).

٤- بالنسبة لشركات الإستثمار داخل المناطق الحرة، فإنه تم التفرقة داخلها بين مستهلكى الجهد المتوسط بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك.و ومستهلكى الجهد المنخفض. ويلاحظ أنه -قبل عام ١٩٩٢ - كان مستهلكى الجهد المتوسط يواجهون تعريفة مزدوجة ذات شقين الشق الأول عبارة عن قسط سنوى ثابت والشق الثانى متغير بتغير حجم الإستهلاك، كما يلاحظ زيادة أسعار الكهرباء - بشقيها الثابت والمتغير - التى يواجهها

مستهلكى الجهد المتوسط بقدرة فى حدود ٥٠٠ ك.و ، وذلك مع عدم تغيير الأسعار بالنسبة لمستهلكى الجهد المتوسط بقدرة تزيد عن ٥٠٠ ك.و ، وذلك فيما بين عامى ١٩٩١ - ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بمستهلكى الجهد المنخفض فقد لوحظ أن السعر مفرد (يتكون من شق متغير وحيد) ولايوجد قسطاً ثابتاً، كما أن هذا السعر قد خضع للزيادة بحوالى ٤٠٪ ما بين عامى ١٩٩١ - ١٩٩٢. ومنذ عام ١٩٩٢ حدثت عدة تعديلات في الأسعار داخل هذه المجموعة. فلقد تم زيادة الشق المتغير بالنسبة لمستهلكى الجهد المتوسط بوجه عام مع تخفيضه بالنسبة لمستهلكى الجهد المنخفض، والمتوسط بقدرة حوالى ٥٠٠ ك.و سعياً لتبسيط التعريفة وتخفيض التمييز داخلها، كما تحول القسط السنوى الثابت إلى قسطاً شهرياً ثابتاً لضمان تدفق حصيلة إيرادات مستمرة للمرفق خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن معدل الزيادة فى السعر الحدى - مابين عامى ١٩٩١ -١٩٩٢ بالنسبة لشركات الإستثمار المستخدمة للتيار ذو الجهد المتوسط بقدرة أقل من ٥٠٠ ك.و قد بلغ ٣٤٪، فى حين بلغت الزيادة بالنسبة للمستهلكين بقدرة تزيد عن ٥٠٠ ك.و حوالى ٢٩٪ فقط.

ب- أسعار الطاقة الكهربائية بالنسبة للأغراض الإستهلاكية

يمكن إستخلاص الملاحظات التالية بشأنها:

١- تم التفرقة فى الأغراض الإستهلاكية بين ، أغراض الإستخدامات المنزلية وأغراض الإستخدامات التجارية وما فى حكمها ، وإنارة الجهات الحكومية والإنارة العامة.

٢- تتسم التعريفة التى تواجه مستهكى المنازل بأنها تصاعدية ولا ينطوى على أى جزء ثابت، ولقد بلغ عدد الشرائح قبل عام ١٩٩٢ عشرة شرائح، وكان التفاوت بين الأسعار الحدية للشرائح منخفضاً نسبياً مقارنة بتلك المعدلات بعد ١٩٩٢، ويلاحظ أن الإتجاه العام لتطور الأسعار الحدية بالنسبة لمستهلكى المنازل كان متزايداً ، حيث تزايدت هذه الأسعار سنوياً من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ . كما يلاحظ أنه قد تم تخفيض عدد الشرائح منذ عام ١٩٩٢ ليصبح عددها سبعة شرائح، ثم بلغت ستة شرائح عام ١٩٩٣ ، ومن ناحية أخرى، أصبح المستهلكون يواجهون الشريحة المفتوحة إذا ما زاد حجم الإستهلاك على ١٠٠٠ ك.و.س منذ عام ١٩٩٢.

نستخلص مما سبق أن اعباء الإنفاق على الكهرباء بالنسبة لمستهلكى المنازل قد إرتفع بوجه عام خلال الفترة ومنذ بداية التسعينات، والذى يعكس الإتجاه العام للسياسة الإقتصادية بمحاولة الحد من دعم أسعار الطاقة، والكهرباء بوجه خاص. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول أن مستهلكى المنازل لأكثر من ١٠٠٠ ك.و.س قد واجهوا زيادة حادة فى الإنفاق على الكهرباء منذ عام ١٩٩٢ (وذلك مقارنة بالوضع حتى ١٩٩١) نتيجة تعديل حدود الشرائح وخفض عددها علاوة على الزيادة فى الأسعار الحدية ، مما يعكس الرغبة فى تحميل هؤلاء المستهلكين بالعبء الأكبر لزيادة أسعار الطاقة الكهربائية مراعاة لإعتبارات العدالة والإعتبارات الإقتصادية المتمثلة فى إرتفاع قيمة وحدة الطاقة الكهربائية من وجهة نظرهم مقارنة بصغار المستهلكين.

٣- يتم تطبيق تعريفة تصاعدية بالشرائح بالنسبة للإستخدامات التجارية وما فى حكمها، وبلغ عدد هذه الشرائح ثمانية شرائح قبل عام ١٩٩٢ وتم تخفيضها إلى خمس شرائح بعد ذلك. ويلاحظ - كما فى تعريف مستهلكى المنازل - كانت الشريحة المفتوحة تطبق لأكثر من ٤٠٠٠ ك.و.س قبل عام ١٩٩٢ ، ثم أصبحت تسرى بعد ١٠٠٠ ك.و.س فقط بعد ذلك. ويلاحظ - أنه قبل عام ١٩٩٢ - كان التفاوت ضئيلاً بين اسعار تعريفة الإستهلاك المنزلى وبين الأسعار المطبقة بالنسبة للإستخدامات التجارية. وقد إتجهت الأسعار الحدية أيضاً للتزايد بوجه عام خلال الفترة مع تعديل حدود الشرائح . ويلاحظ - أيضاً - أنه منذ عام ١٩٩٢ بدأت التفرقة بين الإستخدام التجارى السلعى، والإستخدام التجارى الخدمى، حيث طبقت التعريفة التصاعدية بالنسبة للأولى وتم تطبيق سعراً موحداً مفرداً لكل ك.و.س. بالنسبة للثانية.

٤- بالنسبة لإنارة الجهات الحكومية والإنارة العامة فتم المحاسبة بسعر واحد مفرد لكل ك.و.س. ولقد تزايد هذا السعر بمعدل ٣٧٪ ما بين عامى ١٩٩١،١٩٩٢ ، كما أصبح مساوياً تقريباً للسعر الموحد المطبق فى حالة الإستخدامات التجارية الخدمية.

ومن خلال إستقراء هيكل تعريفة الكهرباء فى مصر فإنه يمكن إستخلاص بعض الملاحظات والإنتقادات المبدئية وأهم هذه الملاحظات ما يلى:

أولاً : يلاحظ تعدد أشكال التعريفة المطبقة بالنسبة للأغراض المختلفة، فهى تارة أسعار تصاعدية بالشرائح وتخلو من القسط الثابت وتارة أخرى تعريفة مزدوجة ذات شقين أحدهما ثابت والآخر متغير، وأحياناً تأخذ شكل السعر الموحد المفرد لكل ك.و.س. يترتب على ذلك إختلاف طرق الحساب والتعقد النسبى لهيكل التعريفة، وينعكس ذلك على إرتفاع التكاليف الإدارية المرتبطة بحسابات العملاء والتحصيل، وإن كان الإتجاه السائد بعد عام ١٩٩٢ هو تبسيط هيكل أسعار بيع الكهرباء.

ثانياً : تعدد أسس التمييز فى الأسعار - لا سيما قبل عام ١٩٩٢ - والذى يرجع فى بعض الأحيان لأهداف إقتصادية مثل تشجيع أنشطة معينة (كأنشطة إستصلاح الأراضى) ، أو تحميل بعض أنواع الأنشطة (مثل شركات الإستثمار فى المناطق الحرة) بأعباء أكبر مقارنة بمثيلاتها فى خارج هذه المناطق وذلك إنعكاساً للمزايا الضريبية الخاصة التى تحصل عليها هذه الشركات، ومحاولة تقريب أسعار الطاقة الكهربائية التى تواجهها من الأسعار العالمية نظراً لأنها أكثر إرتباطاً بالأسواق العالمية والقطاع الخارجى مقارنة بتلك التى تعمل فى خارج هذه المناطق. كما يرجع التمييز فى بعض الأحيان لإعتبارات العدالة. وبالإضافة الى ما سبق، يترتب على كثرة معايير وأسس التمييز - بغض النظر عن أهدافها - إلى تعقد التعريفة، وخلوها من البساطة وإبتعادها - إنخفاضاً أو إرتفاعاً - عن الأسعار الحقيقية التى تعكس تكلفة الفرصة البديلة للموارد المستخدمة فى إنتاج الكهرباء، ولا يخفى أن هذا التشوه فى الأسعار سوف يؤدى إلى تشوها فى هيكل

الأسعار النسبية داخل الإقتصاد القومي ومن ثم تشوه نمط تخصيص الموارد.

ثالثاً : أن تعدد التمييز فى الأسعار يؤدى بالتأكيد إلى ضعف العلاقة بين سعر وحدة الطاقة وبين تكلفة إنتاجها حتى ولو نجح المرفق من خلال هذه الأسعار فى تغطية تكاليفه الكلية وسواء حقق هامشاً للربح أو لم يحقق.

رابعاً : يلاحظ من التعريفة القائمة أنه بالنسبة للشركات خارج المناطق الحرة، فإن مستهلكى الجهد المتوسط بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك.و يتحملون بقسط ثابت مع عدم تحمل مستهلكى الجهد المتوسط (بقدرة أقل من ٥٠٠ ك.و) أى بالقسط الثابت. ومن ناحية أخرى فإنه بالنسبة للشركات العاملة فى المناطق الحرة يلاحظ أن القسط الثابت الذى يتحمله مستهلكى الجهد المتوسط بقدرة أكبر من ٥٠٠ ك.و يساوى حوالى أربعة أضعاف ذلك القسط الذى يدفعه مستهلكى الجهد المتوسط بقدرة أقل من ٥٠٠ ك.و والجهد المنخفض. وبغض النظر عن التساؤلات التى يمكن أن تثار حول التناقض سالف الذكر، فإن ذلك يتناقض مع مبدأ ربط الأسعار بالتكلفة، حيث أنه كلما إنخفض جهد التيار - كما سبق أن ذكرنا- كلما إرتفعت التكلفة الرأسمالية اللازمة للوصول إلى المستوى المطلوب من الجهد، وبالتالى فإن التكلفة الرأسمالية فى مرحلة التوزيع تتزايد كلما إنخفض الجهد المطلوب، ويقتضى تحمل مستهلكى الجهد المنخفض والمتوسط بقدرة أقل من ٥٠٠ ك.و. بقسم ثابت أكبر من ذلك الذى يتحمله مستهلكى الجهد المتوسط بقدرة أكبرمن ٥٠٠ ك.و.

خامساً : على الرغم من تعدد أساليب التمييز في هيكل التعريفة، إلا أنها تخلو من التمييز حسب الأحمال ومدى تزامنها مع تحقيق الحمل الأقصى للمرفق، بمعنى آخر لا يتم التمييز على أساس أوقات الذروة والأوقات الأخرى ، والذى يعد مهماً وبصفة خاصة بالنسبة للطلب لأغراض الإستهلاك (المنزلية والتجارية والعامة) والذى يتسم بشدة التقلب خلال ساعات اليوم وبين المواسم المختلفة من العام.

الباب الرابع

الخصخصة والكفاءة الاقتصادية

Privatization and Ebonomic Efficiency

الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية

(دراسة تحليلية تقويمية)

مقدمـــــة :

لقد اتسع ونمى نطاق تدخل الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى خلال عقدى الستينات والسبعينات من هذا القرن (العشرين) فى العديد من الدولة النامية بصفة عامة والدول التى حصلت على إستقلالها السياسى بصفة خاصة. وكرد فعل للدور الإستعمارى ، وسعياً فى الحصول على الإستقلال الاقتصادى ، امتد واتسع نطاق تدخل حكومات تلك الدول ، وزادت نسبة مشاركتها فى النشاط الاقتصادى من خلال تقيد وتنظيم أنشطة القطاع الخاص بصفة عامة والأجنبى منه بصفة خاصة ، والقيام بإنتاج العديد من السلع والخدمات من خلال إنشاء المشروعات العامة . ففى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة يتضح أن متوسط مساهمة المشروعات العامة فى رأس المال الثبات بالدول النامية يعادل ٢٧٪ تقريباً فى الوقت الذى بلغت مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى ما يعادل ١١,٢٪ من إجمالى رأس المال الثابت " Cross Fixed Capital Formation " كما بلغت مساهمتها فى إجمالى الناتج المحلى ما يعادل ٩,٦ تقريباً[١].

وبالرغم من وجود معايير نظرية واضحة ومحددة يمكن الإستناد إليها فى توصيف حدود ووظائف القطاع العام ، وتحديد المجالات التى يمكن إن يتفوق فيها نسبياً ، إلا ان تلك المعايير لم تنل إهتمام الدول المتقدمة والنامية فى توزيع مواردها بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص

إلا فى السنوات الخيرة . وقد نجم عن ذلك أن تضخم حجم القطاع العام ، وعجز عن أن يحقق ما كان مستهدفاً ، وبعد أن كان ينظر إليه على انه وسيلة جيدة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية أصبح عبئاً عليها . وظهرت العديد من الآثار السلبية على الكفاءة التخصيصية Allocative " efficiency " والكفاءة الإنتاجية " Productive efficiency" ليس فقط فى المشروعات العامة بل على مستوى الاقتصاد القومى ككل . حيث إرتفعت تكاليف إنتاج العمليات ، زادت حجم الإعانات المقدمة لوحدات القطاع العام على حساب المزيد من عجز الموازنة العامة ، زاد حجم الإقتراض المحلى والخارجى ، إختلت الهياكل المالية فى العديد من الوحدات الإنتاجية فى القطاع العام وعجزت عن مسايرة التطور التكنولوجى وزادت نسبة الطاقات الإنتاجية المعطلة .... إلخ[٢]

وإزاء هذه المظاهر السلبية لإنخفاض الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية فى وحدات القطاع العام ساد الإعتقاد لدى حكومات العديد من الدول النامية (بإختلاف الفلسفة الاقتصادية التى تؤمن بها وتباين مستويات تقدمها الاقتصادى) بأن القطاع العام بات أكبر مما ينبغى وأن تكلفة الإحتفاظ به " بالوضع الراهن " أصبحت مرتفعة على اقتصادياتها ، وتطلعت حكومات تلك الدول الى التطبيق الجاد لبرامج الإصلاح الإقتصادى فى ظل معونات مالية وفنية من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. واتخذ الإصلاح الاقتصادى مسارات واتجاهات عديدة برز من بينها ما عرف فى الأدب الاقتصادى بالخصخصة أو التخصيص Privatization . وأصبح التخصيص أو الخصخصة منهجاً وأسلوباً إعتمدت عليه العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء للتخلص من الحجم الزائد للقطاع العام وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة

والكفاءة الإنتاجية فى وحدات القطاع العام بصفة خاصة . فقد لجأت حكومات كل من إنجلترا ، امريكا ، اليابان ، فرنسا ، المجر ، استراليا ، بولندا ، تركيا ، شيلى ، الأرجنتين ، جاميكا ، مصر ، ..... إلخ الى صياغة برامج لتخصيص منشآتها الحكومية تتمشى مع الظروف والخصائص التى تمر بها تلك الدول والأهداف المنوط تحقيقها . وفى ظل موجات من التفاؤل الحذر لدى البعض والتشاؤم من قبل البعض الآخر إتخذت العديد من حكومات الدول المتقدمة والنامية خطوات جادة فى تنفيذ برامج التخصيص المستهدفة فى ظل تنوع وتباين أساليب وفنون تنفيذها لتتلائم مع ظروف ومشاكل التخصيص فى كل حالة ، وبإستقراء نتائج العديد من تجارب الخصخصة يتضح أن بعضها حقق نجاحاً رائداً (انجلترا وكولومبيا البريطانية) ونجاحاً مقبولاً (شيلى ، تركيا – جاميكا .... إلخ) والبعض الآخر تعثرت برامجه وحققت نتائج عكسية (الفلبين ، المكسيك). فقد تبين أن الخصخصة فى حد ذاتها لم تحل كافة المشاكل التى استدعت تطبيقها ، كما أن بعض الدول وجدت تعارضاً بين الرغبة فى سرعة تنفيذ برامج التخصيص والرغبة فى تحقيق مكاسب الكفاءة ، بل أن بعض النتائج تشير الى نقص مكاسب التخصيص ، وإن تلك المكاسب عملية غير مؤكدة . ففى الفلبين والمكسيك وبعض الدول النامية الأخرى لم تحقق مكاسب الكفاءة المتوقعة بل على العكس زادت حدة المشاكل المالية التى واجهت بعض الشركات بعد تخصيصها . فقد تبين ان مئات من الشركات العامة التى تم تحويلها للقطاع الخاص فى المكسيك عادت ثانية الى أيدى الحكومة عندما إحتفظت بمحفظة الأوراق المالية للبنوك الرئيسية الخاضعة لإشراف الحكومة ، الأمر الذى أدى الى تأميم هذه الشركات عام ١٩٨٢ وإعادتها ثانية الى القطاع العام . وفى الفلبين تم تخصيص مجموعة من الشركات العامة بلغت قيمتها ما يعادل (٥٧) بليون دولار ،

إلا أن هذه الشركات واجهت بعد التخصيص العديد من المشاكل والصعوبات المالية والتشغيلية مما استدعى قيام الحكومة بتأميمها وإعادتها ثانية للقطاع العام[٣].

ويعد تحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية بصفة خاصة أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى الى تحقيقها كافة برامج التخصيص سواء فى الدول المتقدمة أو النامية ، وأصبح الإتجاه العام السائد ليس فقط داخل برامج التخصيص بل أيضاً فى المؤسسات الإقليمية والدولية وخاصة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (U.S Agency for International Development (AID) " أن التخصيص يعد أداة ووسيلة جيدة لتحرير الأسواق وتشجيع المنافسة ومن ثم تحقيق الكفاءة وتحسين مستوى المعيشة "[٤].

وبالرغم من الإختلافات الشديدة فى فنون وأساليب التخصيص أو الخصخصة بين الدول المختلفة إلا أن هناك إتفاق تام فيما بين تلك الدول على أن الكفاءة هدف رئيسى لها.

وقد تعددت مفاهيم الخصخصة سواء فى مجال الكتابات النظرية أو فى نطاق البرامج التطبيقية حيث تراوحت بين مفهوم ضيق (عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يتم من خلالها نقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص) ومفهوم واسع (عبارة عن مجموعة من الوسائل والأساليب يمكن من خلالها إدارة أصول وموارد القطاع العام وفقاً لنفس الأسس والمبادئ السائدة فى القطاع الخاص). وإستناداً الى المفهوم الواسع فإن عملية الخصخصة يمكن أن تتضمن :

* عملية النقل الكامل أو الجزئى لأصول وموارد القطاع العام أو القطاع الخاص.

* السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود الإدارة Management Contracting مع استمرار الملكية العامة لها.

* السماح للقطاع الخاص بإدارة أصول وممتلكات القطاع العام من خلال عقود التأجير Leasing Contracting وعقود الإمتياز.

* عملية التخلص من كافة القيود والعقبات التى تحد من قدرة الإدارة على تشغيل الأصول المتاحة بفاعلية إستناداً الى الإعتبارات الاقتصادية وبعيداً عن الإعتبارات السياسية.

وفى نطاق هذا المفهوم للتخصيص أو الخصخصة (الواسع) يميز البعض بين خصخصة الملكية وخصخصة الإدارة ، فالأولى تتضمن تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة أما الثانية فتتضمن ضرورة الفصل بين الإدارة والملكية بغض النظر عن شكل الملكية (عامة / خاصة). وفى تحليلنا للعلاقة بين التخصيص والكفاءة سوف نستند الى المفهوم الواسع بإعتبار أنه يتضمن فى نفس الوقت مضمون المفهوم الضيق ، ويسمح لنا بإستبيان حدود العلاقة بين التخصيص والكفاءة ، والتمييز بين التخصيص كبرنامج وإلغاء التأميم " Denationalization " ، كما يستوعب ما يسمى بتخفيف القيود Dergulation على إدارة وتشغيل المشروعات العامة.

وفى ضوء ما سبق فإن المشكلة البحثية للدراسة يتحدد نطاقها بحدود العلاقة بين الخصخصة والكفاءة الاقتصادية . وبصورة أكثر تحديداً فإن المشكلة البحثية يتحدد نطاقها من خلال التساؤلات التالية :

١- هل من الضرورى أن يكون أداء الشركات ذات الملكية الخاصة أكثر كفاءة من أداء الشركات المماثلة فى ظل الملكية العامة؟ وإلى أى مدى يمكن قبول هذه النتيجة؟

٢- إلى أى مدى يمكن أن يصاحب تنفيذ برامج التخصيص تحقيق مكاسب كفاءة داخل الاقتصاد القومى بصفة عامة والوحدات التى يتم تخصيصها بصفة خاصة.

٣- ما هى الضوابط والمقومات التي يمكن من خلالها زيادة مكاسب الكفاءة من برامج التخصيص ؟

ومما لاشك فيه أن محاولات الإجابة على التساؤلات السابقة يمثل الأهداف التى تسعى الدراسة الى تحقيقها . وسعياً فى تحقيق هذه الأهداف سوف نتناول هذه الدراسة من خلال مبحثين دراسيين هما :

المبحث الأول : تحليل العلاقة بين الخصخصة والكفاءة الاقتصادية.

المبحث الثانى : النتائج والتوصيات والتى سوف يتم صياغتها فى صورة مجموعة من الضوابط والمقومات يمكن من خلال الأخذ بها زيادة فاعلية برامج الخصخصة ومن ثم زيادة المكاسب المتوقعة منها.

المبحث الأول

تحليل العلاقة بين التخصيص والكفاءة الأقتصادية

في نطاق تحليل العلاقة بين الخصخصة والكفاءة الاقتصادية يتعين التمييز بين نوعين من الكفاءة.

الكفاءة التخصيصية " Allocative Efficiency " والتى تهدف الى تحقيق التسعير المثل Optimal pricing حيث تتعادل الأسعار مع التكاليف الحدية للإنتاج فى بيئة تنافسية . وكلما انخفض مقدار التباين بين السعر والتكلفة الحدية كلما اقتربنا من تحقيق الكفاءة التخصيصية وجنى ثمارها والعكس صحيح . وهى تتعلق أيضاً بنوعيات وجودة السلع والخدمات التى يتم انتاجها (بأدنى قدر من التكاليف) وتتفق مع رغبات وتفضيلات المستهلكين . وفى حالات الإحتكار أو المنتجات العامة فإن السعر السوقى يعجز عن تحقيق الكفاءة التخصيصية حتى لو تعادل مع التكلفة الحدية . وآية تدخلات حكومية فى أسواق السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج التى ينجم عنها حدوث تشوهات فى الأسعار سوف تؤدى الى حدوث إنحرافات بعيداً عن الكفاءة . فالكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والتخصيصية منها بصفة خاصة تستلزم ضرورة توافر بيئة تنافسية والأخذ فى الحسبان الآثار الخارجية الإيجابية والسلبية " Positive and negative externalities " التى تصاحب إنتاج وإستهلاك بعض المنتجات والتى يعجز نظام السوق عن إظهارها والتعبير عنها (٥) بالإضافة الى أن تحرير الأسواق وإلغاء المعاملات التمييزية لوحدات القطاع العام ووضع قيود على عمليات الإحتكار ، جميعها إجراءات من

شأنها خلق البيئة الملائمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة التخصيصية منها بصفة خاصة.

الكفاءة الإنتاجية او الفنية " Productive or Technical Efficiency "
وهى تتعلق بالطريقة والكيفية التى تستخدم بها المنظمات الموارد المتاحة لديها . وتسعى المنظمات من خلالها الى إنتاج نفس مستوى الإنتاج بتكاليف أقل أو بنفس القدر من الموارد يتم إنتاج كميات أكبر بنفس الجودة وربما بجودة أعلى . اى انها تتعلق بسلوك تدنية التكاليف . فالعمليات الإنتاجية سوف تحقق الكفاءة الفنية إذا تم استخدام الحد الأدنى من الموارد المتاحة لإنتاج مستوى معين من الإنتاج وفى ظل مستوى معين من المعرفة التكنولوجية . او يتحقق الحد الأقصى للإنتاج فى ظل مستوى معين من المدخلات الإنتاجية والمعرفة الفنية.

وتعتبر الكفاءة الإنتاجية مقياساً لمستوى الأداء الاقتصادى لأى مؤسسة أو شركة . وأى خلل فى الهياكل الإدارية والتنظيمية وأنظمة الحوافز سوف ينجم عنه الابتعاد عن الكفاءة الإنتاجية وإنخفاض مستوى الأداء ، فالظروف الداخلية للمؤسسة والتى يمكن التحكم فيها تؤثر بصورة مباشرة على الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء المتحققة . ومن هذا المنطق فإن عدم الكفاءة الإنتاجية وانخفاض مستويات الأداء يمكن إرجاعه جزئياً الى وجود مؤشرات داخلية غير صحيحة تحفز السلوك المتعلق بعدم تخفيض التكاليف ، ولذا فإن الإختلاف فى مستويات الآداء بين الشركات العامة والخاصة يمكن تفسيره بالإختلافات فى هياكلها التنظيمية والسلوكية والتى تعكس جزئياً انماط ملكيتها . ويمكن التمييز بين مقايسس الكفاءة الإنتاجية التالية :

مقاييس الإنتاجية Productivity measurs والتى فى نطاقها يتم التمييز بين المقاييس الجزئية والمقاييس الكلية . ومن أشهر المقاييس الجزئية إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال . وهى تتسم ببساطتها وسهولة حساباتها إلا أن الاعتماد على نتائجها لتقرير مستويات الأداء ومستويات الكفاءة السائدة قد يؤدى الى نتائج متضاربة مع المفهوم الحقيقى للكفاءة الإنتاجية للمنظمة كوحدة إنتاجية متكاملة . فالتحسن فى إنتاجية العمل مثلاً لا يعنى بالضرورة زيادة كفاءة المنظمة كوحدة إنتاجية وإنما قد يرجع الى التخلص عن عدد من العمال – كما ان انخفاض إنتاجية رأس المال الثابت لا يعنى إنخفاض فى الكفاءة بل قد يرجع الى زيادة الإعتماد على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ... الخ . وإزاء الإنتقادات الشديدة لمقاييس الإنتاجية الجزئية يفضل البعض الإعتماد على المقاييس الكلية للإنتاجية Total Factor Productivity " (TFP) والتى تركز على التغيرات فى عوامل الإنتاج جميعها والتغيرات الكلية المقابلة فى حجم الإنتاج ومن ثم فإنها أكثر مقدرة على قياس كفاءة المنظمة ككل[٦].

المقاييس المالية Financial measurs والتى تركز فى قياس الكفاءة الإنتاجية على الجوانب المالية فقط مثل النسب المالية (نسبة القيمة المضافة / العمل ، الربحية ، نسبة المبيعات / الأصول الثابتة ، ونسبة المخزون / المبيعات .... إلخ).

وبالإضافة الى كل من الكفاءة التخصيصية والكفاءة الفنية أو الإنتاجية يوجد نوع آخر من الكفاءة يتعلق بسلوك تدنية التكاليف للشركة ويسمى " X - efficiency "[٧]. ووفقاً لهذا النمط من الكفاءة فإن X- inefficiency يرجع الى أن الأفراد يكون لديهم رشد إنتقائى "

Selectively rational " حيث يتخذون قراراتهم دون اهتمام كامل بكل القيود والفرص وبالتالى لا يكون هدفهم دائماً التعظيم(٨).

" Accounting to the X - inefficiency thesis, individuals are selectively rational and make decisions that involves less than complete concern for all constraints and opportunities. That is, agents may not constantly be maximizers.

وتوجد بعض الدلائل والمؤشرات على أن سلوك X- efficincy فى الشركات العامة ضعيف مقارنة بالشركات الخاصة حيث أن الشركات الأولى غالباً لا يتم السماح لها بالإنتهاء.

" This is some support for the argument that X- efficiency behaviour is weaker in public than in private firms as the former firms are rarely allowed to "die"

وينظر الكتاب الى الخصخصة على انها وسيلة هامة ليس فقط لتحسين الكفاءة التخصيصية بل أيضاً لتحسين مستويات الأداء فى المشروعات العامة ، ومن ثم زيادة كفاءتها الإنتاجية . وقد كان الأسلوب التقليدى فى دراسة مستويات الأداء في المشروعات العامة يركز على عدم كفاءة التخصيص والذى يرجع جزئياً الى انخفاض درجة المنافسة فى الأسواق . ولكن فى حالات عديدة حيث توجد الشركات العامة جنباً الى جنب مع الشركات الخاصة فى بيئة تنافسية فإن الاختلافات الرئيسية فى معدلات الأداء بينها يرجع جزئياً وبصورة أساسية الى الإختلافات فى مستويات الكفاءة الفنية أو الإنتاجية طالما انها تتعرض الى نفس ضغوط المنافسة ومؤشرات السوق ولا توجد معاملات تفضيلية لأنماط ملكية معينة. اما فى الدول التى تتمتع فيها المشروعات العامة بمراكز احتكارية

ومزايا تفضيلية لا تتوافر للقطاع الخاص ، فإن إنخفاض كفاءة الوحدات العامة سوف يرجع جزئياً الى عدم وجود مقومات البيئة التنافسية، وجزئياً الى قصور الأنظمة الداخلية لهذه الوحدات . وبإستقراء ظروف تشغيل المشروعات العامة فى الدول النامية يتضح لنا وجود عدد من المظاهر السلبية أثرت سلباً على مستويات الأداء المتحققة من بينها :

١- أن السياسات الحكومية فى هذه الدول لا يتم صياغتها لتدعيم استراتيجية معينة للتنمية بل يتم استخدامها غالباً لتدعيم المشروعات المملوكة للدولة دون اهتمام كافي بخلق وتحفيز البيئة التنافسية اللازمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية بشقيها التخصيصى والإنتاجى.

٢- أن تقييم المشروعات العامة فى غالبية الدول النامية كان يتحقق بدون حسابات حقيقية لتكاليف التشغيل - ومن ثم فإن التعادل بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية لوحدات القطاع العام يمثل حالة استثنائية - أما الخسارة المالية فهى الحالة الشائعة وخاصة بعد إنخفاض أسعار المنتجات الأولية وإرتفاع تكلفة الطاقة ، وفشل واضعى السياسات فى أن يتخذوا الخطوات التصحيحية اللازمة وفى التوقيت المناسب ، ومن ثم تراكمت الخسائر المالية وإزدادت نسب الطاقات العاطلة.

٣- بإستقراء هيكل السوق فى العديد من الدول النامية يتضح أن المشروعات العامة تعمل فى بيئة غير تنافسية معزولة عن المنافسة المحلية والأجنبية من خلال أنظمة الإعانات والضرائب الجمركية المانعة والحامية.

٤- ان المستثمرين الوطنين والأجانب لا يكون لديهم الدافع للمشاركة الفعالة فى برامج التنمية الاقتصادية بسبب المزايا التفضيلية المفرطة التى تنعم بها المشروعات العامة.

٥- أن غالبية المشروعات والمؤسسات الحكومية لديها مؤشرات داخلية غير صحيحة راجعة الى عدم الكفاءة الإدارية ، وبيروقراطية الإجراءات وعدم كفاءة نظم الحوافز ... الخ . وقد انعكست هذه المظاهر بآثار سلبية معاكسة على قدرة تلك المشروعات على تخفيض تكاليف إنتاجها.

٦- أن بيئة إتخذا القرارات Decision making environment فى وحدات القطاع العام بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة تتسم بعدد من الخصائص والسمات التى تؤثر سلبياً على الكفاءة الإنتاجية المحققة داخل هذه الوحدات . فالأهداف متضاربة وغامضة ففى ظل وجود آثار خارجية يصبح الهدف هو تعظيم المنفعة العامة وهذا الهدف فى حد ذاته يتسم بالغموض ، فهناك مدى واسع لتحديد وتفسير المنفعة العامة - فهى تتحدد بالعديد من العوامل التى تختلف فى أهميتها من مشروع لآخر ولنفس المشروع من فترة زمنية لأخرى - كما ان التناسب بين الحوافز والإنتاجية يكاد يكون منعدماً ، عدم كمال نظام المعلومات فالمعلومات المتوافرة قاصرة عن تغطية الجوانب المختلفة لإتخاذ القرار ، والمعلومات المتوافرة لا تتسم بالدقة المطلوبة ، بالإضافة الى بيروقراطية العديد من الإجراءات والقرارات التنفيذية.

ومن الملاحظات الإستقرائية السابقة يتضح أن جزء من الإنخفاض فى الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة فى الدول النامية يرجع الى قصور فى الكفاءة الإنتاجية وجزء آخر يرجع الى قصور فى الكفاءة التخصيصية.

وسعياً فى إستبيان طبيعة العلاقة بين برامج التخصيص أو الخصخصة والكفاءة الاقتصادية فإننا سوف نقوم بادئ ذى بدء بإستقراء وتحليل بعض المؤشرات والدلائل عن مستويات الأداء أو الكفاءة الإنتاجية فى المشروعات العامة مقارنة بالمشروعات الخاصة نستتبعه بتحليل العلاقة بين الخصخصة ومكاسب الكفاءة الاقتصادية . فى ضوء ما أسفر عنه الواقع فى بعض الدول النامية والمتقدمة وتمشياً مع ما هو من بيانات ومعلومات فى هذا المجال.

أولاً : مؤشرات الكفاءة الإنتاجية فى المشروعات العامة :

فى الواقع فإن معظم الجدل المثار حول تطبيق برامج الخصخصة سواء فى الدول المتقدمة او النامية يستند الى فكرة رئيسية مفادها ان سلوك الشركات العامة لا يهتم بتدنية التكاليف ومن ثم الكفاءة الإنتاجية ، الأمر الذى دفع العديد من الدراسين والباحثين الى دراسة الكفاءة الإنتاجية فى كل من المشروعات العامة والخاصة لإستبيان حقيقة الإختلافات القائمة بينها فى معدلات الاداء.

قد شهدت السنوات الأخيرة فى المملكة المتحدة تطويراً لعدد من مقاييس الآداء فى وحدات القطاع العام . بعض هذه المقاييس يصلح للإستخدام فى كل من وحدات القطاع العام والخاص ، والبعض الآخر

يقتصر على وحدات القطاع العام التى تتولى إنتاج خدمات غير قابلة للتسويق . وتتضمن هذه المقاييس ثلاثة.عناصر رئيسية [١٠] (يشار إليها Three E's) : (الكفاءة Efficiency) والتى تعتمد على حسابات العلاقة بين التكلفة والإنتاج للمشروع الواحد خلال فترات زمنية مختلفة أو للمشروعات المتماثلة سواء فى نطاق الملكية العامة أو الخاصة، الفاعلية Effectivness (حيث يتم حساب التكلفة الفعلية للمدخلات ومقارنتها بالتكلفة المخططة لها). وعندما تتوافر بيانات ومعلومات دقيقة وموثوق بها ينظر البعض الى هذه العناصر على أنها مقاييس للأداء " performance measures " . وإستناداً الى مفهوم الكفاءة الإنتاجية السابق الإشارة اليها والمكونات السابقة لمقاييس الأداء تمت العديد من الدراسات والأبحاث فى هذا المجال . وبإستقراء أساسيات ونتائج تلك الدراسات يتضح ما يلى :

١- تم قياس مدى الإختلاف فى الكفاءة الفنية بين المشروعات العامة والخاصة فى صناعة الحديد والصلب بالبرازيل إستناداً الى عينة تتكون من ٢٢ شركة عامة وخاصة . وقد كانت الشركات فى العينة المختارة تتماثل الى حد كبير فى المستويات الإنتاجية ، وتعتمد بصورة رئيسية على كل من العمل ورأس المال كمدخلات إنتاجية . وقد إعتمدت الدراسة (دراسة تيلر Tyler) على دوال إنتاج كوب دوجلاس " Cobb - douglas " فى صورتها اللوغاريتمية . وفى ضوء البيانات المتاحة تم تقدير قيمة مؤشرات الكفاءة للشركات محل الدراسة ومقارنتها بقيمة مؤشر الكفاءة لأفضل شركة (تم إفتراض أن قيمة هذا المؤشر تعادل الوحدة). وقد اسفرت النتائج عما يلى [١١]:

- أن قيمة متوسط مؤشر الكفاءة فى الشركات العامة بلغ (٠,٥٦) فى حين بلغ متوسط قيمة هذا المؤشر للشركات الخاصة المملوكة لوطنيين ما يعادل (٠,٦١) ، والمملوكة لأجانب ما يعادل (٠,٧١) . وهذا يعنى إنخفاض الكفاءة الفنية للشركات الحكومية مقارنة بالشركات الخاصة الوطنية والأجنبية.

- أن قيمة مرونات الإنتاج لعوامل الإنتاج (العمل / رأس المال) " Out put elasticities " تعكس ظاهرة تناقص غلة الحجم " Decreasing returns to scale " لأفضل شركات العينة ، وتزايد غلة الحجم لبقية شركات العينة . وهذا يعنى أن مؤشر الكفاءة دالة لحجم النشاط.

- إعتماداً على نفس عينة الدراسة قام تيلر " Tyler " بإستكشاف أثر نمط الملكية (عامة / خاصة) على الكفاءة حيث اتضح أن نمط وشكل الملكية ليس له تأثيراً معنوياً معادلات (إحصائياً) على الكفاءة الفنية[١٢].

٢- بدراسة أثر نمط وشكل الملكية على معدلات الأداء فى قطاع الصناعة بتنزانيا ، ثم اختيار عينة الدراسة بحيث شملت (٣٥) شركة من اربع صناعات مختلفة (الغذاء - المنسوجات - الآلات - الكيماويات) مع استبعاد اى شركة تستخدم أقل من عشرة عمال . وقد أسفرت نتائج الدراسة (دراسة كيم Kim) عن الاتى [١٣] :

- بالنسبة لصناعات الغذاء والالات فإن الملكية العامة لم يكن لها تأثيراً معنوياً على معدلات الاداء ، كما أن كفاءة الشركات الحكومية فى صناعة النسيج والكيماويات تعد منخفضة نسبياً مقارنة بمعدلات الأداء

فى الشركات الخاصة المماثلة . ومن ناحية أخرى فإن الملكية الأجنبية فى قطاعى المنسوجات والالات كان لها تأثيراً معنوياً ايجابياً على الكفاءة.

- بتقدير إنتاجية عنصر رأس المال (إجمالى الناتج لكل وحدة من رأس المال العامل " Operating Capital " إتضح أن الإنتاجية فى الشركات الخاصة ضعف الانتاجية فى الشركات العامة.

- بتقدير القيمة المضافة لكل عامل (بالأسعار الجارية) إتضح أنها تبلغ (٢٠,٦) فى شركات القطاع العام ، (٢٢,٢) فى شركات القطاع الخاص.

- بتقدير القيمة المضافة للوحدة من رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية) إتضح أنها تعادل (٢,١٦) ، (٠,٤٩).فى كل من المشروعات العامة والخاصة على التوالى.

وفى دراسة اخرى قام بها بركنز Perkins عن الشركات العامة والخاصة فى تنزانيا خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، إتضح ان القيمة المضافة لكل عامل بالأسعار الثابتة (العام ١٩٦٦) فى المشروعات العامة كانت اكبر منها فى المشروعات الخاصة المشابهة ، فى حين أن القيمة المضافة للأصول الثابتة (أسعار عام ١٩٦٦ كانت اقل منها فى المشروعات الخاصة[١٤].

٣- إستنادا الى عدد من المعايير الجزئية للكفاءة الإنتاجية تم إعداد جداول عن مقياس الكفاءة فى شركات الخطوط الجوية الإسترالية خلال الفترة من عام ١٩٥٨ - ١٩٧٤ . حيث يتم تقديم هذه الخدمة من خلال

شركتين إحداهما ذات ملكية عامة (شركة ترانس للخطوط الجوية الإسترالية) والأخرى ذلت ملكية خاصة (شركة انسيت للخطوط الجوية الإسترالية). وبالرغم من اختلاف نمط الملكية بين الشركتين إلا ان كلاهما تعمل فى ظروف متماثلة فقد سعت الحكومة الإسترالية الى تحقيق منافسة عادلة بينهما (حيث أنها رأت أن تلك المنافسة فى صالح الاقتصاد القومى) من خلال إستخدام نفس أنواع الطائرات ، خصصت الحكومة المركزية التى تمتلك كل المطارات أماكن متماثلة للإقلاع والهبوط بل وفى نفس التوقيتات تقريباً ، كما تم تقسيم عقود نقل البريد بالتساوى بين الشركتين ، وكذلك رحلات سفر موظفى الحكومة، تم تنظيم اسعار التذاكر والأجور عند نفس المستويات - كما تم مطالبة شركة الخطوط الجوية ذات الملكية العامة بدفع ضرائب على الأرباح والمبيعات تجنباً لأى ميزة تنافسية ، بالإضافة الى ان أطقم الطائرات تتدرب بشكل متماثل للغاية . وقد أسفرت الدراسة (دراسة ديفنز) عن عدد من النتائج من بينها . ان الشركة الخاصة حققت إنتاجاً أكثر لكل عامل مقارنة بالشركة ذات الملكية العامة. بالإضافة الى أن عدد الركاب والإيراد الكلى لكل عامل فى الشركة الخاصة كان أكبر منه فى الشركة العامة بما يعادل ٢٢٪ ، ١٣٪ على التوالى . وقد إنتهى ديفنز من دراسته الى " أن المؤسسة الخاصة التى تدار وفقاً للعادات والقواعد المرتبطة بقواعد الملكية العامة للتحويل أكثر إنتاجاً من المشروع العام[١٥].

٤- تم إختبار العديد من الدراسات التى تناولت معدلات الاداء فى كل من المشروعات العامة والخاصة فى العديد من الدول المتقدمة والنامية . (دراسة ميلورد Millword) ، وقد خلصت نتائج هذه الإختبارات الى[١٦]:

- إن الدلائل المتاحة عن آداء الإنتاجية فى المشروعات العامة بالدول النامية غير قاطعة (غير حاسمة) لقبول فرضية إنخفاض وسوء الإدارة فى القطاع العام مقارنة بمشروعات متماثلة ومشابهة فى القطاع الخاص. وبالإضافة الى ذلك فإن انخفاض معدل الاداء الاقتصادى لوحدات القطاع العام يصبح مشكوكاً فيه إذا كانت المشروعات القائمة لديها قدرة محتملة لتحقيق تحسينات كافية فى الكفاءة.

- إتضح من عينات المشروعات محل الدراسة أنه يوجد مدى واسع من الآداء ، فالكفاءة الفنية يتراوح مداها بين نتائج إيجابية جداً ونتائج سلبية للغاية.

٥- تعد تجربة بريطانيا فى الخصخصة من التجارب الرائدة ، وانها تجربة بدأت واستمرت منذ فترة طويلة سمحت للعديد من الباحثين بإجراء العديد من البحوث والدراسات لتقييم التجربة بمختلف أنواعها . وتعد دراسة جلادستون " Gladston " من الدراسات الهامة والرئيسية فى هذا المجال . فقد إعتمدت هذه الدراسة على عدد من الأساليب العلمية المتنوعة فى صورة تكاملية تسمح بتقييم آداء عدد من الشركات المتماثلة خلال فترات زمنية متعاقبة شهدت تغيرات فى نمط الملكية (سواء من العام الى الخاص أو من الخاص الى العام) - كما أنها قامت على عدد من الفروض الواقعية الى حد كبير مما يعطى ثقة أعلى

من نتائجها ، بالإضافة الى أن نطاقها لم يقتصر على قياس الإنتاجية فى ظل الملكية العامة والخاصة بل أيضاً محاولة استكشاف وتحديد مكاسب الكفاءة الناتجة عن برامج التخصيص بعزلها عن المكاسب عن تغير الحكومات (تغيرات اتجاه النظام السياسى) . فقد إعتمدت هذه الدراسة على عينة من (١٧) شركة بريطانية مقسمة على خمس صناعات (الفضاء ، الصناعات الإلكترونية والكهربائية ، صناعات السيارات ، الطيران المدنى ، وصناعة النقل البحرى). واستهدفت إختبار الفرضين التاليين(١٧) :

* أن مستوى أداء الشركات الخاصة أفضل من مستوى الأداء الشركات العامة.

* ان التغير فى الحكومة البريطانية عام ١٩٧٩ كان له تأثيراً إيجابياً على مستوى أداء الشركات سواء فى القطاع العام او الخاص.

وقد كان معيار إختبار عينة الدراسة (١٩٧٠ – ١٩٨٧) انها تعمل فى بيئة تحتوى على شركات خاصة مماثلة . وتجنباً لإمكانية حدوث تحيز ناتج عن إستخدام مقياس واحد للكفاءة الإنتاجية تم الإعتماد على مقياس شامل للأداء . ولإختبار الفرض الأول تم الإعتماد على ثلاثة أساليب مختلفة هى :

الأسلوب الأول : بحث تطبيقى قائم على بيانات وصفية ، حيث تم تقسيم بيانات الدراسة الى مجموعتين فرعتين ، ففى المجموعة الأولى تم تقسيم فترة الدراسة الى ستة فترات زمنية كل منها ثلاث سنوات ، اما المجموعة الثانية فتم تقسيم فترة الدراسة الى ثلاث فترات كل منها ست سنوات.

الأسلوب الثانى : تم من خلاله تحديد الإتجاهات العامة للملكية والأداء فى العينة ككل . حيث تم وضع جميع الشركات فى مجموعة واحدة ، ثم تم بعد ذلك الفصل بينها بوضع الشركات العامة والخاصة فى مجموعات مختلفة.

الأسلوب الثالث : ويتمثل فى استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لإختبار الفروض الأساسية للدراسة والسابق الإشارة إليها.

وبإستقراء نتائج تلك الدراسة اتضح ما يلى :

* إعتماداً على الأسلوب الأول فإن الدلائل والمؤشرات التطبيقية أثبتت صحة الفرض الأول للدراسة ، حيث أن مستوى الأداء فى الشركات الخاصة كان يفوق مستوى الأداء فى الشركات العامة المماثلة.

* إعتماداً على الأسلوب الثانى فإن النتائج المتعلقة بالصناعات الفضائية أوضحت أن معدل نمو إنتاجية العمل ومقاييس الربحية لم يظهرا أى تغير معنوى فى إتجاهات الأداء عند تغير نمط الملكية من العام الى الخاص.(تحولت هذه الشركة من الملكية العامة الى الخاصة خلال الفترة من ٧٠ – ١٩٦٧ ، ثم الى الملكية العامة ثانية خلال الفترة من ٧٧– ١٩٨٠ ثم عادت مرة أخرى الى الملكية الخاصة منذ عام ١٩٨١). وتفسير ذلك أنه بغض النظر عن نمط الملكية للشركة الفضائية . فإن مستوى أدائها كان تنافسياً بشكل منتظم الأمر الذى جعل لنمط،أو شكل الملكية تأثيراً محدوداً على مستوى الأداء.

* بالنسبة للشركة الوطنية للنقل والتى تم تخصيصها منذ عام ١٩٨١ ، فقد حدث نمو نسبى فى معدل نمو انتاجية العمل ومعدلات الربحية المحققة . ومن ثم فإن المقاييس الجزئية للكفاءة والمقاييس المالية أيدت فى هذه الجزئية الفرض الأول للدراسة.

* بالنسبة لصناعة السيارات فقد انخفضت إنتاجية العمل الخاصة بمجموعة " روفر " مقارنة بالإنتاجية فى مجموعة شركات الأساس (أكفاء الشركات فى الصناعة) ، حيث كان مستوى الأداء ضعيفاً فى ظل ملكية القطاع الخاص لها حتى عام ١٩٧٤ ، ولضمان استمراريتها قامت الحكومة بتأميمها. وقد شهدت الفترة من ٨٢ – ١٩٨٧ تغيرات متتالية فى مؤشرات الأداء حيث كان هناك إرتفاع مطلق فى معدل نمو إنتاجية العمل ونصيب العامل من رأس المال. ولكن ظل مستوى الأداء النسبى منخفضاً مقارنة بمستوى الأداء فى مجموعة الأساس.

* إذا تم الإعتماد على معدل نمو الربحية كمقياس لمستوى الأداء فإن النتائج التطبيقية المحققة تدعم بقوة وبوضوح الفرض القائل بأن الملكية الخاصة تجلب معها أنماطاً مختلفة من الحوافز أكثر فاعلية . فقد حققت الشركات الخاصة فى المتوسط معدلات نمو للربحية تعادل ضعف المعدلات المحققة فى الشركات العامة خلال جميع فترات الدراسة.

* أن التغير فى الحكومات خلال فترة الدراسة وإتجاه السياسات الحكومية نحو التخصيص قد حفز الشركات المؤممة على زيادة كفاءتها وتحقيق معدل عائد أعلى على استثماراتها بالرغم من استمرار الملكية العامة لها.

* توضح التغيرات فى قيمة معامل رأس المال / العمل خلال فترة الدراسة (فيما عدا الفترة من ٨٢ – ١٩٨٧) أن الشركات الخاصة قد كثفت من إستخدامها لرأس المال حيث زادت نسبة رأس المال / العمل بمعدل أكبر من ذلك الذى تحقق فى نطاق الشركات العامة . فقد حققت الشركات الخاصة معدلات نمو فى كثافة رأس المال بلغت ٣,٦٪ ، ١٣,٣٪ خلال الفترتين من : ٧٦–١٩٨١ ، و٨٢– ١٩٨٧ على التوالى ، بينما حققت الشركات العامة معدلات تبلغ ٣٪ ، ٩,٢٪ على التوالى . وأحد التفسيرات المحتملة لهذه النتيجة يتمثل فى قدرة الشركات الخاصة على التكيف بشكل أسرع مع إتجاهات السوق المتعلقة بالتغيرات التكنولوجية الحديثة والتى تكون بطبيعتها كثيفة رأس المال.

* بالنسبة لنتائج تحليل الإنحدار والذى يستهدف فصل تأثير التغير فى شكل الملكية عن تأثير التغير فى النظام السياسى وذلك على مستوى أداء الشركات محل الدراسة ككل فقد اتضح ما يلى :

– ان مستوى أداء الشركات العامة إستناداً الى معدل نمو إنتاجية عنصر العمل يعد اعلى نسبياً من مستوى الأداء فى الشركات الخاصة . وهذه النتيجة تتعارض مع فرض الدراسة الأول.

– أن مستوى ربحية الشركات العامة كان أقل من متوسط الإتجاه العام لشركات العينة وهذا يعنى تفوق الشركات الخاصة على الشركات العامة فى القدرة على تحقيق الربح.

- لم تؤيد نتائج تحليل الإنحدار فرضية وجود تأثير ايجابى لحكومة تاتشر على مستوى الإنتاجية للعامل ، وأيضاً لم يكن لتغيير النظام السياسى سوى تأثيراً محدوداً نسبياً على مؤشرات الربحية فى عينة الدراسة.

• فيما يتعلق بتقدير معادلات الإنحدار الخاصة بإنتاجية العمل ، وإتجاهات الربحية لكل صناعة إتضح ما يلى :

- وجود تأثير ضعيف نسبياً لتغير شكل الملكية على إتجاهات الربحية فى صناعة الإلكترونيات. وبصفة عامة يمكن القول " بينما كان التغير الى الملكية الخاصة عام ١٩٨١ له بعض الآثار الإيجابية على إتجاهات إنتاجية العمل فى صناعة الإلكترونيات ، إلا أنه لا يمكن الوصول الى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بإتجاهات الربحية ".

- بالنسبة للصناعات الكهربائية فقد اتضح أن المعلمة الخاصة بتحويل ملكية شركة " Ferranti " من الملكية الخاصة الى العامة كانت سالبة وغير معنوية إحصائياً ، بينما معلمة التحول من الملكية العامة الى الخاصة (عام ١٩٨١) موجبة ولكنها غير معنوية . وهذا يعنى أن التغير فى الملكية فى الصناعات الكهربائية لم يكن له تأثيراً معنوياً على الصناعة ككل. أما فيما يتعلق بتأثير التغير فى الملكية على إنتاجية العمل وإتجاهات الربحية فى الصناعات الكهربائية فإن معلمات الإنحدار لم تقدم تدعيماً قوياً للفرض الأول " مؤشرات الإنتاجية فى المشروعات الخاصة أفضل منها فى المشروعات العامة ". كما إتضح ان التغير فى الملكية من العام الى الخاص منذ عام ١٩٨١ جعل الشركات فى الصناعات الكهربائية أكثر إستجابة لضغوط السوق.

- بالنسبة للصناعات الإلكترونية Electronics Industry يتضح أن التغير الى الملكية الخاصة عام ١٩٨١ له بعض الآثار الإيجابية على إتجاهات إنتاجية العمل، إلا أنه لا يمكن الوصول الى نتيجة قاطعة فيما يتعلق بإتجاهات الربحية.

- فيما يتعلق بصناعة معدات الفضاء Aerospace Industry فإن التغير فى الملكية لم يكن له تأثيراً معنوياً على إنتاجية العمل ، فى حين كان له تأثيراً معنوياً موجباً على إتجاهات الربحية.

- فيما يتعلق بصناعة النقل Freight Industry (حيث تم تحويل شركة النقل الوطنية الى القطاع الخاص منذ عام ١٩٨١) لم يكن هناك تأثيراً معنوياً لأثر التغير فى الملكية على الإنتاجية والربحية . وبشئ من التحفظ يمكن القول أن التحول الى الملكية الخاصة أدى الى تحرك الصناعة فى إتجاه المزيد من المنافسة.

- وبنفس الطريقة السابقة لم يكن لتغيير شكل (من العام الى الخاص) الملكية فى صناعة السيارات تأثيراً معنوياً على الإنتاجية والربحية ، ولكن يمكن القول أن التغيير فى شكل الملكية كان له تأثيراً إيجابياً على صناعة السيارات.

* تشير الإحصائيات الوصفية (جدول رقم ١ بالملحق) الى أن معظم الشركات التى تم تخصيصها وتحويل ملكيتها الى القطاع الخاص قد نجم عنها تحسن فى البيئة التنافسية وتحسنت مستويات أدائها مقارنة بشركات المقارنة خلال الفترة من ٨٢ – ١٩٨٧ . وأحد تفسيرات التحسين فى الأداء بعد التخصيص " ان تخصيص كل من : شركة الفضاء البريطانية،

الشركة الوطنية للنقل ، وشركة فرانتى " Ferranti " للسيارات ، ادى الى تغيير فى هيكل الحوافز لهذه الشركات . وبصفة عامة يمكن إرجاع التغير الإيجابى فى مستوى أداء الشركات التى تم تخصيصها الى تغيرات فى ترتيبات الملكية (هيكل الحوافز مثلاً) ، وتغيرات ايجابية فى البيئة الاقتصادية بشكل عام والى نظام حكم تانشر بشكل خاص.

٦- بإستقراء نتائج سبع دراسات تتعلق بقياس كفاءة نظم الإدارة فى ظل الملكية العامة والخاصة فى مرافق المياه بالولايات المتحدة الأمريكية ، إتضح أنها إعتمدت على عدد من النماذج القياسية الخاصة بإمداد المياه تضمنت العديد من التغيرات مثل الحجم، نوع المياه الداخلة والخارجة ، تكلفة المدخلات ، نمط الملكية .... إلخ ، وبالرغم من وجود إختلافات جوهرية بين هذه الدراسات من حيث متغيرات الدراسة ، طرق معالجة وتحليل البيانات إلا أنها اعتمدت جميعاً على نفس مجموعة البيانات الأساسية (الاتحاد الأمريكى لأعمال المياه) ونفس أسلوب التحليل (بإستثناء واحدة منها) ، وقد خلصت هذه الدراسات إلى[١٨] :

- أوضحت نتائج دراستان (مان - مايكسيل) ان المشروع العام أكثر كفاءة فى إمداد وتوريد المياه من المشروع الخاص . وإتفقت نتائج أربعة دراسات أنه لا توجد فروق جوهرية بين كفاءة المشروع العام والخاص. فى حين أوضحت نتيجة دراسة واحدة ان المشروع الخاص أكثر كفاءة من المشروع العام.

- إتفقت نتائج جميع الدراسات على عدم وجود اتجاه عام للقول بأن مرافق المياه ذات الملكية الخاصة أكثر كفاءة وإنتاجية من مرافق المياه ذات الملكية العامة [١٩] . وفى نفس الاتجاه السابق وداخل نطاق صناعة

الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية تم إجراء عدد من الدراسات (ستة دراسات) ، والتى اتضح من نتائجها ان غالبية المؤشرات التطبيقية تتناقض بشكل واضح من الفرض القائل بان المرافق الخاصة تعمل بكفاءة أكثر من نظيرتها ذات الملكية العامة - وإعتماداً على بيانات لجنة الطاقة الفيدرالية عن سنوات مختلفة ، تم تفسير تكاليف إنتاج وتوزيع الكهرباء من خلال مجموعة من المتغيرات من بينها الشكل التنظيمى ونمط الملكية - أوضحت نتائج ثلاث دراسات منها أن المرفق العام فى مجال إنتاج الطاقة أكثر كفاءة من المرفق الخاص حيث تميل تكاليف الإنتاج فى المرافق العامة لأن تكون أقل من نظيرتها فى المرافق الخاصة . اما نتائج بقية الدراسات أوضحت أنه لا توجد فروق معنوية فى الكفاءة بين المرافق العامة والخاصة فى مجال إنتاج وتوزيع الكهرباء.

٧- وبإستقراء نتائج العديد من الدراسات التى تناولت تحليل مصادر وأسباب إنخفاض الكفاءة الإنتاجية لوحدات القطاع العام فى مصر ، وفى ضوء ما هو متاح من بيانات ومعلومات خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٩ نستخلص ما يلى :

* أن الطاقة الإنتاجية العاطلة بالشركات الصناعية تتسم بالإرتفاع الشديد فقد بلغت (٢٤٩٩) مليون جنيه بالأسعار الجارية عام ١٩٨٩/٨٨. بل ان الإتجاه العام لقيمة مؤشر الطاقة العاطلة (الطاقة الإنتاجية الممكنة - الطاقة الإنتاجية المستغلة) فى تزايد مستمر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩. فقد ارتفعت قيمة الطاقات العاطلة من (٥-٤) الى ٢٤٩٩ مليون جنيه فى السنوات المذكورة[٢٠] . وبإستقراء اسباب تلك الزيادة المستمرة اتضح أنها ترجع الى العديد من الأسباب من بينها :

نقص الخامات المحلية والمستوردة وقطع الغيار ، إنقطاع التيار الكهربائى ، قصور الحصة النقدية عن الوفاء بإحتياجات الخطة الإنتاجية من المستلزمات الإنتاجية ، قدم الآلات وتخلف أساليب الإنتاج وكثرة نسب الأعطال ، وتضخم المخزون السلعى.

* تضخم قيمة مؤشر المخزون الراكد لدى العديد من وحدات القطاع العام الصناعية. نتيجة لعدم التوازن بين سياسات الإنتاج والتسويق. وقد نجم عن هذا الخلل تراكم قيمة المخزون السلعى بما يزيد عن حد الأمان اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية بكفاءة. وهذا يعنى من الناحية الاقتصادية تجميد وتعطيل قدر من رأس المال دون استغلال، وانخفاض معدل دوران رأس المال، وتضاؤل السيولة لدى الشركات الصناعية ، وفى ضوء البيانات الخاصة يتضح ان المخزون السلعى لشركات القطاع العام خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٨ بلغت فى المتوسط ما يعادل ٢٣٪ من الأصول المتداولة [٢١] وقد كان من الأسباب الرئيسية لتراكم المخزون فى بعض وحدات القطاع العام عدم كفاية الموارد للقيام بعمليات الإحلال والتجديد مما انعكس بآثار سلبية على تكلفة وجودة المنتج ، تغير طبيعة السوق المصرى والعوامل المؤثرة فيه وخاصة بعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فى الوقت الذى لم تستطع فيه بعض وحدات القطاع العام أن تساير تلك التغيرات ، وعدم مطابقة الإنتاج للمواصفات القياسية.

* إرتفاع مؤشر الفاقد غير الحتمى فى القطاع العام . حيث يعرف الفاقد " بأنه كل ما يستهلك من مواد او عمل فى عملية معينة دون أن يتحقق من وراء إستهلاك هذه المواد منافع أو خدمات اقتصادية [٢٢] . ويتم التفرقة بين الفاقد الحتمى (والذى يمثل تكلفة ضرورية لتحقيق أهداف المشروع،

فهو يقابله خدمة أو منفعـة) والفـاقد غير الحتمـى الذى يمثل فـاقد كـان يمكن تجنبه . وجـزء كبير مـن هذا الفـاقد يرجـع الـى انخفـاض الكفـاءة الإدارية والتنظيمية داخل المشروعات العاملـة (سـوء التخزيـن – تـأخر وصول الإمدادات – عدم الاهتمـام بعمليـات النقـل ، ... الـخ) . ويعتبر الفـاقد غير الحتمـى محصلـة لمجموعـة مـن العوامـل منهـا زيـادة حجـم الطاقات العاطلة ، زيادة نسبة المخزون الراكد ، إنخفاض إنتاجية عوامـل الإنتاج وضعف الكفاءة الإدارية والتنيظيميـة فـى غالبيـة وحـدات القطـاع العام ، زيادة نسبة المشروعات تحت التنفيذ ... إلخ[٢٣].

* بإستقراء تطور مؤشر إنتاجية العمل خلال الفترة مـن ١٩٧٤ – ١٩٨٨ يتضح :

– أن معدل الزيـادة فـى بنـد الأجـور كـان أكـبر مـن معـدل الزيـادة فـى الإنتاجية، فبينما كان النمو النسـبى لمتوسـط أجـر العـامل يعـادل ١,٩٪ فى المتوسط ، كان النمو النسبى للناتج المتوسط يبلغ ١,٤٪.

– انخفاض ربحية الجنيه آجر من الفائض القـابل للتوزيـع مـن ٠,٨٨ عـام ١٩٧٤ الـى ٠,١٠٩ عـام ١٩٨٨ . وقـد صـاحب ذلـك أيضـاً إنخفـاض إنتاجيـة الجنيـه أجـر مـن ٦,٦ عـام ١٩٧٤ الـى ٤,٨ جنيـه عـام ٨٧ / ١٩٨٨.

– سـوء توزيـع العمالـة بيـن الوظـائف المختلفـة . فقـد إتضـح أن بعـض المنشـآت تعـانى مـن عجـز فـى تخصصـات معينـة تمثـل فائضـاً بالنسـبة لمؤسسات أخرى ، كما أنها تعانى فى نفس الوقت من فـائض فـى بعـض التخصصات يمثل عجزاً لمؤسسات أخرى.

- قصور نظام الحوافز (الثواب / العقاب) فغالباً تتساوى الأجور والمكافآت بين من يعمل بإنتاجية اعلى ومن يعمل بإنتاجية أدنى ، مع إنفصام العلاقة بين الأجر والإنتاجية فى غالبية الحالات.

- أن اجور العمالة الماهرة والنادرة فى وحدات القطاع العام كانت منخفضة نسبياً مقارنة بأجور العمالة المناظرة لها فى القطاع الخاص . فى نفس الوقت وجد العمال من ذوى المهارات المتدنية تشجيعاً للبقاء فى الوظائف بسبب ضمانات التأمين الوظيفى.

- سياسات التعيين الإجبارى بغض النظر عن الإحتياجات الفعلية ، وبيع المنتجات إستناداً الى سياسات الأسعار الرخيصة.

- قصور وتخلف برامج التعليم والتدريب والعديد من الآثار السلبية الأخرى الناتجة عن الظروف البيئية التى تعمل فى نطاقها المشروعات والتى انعكست بآثار سلبية ليست على إنتاجية العمل فقط بل على إنتاجية جميع عوامل الإنتاج ومستوى الأداء والاقتصاد ككل.

* وجود إختلالات واضحة فى الهياكل التمويلية للعديد من شركات القطاع العام . فقد وصلت نسبة رأس المال / الإلتزامات للغير ما يعادل ١ : ٩,٧ عام ٨٧/ ١٩٨٨ فى حين يجب ألا تتعدى تلك النسبة فى الوحدات الإنتاجية ١ : ٣ (٢٤) .، وبإستقراء أسباب الإختلالات فى الهياكل التمويلية إتضح إنها ترجع الى واحد او اكثر من العوامل التالية.

- تجاوز استثمارات بعض الشركات موارد التمويل المتاحة مما أدى الى زيادة نسبة الاستثمارات تحت التنفيذ وطول فترة الإنشاء ، وضعف اقتصاديات التشغيل.

- تجميد أسعار غالبية السلع والخدمات التى تنتجها شـركات القطـاع العـام عند مستويات لا تسمح بتغطيـة تكـاليف التشـغيل ، بـل أنـه فـى بعـض الحالات تم إرغام بعض الشركات على شراء مستلزمات الإنتـاج بأسـعار تزيد عن الأسعار المحددة لبيع المنتج النهائى.

- قصـور مخصصـات الإهـلاك التاريخيـة عـن مواجهـة أعبـاء الإحـلال والتجديد مما اضطر العديد من الشـركات الـى الإقـتراض قصـير الأجـل لتمويل أنشطة استثمارية متوسطة وطويلة الأجل.

- عدم ملائمة الطريقة المتبعة لتوزيع أرباح وحدات الفائض مع متطلبـات الكفـاءة التشـغيلية . ففـى ظـل النمـط السـائد لتوزيـع الأربـاح أصبحـت الشركات الرابحة فى وضع يماثل الشركات الخاسرة وتضطر للإقـتراض لتمويل انشطتها الجارية والإستثمارية(٤٦).

- تشابك علاقات المديونية بين الشركات العامة بعضها البعض من ناحيـة وبينهـا وبيـن الحكومـة مـن ناحيـة أخـرى ، وتبـاطؤ الحكومـة فـى سـداد المديونيـات المتراكمـة عليهـا دون دفـع فوائـد تـأخير ، ممـا اضطـر تلـك الشركات الى الإعتماد على اتباع نظام السحب على المكشوف لإسـتمرار عملياتها التشغيلية.

* قصور فى الهياكل التنظيمية والإدارية لوحدات القطاع العام بالإنتاجيـة، بالإضافة الى تعدد المستويات الإشـرافية والإداريـة. وقـد نجـم عـن ذلـك عجـز الإدارة عـن أخـذ زمـام المبـادرة فـى مواجهـة المشـاكل المتعـددة والمتنوعة، وانخفاض قدرتها على الإستفادة من الفرص المتاحـة. بـل أن الإدارة فـى العديـد مـن الوحـدات العامـة أصبحـت أداة لتنفيـذ القـرارات

الحكومية المختلفة. ومع تعدد وتنامى الأجهزة الرقابية والإشرافية (بلغ تسعة عشر جهازاً) زاد إهتمام الإدارة بإعداد التقارير المطلوبة وإنخفضت قدرتهم على إتخاذ القرارات التصحيحية والتشغيلية فى التوقيت الملائم.

٨- إستناداً الى مقياس الإنتاجية الكلية Total Factor P (TFP) roductivity مع تحليل التغير فى الإنتاجية من فترة زمنية الى أخرى، تم قياس الإنتاجية الحقيقية لشركات القطاع العام الصناعية فى مصر ، بإختيار عينة منتقاة للدراسة (٣٥ شركة) تمثل ٣٥٪ من إجمالى عدد الشركات التى تشرف عليها وزارة الصناعة. وقد تم إشتقاق عدد (١٨) مؤشراً يتم دراستها لقياس الإنتاجية الحقيقية لكل شركة، بعض هذه المؤشرات يتم حسابها كمكونات لمقاييس، الإنتاجية الجزئية والإنتاجية الكلية، وبعضها يمثل مقاييس الإنتاجية ذاتها. وبإستقراء نتائج تلك الدراسة نستخلص عدد من الملاحظات العامة تؤيد وتؤكد على النتائج التى تم إستعراضها فى النقطة السابقة، ومن أهم هذه الملاحظات والنتائج ما يلى [٢٦] :

* توجد صعوبة بالغة فى تعميم النتائج لوجود إختلافات واضحة بين الشركات ، بل توجد اختلافات واضحة فى آداء الشركة الواحدة من سنة لأخرى.

* يصعب الإعتماد على مؤشرات الإنتاجية الواردة فى تقارير الأداء (إنتاجية العامل - إنتاجية الجنيه أجر) حيث انها مقاييس جزئية ذات دلالة محدودة وخاصة أنها واردة بالأسعار الجارية . فقد إتضح عدم وجود علاقة واضحة على مستوى الشركة الواحدة بين كل من معدل

النمو فى المخرجات (بعد إستبعاد أثر الأسعار) وإنتاجية العامل أو إنتاجية الجنيه أجر.

• أن متوسط قيمة معامل الإنتاجية الكلية TFP (انتاجية الإدارة) قيمة سالبة خلال سنوات الدراسة (٨١-٨٦) لغالبية شركات العينة ، وفى حالات عديدة كانت قيمة هذاالمؤشر تذبذب بين قيم موجبة وسالبة ، كما كان الاتجاه العام تحسناً فى قيمة ها المؤشر، وقد كان التحسن واضحاً وبصفة خاصة فى السنوات الأخيرة . وقد تم إرجاع ذلك الى حدوث تغيرات جوهرية فى توليفة المنتجات النهائية لتصبح أكثر ملائمة مع إحتياجات وتفضيلات المستهلكين . وقد كان من الشركات القلائل التى حققت قيمة ونسج الصوف " وولتكس " والتى كانت من شركات القلائل التى حققت قيمة متوسطة موجبة لمؤشر إنتاجية الإدارة بالرغم من وجود قيم سالبة فى بعض السنوات.

وهذا يعنى ان الإعتماد بشكل مطلق على متوسط مؤشر إنتاجية الإدارة خلال فترة الدراسة كمؤشر لأداء الشركة، قد لا يكون ملائماً نظراً لوجود قيم متطرفة ، ولذلك فإن دراسة تطور قيمة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة قد يصبح أكثر ملائمة كمؤشر لكفاءة الآداء . كما أن الانخفاض فى أداء كثير من الشركات راجعاً فى جزء كبير الى النمو الكبير فى الموال المستثمرة - وبصفة خاصة الأموال المستثمرة فى المخزون . واجهت العديد من الشركات مشكلات تتعلق بتراكم المخزون والذى وصلت نسبته فى بعض السنوات ولبعض الشركات ما يعادل ١٠٠٪ من مخزون السنوات السابقة. (شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار) . ومن ناحية أخرى كانت الزيادات المحققة من عنصر رأس المال أكبر بكثير من الزيادات المقابلة المحققة فى المخرجات .

ففى الشركة العربيـة والمتحـدة للغزل والنسيج (مثلاً) إتضـح أن معدل النمو المرجح الإجمالى لرأس المال خلال العام بلـغ ١٤,٩٪ وينجم عن ذلك وفقاً لدالة الإنتاج زيادة قدرها ٣,١٪ من المخرجات ، ولكن لم تتعد الزيادة المحققة فى المخرجات ١,٢٪.

وفى نفس الشركة أيضاً إتضـح أنـه فـى الوقت الـذى تحسن فيه مؤشر إنتاجية الإدارة إنخفض معدل نمو الأصول الرأسمالية وقد تم تفسير ذلـك بزيـادة نسـبة تشـغيل الطاقـات العاطلـة ، وظهـور آثـار إيجابيـة للإستثمارات التى تمت فى السنوات السابقة.

* ان الكثير من الشركات المدرجة فى عينة الدراسات تعد شـركات كثيفـة المـواد ، فقد بلغت تكلفـة المـواد فـى بعض الشـركات ٨٥٪ من تكلفـة الإنتاج (الشرقية للدخـان) ٨٠٪ (المبيدات بكفـر الزيـات) ، ٦٠ – ٧٥٪ فى شركات البلاستيك وصناعة الأغذية والحلويات وتصنيع الورق والأجهزة الكهربائية بينما بلغت تلك النسبة حوالى ٤٥–٥٠٪ فى صناعة الغزل والنسيج . وهذا يعنى أن الحصول على نتائج إيجابية ملموسة على كفاءة الأداء يستلزم ضرورة الإهتمام بترشيد استخدام هذه المدخلات.

* إتضح زيادة نسبة المنفق على بند مواد التعبئة والتغليـف بشـكل ملحـوظ فى شـركات الأغذيـة والحلويـات ، كمـا توجـد زيـادة مفاجئـة فـى المـواد المستخدمة بتلك الشركات دون ان يقابل ذلك زيادة مماثلة فى المخرجـات خلال نفس الفترة ، وقد يرجع ذلـك الـى الاهتمـام بتحسـين جـودة المنتج والاهتمام بعملية التعبئة والتغليف.

ثانياً : الخصخصة ومكاسب الكفاءة الاقتصادية

لقد إتضح من التحليل فى النقطة السابقة أن المشروعات العامة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية تعانى من قصور فى كل من الكفاءة التخصيصية والكفاءة الإنتاجية . كما أن إنخفاض مستويات أدائها يرجع جزء منها الى قصور فى البيئة التى تعمل فى نطاقها وجزء آخر الى قصور فى الهياكل الإدارية والتنظيمية وأنظمة الحوافز السائدة . وسعياً فى مواجهة أوجه القصور هذه لجأت العديد من الدول المتقدمة والنامية الى الخصخصة كأحد الوسائل التى يمكن من خلالها تحسين الكفاءة الاقتصادية والحصول على مكاسبها . إلا أن جنى ثمار برامج التخصيص على الكفاءة الاقتصادية بشقيها التخصيصى والإنتاجى يستلزم ضرورة توافر مجموعة من الشروط الفنية من بينها.

* وجود بيئة تنافسية حرة . حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية محتكرة الى شركة خاصة محتكرة . فوجود مثل هذه البيئة التنافسية لن يدعم فقط من مكاسب الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية بل سوف يدعم أيضاً من الآثار الإيجابية لها على تلك البيئة . وتشير الدلائل التطبيقية فى العديد من الدول النامية الى ان الكفاءة التخصيصية سوف تتحسن كثيراً من خلال البيئة التنافسية والتى تمثل ضغطاً مستمراً على إدارة المنشأة لتحقيق إستجابة سريعة مع رغبات وتفضيلات الأفراد ، كما انها تمثلاً ضغطاً مستمراً لتخفيض الفجوة بين السعر والتكلفة الحدية للإنتاج، ومن ثم تحقيق آثار إيجابية على الرفاهية.

* وجود أسواق لرأس المال بصفة عامة وأسواق للأوراق المالية بصفة خاصة متطورة نسبياً . فالمكاسب المتوقعة من برامج الخصخصة على الكفاءة سوف تتوقف الى حد كبير على مدة تطور أسوّاق الأوراق المالية، وكلما زادت كفاءة أسواق رأس المال كلما كان من المتوقع زيادة المكاسب المتوقعة والعكس صحيح . ومن ناحية أخرى فإن الآثار الإيجابية لبرامج الخصخصة على سوق رأس المال سوف تتزايد مع كل تطوير وتحديث لتلك الأسواق.

* مجموعة من الشروط الفنية تتعلق بالأساليب الفنية لتنفيذ برامج الخصخصة ومدى إتفاقها وتوافقها مع طبيعة وخصائص المشروعات المدرجة فى برامج الخصخصة (مشروعات مرافق عامة ، مشروعات إنتاجية ، مشروعات خدمية ، صناعية ، تجارية ، ... بيع كامل – بيع جزئى ، استئجار إدارة – إستئجار أصول – حقوق إمتياز ... إلخ).

وإستناداً الى المنهج العلمى التجريبى " Emperical Sience " والذى يسمح بالتفاعل المتبادل بين منهجى الإستنباط والإستقراء فى إطار تكاملى متناسق ، يمكن صياغة عدداً من الملاحظات التحليلية الإستقرائية تسمح للباحث بإستكشاف طبيعة وحدود العلاقة بين برامج الخصخصة والكفاءة الاقتصادية ، وفيما يلى استعراض لتلك الملاحظات.

الملاحظة الأولى : حدود التحول الى القطاع الخاص

إن عملية التحول الى القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة ليست عملية لا نهائية بل يتعين ان تكون عملية مقيدة بإعتبارات الكفاءة الاقتصادية والتى من اجلها يتم صياغة برامج التخصيص .

فهناك بعض المنتجات التى يمكن إشباعها بكفاءة نسبية اعلى من خلال القطاع الحكومى فى نفس الوقت يستطيع القطاع الخاص أن يتولى إشباع العديد من السلع والخدمات بكفاءة نسبية أعلى . وإستناداً الى معايير الكفاءة النسبية لقدرة كل من القطاع الحكومى والقطاع الخاص على آداء النشطة الاقتصادية المختلفة ، تمت العديد من الدراسات النظرية ، وإقترحت تلك الدراسات عدداً من النماذج بمقتضاها تم تحديد نطاق الوظائف المختلفة بين القطاعين، وبإستقراء نتائج تلك الدراسات نستنتج ما يلى :

١- قدم هربر Herber نموذجاً مبسطاً عن توزيع الوظائف الإنتاجية بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص ، إستناداً الى عدد من الخصائص التى تتسم بها السلع والخدمات مثل القابلية للتجزئة ، التنافس فى الاستهلاك ، مسلك التكلفة الحدية ، الآثار الخارجية ... إلخ. ومن النموذج المقترح إتضح أن هناك كفاءة نسبية أعلى للقطاع الحكومى فى إنتاج وإشباع عدد من السلع والخدمات ، تلك السلع لها سمات معينة بأنها غير قابلة لمبدأ الإستبعاد (حيث توجد العديد من الصعوبات الفنية والمالية لتطبيق مبدأ الإستبعاد عليها) ، ضخامة آثارها الخارجية ، كما يتولد عنها ظاهرة الإستفادة المجانية . وقد تم تصنيف هذه المنتجات فى مجموعتين رئيسيتين:

* المنتجات شبه العامة Semi - Public Commodities

والتى قد تسمى بالمنتجات المستحقة أو الجديرة بالإشباع مثل خدمات إطفاء الحريق ، التعليم والبريد والصحة .... إلخ . والسمة المميزة لهذه المنتجات إن إنتاجها أو إستهلاكها ينجم عنه آثار خارجية لا يستطيع

نظام السوق إظهارها والتعبير عنها مما يجعل سعر السوق (والذى يعتمد عليها القطاع الخاص فى إتخاذ قراراته التخصيصية والإنتاجية) غير قادر على تحقيق الكفاءة الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع.

*** المنتجات العامة الصافية Pure Public Commodities**

والتى قد تسمى بالمنتجات الاجتماعية مثل خدمات الأمن الدفاع والصحة العامة ... إلخ . والسمة المميزة لهذه المنتجات أنها تتسم بخاصية الإشتراك فى الإستهلاك ، عدم القدرة على الإستبعاد ، صفرية التكاليف الحدية وعدم القابلية للتجزئة – وينجم عن هذه الخصائص فشلاً كاملاً لنظام السوق فى إشباعها وعدم قدرته على تخصيص جزء من الموارد لإشباعها إلا بتدخل الدولة.

ومن ناحية أخرى فهناك كفاءة نسبية أعلى للقطاع الخاص فى إنتاج وإشباع عدد من المنتجات (منتجات خاصة صافية Pure Private Commodities ، منتجات شبه خاصة Semi - Private Commodities ، منتجات الأندية Club Commodities .

وبالنسبة للمجموعة الأولى يكون نظام السوق قادراً على إنتاجها وإشباعها بكفاءة عالية حيث تكون تكلفتها الحدية أكبر من الصفر ، ويمكن تطبيق مبدأ الإستبعاد والتجزئة عليها . اما المجموعة الثانية من المنتجات فيكون غالباً إستهلاكها محدوداً من قبل فئات معينة من المستهلكين ، كما تكون منافعها وتكاليفها قابلة أو غير قابلة للتجزئة فى ظروف معينة . وبالنسبة للمجموعة الثالثة فإنها تتضمن منتجات تتسم بخصائص الإستهلاك المشترك وتنعدم القدرة على تجزئة منافعها ، كما تكون تكلفتها الحدية مساوية للصفر فى الأجل القصير ، ويقتصر الإستفادة بمنافعها على

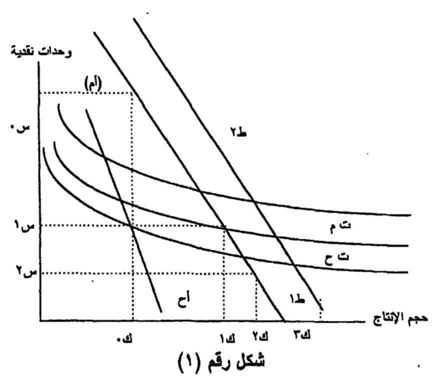
الأعضاء فقط الذين يدفعون المقابل ، ومن ثم يمكن الاعتماد على القطاع الخاص في إشباع تلك المنتجات بدون تأثير سلبي واضح على الكفاءة مع وضع التشريعات واللوائح التي تضمن شروط الأمن والسلامة للأعضاء ومراقبة الإحتكار(٢٧) .

٢- في دراسة كل من هربر - بوليك Herber - Polik عن دور الحكومة الأمريكية في النشاط الاقتصادي وإستناداً الى تحليل بيانات ومخرجات المنتجات التي تتم من خلال المنشآت الحكومية خلال الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٧٢ . اتضح أن القيمة المضافة الصافية للمنظمات الحكومية خلال فترة الدراسة أقل من القيمة المضافة الصافية في المنظمات الخاصة المماثلة - وبناء على نتائج هذه الدراسة خلص هربر الى أن حجم القطاع الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح أكبر مما يجب أن تكون عليه ، وبالتالي أصبحت أكثر تكلفة وعبئاً على الاقتصاد القومي(٢٨) الأمر الذي يستلزم ضرورة التقليل من حجم القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي.

٣- في دراسة كل Myers & Wijnholds (مايرز ، ويجنهولدز) وإستناداً الى دراسة سافاس Savas إتضح ان هناك بعض الخدمات التي لا خلاف على كفاءة القطاع الحكومي على إشباعها وهي الخدمات المتعلقة بالدفاع الوطني والشرطة والمحاكم والصحة العامة والأرصاد الجوية - كما أن هناك خدمات أخرى يستطيع القطاع الخاص إنتاجها وإشباعها بكفاءة أعلى نسبياً من القطاع الحكومي ولكن في ظل وجود واستمرارية التوجيه والإشراف الحكومي ، مثل خدمات المرافق العامة ومواقف إنتظار السيارات والنقل الجوي ..... إلخ ، وفيما عدا المنتجات العامة السابق الإشارة إليها فإن القطاع الخاص يتمتع بكفاءة نسبية اعلى في إنتاجها وإشباعها(٢٩).

الملاحظة الثانية :

فى ظل خصائص وطبيعة المنتجات العامة السابق الإشارة اليها ، فإن إنتاج هذه المنتجات سوف يستلزم إنشاء طاقات إنتاجية تتسم بالضخامة، ومع عدم قابلية تلك المنتجات للتجزئة Indivisibilities فمن المتوقع سريان ظاهرة تزايد غلة الحجم أو تناقص التكاليف . وفى مثل هذه الظروف فإن تنفيذ برنامج التخصيص أو الخصخصة على تلك الصناعات من خلال عملية تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة قد ينجم عنه خسارة صافية فى رفاهية المستهلكين والابتعاد عن الكفاءة التخصيصية . وحتى إذا كان برنامج الخصخصة يستهدف إدخال منافسين محتملين فى إنتاج وتوزيع مثل هذه المنتجات فإن هذه المنافسة قد تتضمن تكاليف ضخمة على الكفاءة . فتشغيل هذه المشروعات فى ظل الملكية الخاصة سوف يتم وفقاً لدافع الربحية والتى قد تتعارض بشدة مع اعتبارات الكفاءة التخصيصية . ويمكن توضيح ذلك بالإستعانة بالشكل البيانى رقم (١) . حيث يتضح من هذا الشكل ما يلى[٣٠] :



شكل رقم (١)

* أن الإنتاج بهدف تعظيم الربحية الخاصة الذى يتحقق فى ظل الملكية الخاصة يستلزم إنتاج الكمية (ك٠) والتى يتعين بيعها بالسعر (س٠) . بينما ان انتاج التعادل يستلزم إنتاج الكمية ك١ والتى يتعين بيعها بالسعر س١ . وإذا أردنا تحقيق الكفاءة التخصيصية لباريتو - Pareto Allocative Efficiency (حيث يتعادل السعر مع التكلفة الحدية للإنتاج) فإن الأمر يستلزم إنتاج الكمية ك٢ والتى تباع بالسعر س٢.

* ان تحقيق الكفاءة التخصيصية من خلال الملكية الخاصة الناتجة عن تنفيذ برنامج الخصخصة فى هذه الصناعات سوف ينجم عنه خسارة مالية للمنتج الخاص . وهذا أمر غير مقبول من وجهة نظر المستثمر الخاص . ولذلك فإن السعى لتحقيق الكفاءة التخصيصية ومن ثم إنتاج الكمية ك٢ وبيعها بالسعر س٢ يستلزم.

- ان يتم الإنتاج والتوزيع من خلال الملكية العامة.

أو – أن يتم الإنتاج والتوزيع من خلال الملكية الخاصة مع تدخل الحكومة بتعويض المستثمرين فى القطاع الخاص عن الخسائر المالية المحققة نتيجة للإعتماد على مبدأ التسعير الأمثل – فوجود نظام فعال للإعانات سوف يحفز منتجى القطاع الخاص على إنتاج الكمية ك٢ وبيعها بالسعر س٢ . وهذا يعنى أن الربحية . ليست مؤشراً كافياً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ، فالأمر يستلزم ضرورة توافر معلومات إضافية عن هيكل التكاليف ومؤشرات عن الإنتاجية.

* بإفتراض أن منحنى التكلفة المتوسطة هو (ت م) والذى يمثل مسلك أدنى تكلفة متوسطة) . فى حين أن التكلفة الفعلية يمثلها الخط (ت م) فى هذه الحالة يوجد فرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة المستهدفة (ادنى تكلفة يمكن الوصول إليها فنياً) ، هذا الفرق يطلق عليه X - inefficiency ، والإرتفاع فى التكاليف الفعلية قد يرجع الى قصور فى الهياكل الإدارية والتنظيمية أو قصور فى نظام الحوافز ومن ثم انخفاض الإنتاجية ... الخ.

ومن ناحية أخرى فإن مقدار X - inefficiency والتى سوف تتحقق مع تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة سوف تتوقف على درجة المنافسة والقوة التى يتمتع بها حملة الأسهم فى مواجهة الإدارة . وفى الواقع فإن هذا الشكل من عدم الكفاءة سوف يكون موجوداً سواء فى نطاق الملكية العامة أو الملكية الخاصة ، طالما كانت الظروف الإحتكارية هى السائدة ، بل لا نكون مبالغين إذا قلنا أن قوة عدم الكفاءة من النوع (X - inefficiency) سوف تكون مرتفعة نسبياً فى ظل الملكية العامة عنها فى نطاق الملكية الخاصة – ولكن مع تطبيق الخصخصة فى مفهومها الواسع سوف تتحقق نتائج إيجابية.

* إن تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال التحول الى الملكية الخاصة ، سوف يجعل تقديرات الطلب المتوقع مبنية فقط على حسابات المنافع الخاصة. مع إهمال المنافع الإجتماعية – وفى الشكل رقم (١) فإن ط١ هو الطلب المقدر من قبل القطاع الخاص (يتضمن المستهلكين الراغبين فى الحصول على المنتج ولديهم القدرة على الدفع)، وهذا لا يتفق مع إعتبارات الكفاءة التخصيصية حيث ان المنتج له منافع اجتماعية – وبأخذ هذه المنافع فى الحسبان فإن الطلب الجماعى يكون (ط٢) ، ويستلزم تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد انتاج الكمية ك٣ (حيث يتقاطع منحنى الطلب الجماعى مع التكلفة الحدية الخاصة بإفتراض عدم وجود تكاليف اجتماعية).

* من الرسم البيانى شكل (١) نستنتج أن وجود الآثار الخارجية بكميات كبيرة سواء فى مجال إنتاج او إستهلاك بعض السلع والخدمات سوف يجعل نظام السوق ومن ثم القطاع الخاص غير قادر على تحقيق كفاءة التخصيص بدون تدخل الدولة.

وبالتالى فإن الرغبة فى تحقيق تلك الكفاءة وبما يتمشى مع معيار باريتو يستلزم التدخل الحكومى من خلال احدى الوسائل التالية :

– السياسة الضريبية والإنفاقية (فرض الضريبة على وجود تكاليف اجتماعية ومنح الاعانات فى حالة وجود منافع اجتماعية).

– التدخل المباشر من خلال المشروعات العامة حيث تتولى إنتاج وتوزيع المنتج بما يتمشى مع اعتبارات الكفاءة.

- السماح للقطاع الخاص بالإنتاج والتوزيع فى ظل ضوابط وشروط معينة ، وإستناداً الى سياسات اقتصادية ملائمة تسمح فى النهاية ليس فقط تحقيق الكفاءة التخصيصية بل أيضاً الكفاءة الإنتاجية – وفى مثل هذه الظروف فإن تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة لن يتعارض مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

الملاحظة الثالثة :

إن تنفيذ برامج الخصخصة فى الدول النامية مع وجود برامج فعالة للإصلاح الاقتصادى ومراعاة حدود عملية التحول للقطاع الخاص (السبق الإشارة اليها) سوف يسمح بتحقيق مكاسب عالية للكفاءة الاقتصادية من خلال :

١- وجود ضغوط قوية ومستمرة على إدارة المشروعات للقضاء على مظاهر التبديد والإفراط فى إستخدام الموارد – بذل محاولات جادة وعملية لإصلاح الخلل السائد فى الهياكل المالية والإدارية والتنظيمية ... إلخ . وجميعها إجراءات وضغوط تعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية وجنى ثمارها والتى منها :

* تحسين نوعية وجودة القرار الإدارى بما يتمشى مع الإعتبارات الاقتصادية وبعيداً عن التدخلات السياسية . وإذا رغبت الدولة فى إدخال بعض الإعتبارات الاجتماعية والسياسية فى قرارات التسعير والتشغيل فعليها تقديم بعض المزايا التفضيلية أو إعانات مالية تسمح بتغطية التكلفة الإضافية لتحمل عبء مقابل هذه الأهداف ، وبما يجعل فى النهاية القرار الجيد والرشيد من وجهة النظر الخاصة (التى تحقق مصالح الملاك) جيداً ورشيداً من وجهة نظر المجتمع.

* يصاحب تنفيذ برامج الخصخصة تحويل مسئولية الإدارة من مسئولية بيروقراطية الى مسئولية مباشرة أمام حملة الأسهم وهم فئة تسعى لتحقيق الربح وتعظيم القيمة السوقية للأسهم.
* من المتوقع أن يصاحب تنفيذ برامج التخصيص بصفة عامة وبرامج التخصيص من خلال نظام البيوع غير المباشرة بصفة خاصة زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية وبالتالى تحفيز المنشآت على زيادة كفاءتها الإنتاجية بصورة مستمرة لتحفيز الطلب على أوراقها المالية . فالمنشآت العامة التى تحميها مظلة القطاع العام لا يكون لديها الحافز على التخلص من إستمرارية الخسائر المالية طالما أنها فى مأمن من مغبة الإفلاس ، فالدولة لا تتردد عن نجدتها سواء من خلال الدعم المالى المباشر أو عن طريق تقديم ضمانات إئتمانية . ومن ناحية أخرى ومع وجود نقابات عمالية قوية وضعف الانضباط فى القطاع العام من المتوقع أن تتزايد الأجور والمرتبات بما لا يتمشى مع انتاجية العمل.

ويرى البعض أن الاختلاف فى طبيعة المبادئ والهداف بين القطاعين الخاص والعام سوف يؤدى الى اختلاف فى الهياكل التنظيمية والإدارية ونظم الحوافز ، ومن ثم إختلاف فى الكفاءة الإنتاجية لصالح القطاع الخاص. فوفقاً لمدخل حقوق الملكية " Property Rights Approach " يتم النظر الى التنظيم على أنه مجموعة متشابكة ومتكاملة من العناصر تمثل الإدارة إحداها ، وإذا نجحت الإدارة فى مواجهة أوجه القصور الداخلى فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك انتاجية أعلى وتكاليف أقل. ولكن حتى تنجح الإدارة فى تحقيق ذلك فإن الأمر يستلزم نظاماً فعالاً للحوافز (٣١).

ويعتبر حافز الربح قوياً ومؤثراً فى القطاع الخاص وغامضاً وغير مؤكد فى القطاع العام. وينجم عن ذلك اختلاف فى كفاءة الإدارة بين المشروعات العامة والخاصة (حيث توجد علاقة موجبة بين الملكية الخاصة وفاعلية نظام الحوافز المستخدم) . ويرى أنصار هذا المدخل أن الحافز على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية لن يكون فعالاً إلا فى ظل وجود بيئة تنافسية فى الأسواق فهذه البيئة سوف تمثل ضغطاً مستمراً وقوياً على المشروع وإدارته لتحقيق الكفاءة . أما وفقاً لأنصار نظرية الإختيار العام (Public Choice Theory) فإن سياسة المشروعات العامة يتم صياغتها غالباً لكسب الأصوات الإنتخابية ، كما أن السياسيين والمسئولين يجعلون منافعهم الخاصة فى قائمة أعلى من الأولويات بالمقارنة بالمنافع العامة من خلال الحصول على وظائف أحسن ومرتبات وحوافز أعلى ، كما ان التغيرات فى مخصصات الميزانية سوف تتم وفقاً لمنافعهم الخاصة ، ومع وجود العديد من القيود الإدارية والتنظيمية على القطاع العام من المتوقع أن يقل الحافز لدى الإدارة على السعى نحو تحقيق الكفاءة[٣٢].

ويشترك أنصار النظريتين (حقوق الملكية / الإختبار العام) فى أن نظام الحوافز السائد فى المشروعات العامة لا يشجع على تحقيق الكفاءة الإنتاجية ، ومن الحجج المطروحة فى هذا الصدد أن إدارة المشروعات العامة تدرك ان السبيل الأمثل لتحقيق مصالحهم الخاصة قد لا يكون هو العمل على رفع الكفاءة بل محاولة تكوين وتعميق بيروقراطية الوزارات المشرفة ، ويصبح الحصول على أكبر ما يمكن من مخصصات مالية غاية فى حد ذاته ، بدلاً من ان يكون مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف التجارية.

٢- السعى المستمر لتحقيق الكفاءة التخصيصية والتى تخلق ضغطاً مستمراً على تخفيض أسعار البيع للمستهلكين لأن تتقارب مع التكلفة الحدية للإنتاج ، بالإضافة الى السعى المستمر لتغيير توليفة المنتجات وزيادة جودتها لتتمشى مع أذواق وتفضيلات المستهلكين وتجذب أكبر عدد ممكن منهم . ومما لاشك فيه أن التحسن المستمر فى الكفاءة الإنتاجية داخل الوحدات او المشروعات التى يتم خصخصتها سوف ينعكس بآثار إيجابية على الكفاءة التخصيصية داخل تلك الوحدات والاقتصاد القومى ككل ، علاوة أن ذلك لن يتحقق بطريقة تلقائية . فالتحسن فى الكفاءة التخصيصية أو كفاءة توزيع الموارد سوف يعتمد بدرجة أكبر على هيكل وطبيعة السوق الذى تعمل فيه المؤسسة ، وبدرجة أقل نسبياً على العوامل الداخلية والمتمثلة فى الهيكل الإدارى والتنظيمى وأنظمة الحوافز .... إلخ:-

الملاحظة الرابعة :

باستقراء تجارب الخصخصة فى بعض الدول المتقدمة والنامية يتضح ان تنفيذ برنامج الخصخصة قد صاحبه تحسن كبير فى أداء بعض الشركات التى تم تخصيصها ، وقد انعكس هذا التحسن بآثار ايجابية على الكفاءة الاقتصادية على المستوى الجزئى والكلى . ومن الدلائل والمؤشرات التطبيقية على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

١- باستقراء المكاسب التى تحققت فى بعض الشركات بالمملكة المتحدة (وهى دولة رائدة فى هذا المجال) يتضح : ان تخصيص شركة التليفونات فى بريطانيا قد أدى الى[٣٤] :

* زيادة عنصر المنافسة فى السوق ، وإتساع نطاق الإختيار فى الخدمة المقدمة ليتراوح بين ٤٠-٥٠ نوعاً مختلفاً من التليفونات إما عن طريق الشراء أو التأجير ... إلخ ، بعد أن كان نطاق الإختيار محصوراً فقط بين نوعين من التليفونات.

* إنخفاض أسعار المكالمات التليفونية بين المدن بما يعادل ٣٤٪ تقريباً . وأصبح من المتوقع ان تكون الزيادة فى الأسعار أقل من معدل التضخم النقدى بعد ان كانت أكبر منه ولم يكن ذلك على حساب معدلات الأرباح المتحققة بل العكس فقد كان هناك أثر ايجابى على الأرباح.

* تحسن مستوى أداء الخدمة المقدمة فلم تعد هناك مشكلة انتظار للحصول على تليفونات جديدة بعد ان كانت فترة الإنتظار تصل الى ستة شهور قبل الخصخصة.

* اتسع نطاق الملكية فى المجتمع حيث اكتتب فى الأسهم ما يعادل (٢) مليون مواطن، واستمرت الغالبية العظمى فى تملك الأسهم (١,٧٥ مليون فرد) بخلاف ما كان متوقعا ، وهذا يعنى أن خصخصة شركة التليفونات البريطانية ساهمت فى اتساع وتنوع سوق الأوراق المالية ، مما انعكس بآثار ايجابية على كفاءة السوق.

ومن الأمثلة الأخرى ذلك أيضاً شركة الشحن الوطنية والتى تعد أكبر شركة للنقل على الطرق على المملكة المتحدة ، وقد كانت تعانى من إنخفاض شديد فى الكفاءة الإدارية ولم تكن تحقق أرباحاً إلا فى حالات نادرة. ورغبة فى تحقيق الكفاءة الإنتاجية لهذه الشركة - قامت الحكومة البرياطنية بخصخصتها حيث تم بيع أسهمها بالكامل للعاملين فيها بقيمة

تعادل (٥٠) مليون جنيه إسترليني . وقد ذهب أكثر من هذا المبلغ في تسوية الديون وصندوق المعاشات، ومع تحول الملكية العامة لهذه الشركة الى ملكية خاصة تحققت العديد من الآثار الإيجابية منها :

* تحول العاملون الى ملاك وزاد عدد السهم المصدرة والمتداولة في سوق الأوراق المالية ، وزادت قيمة الأسهم بما يعادل (١١,٥) مرة من أسعار الشراء.

* تحولت نتائج اعمال الشركة من خسائر مالية الى أرباح مستمرة ومتزايدة ولم تكن الأرباح المحققة على حساب الكفاءة التخصيصية بل على العكس فقد تحسنت تلك الكفاءة وإقتربت الأسعار من التكاليف الحدية للإنتاج.

* إنتظمت حركة النقل على الطرق وزاد معدلها وارتفعت جودة الخدمة المقدمة.

* زاد حجم الأموال المستثمرة داخل الشركة واتجه جزء من الأرباح المحققة الى مجالات استثمارية خارج نطاق أعمال الشركة.

* تغير فكر الملاك من العاملية فقد رفضوا بأن يتواجد في مجلس الإدارة مديرون من العمال بل زاد تفضيلهم لأن يكون مجلس الإدارة من افراد يعلمون ماذا يفعلون.

وتجنباً لحدوث الاحتكار مع تنفيذ برنامج الخصخصة في بريطانيا، وحفاظاً على المنافسة في الأسواق ، احتفظت الحكومة البريطانية بسهم واحد ذهبي " Golden Share " في الشركات الضخمة وبصفة خاصة

الشركات التى تنتج خدمات لها آثار خارجية إيجابية. هذا السهم له قوة تصويت متميزة تسمح له بإيقاف اية قرارات يمكن ينتج عنها سيطرة إحتكارية للشركة (وطنية أو أجنبية) . وبالإضافة الى ما سَبق وضعت الحكومة البريطانية مجموعة من القواعد والشروط عند خصخصة شركات الغاز والتليفونات تعطى المستهلك حماية أكثر مما كانت عليه قبل الخصخصة.

٢- لقد اتضح فيما سبق أن القطاع العام فى مصر يعانى من كم هائل من المشاكل المتراكمة المالية والإدارية والتنظيمية .... الخ ، والتى انعكست بالعديد من الآثار السلبية على من الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية ليس فقط داخل القطاع العام بل أيضاً داخل الاقتصاد القومى ككل . وترسيخاً لخطى الاصلاح الاقتصادى التى التزمت بها الحكومة المصرية ، وسعياً فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية داخل وحدات القطاع العام وتحقيق العديد من الأهداف الأخرى تم الاعتماد على الخصخصة بمفهومها الواسع كمنهج واسلوب لتحقيق هذه الهداف من خلال اصدار قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. وبالرغم من ان الفترة التى مرت على تطبيق ها القانون لا تسمح باكتشاف او تحديد المكاسب الفعلية لبرنامج الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية ، الا أننا قمنا باختبار عينة منتقاة لاستعراض بعض مؤشرات الأداء فى بعض الشركات بقطاع النقل البحرى قبل وبعد اصدار القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ (باعتبار ان إصدار هذا القانون والعمل به يعد تنفيذ لبرنامج الخصخصة بالمفهوم الواسع) وقد تضمنت عينة الدراسة الشركات التالية[٣٥] :

- شركات تزاول نشاط تداول البضائع بميناء الإسكندرية (شركة الإسكندرية لتداول الحاويات ، الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ).

- شركات تزاول أعمال المستودعات والتخزين الجمركى (شركة المستودعات المصرية العامة).

- شركات تزاول اعمال إصلاح وصيانة السفن بميناء الإسكندرية (الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن).

وبإستقراء بيانات النشاط الجارى والمؤشرات الاقتصادية عن عام ١٩٩٣/٩٢ ومقارنتها بعام ١٩٩٠/٨٩ يتضح* :

أ-١ بالنسبة لشركة الإسكندرية لتداول الحاويات فقد تحققت بعض المؤشرات الإيجابية والتى تعكس جزئياً مكاسب كفاءة انتاجية ناجمة عن خصخصة الإدارة وليس خصخصة ملكية ، ومن بين هذه الايجابيات :

* انخفاض نسبة المخزون السلعى الى إجمالى الإيرادات من ٢٢,٣٪ عام ١٩٩٠/٨٩ الى ١١,٦٪ عام ١٩٩٣/٩٢.

* ارتفاع عائد الاستثمار (الفائض شاملاً الفوائد والضريبة / إجمالى الأصول) من ٣٠,١٪ عام ٨٩ / ١٩٩٠ الى ٣٥,٢٪ فى عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ، وفى نفس الوقت ارتفعت نسبة الفائض الى الايرادات الاجمالية من ٥٠,٥٪ الى ٥٧,٩٪ فى عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٣ على التوالى .

* قد تم إختيار عامى (١٩٩٠/٨٩) ، (١٩٩٣/٩٢) للمقارنة نظرا لأن عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ هى أعوام متداخلة لعام اصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وأن تلك الفترة هى فترة انتقالية للوضع وبعد الخصخصة بمفهومها الواسع وبالتالى يصعب الاعتماد على نتائج كاساس للمقارنة

وارتفع الفائض القابل للتوزيع من (١٣٠٧٧) الف جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ الى (٣٨٢٥٩) الف جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ (أى ما يعادل ٢٩٢٪ تقريباً من فائض عام ١٩٨٩.

* زيادة انتاجية العامل من القيمة المضافة الاجمالية من (٣١٠٨٠) جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ الى (٦٢٧٦٤) جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٢ ، وبنسبة زيادة بلغت ١٠٠٪ تقريباً. كما زادت القيمة المضافة الإجمالية بنسبة ٠,٢ ١٠٠٪ والقيمة المضافة الصافية بنسبة ٠,٤ ١٠٠٪ تقريباً عام ١٩٩٣/٩٢ (جدول ٢ بالملحق) .

أ-٢ بالنسبة لشركة المستودعات المصرية العامة فقد تحققت العديد من النتائج الإيجابية على كفاءة الأداء بعد إصدار القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩٣ والتى من بينها :

* زيادة صافى حقوق الملكية من (٣٦,٤) مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٦٩,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢.

* ارتفع عائد الاستثمار (الفائض شاملاً الفوائد والضريبة / اجمالى الأصول) من ٢٥,١٪ عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٢٧٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٢.

* ارتفعت إنتاجية العامل من القيمة المضافة الإجمالية من (٢٣٥٢٣) جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ الى (٢٧٧٩٦) جنيه عام ١٩٩٣/١٩٩٢. ولم يكن الارتفاع راجعاً فى الواقع الى انخفاض عدد العمال بل على العكس فقد حدثت زيادة طفيفة فى العمال من (٢١٥٨) الى (٢٢٢٧) عامل عامى ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩٣/٩٢ على التوالى ، فى حين كانت هناك زيادة

مرتفعة نسبياً فى القيمة المضافة الاجمالية بلغت (٦١٩٠٣) ألف جنيه عام٩٢/١٩٩٣ بنسبة ١٢٢٪ تقريباً من القيمة المضافة عام ٨٩/١٩٩٠.

* ارتفع الفائض القابل للتوزيع من (١٣٤٤١) ألف جنيه عام ٨٩/١٩٩٠ الى (٢٢٧٠٠) الف جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٦٨,٨٪ تقريباً.

* قد حدثت زيادة طفيفة فى نسبة المخزون السلعى / إجمالى الإيرادات من ٢,٧٪ عام ٨٩/١٩٩٠ الى ٢,٩٪ عام ٩٢/١٩٩٣ ، ولكن لم تكن الزيادة فى نسبة المخزون على حساب انخفاض الايرادات الكلية المتحققة بل على العكس فقد تحققت زيادات كبيرة فى الايرادات من (٦٣٥٣٦) الف جنيه عام ٨٩/١٩٩٠ الى (٨٣٩٦٤) ألف جنيه عام٩٢/١٩٩٣ . وبالتالى لا يمكن النظر الى التغيرات فى قيمة هذا المؤشر على انها تغيرات سلبية على الكفاءة.

أ-٣ بالنسبة للشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ يتضح وجود العديد من المؤشرات الايجابية تحققت مع خصخصة ادارة تلك الشركة وفقاً للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتى منها (جدول ٢ بالملحق).

* تحسنت انتاجية العامل من القيمة المضافة الاجمالية من (٤٨٧٢) ألف جنيه عام ٨٩/١٩٩٠ الى (٦٣٨٧) ألف جنيه عام ٩٢/١٩٩٣ وبنسبة زيادة قدرها ٣١٪ من سنة الأساس (٨٩/١٩٩٠)، فى الوقت الذى زادت فيه القيمة المضافة الاجمالية من (٢٩٦٨٨) الى (٣٥٩١١) الف جنيه عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ على التوالى وبنسبة زيادة بلغت ٢٠,٩٪ من سنة الأساس . فى نفس الوقت انخفض عدد العمال من نسبة الانخفاض ما يعادل ٨٪ تقريباً ، وبمقارنة نسبة الزيادة فى القيمة المضافة

(٢١٪ تقريباً) ونسبة الانخفاض فى القوى العاملة (٨٪ تقريباً) نستنتج أن هناك زيادة حقيقية فى انتاجية العامل بلغت ٢٣٪ تقريباً (نسبة الزيادة فى القيمة المضافة الاجمالية – نسبة الانخفاض فى القوى العاملة).

* بالرغم من الانخفاض الشديد فى معدل العائد على إجمالى الأصول إلا أن خصخصة الإدارة صاحبها آثار ايجابية على هذا المعدل ، فقد ارتفعت قيمة هذا المعدل من ٦,٨ عام ١٩٩٠/٨٩ الى ٧,٩٪ عام ١٩٩٣/٩٢ . وفى نفس الوقت فقد حدث انخفاض فى معدل العائد على صافى حقوقه الملكية من ٢٧,٥٪ عام ١٩٨٩ الى ١٧,٤٪ عام ١٩٩٢ ، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالتوسع فى الاعتماد على التكنولوجيا فى نقل البضائع من خلال نظام الحاويات.

* قد حدث تحسن ملحوظ فى الفائض القابل للتوزيع من (٤٤١٠) ألف جنيه عام ١٩٩٠/٨٠ الى (٧٢١٦) ألف جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ . وقد بلغت نسبة الزيادة ما يعادل ٦٣,٦٪ تقريباً من سنة الأساس ١٩٨٩.

أ-٤ : بالنسبة للشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن ، يتضح من استقراء البيانات والمؤشرات الاقتصادية عدداً من النتائج الهامة منها (جدول ٢ بالملحق).

* بالرغم من تدنى معدل العائد / اجمالى الأصول الى أن هذا المعدل ارتفع من ١,٨٪ عام ١٩٨٩ الى ٢,٢٪ عام ١٩٩٢ وهو تحسن ضعيف للغاية . ويرجع ذلك جزئياً الى وجود العديد من المشاكل المالية والاقتصادية المتراكمة والتى ارتبطت اصلاً بالعلاقة التنظيمية السابقة بين الحكومة وشركات القطاع العام . ومن ناحية أخرى فقد بلغ معدل

العائد على صافى حقوق الملكية ٧,٩٪ عام ١٩٨٩ ارتفع الى ١٠,٥٪ عام ١٩٩٢.

* ان نسبة المخزون لإجمالى الإيرادات قد ارتفعت من ٣٦,٥٪ الى ٣٧,١٪ من اجمالى الايرادات فى عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٢ على التوالى / فى الوقت الذى زادت فيه اجمالى الايرادات المتحققة من (٢٢٤١٧) الف جنيه عام ١٩٨٩ الى (٣٤٤٧٨) ألف جنيه عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٩ وبنسبة زيادة بلغت ٥٣,٨٪ تقريباً. وبالرغم من الزيادة فى نسبة المخزون عام ١٩٩٢ إلا ان تلك الزيادة لا تمثل مؤشراً سلبياً على الكفاءة حيث أنها تمثل نسبة بسيطة من الزيادة فى الايرادات الاجمالية.

* قد حدث تحسن فى القيمة المضافة الاجمالية من (٨٩٦٥) الف جنيه عام ١٩٨٩ الى (١٤٠٠٩) الف جنيه عام ١٩٩٢ ، وبنسبة زيادة تعادل ٥٦٪ تقريباً فى نفس الوقت بلغت القيمة المضافة الصافية ما يعادل (١١٨٨١) الف جنيه عام ١٩٩٢ وبنسبة زيادة تبلغ ٦٥٪ تقريباً من سنة الأساس.

* قد حدث تحسن ملحوظ فى انتاجية العامل من القيمة المضافة الاجمالية حيث ارتفعت من (٣٨٨٤) عام ١٩٨٩ الى (٦٥٩٢١) جنيه عام ١٩٩٢ وبزيادة نسبتها ٦٩,٧٪ تقريباً . ويرجع جزء من هذه الزيادة الى انخفاض عدد العمال من (٢٣٠٨) عام ١٩٨٩ الى (٢١٢٥) عامل ١٩٩٢ بنسبة انخفاض تعادل ٨٪ تقريباً . وبالتالى يمكن القول أن الزيادة الحقيقية فى إنتاجية العامل من القيمة المضافة الإجمالية تبلغ ٦١,٧٪ تقريباً من سنة الأساس ١٩٨٩.

* قد حدث تحسن واضح فى الفائض القابل للتوزيع من (١٤١) الف جنيه (وهو رقم متدنى جداً مقارنة بحجم الأصول) عام ١٩٨٩ الى (١٠١١) الف جنيه عام ١٩٩٢ وبنسبة زيادة تعادل ٧١٧٪ تقريباً من سنة الأساس . وبالرغم من ذلك فقد حققت نتائج النشاط الجارى خسائر مالية فى عام ١٩٩٢/٩١ تعادل (٢٤٣٩) الف جنيه.

وبالبحث عن أسباب تلك الخسارة من خلال فحص البيانات المتاحة اتضح انها ترجع الى :

- إن الزيادة فى الايرادات الكلية كانت أقل بكثير من الزيادة فى التكاليف التشغيلية . فقد زادت الإيرادات الكلية من (٣١٧٨٢) الى (٣٢٣٢٩) الف جنيه عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ على التوالى ، وبلغت نسبة الزيادة ما يعادل ١,٧٪ تقريباً فى نفس الوقت زادت تكاليف التشغيل (أجور ، مستلزمات سلعية ، مستلزمات خدمية) من (١٦٢٠٤) الى (١٨٣٥٨) ألف جنيه خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩٠ على التوالى ، وبالتالى بلغت نسبة الزيادة ما يعادل ١٣,٢٪ تقريباً.

- أن عام ١٩٩٢/٩١ قد شهد زيادة ملحوظة فى مخصصات بخلاف الاهلاك. فقد بلغت قيمة هذا البند (١٠٣) الف جنيه عام ١٩٩٠ ارتفعت الى (٢٢٣٩) الف جنيه عام ١٩٩١ بزيادة قدرها (٢١٣٦) الف جنيه ، وهى تقترب كثيراً من رقم الفائض السالب . وفى العام التالى مباشرة انخفضت قيمة هذا البند ثانية الى (٢٤٥) الف جنيه . ولم يؤثر التغير المفاجئ فى قيمة بند مخصصات بخلاف الإهلاك على نتائج المقارنة السابقة حيث تم اسقاط عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ من نتائج المقارنة.

من التحليل السابق لعينة الدراسة نستنتج أنه بالرغم من أن فترة الدراسة تتسم بالقصر الشديد ولا يمكن الاعتماد على نتائجها فى تحديد المكاسب الحقيقية للمنشأة إلا انها تقدم لنا مؤشرات عامة مفيدة عن مكاسب الخصخصة . وبصفة عامة يمكن القول أن خصخصة الإدارة قد حقق بالفعل مكاسب مالية ، كما أن التحسن فى الأداء المالى قابلة تحسن فى الإنتاجية الحقيقية لهذه الشركات - وبالرغم من التفاوت فى معدلات الأداء المالي بين الشركات فى عينة الدراسة إلا أن جميع هذه الشركات شهدت تحسناً فى معدلات أدائها وتحسنت كفاءتها الإنتاجية.

المبحث الثانى

النتائج والتوصيات

من خلال التحليل فى المبحث السابق للعلاقة بين الخصخصة والكفاءة الاقتصادية يمكن الوصول الى عدد من المقومات والضوابط يمكن من خلال التمسك بها والعمل على تنفيذها تعظيم المكاسب المتوقعة من برنامج الخصخصة فى الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة. وهذه المقومات والضوابط تنبثق من نتائج هذه الدراسة كما انها تتعلق بتوصياتها ويمكن إستكشافها وصياغتها كما يلى :

أولاً : من دراسة مؤشرات الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء فى المشروعات العامة مقارنة بالمشروعات الخاصة إتضح وجود تباين واضح فى المقاييس والأساليب الفنية المستخدمة فى قياس الأداء والإنتاجية وقد نجم عن ذلك اختلاف النتائج وتضاربها أحياناً وتوافقها وتناسقها أحياناً أخرى . وفى ضوء الاتجاه العام لنتائج الدراسات التى تمت فى هذا المجال، وإستناداً الى بعض الدلائل والمؤشرات التطبيقية المتاحة يتضح : ان الاتجاه العام لنتائج الدراسات القياسية والمؤشرات التطبيقية لا تقدم دليلاً قطعياً لإختلاف الكفاءة الإنتاجية للشركات العامة مقارنة بالشركات الخاصة - فهذه الإختلافات غير معنوية فى غالبية الأحوال ، كما ان التغير فى شكل الملكية من العام الى الخاص ليس من الضرورى ان يؤدى الى تغيرات ايجابية على الكفاءة فالجزء الأكبر من التحسينات فى الكفاءة الإنتاجية يمكن الحصول عليها من خلال خصخصة الإدارة وإصلاح

الهياكل الإدارية والتنظيمية ... إلخ دون الحاجة الى تغيير فى نمط الملكية . كما ان جزء كبير من مكاسب الكفاءة التى تحققت فى الدول النامية يرجع الى فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادى وإعطاء الإدارة دوراً أكبر فى اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة وفى التوقيت المناسب.

ثانياً : أن جزء كبيراً من إنخفاض كفاءة أداء المشروعات العامة فى مصر يرجع الى قصور وعدم توافر البيئة التنافسية التى تعمل فى نطاقها تلك المشروعات ، وطبيعة العلاقة التنظيمية التى كانت سائدة بين الحكومة والمشروعات العامة والتى نجم عنها تدخلاً حكومياً مفرطاً فى القرارات التشغيلية والتنظيمية لتلك المشروعات . وبالتالى انعكست البيروقراطية الحكومية السائدة فى الوحدات الإدارية على الوحدات العامة الإنتاجية . وتحققت العديد من الآثار السلبية على كل من الكفاءة الإنتاجية والتخصيصية والتى انعكست بدورها بآثار سلبية مضاعفة على معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة.

ومن هذا المنطلق فإن تركيز حكومات الدول النامية ومن بينها مصر على برامج الإصلاح الاقتصادى (إلغاء المعاملات التميزية ، إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وضع مقومات السوق التنافسى من خلال إزالة تشوهات الأسواق .. الخ) بصفة عامة وخصخصة الإدارة بصفة خاصة (بتحسين العلاقة التنظيمية بين المشروعات العامة والحكومة وفصل الإدارة عن الملكية ... إلخ) يمكن تحقيق مكاسب عالية من الكفاءة وتحسناً كبيراً فى مستوى أداء المشروعات العامة ، ويكون ذلك

مفضلاً فى المراحل الأولـى مـن برامـج الاصـلاح الاقتصـادى ، بـدلاً مـن التركيز على خصخصـة الملكية.

ثالثاً : أن جزءاً كبيراً من الانخفاض فى إنتاجيـة المشـروعات العامـة فـى مصـر يرجـع جزئيـاً الـى أن حجـم القطـاع أصبـح أكبر ممـا تقتضيـه اعتبارات تحقيق الكفاءة الاقتصاديـة . فقد اتسـع نطـاق القطـاع العـام ليشمل العديد من الأنشطة الإنتاجية والتجارية التـى أثبتـت العديـد مـن الدراسـات أن القطـاع الخـاص أكثر كفـاءة فـى إنتاجهـا (المنتجـات الخاصة وشبه الخاصة)، وقد كان ذلك على حساب انخفـاض كفاءتـه ليـس فقـط فـى مجـال تلـك الأنشـطة بـل إنخفضـت كفاءتـه أيضـاً فـى الأنشطة التى كان من المفروض أن يتمتـع فـى إنتاجهـا بكفـاءة نسـبية أعلى.

رابعاً : بالرغم من أن بعض مقاييس الكفاءة ومؤشرات الأداء قد أظهـرت نتائجهـا أن " قـدرة المشـروعات علـى ممارسـة بعـض الأنشـطة التـى تتولى إنتاج سلع خاصـة صافية أو شبه خاصـة لا تقل كفاءة عن قـدرة القطاع الخاص ، إلا أن ذلك لا يعد مبرراً لاستمرار القطاع العام فـى مجال إنتاج تلك المنتجات . ففى الواقـع فـإن جـزءً كبيراً مـن النتـائج المتحققة فى هذه الحالة قد لا يرجع الى كفاءة اقتصادية حقيقية بـل قـد يرجـع الـى معاملـة اقتصـر التمتـع بمزاياهـا علـى القطـاع العـام دون القطاع الخاص ، بالإضافة الى أنها تحققت على حساب قصـور شـديد فى كفاءة آداء القطاع العام فـى مجـالات أخـرى لهـا منـافع اجتماعيـة متضخمة ، بعضـها لا يستطيع القطـاع الخـاص إشـباعها امـا لأسـباب فنية تتعلق بطبيعة المنتج او لأسـباب اقتصاديـة أو قانونيـة .... الـخ . وفيمـا يتعلـق بتلـك الجزئيـة فـإن البـاحث يوصـى بـأن تقتصـر بيـوع

الخصخصة فى مراحلها الأولى على مثل تلك المشروعات والتى تمثل إفراطاً فى حجم القطاع العام لا مبرر له اقتصادياً . فالتركيز على نقل ملكية مثل هذه المشروعات الى القطاع الخاص فى المراحل الأولى من برنامج الخصخصة يمكن أن يحقق العديد من الآثار الإيجابية ليس فقط على الكفاءة الاقتصادية بل على نجاح برنامج الخصخصة ككل . ومن هذه الآثار الإيجابية ما يلى :

* ان مثل هذه المشروعات تعد فى غالبيتها مشروعات ناجحة من وجهة نظر القطاع الخاص ، وبالتالى فإن طرح إصدارات خصخصتها لن يواجه بمشكلة قصور الطلب، بل من المتوقع أن يتولد فائض طلب موجب ، ومن ناحية أخرى سوف تنخفض كثير مشكلة تقييم هذه الإصدارات طالما أن أنشطتها تتحقق أيضاً فى القطاع الخاص.

* أن بيع مثل هذه المشروعات سوف يسمح بتوفير جزء من الموارد المالية يتم الاعتماد على جزء كبير منه فى معالجة أوجه الخلل فى الهياكل المالية والتمويلية التى تعانى منها بعض المشروعات العامة ، وفى ظل إدارة مستقلة لمثل هذه المشروعات سوف تتحسن كثيراً ومعدلات أدائها ومن ثم تتحقق مكاسب كفاءة عالية.

* ان خصخصة ملكية مثل هذه المشروعات من المتوقع أن يدعم بقوة البيئة التنافسية لما لهذه المشروعات من طبيعة خاصة تسمح لها بالعمل بكفاءة فى بيئة تنافسية.

* بالإضافة الى ما سبق فإن طرح مثل هذه المشروعات الناجحة للملكية الخاصة سوف يمثل نموذجاً ناجحاً وحافزاً قوياً على مشاركة أكبر عدد ممكن من الأفراد.

خامساً : إن تحول نتائج أعمال بعض الشركات من خسائر مالية الى أرباح موجبة مع انتقال ملكيتها من العام الى الخاص لا يعني بالضرورة تحسن فى مستوى كفاءتها الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومي . فالتحسن فى المؤشرات المالية لبعض المؤسسات إذ لم يكن مصاحباً بتحسن فى مقاييس الإنتاجية الكلية الحقيقية سوف يصبح مؤشراً مضللاً من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية . فقد تكون المكاسب المالية المتحققة على حساب معدلات عالية من الحماية الجمركية ، او وليدة قوى احتكارية . فالمكاسب الحقيقية لبرامج الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية هى مكاسب ناتجة عن زيادة درجة المنافسة فى الأسواق ، وهناك شبه اتفاق بين الكتاب والمهتمين بموضوع الخصخصة على أن تحقيق المنافسة فى الأسواق الخاصة هى أفضل وسيلة لجنى ثمار الخصخصة على الكفاءة . فمن خلالها سوف تتحقق جودة اعلى بأسعار تتقارب مع التكاليف الحدية للإنتاج.

سادساً : أن السعى المستمر لتعظيم مكاسب الكفاءة الاقتصادية من تنفيذ برامج الخصخصة فى نطاق مشروعات المرافق العامة التى يصاحب إنتاجها منافع اجتماعية ضخمة يستلزم باديء ذى بدء تحديد ودراسة القيمة الاجتماعية للمنشأة قبل وبعد الخصخصة والقيمة الخاصة لها فى نطاق الملكية الخاص. فالكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والتخصيصية منها بصفة خاصة تستلزم الأخذ فى الحسبان

القيمة الاجتماعية للمنشأة والتى تكون أحد محدداتها القيمة الخاصة ، ومع وجود فارق معنوى بين القيمة الاجتماعية والقيمة الخاصة كما هو الحال فى مجال مشروعات المرافق العامة الاقتصادية فإن تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال نقل الملكية قد يصاحبه آثار سلبية ضخمة على الكفاءة ورفاهية المستهلكين . وسعياً فى تجنب هذه الآثار السلبية والعمل على استمرار القيمة الاجتماعية للمنشأة بعد خصخصتها (عند نفس المستوى التى كانت عليه قبل الخصخصة) فإننا نقترح :

* دراسة سلوك ودوافع المشترين المحتملين قبل إبرام صفقات بيوع الخصخصة المتعلقة بهذه النوعية من المشروعات.

* أن تراعى الحكومة فى تحديد قيمة المنشأة العامة التى ترغب فى تحويلها الى ملكية خاصة القيمة الاجتماعية لها . فالقيمة الاجتماعية من المتوقع أن تكون أكبر بكثير من قيمتها الخاصة . وفى مثل هذه الظروف لا ينبغى أن يكون معيار التفضيل بين المزايدين هو أعلى سعر بل يتعين البحث عن معيار آخر يسمح باستمرار تدفق المنافع الاجتماعية للمنشأة بعد تحويلها للقطاع الخاص . وبعد الإهتداء الى مثل هذا المعيار فإن الأمر يستلزم أن تتضمن عقود البيع مجموعة من الشروط والقواعد التنظيمية تسمح باستمرارية تدفق الخدمة للمستهلكين بجودة عالية وبسعر مناسب وفى توقيت ملائم.

* يتعين عند اتخاذ قرار الخصخصة فى قطاع المرافق العامة دراسة الوسائل الفنية المختلفة والتى يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ برنامج الخصخصة ، فلكل وسيلة فنية مزاياها وعيوبها وما يصلح منها

لمشروعات عامة تتولى إنتاج سلع قد لا يصلح لمشروعات عامة اخرى تنتج خدمات ، بل من المتوقع أن تختلف الوسيلة الفنية من مشروع خدمى الى مشروع خدمى آخر بل لنفس المشروع من فترة زمنية لأخرى . وفى ضوء دراستنا الإستقرائية الإستنباطية فى هذا المجال ومع الأخذ فى الحسبان ظروف وخصائص قطاع المرافق العامة فى مصر ، فإن الباحث يوصى بأن تتم الخصخصة فى هذا القطاع من خلال المراحل التالية :

أ- **المرحلة الأولى** : يتعين خلالها أن يقتصر تطبيق برنامج الخصخصة على إصلاح الخلل السائد فى الهياكل المالية والإدارية والتنظيمية بمساندة حقيقية من قبل الدولة مع إطلاق حرية الإدارة فى إتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة طالما أنها لا تتعارض مع اهداف السياسات العامة للدولة ، وبما يسمح فى النهاية بالتطبيق الفعلى والعملى لمبدأ الفصل بين الإدارة والملكية . فالهدف الرئيسى من هذه المرحلة هو توفير مقومات إقامة كيانات اقتصادية قوية قادرة على البقاء والاستمرار بدون مساندة مستمرة من قبل الدولة (طالما أثبتت الدراسات الأولية أن هذه المشروعات يتوافر لديها مقومات الاستمارا والنجاح) ، ومن المتوقع أن يحتاج تحقيق المستهدف من هذه المرحلة فى فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات.

ب- **المرحلة الثانية** : بناء على ما تحقق فى المرحلة الأولى من نتائج ، ووفقا لطبيعة التكاليف (تناقص - ثبات - تزايد) وعلاقتها بالحجم ، وإستنادا الى مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية (يتعين

البحث عنها وتحديدها) يمكن أن يتم تصنيف مشروعات المرافق العامة، فى مدى يتراوح بين :

* مرافق عامة لا مجال للتحدث عن تحويل ملكيتها كلياً أو جزئياً الى القطاع الخاص (سواء فى الفترة القصيرة أو المتوسطة) نظراً لطبيعتها الاحتكارية ، وتعاظم منافعها الاجتماعية ، ووجود بعض الاعتبارات الاجتماعية والسياسية لا يمكن إغفالها أو التقليل من أهميتها.

فى مثل هذه الظروف فإن خصخصة الإدارة يعد هو الأسلوب الأمثل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. ونظراً لتعاظم المنافع الاجتماعية بالنسبة لهذه المشروعات ووجود بعض الضغوط السياسية والاجتماعية فإن الكفاءة الاقتصادية بالنسبة لهذه المشروعات تتحدد بقدرة المؤسسة على تغطية تكاليفها التشغيلية فقط على ان يتمَ تَمْوِيل النفقات الاستثمارية المتعلقة بالتجديد والإحلال والتوسع من خلال ميزانية الدولة او من خلال بعض المساعدات الدولية والإقليمية . وإذا كانت الظروف الاجتماعية والسياسية تقتضى أن يتم تسعير خدمات مثل هذه المشروعات بأسعار تقل عن التكلفة الحدية ، فإن السير نحو الكفاءة يستلزم ضرورة التفرقة بين السعر الاجتماعى والسعر الاقتصادية والفرق بينها يتعين أن تقوم الدولة بتقديمه كإعانة لمثل هذه المؤسسات . وفى هذا المجال يمكن لسياسة التمييز فى الأثمان ان تمارس دوراً هاماً ليس فقط فى تحقيق مكاسب الكفاءة بل واستيعاب الإعتبارات الإجتماعية.

* مرافق عامة يمكن خصخصتها من خلال عقود الإيجَار او حقوق الامتياز . والسعى نحو تحقيق الكفاءة هنا يستلزم ضرورة المقارنة بين مزايا وعيوب كل منها ، مع ضرورة إدخال البعد الاجتماعى فى تلك

المقارنة ، ومقدار المنافع الاجتماعية فى ظل كل بديل – وقد حققت هذه الأساليب الفنية نتائج ايجابية فى العديد من الدول وسواء تمت الخصخصة من خلال عقود الإيجار أو عقود الإمتياز فإن تلك العقود يتعين أن تتضمن مجموعة من الضوابط والشروط تحمى المستهلك من الممارسات غير التنافسية للمشترين . وتسمح بإمتداد نطاق الإستفادة بخدماتها لأكبر عدد ممكن من المستهلكين.

* مرافق عامة اقتصادية يمكن خصخصتها من خلال نظام البيوع غير المباشرة سواء من خلال سوق رأس المال أو برامج تملك العاملين . ونظراً لأن جميه المرافق العامة يصاحب إنتاجها وإستهلاك خدماتها منافع إجتماعية ضخمة ، كما أن خدماتها تعد خدمات حيوية لأفراد المجتمع ، وأنها غالباً تعمل فى ظروف تزايد غلة الحجم ، فإن الموائمة بين الكفاءة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية يمكن أن يتحقق من خلال :

أ– أن يتم طرح الجزء الأكبر من أسهم الشركة للإكتتاب العام على أن يحتفظ الحكومة بسهم من نوعية خاصة يتشابه مع فكرة السهم الذهبى فى انجلترا " Colden Share " يتمتع بقوة تصويت متميزة (لا تتمشى مع نصيب رأس المال) تسمح له بإيقاف أية قرارات يمكن أن ينتج عنها سيطرة احتكارية على الشركة فى ظل الملكية الخاصة.

ب– أن يتم طرح جزء من أسهم الشركة للإكتتاب العام سواء من خلال أسواق رأس المال أو برامج تمليك العاملين على أن تحتفظ الحكومة بالجزء الأكبر من الأسهم وبما يسمح لها بالسيطرة على القرارات الرئيسية للشركة ولكن مع مراعاة مبدأ الفصل بين الإدارة والملكية.

سابعاً : تهمل العديد من الدراسات التى تناولت موضوع الخصخصة بالدراسة والتحليل تكلفة الفرصة البديلة للأموال الخاصة التى يتم استثمارها فى شراء صفقات الخصخصة ، فتنفيذ برنامج الخصخصة من خلال تحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة قد يؤدى الى حدوث إنكماش فى معدل نمو الاستثمار الصافى فى المجتمع ومن ثم حدوث آثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة ، وسوف يتوقف الأثر النهائى على العديد من العوامل منها حجم صفقات بيوع الخصخصة بصفة عامة والبيوع مباشرة منها بصفة خاصة ، والطريقة التى تستخدم بها الحكومة حصيلة صفقات البيع . فعملية تحويل مجموعة شركات من الملكية العامة الى الملكية الخاصة لن يمثل إضافة صافية للإستثمار الكلى والطاقة الإنتاجية الكلية فى المجتمع ، ولكن من المتوقع أن تؤدى الى زيادة كفاءة استخدام الموارد داخل المجتمع وبالطبع سوف ينعكس ذلك بآثار ايجابية على التنمية الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى ومع أخذ تكلفة الفرصة البديلة فى الحسبان من المتوقع أن يصاحب تنفيذ صفقات البيوع المباشرة بعض الآثار السلبية من بينها :

- إقتطاع جزء من الأموال التى كان يمكن استخدامها فى إضافة طاقات إنتاجية جديدة فى شراء طاقات إنتاجية قائمة (إنخفاض حجم الاستثمار الصافى فى المجتمع).

- من المتوقع حدوث تأخير أو تأجيل إتخاذ بعض القرارات الاستثمارية فى القطاع الخاص إنتظاراً لإقتناص بعض الفرص الاستثمارية التى يمكن أن تتحقق مع تنفيذ برنامج الخصخصة ، وبصفة خاصة أن تقدير قيمة المشروعات العامة بهدف خصخصتها يكون غالباً أقل من القيمة

الحقيقية لها وخاصة فى المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج . وبالتالى فإن المستثمر يفضل الانتظار للحصول على نوعين من الأرباح : أرباح رأسمالية ناتجة عن شراء أصول بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية ، وأرباح تشغيلية من المتوقع الحصول عليها مع تشغيل المشروع . ومن وجهة نظر الباحث أن هذه الآثار السلبية يمكن التخفيض من حدتها من خلال :

١- تخفيض حجم وقيمة صفقات البيوع المباشرة الى أدنى مستوى ممكن ، على أن تكون الأولوية الأولى فى تنفيذ برنامج الخصخصة لبرامج الإصلاح الإدارى والمالى والتنظيمى لوحدات القطاع العام ، أما الوحدات التى تعانى من مثل هذه المشاكل فإن انظمة البيوع غير المباشرة من خلال أسواق رأس المال وبرامج مشاركة العاملين فى الملكية تكون أكثر مقدرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، كما تتدنى آثارها السلبية على معدل تدفق الاستثمار الصافى.

٢- التدرج فى تطبيق صفقات البيوع المباشرة وفقاً لخطة علمية واضحة ومحددة المعالم ، على أن تكون أولوية البيوع المباشرة للمشروعات الصغيرة التى تنتج سلعاً خاصة صافية أو شبه خاصة - فمثل هذه المشروعات تمثل إفراطاً غير مبرر لأنشطة القطاع العام كما سبق فى المبحث الأول.

٣- يتم وضع خطة واضحة لكيفية استخدام حصيلة بيوع الخصخصة ، وطرق مواجهة الآثار الصافية لتلك البيوع على معدل الاستثمار الصافى.

ثامناً : بالنسبة للمشروعات العامة التى تجد الدولة مبرراً اقتصادياً لخصخصتها من خلال صفقات البيوع المباشرة (يفضل أن يكون ذلك فى المرحلة الثانية من برنامج الخصخصة) ، ولكن يواجه تنفيذ برنامج خصخصتها مشكلة العمالة الزائدة ، فإن الباحث يقترح أن تقوم الحكومة بادئ ذى بدء بتحديد قيمة اجتماعية لهذه المشروعات تتضمن تكلفة العمالة الزائدة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، (وبالطبع سوف تكون القيمة الاجتماعية لهذه المشروعات أقل من القيمة الخاصة لها بما يعادل تكلفة العمالة الزائدة) ويتم طرح هذه المشروعات للبيع وفقاً لقيمتها الاجتماعية على أن يتضمن عقد البيع التزام المشترى الاحتفاظ بالعمالة فترة لا تقل عن خمس سنوات ، ومن وجهة نظرنا فإن تنفيذ هذا الاقتراح سوف يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية على الكفاءة الاقتصادية بل أيضاً فى معالجة البطالة المتوقعة من تنفيذ برنامج الخصخصة ، ومن بين هذه الآثار ما يلى :

١- ان تكلفة العمالة الزائدة على المستثمر الخاص سوف تكون مساوية للصفر وبالتالى لن يكون هناك عزوف من قبل المستثمرين بل سوف يتولد حافز قوى للشراء.

٢- طالما أن المستثمر الخاص ملتزم بتوظيف العدد الزائد من العمالة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ، فسوف يتولد لديه حافز قوى لخلق فرص عمل جديدة تستوعب العمالة الزائدة وذلك من خلال سرعة التوسع فى الطاقات القائمة وإقامة طاقات إنتاجية جديدة ، وهذا فى حد ذاته من الأمور المرغوب فيها اجتماعياً واقتصادياً .

٣- أن العمالة التى كانت زائدة قبل تحويل الملكية العامة الى ملكية خاصة سوف تصبح عمالة غير زائدة ربما قبل إنتهاء السنوات الخمس المنصوص عليها فى العقد بل من المتوقع زيادة فرص التوظف بأكثر من حجم العمالة الزائدة.

٤- أن بيع المشروعات العامة (بالصورة السابقة) بقيمة أقل من القيمة السوقية لها لا يمثل خسارة حقيقية من وجهة نظر المجتمع بل على العكس فإنه سوف يتولد عنها منافع اجتماعية أكبر بكثير من الخسارة النقدية المتحققة.

وفى ختام هذا البحث يتقدم الباحث بالشكر والثناء لله العلى القدير والذى بهديه اهتديت وبنوره كان لى قصد السبيل.

﴿لا يكتب الإنسان كتاباً فى يومه إلا قال لو غير هذا لكان أفضل ،

ولو نزيد هذا لكان يستحسن ، ولو نقص هذا لكان أصوب وهذا من ابلغ العبر﴾

ابن خلدون

الهــوامش

١- أنظر :

Attıat F and Keith Hartley , Privatzation and econmic efficiency A comparative analysis of Developed and developing. Countries, Edward Elgar publishing Company, U.S.A. ١٩٩١. CH. ٩.p.١٣٦-١٣٨.

٢- توجد العديد من الدراسات التى تنـاولت مشـاكل القطـاع العـام وبصفـة خاصـة فى الدول النامية - سوف يتم استعراض بعض هذه المشاكل فى جزء لاحق.

٣- لمزيد من التفصيل انظر :

- Ravi Ramamurity and Ramymand Vermon, Privatization and Control of State Owned Enterprices, Washington DC., World Bank. pp. ١-١٥.

٤- لمزيد من التفاصيل عن دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية انظر :

- AID, Private Enterprise development Policy paper " Washington DC., US Agency For International Development, ١٩٨٥

٥- انظر :

- Attiat F Ott & Keith Hartley, op. cit., pp. ٨٧-٨٨.

٦- R. Millword, Measurd of infficiency in the performance of private and public Enterprises in LDCs, in paul Cook & Colinkirkpatirck (ed.) privatization in less Developed Countries, Wheatsheaf Books, New York, ١٩٨٩. Ch. ٦.

٧- Libenstein, H., " Allocative efficiency versus X-efficiency " , American economic Reveiw, ٧٦. ١٩٨٦. pp. ٣٩٢-٤١٥.

٨- انظر :

- Gladstone Hutchinson, " Efficiency Gains through privatization of UK Industries ", in Ttiat F. & Keith Hartley (ed.), Privatizatiom and Economic efficiency, Edward Elgar publishing Company, U.S.A. ١٩٩١.

٩- لمزيد من التفاصيل انظر :

- Keith Hartly & David Parkers, Privatization : A Conceptal Framewark, in attiat F. & op. cit., ١٩٩١, Ch. ١.

١٠- P.M. Jackson & A.J Palmer, The Econmics of International organisation :

The efficiency of parastatals in LDCs, in paul Cook & Colin Kirkpatrick, privatization in LDCs, Wheatsheaf Books, New York, ١٩٨٨. Ch. ٩.

Tyler, W. G., " Technical efficincy in production in developing Countries : -١١

an emperical examination of the Btazilian Plastics and Steel industries, Oxford Economic Papers, Vol. ٣١, Nov., ١٩٧٩. pp. ٤٧٧ - ٤٩٥.

١٢- لقد كانت الدالة القياسية المقدرة (والتى تعبر عن شكل الملكية) فى الصياغة التالية :

E = ٠,٥٧ + ٠,١٣٦ F - ٠,٠٢٦G

(١,٠٤) (٠,١٧٩)

حيث تشير E الى الكفاءة الفنية ، F الى الملكية الأجنبية ، G الملكية الحكومية.

Kim, K.s, Enterprise Performance in the public and Private Sectors : -١٣

Tanzanian experience ١٩٧٠ -٥ , Journal of Developing Areas, Vol. ١٥, April, ١٩٨١, pp. ٤٧١ - ٤٨٤.

Perkins, F.C., Technology Choice , Industrialisation and development experinces in Tanzania, Journal of Development Studies, Vol. ١٩, November ١٩٨٣, pp. ٢١٣ - ٢٤٣. -١٤

١٥- John D.Donahue, privatization decision, public ends , private means, New York, ١٩٨٩ , Ch. ٤.

وكذلك د. دوناهيو ، قرار التحول الى القطاع الخاص ، غايات عامة ووسائل خاصة ، الجمعية المصرية لنشر ومعرفة الثقافة العالمية ، جاردن سيتى ، القاهرة . ص ٨١ - ١٠١.

١٦- R. Millward, op. cit., Ch. ٦.

١٧- Gladstone H., op. cit., Ch. ٦.

١٨- جون دوناهيو ، قرار التحول الى القطاع الخاص ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ - ١٠٩.

١٩- John D . Donahue, op . cit., Ch. ٤.

٢٠- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، تقرير عن الطاقة الإنتاجية العاطلة بالمنشآت الصناعية بالقطاع العام المصرى. من عام ١٩٨١ - ١٩٨٨ ، القاهرة ١٩٩٠.

٢١- رئاسة مجلس الوزراء ، مركز معلومات القطاع العام ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة، القاهرة.

٢٢- كمال صبرى على ، الفاقد فى القطاع العام ، المؤتمر العلمى الثالث للجمعية المصرية للإدارة المالية : اقتصاديات القطاع العام : ١٩٧٦. ص٣.

٢٣- لمزيد من المعلومات عن مشاكل القطاع العام فى مصر انظر :

- د. سعيد النجار ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية ، القضايا الهيكلية، القضايات الأساسية التخصيصية والتصميمات الهيكلية فى البلاد العربية، صندوق النقد العربى ، ديسمبر ١٩٨٨.

- المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المشكلات المالية للشركات ، القاهرة ، المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٨٨.

٢٤- رئاسة مجلس الوزراء ، مركز معلومات القطاع العام ، سنوات متعددة.

٢٥- بإستقراء الطريقة التى كانت متبعة لتوزيع فائض وحدات القطاع العام فى مصر يتضح أن الأرباح كان يتم توزيعها بحيث يخصص : ٥٪ لشراء سندات حكومية تودع بالبنك المركزى ولا يحق للشركة التصرف فيها ، ٢٪ لبنك ناصر الأجتماعى ، ٠,٥٪ للنشاط الرياضى ، ٢٥٪ من الأرباح الصافية للعمال ، إلزام الشركات بإيداع فائض التمويل الذاتى فى بنك الاستثمار القومى نظير فوائد بسيطة تتراوح بين ٣,٥ - ٦٪ سنوياً.

٢٦- لمزيد من التفصيل انظر :

د. أحمد صقر عاشور ، د. توفيق ماضى ، قياس الإنتاجية الحقيقية لشركات القطاع العام الصناعية بمصر ، دراسة منبثقة عن مشروع بحث " محددات أداء المشروعات الصناعية فى مصر المدعم بمنحه من مركز البحوث للتنمية الدولية IDRC - كندا ، ١٩٨٧.

Bernard p. Herber, Modern public Finance The -٢٧
study of public Sector Economics Homewood, Illinois
Richard D Irwin, ١٩٧٢, pp. ٥٣-٦٠

-Richard Cornes and Todo Sander, The Theory of externalities Public Goods and Club Goods , (Cambridge : Cambridge University Press) , ١٩٨٩ , pp. ١٥٧-١٥٨.

Bernard P. Herber and Paul V. polik " Measuring -٢٨
Government Role in the Mixed Economy : A New Approach " National Tax Journal, Vol . XXXVI ,
١٩٨٣ , No. ١ pp. ٤٥ - ٥٦.

Thomas Myers and Heiko de B. Wijnholds, " -٢٩
Marketing Privatized public Services : A Model to Identify Roles and Opportunities " Journal of professional Services Marketing , ١٩٩٠, Vol. ٥ (٢) ,
pp. ٣٩-٥٩.

P.M. Jackson & A.J. Palmer, op. cit., ٢٠٧. -٣٠

De Alessi , L., The economic of Property rights : a -٣١
review of the evidence, Research in Law and
Economics, No. ٢, ١٩٨٠ , pp. ١ - ٤٧.

Keith H ., & David Parker, op cit., p. ١٥ -٣٢

٣٣- لمزيد من التفصيل عن مكاسب الخصخصة فى العديد من الدول انظر على سبيل المثال :

- IMF , Gains from Privatization depend on Competion and Policy measurs IMF. Survey , Washington DC, IMF , ١٩٨٨.

- John D. Donhue, op. cit., Ch. ٦.

٣٤- جون دوناهيو ، مرجع سابق صص ١٠١ - ١٠٩.

٣٥- تم الاعتماد فى تحليل هذا الجزء على البيانات الواردة بتقرير الأداء للشركة القابضة للنقل البحرى وشركاتها ، رئاسة مجلس الوزراء مركز معلومات القطاع العام.

جدول رقم (١) بالملحق
مؤشرات الأداء لمجموعة من الصناعات في المملكة المتحدة

الصناعة/العام	النصيب السوقي (العائد)			رأس المال			العمل		
	٧٠-٧٥	٧٦-٨١	٨٢-٨٧	٧٠-٧٥	٧٦-٨١	٨٢-٨٧	٧٠-٧٥	٧٦-٨١	٨٢-٨٧
الصناعات الفضائية									
- البريطانية للفضاء	٣٨٪	٤٤٪	٥٣٪	٣٤٪	٣٥٪	٥٢٪	٤٣٪	٤٥٪	٥٣٪
- الرولزرويس	٤٥٪	٣٧٪	٣١٪	٤٠٪	٤٤٪	٣٠٪	٣٦٪	٣٤٪	٢٩٪
- دويت للالكترونيات	٧ ٪	٩ ٪	٩ ٪	١٢٪	١٠٪	١١٪	٨ ٪	١٠٪	١١٪
- صناعة سميث	١١٪	١٢٪	٨ ٪	١٥٪	١٢٪	٨ ٪	١٤٪	١٢٪	٨ ٪
الصناعات الالكترونية والكهربائية									
- ثورنتي	٦ ٪	٦ ٪	٧ ٪	٤ ٪	٥ ٪	٧ ٪	٧ ٪	٧ ٪	١٠٪
- فيلبس	٢٦٪	٢٢٪	١٥٪	٣١٪	٢٩٪	١٨٪	٢٤٪	١٨٪	١٢٪
- ثورن EMI	٣٤٪	٣٨٪	٤٠٪	٢٨٪	٣٥٪	٣٦٪	٣١٪	٣٩٪	٤٣٪
- صناعة بليس	٢٣٪	٢٠٪	١٨٪	٢٥٪	١٩٪	٢٤٪	٣١٪	١٩٪	١٨٪
- استلندر للتليفونات	١٤٪	١٥٪	٢١٪	١٢٪	١٣٪	١٥٪	١٤٪	١٣٪	١٨٪
صناعة السيارات									
- روفر	٥٢٪	٤٣٪	٣٦٪	٤٨٪	٣٧٪	٣١٪	٦٠٪	٥٤٪	٥١٪
- فورد	٣٠٪	٣٩٪	٤٤٪	٣٣٪	٥١٪	٥٧٪	٢٠٪	٣١٪	٣٦٪
- فوكسهول	١١٪	١٢٪	١٤٪	١٢٪	٧ ٪	٩ ٪	١١٪	١١٪	١٠٪
- بيجو	١٠٪	٧ ٪	٦ ٪	٨ ٪	٥ ٪	٤ ٪	٩ ٪	٦ ٪	٤ ٪
صناعة النقل									
- مجموعة ديف للنقل	٢٩٪	٣٦٪	٤٢٪	٣٣٪	٥١٪	٥٥٪	١٩٪	٢٦٪	٣٤٪
- الوطنية للنقل	٧١٪	٦٤٪	٥٩٪	٦٩٪	٤٩٪	٤٥٪	٨٢٪	٧٤٪	٦٧٪
صناعة الطيران المدني									
- الطيران البريطانية	---	٩١٪	٨٥٪	---	٩٢٪	٧٧٪	---	٩٢٪	٨٣٪
- كالدونيان البريطانية	---	٩ ٪	١٥٪	---	٨ ٪	٢٤٪	---	٩ ٪	١٧٪

المصدر :

- Gladstone Hutchinson, "Efficiency Gains through Privatization of UK Industries", in Attiat F. & keith Hartley (ed.), Privatization and Economic efficiency, Edward Elgar Publishing Company, U.S.A. 1991. Ch. 6. p. 88.

تابع جدول رقم (١)

الصناعة/العام	١٩٧٥-٧٠ T/L	١٩٧٥-٧٠ C/L	١٩٧٥-٧٠ P/C	١٩٨١-٧٦ T/L	١٩٨١-٧٦ C/L	١٩٨١-٧٦ P/C	١٩٨٧-٨٢ T/L	١٩٨٧-٨٢ C/L	١٩٨٧-٨٢ P/C
الصناعات الفضائية									٦ر٥
- البريطانية للفضاء	٩ر٢	٦ر٥	٢١ر٢	-١ر٠	٧ر٨	١٦ر٥	٨ر٧	١٠ر٢	٦ر٤
- الرولزرويس	-١ر٠	١١ر٩	١١ر١	٩ر٨	١٢ر٦	١ر١	٦ر٥	٣ر٢	١٩ر٥
- الشركات المرجعية	٣ر٩	صفر	١٦ر٤	٥ر١	١ر٥	٢٠ر٠	٦ر٥	٧ر٢	
الصناعات الالكترونية والكهربائية									
- ثرينتي	٢ر٧	١ر٥	٧ر١	٣ر٧	-٢ر١	١٧ر٢	٦ر٣	٩ر٠	٢٠ر١
- الشركات المرجعية	٦ر٢	١ر٦	١٥ر٩	٦ر٣	-٣ر٦	١٦ر٣	٩ر٨	٢٠ر٩	٢٠ر٦
صناعة السيارات									
- روفر	٣ر٥	-٤ر٥	٧ر٦	-٠ر٥	٨ر٥	-٣ر٤	١٧ر٦	١٣ر٨	-٣ر٢
- الشركات المرجعية	٤ر٠	-٦ر٧	١ر٥	٤ر٦	١٠ر٧	٦ر٥	٢٠ر٨	١٩ر٢	٤ر٧
صناعة النقل									
- الوطنية للنقل	٢ر٢	٣ر٠	٣ر٠	١ر٩	-٨ر٣	٧ر٩	٤ر٤	١٢ر٠	١٧ر٤
- الشركات المرجعية	٤ر٩	٤ر٠	١٨ر٣	١ر٣	صفر	١٦ر٢	٠ر٥	-٠ر٦	١٥ر٦
صناعة الطيران المدني									
- الطيران البريطانية	٩ر٠	-٨ر٤	٣ر٦	٨ر١	-٠ر٥	٦ر٥	٩ر٣	١٠ر٧	٢٣ر٦
- الشركات المرجعية	(ب)	(ب)	(ب)	٤ر٦	١٨ر٨	١٦ر٠	-١ر١	-٠ر١	٧ر٩

المصدر : Gladstone Hutchinson, "Efficiency ......", op. cit., . Ch. 6. p. 88.

ملاحظات :

(أ) تم حساب T/L و C/L علي أساس متوسط معدل النمو (كنسبة مئوية) للفترة المشار إليها. وتم حساب P/C علي أساس متوسط النسبة المئوية لقيمة P/C للفترة المشار إليها.

(ب) لم تتم حسابات لشركة كاليدونيا البريطانية حيث لم تدخ المنافسة إلا في فترة ٧٦-١٩٧٨.

- معدل إنتاجية العمل (T/L) = العائد / العمل
- الربحية (P/C) = الأرباح / رأس المال العاملx X ١٠٠
- نسبة مزج التقدم التقني (C/L) = رأس المال العامل / العمل
- النمو في T/L = $(T/L_t - T/L_{t-1}) / T/L_{t-1}$
- النمو في C/L = $(C/L_t - C/L_{t-1}) / C/L_{t-1}$

ملاحظةx :

تم حساب الأرباح قبل خصم الفائدة والضرائب. ورأس المال العامل هو الأصول الإجمالية - الإلتزامات الجارية.

جدول رقم (٢)

(القيمة بالألف جنيه)

بيان	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
إيرادات النشاط الجاري (بألاف جنيه)					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	٢٨٢٦٦	٣٤٤٦٤	٥٥٧٤٥	٦٠٢٩٣	٧٧٥٥٧
- شركة المستودعات المصرية العامة	٤٠٧٣٧	٥٢٤٣٥	٥٠٩٠٩	٦٠٦٨٧	٦٤٥٦٣
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٣٢٦٢٤	٣٤٩٥٢	٤٠٥١٩	٤٠٦٥٣	٤٦٢٢٤
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	١٦٤٦١	١٦٨٥٧	٢١٥٥٨	٢٢٠٥٧	٢٦٥١٣
الإيرادات الإجمالية (بألف جنيه)					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	٣٦٣٢٣	٤٣٦٠٠	٧٢٤١٩	٨٢٦٤٦	١٠٥٥٦٣
- شركة المستودعات المصرية العامة	٤٩٢٤٧	٦٣٥٣٦	٦٥٦٨٧	٧٩٢٧٨	٨٣٩٦٤
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٤٧٠٠٢	٥٠٨٢٨	٦٤٤٠٤	٦٥٥٣٢	٦٩٣١٩
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	٢١٨٦٩	٢٢٤١٧	٣١٧٨٢	٣٢٢٣٩	٣٤٤٧٨
الفائض القابل للتوزيع					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	١٢٢٨٦	١٣٠٧٧	٢٥٨١٤	٢٧٥٢٧	٣٨٢٥٩
- شركة المستودعات المصرية العامة	١١١٩٠	١٣٤٤١	١٤٣٦٨	١٨٦١٢	٢٢٧٠٠
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٤٢٠٤	٤٤١٠	٥٢٩٩	٦٨٥٩	٧٢١٦
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	٣٣٤	١٤١	٤٥٥	(٢٤٣٩)	١٠١١
القيمة المضافة الصافية (بألف جنيه)					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	٢٠٥٢٥	٢٦٥٣٢	٤٦٤٠٩	٤٧٦٠٤	٦٤٠٣٠
- شركة المستودعات المصرية العامة	٣٧٦٣٠	٤٩٢٠٤	٤٧٧٨٢	٥٦٤٨٢	٥٩٩٧٥
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٢١٠٢٤	٢٤٧٨١	٢٨٧١٧	٢٧١٦٧	٢٩٦٤٣
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	٧٨٦٢	٧٢٠١	٩٤٤	٨٥٦٨	١١٨٨١
إنتاجية العامل من القيمة المضافة الصافية (جنيه)					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	٢٢٠٤٦	٢٢٦٦٤	٧٢٩٧١	٤٠١٧٢	٥٧١١٩
- شركة المستودعات المصرية العامة	١٧٢٥٣	٢٢٨٠١	٢١٩٣٨	٢٥٣٦٢	٢٦٩٣٠
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	٣٣٨٤	٤٠٨٢	٤٧٤٨	٤٦٠٩	٥٢٧٢
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	٣٣٣٤	٣١٢٠	٤٣٤٦	٤٠٦٦	٥٥٩١

تابع جدول رقم (٢)

بيان	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
رأس المال المستثمر (اجمالي الأصول) (بالألف)					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	٥٩٨٩٥	٧٣١٣٣	١٠٧٣١٥	١٢٩١٩١	١٧٣٥٠٥
- شركة المستودعات المصرية العامة	٧٢٩٥٧	٨١٢٦٤	٨٨٦٥٢	٩٤٣٤٠	١١٩٨٨٦
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	١٢٠٠١٢	١١٩٥٤٩	١٢٩٥٠٣	١٣٤٢٥٩	١٤٧٥٩٢
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	٥٤٢٥٢	٤٨٧٠٥	٦٨٩٨٥	٧٠٤٣٩	٧٢٦٠٦
معدل العائد علي المال المستثمر (٪)					
- شركة الاسكندرية لتداول الحاويات	٣٧ر٥	٣٦ر٢	٤٣ر٩	٣٧ر٦	٣٨ر٩
- شركة المستودعات المصرية العامة	١٥ر٥	٢٥ر١	٢٣ر٩	٣٠ر٢	٢٧ر٠
- الشركة العربية المتحدة للشحن والتفريغ	١ر٥	٦ر٨	٧ر٧	٧ر٧	٧ر٩
- الشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن	١ر٦	١ر٨	١ر٨	---	٢ر٢

المصدر: رئاسة مجلس الوزراء مركز معلومات القطاع العام، تقييم الأداء للشركة القابضة للنقل البحري، سنوات مختلفة.

الباب الخامس

برامج التخصيص

وأسواق رأس المال فى الدول النامية

Privatization and Capitak Market

in The Developing Countries

برامج التخصيص

وأسواق رأس المال فى الدول النامية (*)

مقدمـــــة :

مع حصول العديد من الدول النامية على استقلالها السياسى وسعياً فـى الحصـول علـى الاسـتقلال الاقتصـادى ، وتحـت وطـأة الضغـوط والإختلالات الإقتصادية والإجتماعية رأت حكومات تلك الدول أن اصـلاح هذه الإختلالات وتحقيق معدلات فعالـة للتنمية لـن يتحقـق إلا بزيـادة دور الدولة فى النشاط الاقتصـادى وزيـادة دور القطـاع العـام فـى إنتـاج السـلع والـخدمات . وبالفعل نمى القطاع العـام واضطـرد حجمـه وزادت سيطرته على مجريات النشاط الاقتصادى . وبمرور الزمن تعهد القطاع العام بأكثر مما يسـتطيع إدارتـه بكفـاءة ، وعجـزت العديـد مـن الشـركات العامـة عـن تحقيق أهدافها بصفة عامة والإنتاجية منها بصفة خاصة ، وتوالت الخسائر المالية ، واختلت الهياكل المالية للعديد من وحدات القطاع العام ، وازدادت معدلات السحب على المكشوف ، وازداد حجم الإعانات المقدمـة مـن قبـل الحكومة لوحدات القطاع العام بل أصبح الأمل فى استمرار القطـاع العـام فى النشاط الاقتصادى إلا من خلال دعم مستمر من ميزانية الدولـة وخلـق بيئة احتكارية وقد انعكست الأوضاع السابقة بالعديد من الآثار السلبية على مستوى أداء القطاع العام ومن ثم مسـتوى أداء الإقتصـاد القومـى وبعـد أن كان ينظر الى القطاع العام على أنه وسيلة جيدة لتحقيق التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية أصبح عبئاً ثقيلاً عليها.

(*) بحث منشور فى كلية التجارة - جامعة طنطا - ١٩٩٤

وتحت وطأة العجز المتزايد والمتراكم فى الموازنات العامة ، والتدهور المستمر فى الأوضاع المالية والاقتصادية وازدياد عبء المديونية الداخلية والخارجية والانخفاض المستمر فى مستوى الأداء الاقتصادى ازداد الإهتمام بموضوع نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص (والذى عرف فى الأدب الاقتصادى بالتخصيص أو الخصخصة Privatization) وأصبح التخصيص منهجاً وأسلوباً جديداً مختلف عن بعض الجهود الحكومية السابقة والقائمة على الغاء التأميم Denationalization . ونالت برامج التخصيص اهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ، كما نالت اهتمام العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية . ولشيوع فكرة التخصيص واختلاف أساليبها وتعدد اهدافها أصبحت تعكس آمالاً وطموحات مختلفة حيث يؤكد الكثير من أنصارها على الكفاءة وبما تؤدى اليه من زيادة الإنتاج وتحسين الجودة وخفض تكلفة الوحدة المنتجة . فى حين يأمل آخرون أن يؤدى التخصيص (نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص) الى كبح نمو الإنفاق العام وتقليل عجز الموازنة العامة وتدبير موارد مالية لسداد الديون الحكومية المتراكمة. بالإضافة الى ما سبق يرى الكثيرون أن برامج التخصيص يمكن أن تكون وسيلة جيدة وفعالة لتوسيع قاعدة الملكية وزيادة نسبة المشاركة فى الملكية من قبل أفراد المجتمع وبالتالى من المتوقع زيادة تأييد الأفراد للنظام السياسة القائم.

واستناداً الى ما سبق وبمساعدة بعض المؤسسات الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ... الخ ، وتحت ضغط شروطها لتقديم المساعدات للدول النامية ، قامت العديد من الدول النامية بوضع وصياغة برامج للتخصيص كجزء من سياسات

الاصلاح الاقتصادى . وباستقراء بعض هذه البرامج يتضح أن التخصيص اتخذ اشكالاً متعددة منها :

* بيع بعض وحدات القطاع بيعاً كلياً أو جزئياً الى الأفراد.

* التأجير طويل الأجل لبعض أصول وحدات القطاع العام للقطاع الخاص مع وجود بعض الشروط والقواعد الإتفاقية تأخذ فى حساباتها الظروف والمصالح القومية.

* طرح الخدمات الحكومية على القطاع الخاص للتعاقد على إدارتها.

* تصفية بعض الوحدات الحكومية التى لا يتوافر لها مقومات النجاح والإستمرار.

* فصل الإدارة عن الملكية فى بعض وحدات القطاع العام ومحاولة اصلاح الخلل المالى الذى تعانى منه الهياكل التمويلية.

وبالرغم من تعدد الوسائل والأساليب التى يمكن أن يتم من خلالها تنفيذ برامج التخصيص إلا أن هناك شبه اتفاق على الهدف الرئيسى منها والذى يتمثل فى تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد . فالتخصيص يعد ضرورة ووسيلة رئيسية لتحقيق الكفاءة حيث أن التحرير الاقتصادى بدون وجود حافز الملكية الخاصة لا يؤدى بالضرورة الى خلق المنافسة الفعالة اللازمة لتحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد وبصفة خاصة فى الدول النامية ذات الاقتصاد المختلط . ففى هذه الدول فإن تنمية اقتصاد السوق بها يتعين أن يبدأ بعملية التخصيص فى المشروعات الحكومية نظراً لسيطرتها على مجريات النشاط الاقتصادى . ويرى بعض مؤيدى

التخصصية السريعة أن الكفاءة المرتبطة بالملكية الخاصة وأسواق رأس المال والإنتاج سوف تتحسن مع تنفيذ برامج التخصيص السريعة وليست البطيئة .ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ برامج التخصيص على نطاق واسع وتحقيق أهدافه بفاعلية يستلزم ضرورة توافر العديد من الشروط الفنيه من أهمها ضرورة تنشيط وتطوير أسواق رأس المال (فى الدول النامية التى لديها أسواق لرأس المال) وخلق أسواق جديدة في الدول (التى لا توجد بها مثل هذه الأسواق) . ونظراً للأهمية الحيوية لهذه الوسيلة الفنية ليس فقط لزيادة فاعلية برنامج التخصيص بل لضمان استمراريته بكفاءة فقد أصبحت تلك الوسيلة الفنية أحد الهداف الرئيسية لبرامج التخصيص فى الدول النامية . وباستقراء تجارب بعض الدول النامية يتضح ان أسواق رأس المال البدائية والضعيفة قد شكلت قيداً رئيسياً على تنفيذ برامج التخصيص بفاعلية وعلى نطاق واسع ، كما أن أسواق رأس المال النامية والمتطورة نسبياً كانت عاملاً ايجابياً فى مواجهة العديد من المشاكل المحتملة لتنفيذ برامج التخصيص وساعدت على اتساع نطاقه وزيادة فاعليته .ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ برامج التخصيص أصبح وسيلة فعالة لتنمية وتطوير أسواق راس المال فى الدول النامية . وبالرغم من التفاعل الواضح بين أسواق رأس المال وبرامج التخصيص ، إلا ان الكتابات العربية والأجنبية تكاد تكون خالية من التحليل العلمى لهذه العلاقة التشابكية بصورة مباشرة. ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة محاولة متواضعة فى هذا المجال.

وفى ضوء ما سبق يمكن بلورة أهداف الدراسة فيما يلى :

١- تحليل أثر أسواق رأس المال على فاعلية برامج التخصيص فى الدول النامية.

٢- تحديد دور برامج التخصيص فى تنمية وتطوير أسواق رأس المال فى الدول النامية ومن ثم تحديد الوسائل والأساليب التى يمكن من خلالها الإتجاه بأسواق رأس المال فى هذه الدول نحو الكفاءة.

٣- الوصول الى عدد من النتائج والتوصيات يمكن من خلالها اقتراح عدد من الوسائل والأساليب يمكن تنفيذها زيادة دور برامج التخصيص فى تنمية وتطوير أسواق رأس المال فى الدول النامية ومن بينها مصر.

وسعياً فى تحقيق الأهداف السابق الإشارة اليها فإننا (بإذن الله) سوف نقوم معالجة هذه الدراسة فى أربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : اساسيات التحليل فى أسواق رأس المال.

المبحث الثانى : العلاقة المتبادلة بين أسواق رأس المال وبرامج التخصيص فى الدول النامية.

المبحث الثالث : برامج التخصيص وسوق رأس المال فى جاميكا.

المبحث الرابع : استعراض نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول

أساسيات التحليل فى أسواق رأس المال

١-١ مفهوم أسواق رأس المال وأهميتها :

تنقسم أسواق المال Financial Markets بصفة عامة الى أسواق النقد وأسواق رأس المال. وبالنسبة لأسواق رأس المال Capital Markets فإنها تنقسم بدورها الى أسواق حاضرة وأسواق آجلة. والأسواق الحاضرة Spot Markets تتم فيها المعاملات بصورة فورية حيث تتم عملية الاستلام والتسلم فور إتمام الصفقة. أما الأسواق الآجلة Contract Markets فتتم فيها . المعاملات من خلال العقود والاتفاقيات حيث يتم تنفيذ الصفقات فى أوقات لاحقة لابرام العقود أو الاتفاقيات حيث يوجد بعد زمنى بين عملية الإبرام أو الإتفاق وعملية التنفيذ.

وتتم المعاملات فى سوق رأس المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة إما من خلال الأسواق المنظمة Organized Capital Market والتى يطلق عليها بورصه الأوراق المالية أو من خلال الأسواق غير المنظمة Unorganized Capital Market والتى تتداول فيها الأوراق المالية من خلال البنوك التجارية وبيوت السمسرة . وبالإضافة الى ذلك تتضمن أسواق رأس المال بمفهومها الواسع أسواق رأس المال الحكومية والتى يقتصر التعامل فيها على أوراق معينة تصدرها الحكومة من خلال البنك المركزى أو وزارة الخزانة. وسواء كانت الأسواق حاضرة أو آجلة ، منظمة أو غير منظمة يتم التمييز بين السوق الأولى لرأس المال والسوق الثانوى. فالسوق الأولى Primary

Market يمثل السوق الذى يتم فيه الاكتتاب الأولى للأوراق المالية ولذلك قد يسمى بسوق الإصدار ، حيث يتيح فرصاً متعددة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم فى أشكال متعددة من الأوراق المالية والتى تمثل بدورها أشكال مختلفة من الأنشطة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى فهو يتيح للمستثمرين ومنشآت الأعمال فرصاً للحصول على الأموال اللازمة للتوسع والنمو . وهذا السوق تخلقه أو تصنعه مؤسسات متخصصة تعرض فيه للجمهور أوراقاً مالية قامت بإصدارها لحساب منشأة اعمال أو جهة حكومية وعادة يطلق على هذه المؤسسة بنكير (بنك الاستثمار Investment Banker أو المتعهد Underwriter).

أما السوق الثانوى Secondary Market فهو يمثل السوق الذى يتم فيه تداول الأوراق المالية التى سبق اصدارها والاكتتاب فيها فى السوق الأولى لرأس المال وبالتالى فإنه يوفر السيولة للمستثمرين الذين اشتروا الأوراق المالية ، فالذين اكتتبوا فى الأوراق المالية لا يخططون للاحتفاظ بها الى ما لا نهاية فى نفس الوقت لا يستطيعون استرداد قيمتها من المنشآت التى أصدرتها فى أى وقت . ومن ثم فإن الحافز الرئيسى للإقبال على الاكتتاب وشراء الأوراق المالية للشركات والمؤسسات هو إمكانية تحويلها الى نقدية بسهولة ويسر نسبياً . وسوف يتحقق ذلك من خلال سوق ثانوى قوى ومتطور لرأس المال.

وفى الواقع فإن السوق الثانوى لرأس المال له أهمية مزدوجة لكل من المنشآت المصدرة للأوراق المالية والمكتتبين فى تلك الأوراق . وبالنسبة للمنشآت المصدرة فإن سعر الورقة المالية سوف يتحدد وفقاً للمعلومات والبيانات المتاحة عنها ، وبالتالى فإن أى اصدار إضافى للمنشأة مستقبلاً سوف يتم فى السوق الأولى بسعر قريب جداً من السعر

الذى تباع به فى السوق الثانوى. وأيضاً سوف تتحدد تكلفة الأموال للمنشآت التى تتداول أوراقها من خلال السوق الثانوى. وكلما زادت أسعار الأوراق المالية فى السوق الثانوى كلما زادت حصيلة الإصدارات الجديدة فى السوق الأولى وإنخفضت تكلفة الأموال وزادت القيمة السوقية للمنشأة ككل والعكس صحيح . أما بالنسبة لأهمية السوق الثانوى للمكتتبين فإنه يمارس دوراً جوهرياً فى تخصيص وتوجيه الموارد المتاحة لهم . فالمستثمرون عندما يقومون بشراء أسهم منشأة معينة فهم فى حقيقة الأمر يقومون بالتضحية بقيمة مشترياتهم فى الوقت الحاضر فى سبيل الحصول على عوائد مستقبلة ، وبالتالى فإن المنشآت التى تتوافر لها فرصاً استثمارية ويعلم بها المتعاملون فى السوق سوف تتوافر لها فرصاً جيدة وملائمة لإصدار أسهم جديدة وبيعها بأسعار مرتفعة نسبياً تقترب من قيمتها المحورية Interinsic Value وفى هذه الحالة من المتوقع زيادة حصيلة الإصدارات وانخفاض تكلفة الأموال ومزيداً من الارتفاع فى القيمة السوقية للمنشأة . ومن ناحية اخرى فإن زيادة إقبال الأفراد على الاكتتاب فى أسهم منشأة معينة يعد بمثابة شهادة أمان للمقرضين مما يزيد من مقدرة المنشأة على الاقراض بشروط سهلة وميسرة نسبياً .

١-٢ كفاءة سوق رأس المال Efficiency of Capital Market

إن فكرة الكفاءة هى فكرة إرتبطت أصلاً بالنظرية الاقتصادية وكانت احد الأهداف الرئيسية التى تسعى كافة المجتمعات والدراسات الاقتصادية الى تحقيقها وهى ترتبط بالمدخلات والمخرجات الإنتاجية . ولم يقتصر إستخدام الكفاءة على المستوى الجزئى (المستهلك – المنتج) بل إمتد ليشمل المستوى الكلى أو التجميعى. وفى هذا النطاق تم التمييز بين الكفاءة فى جانب الإنتاج والكفاءة فى جانب الإستهلاك ، ولم يقتصر

استخدام مفهوم الكفاءة على الاقتصاديين بل إمتد إستخدامه الى نطاق التحليل المالى . وبدأ العديد من الكتاب الماليين يهتمون بموضوع الكفاءة وبصفة خاصة فى نطاق سوق رأس المال حيث تكون المدخلات هى العمل ورأس المال والمخرجات هى كم كبير من المعلومات عن الأوراق المدرجة والمتداولة فى السوق تساعد المستثمر على إتخاذ قراره وبما يعظم هدفه. واصبحت الكفاءة التخصيصية Allocative efficiency فى سوق الأوراق المالية وسوق رأس المال بصفة عامة أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى السياسات الاقتصادية الى تحقيقها. وتعتبر محاولة ساموبلسون من المحاولات الأولى لتحديد الكفاءة فى سوق رأس المال وعلاقتها بعشوائية الأسعار . ووفقاً لساموبسلون تتحقق الكفاءة فى سوق رأس المال عندما تتوافر كافة المعلومات لجميع المتعاملين وبدون تكلفة، كما أن جميع المتعاملين يكون لهم نفس الأبعاد الزمنية فى الحصول على المعلومات وتتماثل توقعاتهم فيما يتعلق بالأسعار . وبهذا المفهوم فإن الكفاءة تتضمن العديد من الشروط القاسية غير الواقعية حيث أنها تتضمن عدم وجود تكاليف تبادل ، وتوقعات متجانسة ، ومعلومات بدون تكلفة ... الخ. ويرى فاما Fama ان الشروط التى يتضمنها مفهوم ساموبسلون للكفاءة هى شروط أكثر تشدداً وأقل واقعية كما أنها ليست ضرورية لكى تتقلب الأسعار بصورة عشوائية ، وان شروط تحقيق الكفاءة أقل بكثير مما ذكره ساموبلسون فيكفى فقط ان تتوافر المعلومات وبسرعة لعدد كافى من المتعاملين كما ان الصفقات يمكن ان تتم بتكلفة معقولة أو مقبولة وليس بدون تكلفة. وباستقراء المفاهيم المختلفة لكفاءة سوق رأس المال سواء على مستوى الكتابات النظرية أو الدراسات التطبيقية يمكن القول :

أولاً : ان السوق الكفء هو السوق الذى يعكس فيه سعر الورقة المالية التى تصدرها إحدى المنشآت كافة البيانات والمعلومات المتاحة والمتوافرة عنها سواء فى القوائم المالية او السجلات التاريخية لحركة الأسهم او من خلال أجهزة الإعلام بوسائلها المختلفة. وفى مثل هذه الظروف سوف يظهر فى السوق ما يسمى بالسعر العادل للورقة المالية Fair Value والذى يعكس القيمة المحورية لها Interinsic Value حيث تكون القيمة السوقية للورقة المالية معادلة للقيمة الحالية للمكاسب المتوقعة والتى بدورها تكفى لتعويض المستثمر عما ينطوى عليه الاستثمار فى الورقة المالية من مخاطر. وينطوى مفهوم الكفاءة بالشكل السابق ضرورة توافر كافة البيانات والمعلومات المتاحة لجميع المستثمرين وفى نفس الوقت ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة تماثل تقديرات المتعاملين فيما يتعلق بالمكاسب المتوقعة ومستوى المخاطرة ، فسوق الأوراق المالية يتضمن أنواعاً مختلفة من المستثمرين تتباين درجة معرفتهم وخبراتهم فى تعاملات أسواق رأس المال فهناك المستثمرون قليلى الخبرة والذين تمثل تصرفاتهم ضغطاً على الأسعار فى إتجاهات بعيدة عن القيم المحورية للأوراق المالية، وهناك المستثمرون المحترفون والذين يتمتعون بقدر عال من الخبرة حيث تمثل تصرفاتهم ضغطاً إيجابياً على الأسعار فى إتجاه القيم المحورية. ونتيجة للتفاوت فى مستوى الخبرة ودقة التحليل بين مختلف المستثمرين فمن المتوقع أن يوجد إنحراف بين القيم السوقية للورقة المالية والقيم المحورية لها . وهذا التفاوت فى القيم من شأنه أن يخلق فرصاً مختلفة لبعض المستثمرين لتحقيق أرباح غير عادية . ومن ناحية أخرى فإن التنافس الشديد بين المكاتب والبيوت المتخصصة (فى سوق رأس المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة) فى تقديم المعلومات المالية وتحليلها فى التوقيت الملائم من المتوقع أن تحدث

إستجابة سريعة وفورية فى القيم السوقية للورقة المالية لتعكس القيمة المحورية لها Interinsic Value دون ان تتاح الفرصة لبعض المستثمرين ميزة السبق فى تحليل المعلومات ودراستها والاستفادة بها . وفى مثل هذه الظروف من المتوقع أن تختفى الأرباح غير العادية ولكن إختفاء الأرباح غير العادية كأحد ثمار السوق الكفء لا يعنى إنعدام فرص تحقيق أرباح غير عادية لبعض المستثمرين على حساب البعض الاخر. ففى بعض الحالات يكون المديرون وكبار العاملين هم حملة الأوراق المالية للمؤسسات التى يعملون فيها. وفى هذه الحالة سوف يتوافر لهؤلاء قدر كبير من البيانات والمعلومات السرية يمكن الإستفادة منها لتحقيق أرباح غير عادية على حساب غيرهم من المستثمرين الذين لم تتح لهم تلك المعلومات فى التوقيت الملائم . ولذلك فإن غالبية التشلايعات تضع العديد من القيود على مثل هذه التعاملات وتجعلها غير قانونية.

ثانياً : إن كفاءة سوق راس المال سوف تتوقف على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمر من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة بها وتكاليف الحصول عليها كما ان كفاءة السوق سوف تسمح بتخصيص الموارد المتاحة تخصيصاً كفؤاً وبما يسمح بتوجيه الموارد الى المجالات الأكثر ربحية ، وفى الواقع فإن تحقيق الكفاءة بهذا المفهوم سوف يستلزم تحقيق كل من كفاءة التسعير Price Efficiency وكفاءة التشغيل Operating Efficiency . ووفقاً لكفاءة التسعير والتى قد تسمى بالكفاءة الخارجية External Efficiency فإن سوق رأس المال تتحقق فيه كفاءة التسعير عندما تتوافر المعلومات والبيانات الجديدة فى وقت ملائم دون أن يتكبد المتعاملون فى سبيل الحصول عليها تكاليف مرتفعة مع تكافؤ فرص الحصول عليها والاستفادة بها.

ومع توافر كفاءة التسعير فى سوق رأس المال سوف تتوافر فرص تحقيق أرباح عادية لجميع المتعاملين وتكاد تصبح فرص تحقيق أرباح غير عادية منعدمة ، وهذا لا يعنى أن جميع المتعاملين فى السوق سوف يحققون أرباحاً بل أن البعض قد يحقق خسائر نتيجة لإهمالهم أو عدم توفيقهم فى تحليل البيانات والمعلومات المتاحة . ومن ناحية أخرى قد تتاح للبعض الأخر من المتعاملين فرصاً لتحقيق أرباح غير عادية نتيجة لتمتعهم بقدرة عالية فى الحصول على المعلومات قبل غيرهم Insider Information. ولكن تلك الحالات إن وجدت يتعين أن تكون حالات إستثنائية محدودة لا تؤثر على الإتجاه العام للسوق. اما كفاءة التشغيل فقد تسمى بالكفاءة الداخلية Internal Efficiency والتى يقصد بها قدرة السوق على تحقيق التوازن بين العرض والطلب دون أن يتكبد المتعاملون تكاليف عالية للسمسرة Brokerage Commission ودون أن يتاح لصناع السوق Makers Market فرصاً لتحقيق هامش ربح مغالى فيه.

ثالثاً : يميز بعض الكتاب المهتمين بأسواق رأس المال بين مفهومين للكفاءة فى السوق : الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية.

والكفاءة الكاملة للسوق Perfect Efficient Market تتحقق فى سوق رأس المال عندما لا يوجد فاصل زمنى بين تحليل المعلومات الجديدة الواردة الى السوق وبين الوصول الى نتائج محددة بشأن الورقة المالية وبما يسمح بتغيير فورى فى سعر الورقة المالية عاكساً كافة المعلومات الجديدة السارة وغير السارة. وبالتالى سوف تتعادل دائماً القيمة السوقية للورقة المالية مع القيمة الحالية للمكاسب المتوقعة منها.

وفى جميع الأحوال فإن تحقيق الكفاءة الكاملة فى سوق راس المال يستلزم توافر مجموعة الشروط التالية :

* لا توجد آية قيود على التعامل فى السوق Markets are frictionless حيث لا توجد قيود على عملية الدخول أو الخروج من وإلى السوق . فالمستثمر يستطيع أن يبيع أو يشترى أى كمية من الأسهم ومهما صغر حجمها بسهولة ويسر نسبياً وهذا يعنى قابلية الأوراق المالية للتجزئة Securities are perfectly Divisuble .

* توافر معلومات كاملة عن الأوراق المالية المتوافرة فى السوق لجميع المتعاملين وبدون تكاليف اضافية وبما يسمح بأن تكون توقعات جميع المتعاملين متماثلة Homogenous Expections .

* وجود عدد كبير جداً من المتعاملين بحيث لا يؤثر تصرف اى منهم على حركة الأسعار فى السوق وبالتالى يقبل كل منهم السعر كأمر مسلم به.

* يتمتع المتعاملون فى السوق بالرشد الاقتصادى ومن ثم سوف يسعى كل منهم الى تعظيم منفعته الخاصة.

ومما لاشك فيه ان تحقيق الكفاءة الكاملة يستلزم انطباق شروطها بصورة مطلقة فى الواقع العملى وهذا أمر لا يمكن تخيله . فهناك بعض القيود والتى قد تضعها بعض التشريعات والتنظيمات تقيد من عملية الدخول الى السوق كما توجد تكاليف للمعاملات فهناك العديد من الرسوم والضرائب المفروضة على الصفقات والدخول الى السوق بل أنه فى عديد من الحالات فقد تقف هذه التكاليف حائلاً على ابرام بعض الصفقات .

وفى مثل هذه الظروف من المتوقع أن يحدث إختلاف بين السعر أو القيمة السوقية للورقة المالية والقيمة المحورية لها . ومهما بلغت درجة تقدم وتطور الأسواق المالية فإن وجود إختلاف بين القيم السوقية والقيم المحورية للأوراق المالية هو أمر شائع . وكلما زادت درجة تطور وتقدم الأسواق كلما كان الانحراف ضئيلاً والعكس صحيح . ويتم اكتشاف الفروق الرئيسية بواسطة المحللين الماليين من ذوى القدرة العالية على التحليل وبالطبع سوف يسارعون لاستغلال هذه الفروق لصالحهم ، فالأسهم التى تم تسعيرها بأقل من قيمتها الحقيقية أو المحورية underpriced سيتم شرائها وبالتالى ترتفع قيمتها السوقية ويحدث العكس بالنسبة للأسهم المقدرة بأكثر من حقيقيتها Overpriced . وحيث أن المستثمرين سوف يحاولون دائماً انتهاز الفرص الناتجة عن إختلافات وقتية فى الأسعار فإن هذه الاختلالات ستتلاشى تدريجياً حتى تقترب من الكفاءة بالمفهوم الاقتصادى . فالكفاءة بالمفهوم الاقتصادى هى التى يمكن قبولها فى الحياة الواقعية فهى تستند الى فرضية السعى المستمر للمستثمر فى تعظيم منفعته الخاصة ومن ثم فسوف يظل فى سباق مع المتعاملين الآخرين فى الحصول على البيانات والمعلومات التى تساعده على تحقيق هذا الهدف.

واستناداً الي هذا المفهوم للكفاءة فإننا نتوقع وجود فترة تباطؤ زمنى بين المعلومات الجديدة التى تصل الى السوق وبين انعكاس أثرها على الأسعار السوقية . وبالتالى من المتوقع إنحراف القيمة السوقية عن القيمة المحورية للأوراق المالية لبعض الوقت. والشكل رقم (١) يوضح العلاقة بين فرضية الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية لسوق الأوراق المالية.

فإذا إفترضنا أن القيمة السوقية للسهم كما يعكسها الشكل رقم (١) كانت فى ٩٢/١/١٠ ١٣٠ جنيه ، وفى نفس اليوم وصلت أنباء تفاؤلية بشأن المنشأة المصدرة للسهم ، واستناداً الى هذه الأنباء تم تقدير القيمة المحورية للسهم بما يعادل ١٣٥ جنيه وهو ما يعكسها الخط ج د . فإذا إفتراضنا أنّ السوق كامل الكفاءة فسوف يزيد سعر السهم مباشرة من ١٣٠ جنيه الى ١٣٥ جنيه للسهم فى نفس اليوم اى يتخذ سعر السهم المسار أ ب ج د حيث لا توجد فترة تباطؤ بين الحصول على المعلومات وتحليلها وإنعكاس نتائجها . أما فى ظل فرضية الكفاءة الاقتصادية للسوق فمن المتوقع وجود فاصل زمنى بين وصول المعلومات وإنعكاس أثرها على سعر السهم وينعكس ذلك فى الشكل (١) حيث يتخذ المسار السعرى أ ب ج وهذا يعنى أن المعلومات التى حصل عليها المتعاملون من بيوت السمسرة لم تؤد الى زيادة الطلب بأكثر من قيمته الحقيقية. ولكن فى حالات معينة قد يكون رد فعل العملاء للمعلومات الأولية مبالغاً فيه حيث يزيد سعر السهم بأعلى من قيمته المحورية ومن ثم يتخذ اتجاه السعر المسار ب ن ولكن بعد أن يكتشف المتعاملون ذلك تبدأ اوامر البيع فى التدفق ومن ثم يبدأ السعر فى الانخفاض مرة ثانية فى الاتجاه (ن هـ).

ويتضح مما سبق وكما هو واضح فى الشكل رقم (١) أن سعر السهم سوف يصل الى قيمته المحورية فى نفس يوم استقبال المعلومات (سارة أو غير سارة) فى ظل الكفاءة الكاملة بينما فى ظل الكفاءة الاقتصادية فإن وصول قيم السهم الى القيمة المحورية سوف يأخذ بضعة أيام وقد يتخذ إتجاه السعر المسار ب أو ب ن وهذا يعنى أن القيمة السوقية للسهم فى ظل الكفاءة الاقتصادية من المتوقع أن تكون أكبر أو أقل من القيمة المحورية على الأقل لفترات زمنية محدودة.



وخلاصة ما سبق واستناداً الى مفهوم الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency فإن السوق الكفء Efficient Market للأوراق المالية هو ذلك السوق الذى يتمتع بقدر عال من المرونة يسمح بتحقيق استجابة سريعة فى أسعار الأوراق المالية للمتغيرات فى نتائج تحليل البيانات والمعلومات المتدفقة الى السوق وبما يؤدى فى النهاية الى تحقيق التعادل بين القيمة السوقية والقيمة المحورية للورقة المالية.

وبصفة عامة كلما زادت درجة الكفاءة فى السوق كلما زادت سرعة انعكاس المعلومات المتاحة على القيم السوقية للأوراق المالية وانخفض مقدار التباين بين القيم المحورية والقيم السوقية للأوراق المالية والعكس صحيح. هذا يعنى أن الكفاءة فى سوق راس المال سوف يتوقف على كفاءة نظام المعلومات المالية السائد . فنظام المعلومات غير الكفء سوف يجعل سوق الأوراق المالية غير كفء والعكس ليس بالضرورة صحيح.

فعدم كفاءة نظام المعلومات، لن يسمح بتحقيق التكافؤ بين المتعاملين (فى سوق رأس المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة) فى الحصول على المعلومات المالية والإستفادة بها . ومن ناحية أخرى من المتوقع أن ترتفع تكلفة المعاملات فى السوق ويقل حجمها وتزيد تكلفة الأموال وتنخفض القيمة السوقية وتتحقق العديد من الآثار السلبية على سوق الأوراق المالية والاتجاه بها بعيداً عن الكفاءة . ويمكن إرجاع عدم الكفاءة فى نظام المعلومات المالية الى عدد من الأسباب من بينها :

أ- التاخير فى نشر البيانات والمعلومات المالية مما يجعل التقارير السنوية للشركات لها فوائد محدودة للمتعاملين فى السوق بسبب حصولهم على نفس البيانات والمعلومات من مصادر أخرى وفى توقيت أسرع نسبياً . وفى مثل هذه الظروف من المتوقع أن تسود ظاهرة عدم التكافؤ بين المتعاملين فى الحصول على تلك البيانات والمعلومات والإستفادة منها وما ينجم عنها من ظواهر سلبية.

ب- وحتى إذا إفتراضنا صدور أكثر من نشرة مالية خلال السنة عن نشاط الشركة المسجلة فى سوق الأوراق المالية فقد تكون البيانات والمعلومات التى تتضمنها تلك النشرات متحيزة وغير كافية للقيام بتحليلات وتخمينات علمية سليمة حيث تظل غافلة للعديد من المتغيرات الرئيسية التي تساعد على اتخاذ قرارات إستثمارية سليمة.

جـ- نتيجة لما سبق ذكره فى البندين (أ) ، (ب) نتوقع حدوث مضاربات على الأسعار مبنية على تخمينات متباينة ينجم عنها العديد من الآثار الإجتماعية والاقتصادية الضارة بل من المتوقع أن تزيد درجة المخاطر التى يتحملها المتعاملين فى السوق نتيجة لنقص المعلومات وغموضها.

د- نتيجة لما هو وارد فى البنود (أ) ، (ب) ، (جـ) من المتوقع أن يعزف العديد من المدخرين عن توظيف أموالهم من خلال الأسواق المالية ، كما يجد العديد من المستثمرين ومنشآت الأعمال صعوبات متعددة فى الحصول على الأموال اللازمة للتوسع والنمو من خلال أسواق رأس المال بتكلفة ملائمة.

المبحث الثانى :

العلاقة المتبادلة بين أسواق رأس المال وبرامج التخصيص

بإستقراء تجارب التخصيص فى بعض الدول النامية والمتقدمة ، يتضح أن أسواق رأس المال البدائية والضعيفة قد شكلت قيداً رئيسياً على تنفيذ برامج التخصيص واتساع نطاقها كما هو الحال فى الدول النامية ، كما أن الأسواق المتطورة والنامية لرأس المال قد قللت كثيراً من مشاكل وصعوبات برامج التخصيص وكانت عاملاً إيجابياً ساعد على زيادة كفاءة برامج التخصيص فى تحقيق اهدافها . ومن ناحية أخرى فإن تنشيط وتطوير أسواق راس المال القائمة أصبح أحد الأهداف الرئيسية التى تسعى برامج النخصيص الى تحقيقها وبصفة خاصة فى الدول النامية . وفى ضوء علاقة التأثير المتبادل بين أسواق راس المال القائمة فى الدول النامية وبرامج النخصيص فإننا سوف نقوم فى الصفحات التالية بتحليل أثر أسواق راس المال على برامج التخصيص بها ثم نتبعه بتحليل أثر برامج التخصيص على أسواق رأس المال ودورها فى تطوير وتنمية أسواق رأس المال فى الدول النامية.

أولاً : أثر أسواق راس المال فى الدول النامية على برامج التخصيص

بإستقراء البيانات والمعلومات المتاحة عن اسواق راس المال بالدول النامية يتضح أن "هذه الأسواق تتسم بعدد من الخصائص والسمات العامة تجعلها أسواق تتسم بالمحدودية الشديدة وعدم العمق وضعف الاستجابة .... الخ ن مما يجعلها تبتعد بشدة عن الكفاءة بمفاهيمها المختلفة (كفاءة التشغيل ، كفاءة التسعير ، الكفاءة الإقتصادية ،

الكفاءة الكاملة). كما أن طاقاتها على إستيعاب إصدارات برامج التخصيص تكون ضعيفة ومحدودة. ويتولد عن هذه السمات والخصائص العديد من المشاكل والصعوبات تحد من إمكانية تنمية وتطوير أسواق رأس المال بهذه الدول. كما أنها تحد من إمكانية تنفيذ برامج التخصيص بفاعلية وعلى نطاق واسع وبسرعة ملائمة. وإستبيان أثر محدودية وضعف أسواق راس المال فى الدول النامية على سرعة واتساع نطاق تنفيذ برامج التخصيص بفاعلية ، سوف نقوم أولاً بإستعراض موجز وسريع لبعض المؤشرات العامة لأسواق رأس المال فى الدول النامية ثم نستتبعه بتحليل موجز وسريع لأهم المشاكل والصعوبات التى تحد من إمكانية تنمية وتطوير أسواق رأس المال فى الدول النامية وتنعكس بدورها بالعديد من الآثار السلبية على تنفيذ برامج التخصيص.

المؤشرات العامة لأسواق رأس المال فى الدول النامية :

بإستقراء بعض المؤشرات العامة عن أسواق رأس المال فى الدول النامية ومن خلال البيانات المتاحة عن كل من جاميكا ، ماليزيا ، سيرلانكا، تيرنداد ، الهند ونيجيريا ومصر يمكن الوصول الى عدد من الملاحظات العامة يمكن أن تشكل فى مجموعها بعض خصائص أسواق رأس المال فى الدول النامية والتى يمكن أن تؤثر على برامج التخصيص فى تلك الدول. ويتضح ذلك من الجداول أرقام (١) ، (٢) ، (٣) ، بالملحق. فمن خلال البيانات والمعلومات التى تعكسها هذه الجداول نستنتج.

١- ان القيمة المرسمله لسوق رأس المال Market capitatization كنسبة من إجمالى الناتج القومى GNP فى الدول النامية بصفة عامة والدوال الموضحة بالجداول (١ ، ٢ ، ٣) بصفة خاصة تتسم بالإنخفاض الشديد مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. فبإستثناء ماليزيا فإن أسواق غالبية الدول النامية تتصف بالمحدودية والضعف الشديد استناداً الى معيار نسبة القيمة المرسملة للسوق. فلم تتجاوز هذه النسبة فى المتوسط ٥٪ مقارنة بالمتوسط العام السائد فى الدول المتقدمة والذى يتراوح بين ٢٥٪- ٣٠٪.

٢- أن دوران السوق Market Turnover كنسبة من إجمالى الناتج القومى يتسم بالانخفاض الشديد (باستثناء ماليزيا) بالرغم أن هذه النسبة شهدت تحسناً مستمراً خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٩ فى بعض الدول فى حين حدث العكس فى بعض الدول الأخرى مثل توباجو وتيرنداد.

٣- ان بعض الدول النامية مثل كينيا وسيرلانكا لم يكن لديها أسواق لرأس المال قبل عام ١٩٨٥ ، ولكن مع بداية النصف الثانى من الثمانينات ظهرت لهذه الدول أسواق ضعيفة لرأس المال . كما أن جاميكا كدولة نامية تعد مثالاً واضحاً لتطور سوق رأس المال خلال عقد الثمانينات بصفة عامة والنصف الأخير منه بصفة خاصة حيث زادت نسبة القيمة المرسملة للسوق ومعدل دوران للسوق Market Turnover كنسبة من اجمالى الناتج من ٠,٢٪ ، ٠,١١٪ عام ١٩٨٠ الى ٠,٢٥٪ ، ٢,٣٢٪ عام ١٩٨٩. على الترتيب ويرجع هذا النمو النسبى فى سوق رأس المال الى السياسات الإصلاحية التى إتبعتها حكومة جاميكا وتنفيذ برنامج التخصيص مع بداية الثمانينات والجدية والفاعلية فى التنفيذ .

مع نهاية هذا العقد. وقد وصف بعض الكتاب سوق رأس المال في جاميكا بالإعتدال وانها سوق متوسطة، كما أنها أثرت إيجابياً على برنامج التخصيص . وأن تنفيذ برنامج التخصيص قد انعكس عليها بالعديد من الآثار الإيجابية التي ساهمت في تنمية وتطوير سوق رأس المال في جاميكا . فهي تعد مثالاً واضحاً للعلاقة المتبادلة بين برامج التخصيص وأسواق رأس المال في الدول النامية.

٤- بالرغم أن ماليزيا تعد من الدول النامية إلا أن لديها سوق واسعة ومتطورة لرأس المال بصفة عامة وسوق الأسهم بصفة خاصة. ويعتبر كثير من المستثمرين ان هذا السوق واحداً من اكثر الأسواق العالمية الناشئة حركية في العالم بالرغم أنها ظلت غير ظاهرة بالمقارنة بجيرانها في هونج كونج وتايلاند وسنغافورة. ففي عام ١٩٨٩ بلغ دوران السوق Market Turnover في الأسهم ما يعادل ١٨ مليار دولار ماليزي أي ما يعادل ١٧٪ من إجمالي الناتج القومي ، كما بلغت القيمة المرسملة للسوق Market Capitalization ما يعادل ١٠٦٪ من اجمالي الناتج القومي.

٥- تتسم أسواق رأس المال في الدول النامية بصفة عامة بأن غالبية المتعاملين الرئيسيتين فيها يتمثلون في مؤسسات الإدخار والمعاشات والتي تكون غالبيتها ذات ملكية عامة ، وقد اتسم سلوك هذه المؤسسات بالحذر الشديد. حيث تم توظيف جزء كبير من مدخراتها في الأوراق الحكومية والودائع الثابتة لما تتسم به من إنخفاض درجات المخاطر .. وبإستقراء البيانات والإحصاءات المتاحة عن مؤسسات الإدخار والمعاشات في مصر يتضح ان بنوك الأعمال والإستثمار قامت عام ١٩٩١ بإستثمار ما يعادل ١١,٢٪ من إجمالي أصولها في أوراق مالية

بما فيها أذونات الخزانة. وبإستبعاد المستثمر فى أذونات الخزانة تنخفض هذه النسبة الى ما يعادل ٢,٧٪ فقط. والوضع كذلك بالنسبة لصناديق التأمينات الخاصة فقد بلغت نسبة الإستثمار فى الأوراق المالية ما يعادل ٥٣٪ من إجمالى التوظيفات الإستثمارية، استحوذت الأوراق المالية الحكومية على ما يعادل ٩٨٪ عام ١٩٩١ - وقد انخفضت نسبة الاستثمار المالى (أوراق مالية) عام ١٩٩٢ لتصل الى ٤٤,٨٪ استحوزت الأوراق المالية الحكومية على ما يعادل ٩٣٪ (١٧). وقد كان هذا النمط من الإستثمار هو الاتجاه العام السائد فى كافة مؤسسات الإدخار والإستثمار فى مصر خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩٢.

وقد انعكس هذا السلوك الإستثمارى بالعديد من الآثار السلبية على أسواق رأس المال القائمة. فقد أصبحت غالبية الأوراق المالية المصدرة والمتداولة هى أوراق مالية حكومية، كما أن الفراد فى القطاع الخاص أصبح ليس لديهم الرغبة والقدرة على تنويع وإدارة محافظ الأوراق المالية.

٦- بإستقراء بعض المؤشرات العامة التى تعكس خصائص سوق راس المال فى مصر بصفة عامة وسوق الأوراق المالية فى بورصتى القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة يتضح ما يلى :

أ- إنخفاض قدرة سوق الأوراق المالية على إستقطاب المدخرات الوطنية والأجنبية وتحويلها الى إستثمارات مالية، لما يتمتع به هذا السوق من سمات وخصائص معينة مقيدة لعمليات الإصدار والتداول. وقد نجم عن ذلك انخفاض الطاقة الإستعابية لسوق

الأوراق المالية وعجزه عن ممارسة دور فعال في الإقتصاد القومي. ويمكن استبيان ذلك من خلال الملاحظات التالية :

١- الإنخفاض الشديد لقيمة المبادلات في سوق الأوراق المالية بصفة عامة وفي بورصتي القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة. ففي عام ٨٣ / ١٩٨٤ بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة ما يعادل ٦٢,٦مليون جنيه ازدادت الى (٥٥٣,٠) مليون جنيه تقريباً عام ٩١ / ١٩٩٢ . وبحساب نسبة القيمة السوقية للأوراق المتداولة الى إجمالي الناتج القومي يتضح ان هذه النسبة اتسمت بالتدني خلال فترة الثمانينات بصفة عامة وأوائل التسعينات. فقد بلغت ٠,٠٩٪ ، ٠,٣٨٪، ٠,٦٪ خلال السنوات ١٩٩١،٨٨،٨٣ على التوالي.

وبالرغم من الإنخفاض الشديد للنسبة السابقة إلا ان الإتجاه العام لها كان متزايداً مما يعكس مؤشراً إيجابياً لسوق الأوراق المالية حتى ولو كان محدوداً.

٢- ان التعامل في بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية كان متحيزاً بشدة في غير صالح السندات وفي صالح الأسهم. ففي عام ١٩٨٨ مثلاً بلغت القيمة السوقية للسندات المتداولة بالعملة المحلية ما يعادل (١,٣٣) مليون جنيه وما يعادل (٠,٦) مليون دولار بالعملة الأجنبية، في حين بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة ما يعادل (٩٩,٨) مليون جنيه (اى أن نسبة القيمة السوقية للسندات المتداولة الى القيمة السندات المتداولة الى ما يعادل (٢,٠٦) مليون جنيه بالعملة الوطنية ويعادل (١٥,٥) مليون دولار بالعملة الأجنبية. وقد كان هذا هو الإتجاه العام خلال الثمانينات وأوائل التسعينات ، بل أن نطاق

وعمق التركز قد ازداد فى بداية التسعينات فقد انخفضت نسبة القيمة السوقية للسندات الى ما يعادل ٠,٨٧٪ عام ١٩٩٢/٩١.

وبالرغم من الإنخفاض الشديد لمعاملات السندات فى السوق الثانوى للأوراق المالية ، إلا ان هذا التعامل إقتصر فقط على السندات الحكومية حيث لا يتضمن السوق الثانوى آية سندات مصدرة من جانب القطاع الخاص.

٣- بمقارنة حجم السوق الأولى للسندات بحجم السوق الثانوى لها فى بورصتى القاهرة والإسكندرية يتضح وجود إختلالاً واضحاً بين المصدر والمتداول . فقد بلغت نسبة القيمة السوقية للسندات المصدرة والمتداولة الى إجمالى القيمة السوقية للسندات المصدرة والمقيدة بالبورصة (التنمية الدولارية ، التنمية الوطنية ذات العائد المتغير وسندات الإسكان) ما يعادل ٠,٢٨٪ ، ٠,٠٩٪ عامى ١٩٨٨ ، ١٩٩٢ على التوالى . وقد كان إنخفاض هذه النسبة إتجاهاً عاماً خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات. ومن ناحية أخرى فإن المصدر من السندات الحكومية والمقيدة ببورصتى القا؛ ؟ والإسكندرية يمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الأوراق المالية غير المقيدة فى البورصة . ففى أعوام ٩٠ ، ٩١ ، ١٩٩٢ بلغت قيمة الأوراق المالية الحكومية غير المقيدة فى البورصة ما يعادل (٣٨٣٨٢,٢) ؛ (٤٨١٩٤,٥)، (٥٦٦٨٥,٦) مليون جنيه على التوالى ، فى حين بلغت قيمة الأوراق الحكومية المصدرة والمقيدة ما يعادل (٧٣١,١)، (٢٢٣٤,٧) ، (٢٢٩٩,٧) مليون جنيه على التوالى . وبحساب نسبة الأوراق المالية الحكومية المقيدة الى إجمالى الأوراق المالية غير المقيدة يتضح أن هذه النسبة تتسم بالإنخفاض الشديد فقد بلغت ما يعادل (١,٩)٪، (٤,٦)٪ ،

(٤,١)٪ فى أعوام [illegible] ، [illegible] ، ١٩٩٢ على التوالى. وهذا يعكس الضعف الشديد الذى يعانى منه السوق الأولى للسندات وعدم مقدرته على جذب المدخرات المحلية وتوجيهها الى السوق الثانوى.

(ب) إنخفاض كفاءة وظيفة السوق الثانوى فى تسييل الأوراق المالية المتداولة. ففى ضوء البيانات والإحصاءات المتاحة يتضح :

* إرتفاع نسبة التركز داخل سوق الأوراق المالية سواء فى نطاق الشركات المسجلة أو فى نطاق القطاعات الإقتصادية المختلفة.

حيث يتضح ان عشر شركات فقط من بين (٦٧٤) مسجلة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية عام ١٩٩٣ إستحوذت على ما يقرب من نصف المعاملات فى السوق الثانوى. فقد بلغت القيمة السوقية لمعاملات تلك الشركات ما يعادل (٣٧٧,٣) مليون جنيه فى حين بلغت القيمة السوقية لإجمالى المعاملات فى السوق ما يعادل (٨١٤) مليون جنيه أى أن هذه الشركات العشر إستأثرت بما يعادل ٤٦,٤٪ من إجمالى قيمة المعاملات . ولم يقتصر التركز عند هذا الحد بل أن شركة واحدة من بين هذه الشركات العشر . ومن ناحية اخرى فقد تركزت الأوراق المالية فى قطاعى الصناعات التحويلية وقطاع التمويل والعقارات، وشهد قطاع الزراعة والصيد وقطاع التشييد إنخفاضاً شديداً فى نسبة المتداول من الأسهم نظراً للمساهمة الكبيرة نسبياً للقطاع العام فى هذه القطاعات مما يعطى مؤشراً إيجابياً على إمكانية زيادة مساهمة هذا القطاعات فى تنمية وتطوير سوق رأس المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة من خلال برامج التخصيص.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن سوق الأوراق المالية فى مصر بصفة عامة وفى بورصتى القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة يتسم بالخصائص التالية :

* تحيز واضح فى أنماط التعامل فى صالح الأسهم وفى غير صالح السندات ، بل أن الإتجاه العام لسوق السندات شهد انخفاضاً واضحاً فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات سواء بالعملات الوطنية أو بالدولار ، ويرجع ذلك الى الإنخفاض النسبى لعائد السندات بالمقارنة بالأوعية الإدخارية الأخرى وبصفة خاصة أذونات الخزانة.

* إنخفاض واضح فى نسبة المشاركة الأجنبية سواء فى سوق الأسهم أو فى أسواق السندات.

* إنخفاض قيم مؤشرات الكفاءة فى سوق الأوراق المالية بصفة عامة وفى بورصتى القاهرة والإسكندرية بصفة خاصة حيث :

* إنخفاض نسبة القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة الى إجمالى الناتج القومى وأيضاً انخفضت القيمة السوقية للأوراق المتداولة الى اجمالى القيمة السوقية للأوراق المقيدة.

* تركز المعاملات فى السوق الثانوى على عدد محدود من الأوراق المالية لعدد محدود من الشركات فى عدد محدود من القطاعات.

* عدم الإستعانة بوسائل التقنية الحديثة وبصفة خاصة فى الربط بين بورصتى القاهرة والإسكندرية والتعاملات المحققة داخل هذه الأسواق ،

وذلك بالرغم من وجود نية واضحة للإستفادة بوسائل التقنية الحديثة فى هذا المجال.

* التحفظ والحذر الشديد من جانب الوسطاء فى سوق رأس المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة. فقد زاد تفضيل غالبية مؤسسات الإدخار القائمة على توظيف نسبة ضئيلة من أموالها فى أصول مالية (أى أن الجزء الأكبر من المدخرات لم يشارك فى تنشيط سوق الأوراق المالية) ، وان الجزء الأكبر من هذه النسبة تم إستخدامه فى شراء أوراق مالية حكومية ويرجع هذا السلوك السلبى لهذه المؤسسات الى طبيعة الملكية العامة لها ، وأيضاً الى السياسة الأكثر تحفظاً التى اتبعتها فى إدارة أموالها . وقد انعكس كل ذلك بآثار سلبية على سوق الأوراق المالية بصفة عامة والسوق الثانوى منه بصفة خاصة. وبالرغم من السمات السلبية السابقة لسوق الأوراق المالية فى مصر والتى جعلته يعمل عند مستوى متدنى من الكفاءة إلا ان هذا السوق يحمل فى طياته إمكانيات كامنة تجعله قادر على النمو والتطور وخاصة بعد اتباع مصر سياسة الإصلاح الاقتصادى وصدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وما تضمنه من نصوص عديدة تقدم فرص مواتية لتطوير الأوعية الإستثمارية والمؤسسات المالية القائمة والسماح بإنشاء مؤسسات مالية جديدة قادرة على تطوير سوق رأس المال بصفة عامة وسوق الأوراق المالية بصفة خاصة فى ضوء ظروف وخصائص الإقتصاد المصرى ، فقد تضمن هذا القانون العديد من الحوافز من المتوقع أن تساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية . ومن بين هذه الحوافز :

• الاعفاء من ضريبة الدخل للأوراق المالية المتداولة.

• فرض ضريبة بمعدل منخفض جداً يعادل ٢٪ على الأرباح الرأسمالية للأوراق المالية.

• أن الأسهم والسندات وصكوك التمويل التى سيتم قيدها فى الجداول الرسمية يتم اعفاؤها بالكامل من ضريبة الدمغة النسبية عند الإصدار وضريبة الدمغة النسبية السنوية (عقب صدور قواعد قيد الأوراق المالية من مجلس إدارة هيئة سوق المال).

• عدم وجود قيود على تداول النقد الجنبى.

• تخفيض إجراءات نقل الملكية للأوراق المالية المتداولة.

وقد إنعكست هذه الحوافز ببعض الآثار الإيجابية على مؤشر سوق المال المصرى حيث إرتفع الرقم القياسى للسوق مع نهاية عام ١٩٩٢ ليصل الى ١٠٨ درجة ، واستمر فى التزايد مع بداية عام ١٩٩٣ . وأيضاً تطور مؤشر الأسهم ليصل (١١٦) درجة مع نهاية عام ١٩٩٢.

٧- بالإضافة الى ما سبق فى البند رقم ٥ فإن غالبية الأفراد فى الدول النامية يتمتعون بدرجة عالية من الأمية الإستثمارية بصفة عامة والأمية فى مجال الإستثمار المالى بصفة خاصة.ويرجع ذلك الى :

• قصور فى حجم ونوعية الأصول المالية المصدرة والمتداولة.

• قصور فى كم ونوع البيانات والمعلومات المتاحة عن الأصول المالية المصدرة والمتداولة.

* عدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن أسواق رأس المال بصفة عامة وعن الأوراق المالية المسجلة والمتداولة بصفة خاصة.
* عدم وجود مؤسسات قادرة على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة وفى التوقيت الملائم وبدرجة عالية من الدقة.
* قصور أو عدم وجود قنوات اتصال فعالة لتوصيل البيانات والمعلومات المالية للأفراد لتحفيزهم على الاستثمار المالى وتوضيح مفاهيمه ومزاياه.
* عدم وجود خطة فعالة من قبل حكومات الدول النامية للقضاء على الأمية الاستثمارية لدى الأفراد.

وقد دعم من وجود السلبيات السابقة وجود العديد من القيود والمعوقات التنظيمية والإدارية والتشريعية تحد من رغبة الأفراد على استثمار أموالهم فى أصول مالية من خلال سوق رأس المال.

مما سبق نستطيع ان نستنتج أن أسواق رأس المال فى غالبية الدول النامية قد اتسمت بإنخفاض طاقتها الإستيعابية Absorpative Capacity وعدم الاتساع Breadth ، عدم العمق Depth ، وعدم الاستمرارية Discontinowly وبالتالى فإن دعائم السوق الكفء لرأس المال أصبحت غير متوافرة وإن توافرت فإنها لم تكن بالقدر الكافى الذى يحقق الكفاءة فى هذه الأسواق. وقد انعكس ذلك بأثر سلبى على المستوى القومى. فقد أصبحت أسواق رأس المال فى غالبية الدول النامية عاجزة عن الوفاء بالإحتياجات المالية للوحدات الاقتصادية ذات العجز، كما أنها فشلت فى تعبئة الموارد المتاحة بكفاءة واستخدامها فى مجالات الاستثمار المختلفة بكفاءة أيضاً.

سوق رأس المال كقيد على برامج التخصيص

إن الخصائص السابق الإشارة اليها عن أسواق رأس المال فى الدول النامية سوف تضع العديد من القيود والعقبات على تنفيذ برامج التخصيص بفاعلية وبما يتمشى مع المستهدف. فوجود سوق محدودة وضعيفة لرأس المال سوف يحد من قدرة الحكومة فى الإختيار والمفاضلة بين طرق متعددة ومتنوعة لتنفيذ برنامج التخصيص حيث يتم الاعتماد بصورة رئيسية على نظام البيوع المباشرة Direct Sales لمشروعات التخصيص وسوف تنخفض أهمية البيوع غير المباشرة Indirect Sales من خلال أسواق لرأس المال، لإنخفاض الطاقة الإستيعابية لها . وبالرغم من أن نظام البيوع المباشرة له عدد من المزايا مثل السرعة والسرية التى يمكن أن تتم بها الصفقات والمقدرة الأكبر نسبياً على المفاوضة للحصول على شروط أفضل ، إلا أن نظام البيوع المباشرة لمشروعات التخصيص التى تتم فى ظل غياب أو ضعف أسواق راس المال سوق تتضمن تكاليف مرتفعة نسبياً ، حيث من المتوقع أن يصاحب تنفيذ برامج التخصيص فى ظل أسواق رأس مال ضعيفة ظهور العديد من المشاكل والصعوبات تتعلق بتحريك الموارد الإقتصادية والقدرة على التسويق والكفاءة وأخيراً صعوبات تتعلق بشفافية السياسة Policy Transparency . وفيما يلى استعراض موجز وسريع لهذه الصعوبات وأثرها على برامج التخصيص وتنمية وتطوير أسواق رأس المال فى الدول النامية.

١- صعوبات تتعلق بالقدرة على تحريك الموارد.

من الوظائف الرئيسية لأسواق رأس المال تحقيق آلية فعالة لتحريك الموارد الاقتصادية من ايدى عدد كبير من صغار المدخرين (الوحدات الإقتصادية ذات الفائض) الى أيدى عدد قليل نسبياً من حائزى الأصول الإنتاجية (الوحدات ذات العجز). وفى ظل غياب أو ضعف أسواق رأس المال فإن القدرة على أداء هذه الوظيفة سوف تكون منخفضة للغاية، وفى مثل هذه الظروف من المتوقع أن يواجه برنامج التخصيص بالعديد من المشاكل والصعوبات تتعلق بضعف القدرة على تحريك الموارد من وحدات الفائض لشراء إصدارات التخصيص وبما يحقق المستهدف بفاعلية. ومن أهم هذه المشاكل والصعوبات ما يلى :

* ضعف القدرة على تقييم أصول وإصدارات التخصيص وبما يتمشى مع القيمة الحقيقية لها . فوجود أسواق لرأس المال متطورة نسبياً سوف يساعد على تقييم أصول واصدارات المشروعات المدرجة فى برنامج التخصيص عند مستوى قريب أو يعادل القيمة الحقيقية أو المحورية للأصول ، وأى انحراف بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية سوف يكون عند حده الأدنى . أما فى ظل غياب هذه الأسواق أو عدم تطورها سوف يتولد عنه العديد من الصعوبات التقيمية تتعلق بإختيار أساليب وطرق التقييم الملائمة. ومن المتوقع أن تكون القيم المقدرة للأصول أكبر من قيمتها الحقيقية Overestimated ، او أقل Underestimated . وفى الحالة الأولى من المتوقع أن يعزف الأفراد على شراء وإقتناء أصول وإصدارات التخصيص، وتفشل الحكومة فى بيع المشروعات المدرجة فى برنامج التخصيص ومن ثم الفشل فى تحقيق المستهدف. أما فى الحالة الثانية حيث يكون التقييم بأقل من قيمته الحقيقية من المتوقع أن

يكون ذلك مرغوباً فيه إذا كان الإنحراف ليس كبيراً لخلق طلب كبير على إصدارات التخصيص وتنفيذ برنامج التخصيص على نطاق واسع، ولكن من ناحية أخرى فإن الإنحراف المغالى فيه فى الإتجاه النزولى يعنى ضياع جزء كبير من الموارد المالية كان يمكن أن تحصل عليه الحكومة فى وقت هى فى أشد الحاجة اليها لمواجهة مشاكلها المالية ومواجهة ومعالجة الخلل المالى فى العديد من الشركات والمؤسسات العامة التى يتم تجهيزها للإنضمام لبرنامج التخصيص.

* إن ضعف الآلية الخاصة بتحريك الموارد نتيجة لضعف وعدم تطور أسواق رأس المال سوف يزيد من تكاليف البحث عن والتعرف على المستثمرين الذين لديهم الرغبة والقدرة على شراء إصدارات وأصول المشروعات المدرجة فى برنامج التخصيص.

* ضعف القدرة على تحريك الموارد الإقتصادية لشراء إصدارات التخصيص بما يساعد على تحقيق المنافسة فى الأسواق وتوسيع قاعدة الملكية فى المجتمع . ففى الحالات التى يميل فيها توزيع الدخل والثروة الى الإنحراف الشديد ، فإن تنفيذ برامج التخصيص من خلال نظام البيوع لمباشرة سوف يدعم من تركيز الثروة والملكية فى المجتمع فى صالح أصحاب الدخول المرتفعة وبالتالى يحقق المزيد من عدم العدالة السائدة فى المجتمع . وفى ظل غياب سياسات اقتصادية وتشريعات ملائمة وفعالة فإن الآثار السلبية لتركيز الملكية سوف ينجم عنها سيطرة عدد قليل من المؤسسات الإنتاجية على القوى الإنتاجية فى المجتمع وتسخير القوى الإنتاجية المتاحة لتحقيق مصالحها الخاصة والتى قد تتعارض مع مصالح المجتمع. أى أن تنفيذ برامج التخصيص مع الاعتماد الكامل على نظام البيوع المباشرة وفى ظل غياب أسواق

متطورة لرأس المال سوف يحفز على قيام القوى الإحتكارية في مجال الإنتاج والتوزيع ويتحقق ما يتناقض مع الهدف الرئيسي لبرنامج التخصيص وهو خلق القوى التنافسية داخل المجتمع والإستفادة من آثارها الإيجابية على الكفاءة.

وبإستقراء نتائج برامج التخصيص في بعض الدول النامية التي لم يكن لديها أسواق متطورة لرأس المال اتضح أن برامج التخصيص كانت محدودة ومقيدة بسبب عدم القدرة على تحريك الموارد المحلية لشراء إصدارات التخصيص إعتماداً على قاعدة عريضة من الأفراد لتفادى الزيادة في تركيز الملكية . ومن ناحية أخرى فإن عدداً من التجارب أوضح ان تنمية وتطوير أسواق رأس المال (ماليزيا / جاميكا) قد ساهم إيجابياً في مواجهة أحد العقبات الرئيسية التي واجهت تمويل تركيم رأس المال الثابت عن طريق تخفيض الحد الأدنى لحجم الاستثمار في الأصول المالية ، مما أتاح الفرصة لمشاركة اكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع في تملك اصدارات التخصيص وبالتالي ساهمت اسواق رأس المال بفاعلية في توسيع قاعدة الملكية واتساع نطاق المشاركة الشعبية في برنامج التخصيص.

* ضعف القدرة على تحريك الموارد الأجنبية للمشاركة بفاعلية في برامج التخصيص جيث أن وجود أسواق ضعيفة ومحدودة لرأس المال يقلل ويثبط من المشاركة الأجنبية في برامج التخصيص. أما وجود أسواق قوية ومتطورة لرأس المال في الدول النامية سوف يخلق حافزاً قوياً لدى المستثمرين الجانب على المشاركة الفعالة في برامج التخصيص سواء بصورة مباشرة من خلال نظام البيوع المباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال أسواق رأس المال. وفي حالات عديدة تجد حكومات الدول

النامية أن المشاركة الأجنبية فى برامج التخصيص تعد من الأمور الضرورية والحتمية لتنفيذ برنامج التخصيص على نطاق واسع والاستفادة بالخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجية التى تحققها تلك المشاركة والتى يحفزها وجود سوق لرأس المال قوية ومتطورة.

* وبالإضافة الى ما سبق فإن وجود أسواق متطورة لرأس المال فى الدول النامية وزيادة فاعلية الملكية من خلال إصدارات التخصيص التى تتم فى سوق رأس المال سوف يساهم فى تحقيق الكفاءة داخل الاقتصاد القومى بصفة عامة وداخل سوق رأس المال بصفة خاصة . وسوف يتحقق استقرار نسبى فى الأسعار السائدة فى السوق وتقل حدة المزاحمة الى الخارج وتتفادى الحكومة احتمالات الإنخفاض العارض والمفاجئ فى عوائدها المالية.

٢- صعوبات تتعلق بالقابلية للتداول والكفاءة Trandability and efficiency.

إن المشاكل والصعوبات السابق الإشارة اليها والتى تتعلق بتحريك الموارد الاقتصادية من الأفراد والمؤسسات لشراء إصدارات التخصيص والناتجة عن ضعف أسواق رأس المال فى الدول النامية ، هى فى الواقع تتعلق بعمليات البيع الأولى للأصول والتى تتحقق فى السوق الأولى لرأس المال. ومن ناحية أخرى فإن وجود أسواق أولية وضعيفة سوف ينعكس بالعديد من الآثار السلبية على السوق الثانوى (سوق التداول) لراس المال حيث تنخفض القدرة على مبادلة إصدارات التخصيص بسهولة ويسر نسبياً وسوف ينعكس ذلك بالعديد من الآثار السلبية على الكفاءة. فوجود أسواق ثانوية لرأس المال متطورة يسمح بتحقيق وإستمرار المزايا الناتجة

عن تحقيق الكفاءة فى برنامج التخصيص بالإضافة الى ظهور العديد من الآثار الإيجابية الأخرى والتى منها

أ- تحقيق السيولة للأصول المالية المتداولة مما يزيد من قدرة المستثمرين على تقييم الأصول بطريقة دقيقة واكثر فاعلية حتى فى ظل درجات مرتفعة من المخاطرة. كما ان زيادة سيولة الأصول المتداولة فى محفظة الأوراق المالية سوف يؤدى الى انخفاض درجة المخاطرة وزيادة اقبال الأفراد على شراء الأصول المالية بصفة عامة وإصدارات التخصيص بصفة خاصة.

ب- إن تداول الأصول المالية من خلال أسواق ثانوية متطورة لرأس المال مع إمكانية تحويلها الى نقدية بسهولة ويسر نسبياً سوف يساعد على تقييم أصول التخصيص بطرق أكثر فاعلية دون انخفاض فى العوائد المالية الحكومية الناتجة عن عمليات البيع بل قد يساعد على زيادة العوائد المالية لإصدارات التخصيص نتيجة لزيادة الطلب عليها والناتج عن زيادة السيولة فى السوق الثانوى.

جـ- أن وجود سوق ثانوى لرأس المال على درجة عالية من التطور والكفاءة سوف يقدم آلية يمكن من خلالها المحافظة على المكاسب الأولية للكفاءة المتوقع الحصول عليها من تنفيذ برنامج التخصيص، بل من المتوقع تدعيم تلك المكاسب بمكاسب مضاعفة على المستوى القومى. وفى الدول النامية التى تكون أسواق رأسمالها الثانوية ضعيفة وغير متطورة فإن المزايا السابق الإشارة اليها سوف تكون محدودة للغاية ، بل يمكن أن تتحول إيجابيات السوق المتطور السابق الإشارة

إليها العديد من الآثار السلبية على كفاءة تنفيذ برنامج التخصيص على نطاق واسع وبمستوى عالى من الأداء.

د- بالإضافة الى ما سبق فإن تسجيل الشركات فى سوق الأوراق المالية يعد بمثابة مؤشر ايجابى للقطاع المصرفى عن الطاقة الإقتراضية لتلك المؤسسات مما يعزز من قدرتها فى الحصول على الإئتمان بشروط أقل تكلفة . ومن ناحية أخرى فإن تداول أسهم شركة ما يعدو وسيلة مباشرة وفعالة لتقييم صافى ثروة الشركة، والحصول على القيمة السوقية لها. كما أن تحركات أسعار الأسهم فى السوق يمكن أن تمد المتعاملين بقاعدة عريضة من البيانات والمعلومات تفيدهم فى تقييم أداء الإدارة.

٣- صعوبات تتعلق بوضوح أو شفافية السياسة PolicyTransparency

إن تنفيذ برنامج التخصيص من خلال الإصدارات العامة فى سوق رأس المال يستلزم قيام الحكومة بوضع مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة لعملية الإصدار والتى تشكل فى مجموعها سياسة عامة تستهدف تحقيق الفاعلية والنجاح لبرنامج التخصيص . وهذه السياسة يتعين أن تتسم بعدد من الخصائص منها الشفافية Transparency والاتساق Consistency والوضوح Clarity ، ولن تتحقق الفاعلية لهذه السياسة فى ظل أسواق ضعيفة وبدائية لرأس المال كما هو الحال فى غالبية الدول النامية. وفى مثل هذه الظروف فإن تكرار عملية بيوع إصدارات التخصيص من خلال أسواق رأس المال لا يمكن الاعتماد عليها فى تنمية وتطوير السوق حيث أن الأمر يستلزم البحث عن الوسائل والأساليب المكملة والتى يمكن من خلالها تنمية وتطوير سوق رأس المال وزيادة

كفاءته وبالتالى تنفيذ برنامج التخصيص بدرجة عالية من الكفاءة. فنجاح عملية التخصيص من خلال الإصدارات العامة تستلزم :

* ضرورة توافر تقارير مستقلة ودقيقة تتعلق بعملية تقييم أصول المؤسسات أو الشركات المستهدف تخصيصها ومن خلال سوق رأس المال بصفة خاصة.

* ضرورة توافر معلومات كاملة ومنشورة Full Dissenimation of Information عن المؤشرات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات المدرجة فى برنامج التخصيص كما يتعين الاعلان عن الالتزامات الفعلية والمحتملة actual and Contingent liabilities وتقارير واضحة عن سياساتها الفعلية والمحتملة.

* يتعين الافصاح المحاسبى عن المعلومات المالية التى تعكس المراكز المالية والأرباح المحققة وتوقعاتها فى المستقبل بما يساعد على تحديد القيمة العادلة Fair Value للأسهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية. فظاهرة عدم التكافؤ فى الحصول على البيانات والمعلومات سوف تحقق بعض المكاسب غير العادلة لفئة من المتعاملين على حساب فئة اخرى نظراً لحصول الأولى على معلومات غير معلنة Non Public Information وفشل المجموعة الثانية فى الحصول على هذه المعلومات، وسوف يكون من صالح المجموعة الأولى عدم الإفصاح عن المعلومات التى حصلوا عليها لباقى المتعاملين حتى تتم معاملتهم بيعاً أو شراء وفقاً لنتائج تحليلهم لمحتوى تلك المعلومات . وإذا كان هذا الوضع يحقق مكاسب للبعض وخسائر للبعض الآخر إلا أنه يحقق خسائر صافية على مستوى المجتمع نتيجة للبعد عن الكفاءة.

* يتعين على الحكومة أن تقوم بتحديد واضح لسياستها ونواياها Intended تجاه المستقبل فيما يتعلق بالشركات المدرجة فى برنامج التخصيص.

وسعياً فى تحقيق الشفافية فى السياسات المتبعة وبصفة خاصة فى الأسواق المالية المتطورة يتم وضع مجموعة من الشروط والقواعد المنظمة يتعين أن تلتزم بها أى شركة تقوم بإدراج أسهمها فى بورصة الأوراق المالية . ففى بورصة نيويورك مثلاً يتعين توافر الشروط التالية :

- يتعين إلا يقل ربح الشركة فى العام السابق عن (٢,٥) مليون دولار وألا يقل الربح فى السنتين السابقتين على العام السابق عن (٢) مليون دولار سنوياً.

- يتعين ألا تقل قيمة الأصول الملموسة للشركة محل التسجيل عن (١٨) مليون دولار ، كما يتعين ألا تقل القيمة السوقية عن نفس القيمة (١٨ مليون دولار).

- يتعين ألا تقل ملكية الجمهور فى رأس المال عن (١,١) مليون دولار.

- أن يوجد على الأقل (٢٠٠٠) مساهم يمتلك كل منهم (١٠٠) سهم أو أكثر.

ومع تسجيل أسهم الشركة فى بورصة الأوراق المالية يتعين الإلتزام بالآتى :

* الحصول على موافقة لجنة الأوراق المالية.

* نشر تقارير ربع سنوية عن الأرباح المحققة مع نشر الحسابات الختامية سنوياً.

* عدم السماح للعاملين بالشركات المدرجة فى البورصة بالتعامل فى اسهم الشركات العاملين بها وفقاً لنظام البيع على المكشوف Short Selling والذى يتضمن بيع الورقة المالية أولاً بالسعر السائد مع الالتزام بتسليمها فى وقت لاحق ثم يتم الشراء بعد ذلك عندما ينخفض سعرها وتسليمها للمشترى مع الالتزام بفترة زمنية معينة.

* الالتزام بالإفصاح المحاسبى المستقبلى Future dislosure obilgations.

وبمجرد أن يتم تسجيل الأسهم فى البورصة سوف يتم السماح للمتعاملين بالحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة المصدرة للأوراق المالية وحجم تعاملاتها وأسعار الإقفال والافتتاح ... الخ.

وفى مصر ووفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فإن قيد الأوراق المالية فى البورصة يتم بناء على طلب الجهة المصدرة لها. ويتم قيد الأوراق المالية وشطبها بقرار من إدارة البورصة ووفقاً للقواعد التى يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال . ويتم القيد فى نوعين من الجداول : جداول رسمية (أ) وجداول غير رسمية (ب).

وبالنسبة للجداول الرسمية أ فتقيد فيها الأوراق المالية التالية (م١٦ ق ٩٥ لسنة ١٩٩٢)[٢٣].

١- أسهم شركات الاكتتاب العام بشرط :

أ- الا يقل ما يطـرح من الأسـهم الأسـمية للاكتتـاب العـام عـن ٣٠٪ مـن مجموع أسهم الشركة.

ب- ألا يقل عدد المكتتبين فـى الأسـهم المطروحـة عـن مائـة وخمسـين مكتتـب حتـى ولـو كـانوا مـن غـير المصدريـــن - واذا انخفـض عـدد المساهمين عن مائة مع تداول أسهم الشركة لمـدة تجـاوز ثلاثـة شـهور منفصلـة أو متصلـة خـلال السـنة الماليـة تعتـبر الأسـهم مشـطوبة مـن الجداول الرسمية وتنتقل الى الجداول غير الرسمية.

٢- ما تطرحه شركات المساهمة وشركات التوصيـة بالأسـهم مـن سـندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى للإكتتاب العام.

٣- وثائق الاستثمار المطروحة من قبل شركات صناديق الاستثمار وبنفس الشروط الواردة فى البندين أ ، ب السابق الإشارة اليها.

٤- الأوراق المالية التى تصدرها الدولة وتطرح فى اكتتاب عام.

٥- الأوراق المالية لشركات القطاع العام وشركات قطاع العمال العام.

أما بالنسبة للقيد فى الجداول غير الرسمية (ب) فإنهـا تتضمـن قيـد الأوراق المالية التالية :

أ- الأسهم وغيرها من الأوراق المالية التى لا تتوافر فيها شروط القيد فـى الجداول الرسمية (أ) وبشروط :

- ألا يقل المدفوع من القيمة الأسمية للورقة المالية عن ٥٠٪.

- ألا يقل حقوق المساهمين عن المدفوع من رأس المال المصدر.

ب- الأوراق المالية الأجنبية وبشروط معينة :

- أن تكون الأوراق المالية مقيدة فى احدى البورصات الاجنبية والتى تخضع لإشراف ورقابة هيئة معترف بها تمارس اختصاصات شبيهة بإختصاصات الهيئة العامة لسوق المال.

- يتعين أن تسمح البورصة المقيد بها الأوراق المالية الأجنبية بقيد الأوراق المالية المصرية متى توافرت فيها شروط القيد والتى على أسهاسها تم قيد الأوراق المالية الأجنبية.

- أن تكون العملة الصادرة بها الأوراق المالية قابلة للتحويل.

ومما لاشك فيه أن الشروط السابقة يمكن أن تساهم إيجابياً فى تحقيق الكفاءة فى أسواق رأس المال كما أنها لا تعد من خصائص البيوع المباشرة لبرامج التخصيص. وهذا لا يعنى انتفاء دور تلك البيوع فى برامج التخصيص. حيث يظل لها دوراً ليس ضئيلاً لما تتمتع به من مزايا سبق الإشارة اليها. ولكن تصميم وصياغة سياسة حكومية تتعلق ببرامج التخصيص لها مصداقية وشفافية يمكن تعزيزها وتدعيمها وزيادة فاعليتها من خلال البيوع العامة لإصدارات التخصيص ، فهذه البيوع تساعد على مشاركة أكبر قدر ممكن من الأفراد فى برامج التخصيص ، وبالتالى فإنها تزيد من مصداقية الحكومة لدى الأفراد وتشجعهم على تدعيم وتأييد برامج التخصيص القائمة . ولكن حتى يتحقق ذلك يتعين توافر سوق لرأس المال متطورة نسبياً.

وبالرغم من وجود العديد من العوامل المؤثرة على فاعلية وكفاءة تنفيذ برامج التخصيص إلا أن حجم وطبيعة وخصائص أسواق رأس المال السائدة كان من العوامل الرئيسية التى لها تاثيراً ملموساً على فاعلية برامج التخصيص فى الدول النامية ، كما أن تنفيذ برنامج التخصيص كان من العوامل الهامة التى أثرت فى تنمية وتطوير سوق رأس المال كما سوف يتضح فى النقطة التالية.

ثانياً : دور برامج التخصيص فى تنمية وتطوير أسواق راس المال فى الدول النامية

تعتبر وظيفة الوساطة المالية بين وحدات الفائض (المدخر) ووحدات العجز (المستثمر) من الوظائف الرئيسية لسوق رأس المال ، إلا أن الطاقة والقدرة على القيام بهذه الوظيفة وبصفة خاصة فى الدول النامية يمكن أن ينمو ويتطور مع الزمن ، وسوف يتوقف ذلك على مقدار وطبيعة الأصول المالية التى تتدفق سنوياً الى السوق، وسوف يتوقف ذلك على مقدار وطبيعة الأصول المالية التى تتدفق سنوياً الى السوق، وحجم ونوعية ودقة استمرارية البيانات والمعلومات المتوافرة عنها ، بالإضافة الى الطريقة التى يدير بها السوق عملية الوساطة المالية وتوزيع المخاطر... الخ ، ويمكن لبرنامج التخصيص ان يمارس دوراً هاماً فى هذا المجال، فتنفيذ هذا البرنامج فى غالبيته من خلال نظام البيوع غير المباشرة (أى من خلال سوق راس المال) سوف يؤثر ليس فقط على حجم وطبيعة الأصول المصدرة والمتداولة فى السوق ، بل أيضاً على حجم وطبيعة المخاطر التى لا تواجه تلك الأصول ، ومستوى الكفاءة التى يدير بها السوق تلك الأصول.

وبما ينبغى الإشارة إليه هنا ان تأثير إصدارات برامج التخصيص على أسواق رأس المال الناشئة لن تكون متماثلة بين الدول حيث انها تتوقف على العديد من العوامل مثل حجم وتوقيت بيوع إصدارات التخصيص ، الطريقة التى تتم بها تلك البيوع ، الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال عند القيام بتنفيذ برنامج التخصيص، خصائص وسمات إصدارات التخصيص والتى غالباً تكون مركزة فى قطاعات وأنشطة معينة كما انها قد تتضمن نوعية جديدة من الأوراق المالية أكثر جذباً للمستثمرين من الأفراد .... الخ.

وبصفة عامة فإن برامج التخصيص فى الدول النامية يمكن ان تساهم إيجابياً فى تطوير وتنمية أسواق راس المال بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة من خلال تأثيرها على مقومات السوق الكفء والتى تتمثل فى :

- عمق السوق Market Depth
- اتساع السوق Market Breadth
- استمرارية السوق Market cont
- عدالة السوق Market fair

وسوف يتحقق التأثير على هذه المقومات من خلال التأثير على كل من :

١- عرض الأوراق المالية فى السوق.

٢- عدد ونمط المتعاملين فى السوق.

١- أثر برامج التخصيص على عرض الأوراق المالية :

إذا كان تنمية وتطوير سوق رأس المال أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التخصيص فإن تحقيق هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال تخصيص جزء ملائم من اصدارات التخصيص ليتم تنفيذها من خلال سوق رَأس المال. فتوجيه جزء من بيوع التخصيص الى سوق رأس المال من المتوقع أن يؤدى الى زيادة حجم الأصول المالية المكتتب فيها فى السوق الأولى وزيادة المعروض والمتداول منها فى السوق الثانوى ، ومن المتوقع أن يصاحب ذلك تحقيق العديد من الآثار الإيجابية على سوق رأس المال من خلال :

* التعامل فى حجم أكبر من الأصول المالية متباينة الأسعار والمخاطر ودرجة السيولة.

* إتاحة فرص أكبر للمتعاملين لتنويع المخاطر وتوزيعها بما يحقق أقصى منفعة لكل منهم حيث أن تنوع الإصدارات وإختلاف خصائصها وطبيعتها يسمح بتحقيق ذلك.

* انتشار قطاعى أكبر للأصول المتداولة بدلاً من تركيزها فى عدد محدود من القطاعات حيث أن إتساع نطاق برنامج التخصيص وتنوع الإصدارات سوف يسمحان بتحقيق ذلك.

* تسعير أكثر دقة للأصول المتداولة وبما يتمشى مع ظروف العرض والطلب.

* توافر قدر كبير من البيانات والمعلومات الدقيقة والجيدة وتدفقها بصورة مستمرة ومنتظمة الى السوق ، فالتسجيل فى سوق الأوراق المالية سوف يستلزم ذلك.

* الزيادة فى عرض الأوراق المالية فى السوق الثانوى لرأس المال الناتج عن عمليات التخصيص سوف يعزز ويدعم من سيولة الأوراق المالية المتداولة مما يؤدى الى تحسين تركيبه محفظة الأوراق المالية والنظام المالى ككل. ومن المتفق عليه أنه كلما زادت درجة سيولة الأوراق المالية المتداولة كلما أصبحت وسيلة جيدة لكل من المؤسسات الإدخارية فى كل من القطاع العام والخاص لجذب مدخراتها فى إتجاه سوق الأوراق المالية ، ومن المتوقع أيضاً أن تقل درجة ارتباط هذه المؤسسات بالأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل والتوسع فى تنويع محفظة الأوراق المالية.

* فى ظل غياب أسواق متطورة لرأس المال ومع انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية كما هو الحال فى العديد من الدول النامية فإن نسبة كبيرة من مدخرات القطاع الخاص سوف تكون فى أصول غير مالية وربما تكون فى أصول خاملة لا تفيد عملية التنمية الاقتصادية بل تعوقها . ومع تطوير سوق رأس المال وزيادة سيولة الأوراق المالية من المتوقع أن يحفز ذلك الأفراد على التحول من إقتناء وحيازة الأصول العينية وغير الرسمية الى اقتناء الأصول المالية والتى أصبحت أكثر ملائمة وجاذبية للأفراد، مما يضيف بعداً إيجابياً جديداً الى سوق رأس المال.

ومما لاشك فيه أن كافة الآثار الإيجابية السابق الإشارة اليها والناتجة عن زيادة عرض الأوراق المالية المصدرة في السوق الأولى لرأس المال والمتداولة في السوق الثانوى ، والناتجة بدورها عن تنفيذ برنامج التخصيص سوف يمثل خطوة رئيسية وإيجابية نحو تنمية وتطوير سوق رأس المال وتحقيق بعض مقومات الكفاءة في السوق.

وبالإضافة الى ما سبق فإن تحقيق الفاعلية والكفاءة لبرنامج التخصيص سوف يخلق طلباً متزايداً وضغطاً مستمراً على الحكومة للبحث عن الوسائل والأساليب والساسيات الملائمة لتنمية وتطوير سوق رأس المال.

٢- أثر برامج التخصيص على عدد ونمط المتعاملين :

من الأهداف الرئيسية لبرامج التخصيص وبصفة خاصة في الدول النامية توسيع قاعدة الملكية من خلال زيادة عدد الأفراد المشاركين. في تملك أسهم وحدات القطاع العام . وبالرغم من أن تحقيق هذا الهدف يتضمن جانباً سياسياً واجتماعياً كبيراً نسبياً، إلا أن تحقيقه سوف ينعكس بالعديد من الآثار الاقتصادية والسلوكية على سوق رأس المال . فتحقيق هذا الهدف سوف يضيف عدداً جديداً من المتعاملين (سواء في السوق الأولى أو الثانوى لرأس المال) ذات خصائص وميول متباينة تجاه المخاطرة، ويمكن أن ينعكس ذلك بالعديد من الآثار الإيجابية تساهم في تنمية وتطوير سوق رأس المال. ويمكن توضيح ذلك كالآتي :

١- من المتوقع أن يصاحب زيادة عدد المتعاملين في السوق الناتج عن إضافة متعاملين جدد New Market Players انخفاض درجة التركز في السوق وزيادة درجة المنافسة وتخفيض تكلفة المعاملات

وجميعها اثار إيجابية تؤدى الى إستمرارية بيع وشراء الأوراق المالية اى زيادة عمق السوق وانخفاض درجة ضحالته Shallow Market، وتحقيق مزيداً من الاستقرار في الأسعار وجميعها مؤشرات تؤدى الى إتجاه السوق نحو الكفاءة.

٢- يمكن لبرامج التخصيص الفعالة أن تجذب مجموعة جديدة من المتعاملين الأجانب للإكتتاب فى إصدارات التخصيص أو شراؤها من الأسواق الثانوية لرأس المال. وهذه المشاركة فى برامج التخصيص من خلال أسواق رأس المال يمكن أن يصاحبها تحقيق العديد من الآثار الإيجابية من بينها :

* إن المشاركة الأجنبية بشراء إصدارات التخصيص من خلال أسواق رأس المال سوف يساهم فى إدخال الحركية والنشاط والفاعلية الى سوق رأس المال فالمستثمرون الأجانب أكثر رغبة وقدرة على مراقبة الإدارة وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة ، ومن ثم سوف تتسم قراراتهم بالرشد، كما أن إختياراتهم لهياكل محافظ الأوراق المالية سوف يكون من خلال مدى أوسع من الأصول متابينة المخاطر والعائد، وجميعها مؤشرات تؤدى الى اتساع وعمق سوق رأس المال.
* إن تملك الأجانب لجزء من اصدارات التخصيص وما يتمتعون به من خبرات مالية وإدارية عالية سوف يمثل ضغطاً على سلوك الشركات المدرجة فى السوق على تجسين كفاءتها والإهتمام بنشر البيانات والمعلومات المطلوبة التى تساعد المستثمرين والمتعاملين فى السوق على إتخاذ قراراتهم بكفاءة . وهذا السلوك الاستثمارى الرشيد من قبل المتعاملين الأجانب سوف يخلق نموذجاً للمحاكاة بين المتعاملين الوطنيين ويرشد من سلوكهم داخل أسواق رأس المال.

* إن رغبة حكومات الدول النامية فـى تشجيع المشاركة الأجنبية لشراء إصدارات التخصيص من خلال سوق رأس المال سوف يمثل حافزاً لدى حكومات تلك الدول على مراجعة مختلف التشريعات والتنظيمات السائدة والمرتبطة بسوق راس المال وبما يسمح بتعديلها فى الإتجاهات المرغوبة. وهذه التعديلات التشريعية والتنظيمية المرغوبة سوف تمثل حافزاً على تحقيق المزيد من المشاركة الأجنبية والوطنية ليس فقط فـى شراء اصدارات التخصيص بل أيضاً فـى إتجاه الأصول المالية الأخرى، كما أنها تمثل شروطاً ضرورية وأساسية لتنمية وتطوير أسواق راس المال فى الدول النامية.

٣- التاثير المباشر وغير المباشر على سلوك المتعاملين فى سوق رأس المال ، حيث يتمثل المتعاملون الرئيسيون فـى مؤسسات الادخار والمعاشات كما هو الحال فى كل من ماليزيا وغينيا الجديدة وسيرلانكا ومصر. ونتيجة لوجود أسواق محدودة لرأس المال وبصفة خاصة الأسواق الثانوية التـى يمثل معظم المتداول فيها أوراق حكومية فإن سلوك المتعاملين فـى الأسواق كان اكثر تطرفـاً فـى إتجاه تجنب المخاطرة . وقد انعكس ذلك فـى صورة الاحتفاظ بالجزء الأكبر من المدخرات فى صورة أوراق حكومية طويلة الأجل وودائع ثابتة. وقد كان هذا السلوك الاستثمارى واحداً من العوامل الرئيسية التى كانت قيداً على تنمية وتطوير أسواق رأس المال فى أفريقيا. ولكن مع تنفيذ برامج التخصيص فـى عدد من الدول النامية، ودخول متعاملين جدد الـى الأسواق ذات طبيعة وخصائص جديدة زادت درجة المنافسة داخل السوق وتغير سلوك مؤسسات الإدخار القائمة بحثاً عن الكفاءة فـى توظيف أموالها.

المبحث الثالث

برنامج التخصيص وسوق رأس المال فى جاميكا

تعد جاميكا من الدول النامية التى لديها قطاع مالى متطور نسبياً وحجم ملائم وحقيقى لسوق راس المال، ومن خلال ما تم تسجيله عن سوق رأس المال فى جاميكا مع تنفيذ برنامج التخصيص يتضح لنا أن دراسة تجربة جاميكا تعد من التجارب المفيدة فى آثارها الديناميكية على بورصة الأوراق المالية " Jamaica Stock Ex - change " .

وبالرغم من عدم كمال بورصة جاميكا للأوراق المالية إلا أن المؤشرات والدلائل تشير الى أنه يمكن تطوير وتنمية بورصة جاميكا من خلال برامج الإصلاح المختلفة، وأن برنامج التخصيص كان له آثاراً إيجابية على تنمية وتطوير سوق رأس المال . وفيما يلى عرض مؤجز وسريع لأهم ملامح سوق رأس المال فى جاميكا ودور برنامج التخصيص فى تطويره وتنميته.

أ- الملامح العامة لسوق رأس المال فى جاميكا :

من خلال البيانات والمعلومات المتاحة عن سوق المال فى جاميكا بصفة عامة وسوق رأس المال بصفة خاصة يتضح أن هذا السوق يتسم بالخصائص التالية :

١- أن معدلات الإدخار المحلية فى جاميكا كانت منخفضة نسبياً وبصفة خاصة فى السنوات السابقة على برنامج التخصيص والذى بدأ مع أوائل الثمانينات. كما أن نسبة كبيرة من الاستثمار تم تمويلها من خلال

المدخرات الأجنبية ، وبالرغم من أن الحكومة فى جاميكا إعتمدت على عدد من برامج الاصلاح الاقتصادى فى أوائل الثمانينات استهدفت رفع معدلات الإدخار المحلى، إلا أن هذه السياسات والبرامج الاصلاحية لم تستطع زيادة معدلات الإدخار المحلى بصورة فعالة، بل أن أداء المدخرات المحلية فى النصف الأول من الثمانينات كان أسوأ مما كان عليه فى أواخر السبعينات ، بالرغم من التغيرات الجذرية التى حدثت فى القطاع العام فى خلال عقد الثمانينات ، ويوضح ما سبق جدول رقم (٤) بالملحق.

٢- بالرغم من انخفاض مستوى آداء الإدخار المحلى فى جاميكا فى أوائل الثمانينات إلا أن الكفاءة فى تحريك الموارد الاقتصادية كانت مرتفعة نسبياً، حيث إن جاميكا تمتلك مجموعة من المؤسسات المالية تعمل (كوسطاء بين المدخرين والمستثمرين) على درجة عالية من الكفاءة. ففى يونيو عام ١٩٩٠ بلغ عدد البنوك التجارية " Commercial Banks " (١١) بنكاً ، بلغت قيمة أصولها ما يعادل (١٦,١) بليوم دولار جاميكى ، بالإضافة الى (٢١) بنك أعمال "Merchant Bank"، بلغت قيم أصولها ما يعادل (٤,٣) بليون دولار جاميكى، خمسة بيوت تمويل ، ثلاث شركات استثمارية ، تسع شركات تأمين على الحياة " General Insurance Companies " (١٨) شركة تأمين عامة ، ست جمعيات تعاونية للبناء Building Societies بنكان للتنمية ، واثنان من شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير Unit Trusts ، (٩١) بيوت ظأو إتحادات اقراض وشركة واحدة راس مال مشترك Venture Capital Company. ونتيجة لوجود هذا الكم الكبير من

وسطاء سوق راس المال فى جاميكا، فقد اتسم السوق بدرجة عالية من المنافسة تضمنت مزايا كافية قادت السوق نسبياً فى اتجاه الكفاءة.

٣- بالرغم من الحجم الكبير نسبياً للقطاع المالى فى جاميكا، إلا ان الجزء الأكبر من قطاع البنوك التجارية كان مملوكاً للوطنيين المحليين وكان أكثر توجهاً فى إتجاه سوق النقد . وقد انعكس ذلك بالعديد من الآثار على فاعلية برنامج التخصيص فى جاميكا ، كما أعطى لبرنامج التخصيص دوراً فى تنشيط وتنمية سوق رأس المال الجاميكى ، كما سيتضح فيما بعد.

٤- بإستقراء الموقف النسبى لبورصة الأوراق المالية فى جاميكا كأحد مؤسسات سوق رأس المال يتضح أنها تعد المؤسسة المالية الهامة التى كان لها تأثيراً فعالاً على برنامج التخصيص المر الذى جعل من تعميق وتطوير وتقويم بورصة جاميكا للأوراق المالية أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية فى الثمانينات.

ويوضح أتون Iton ان التجارة المنظمة فى الأوراق المالية للشركات بدات منذ عام ١٩٦١ مع انشاء لجنة لنجستون الخاصة بسوق الأسهم وتحت إشراف بنك جاميكا. وفى عام ١٩٦٨ تم إنشاء بورصة جاميكا للأوراق المالية كشركة خاصة مملوكة لأعضائها من السماسرة ، وتم تسجيل ثلاثة أنواع من الأوراق المالية : أسهم عادية ، أسهم ممتازة ، وسندات ، إلا أن النشاط الخاص بالأسهم الممتازة وسندات المشروعات كان منخفضاً للغاية مقارنة بنشاط الأسهم العادية. وبإستقراء سجل بورصة جاميكا فى خلال النصف الأخير من القرن العشرين نستنتج ما يلى :

أ- يعتبر سجل بورصة جاميكا للأوراق المالية كسوق أولى غير مرضى نسبياً حيث يتضح من جدول رقم (٥) بالملحق أن عدداً قليلاً من الشركات لجأت الى بورصة الأوراق المالية لتمويل توسعاتها ، بل أن السجل التاريخى للبورصة فى السبعينات اظهر إنخفاضاً شديداً فى الاعتماد عليها كمصدر تمويلى ، كما كانت الشركات تميل الى زيادة حقوق الملكية من خلال اصدار علاوات أسهم ، وبإستقراء وتحليل أسباب النقص العام فى الإصدارات الجديدة من خلال بورصة الأوراق المالية فى جاميكا اتضح أن ذلك يرجع الى عدد من الأسباب من اهمها:

* إن تمويل غالبية الشركات في سوق الأعمال كان يسيطر عليه تاريخياً قطاع البنوك التجارية ومن ثم لم تكن هذه الشركات فى حاجة للحصول على تمويل من خلال البورصة.

* أن النظام الضريبى الذى كان سائداً فى جاميكا يتضمن عدداً من النصوص التى تخلق معاملة تميزية تشجع على الاقتراض بدلاً من التمويل من خلال الأسهم أو حقوق الملكية ، حيث يتم السماح بخصم فوائد القروض والسندات من وعاء ضريبة الأرباح ، بينما الأرباح الموزعة على حملة الأسهم كانت تخضع لضريبتين ، ضريبة أرباح الشركات قبل توزيعها ، وضريبة دخل الأشخاص الطبيعين بعد توزيعها.

ب- بالنسبة للسوق الثانوى لرأس المال فى جاميكا يتضح أن بورصة جاميكا للأوراق المالية عكست مساراً مشابهاً لما حدث بالنسبة للسوق الأولى ، حيث انخفض مؤشر السوق فى جاميكا (JSE) انخفاضاً

ملحوظاً خلال السبعينات ، فقد انخفضت احجام التبادل وقيمتها وانخفض عدد الشركات المدرجة بالبورصة نتيجة لعدم القيام بالتسجيل التالى لعمليات التأميم والمصادرة.

ب- أثر برنامج التخصيص على بورصة جاميكا للأوراق المالية

لقد إتخذت حكومة حزب العمل فى جاميكا عدداً من الخطوات الإيجابية لإنجاز أهداف برنامج التخصيص منذ عام ١٩٨٠ ، وقد تم إنشاء لجنة انتقال الملكية أو التخصيص Divestment Comittee تتولى صياغة الخطوط العريضة والسياسات المختلفة لتحقيق الفاعلية فى برنامج التخصيص ، وبالرغم من ذلك فقد تقدم برنامج التخصيص بصورة بطيئة نسبياً خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، فحتى عام ١٩٨٥ لم يتم سوى بيع مؤسستين صغرتين فقط مع إعادة تنظيم معظم المجالس التسويقية وتأخير بعض الفنادق والتعاقد على إدارة بعض الخدمات المحلية من خلال عقود الإدارة خارج المحليات Contract out ، بالرغم من أن برنامج التخصيص كان يستهدف انتقال ملكية عدد (٣٠) شركة أو مشروع مملوكة للدولة الى القطاع الخاص.

وقد تم وضع العديد من المعايير لتحديد أولوية البيع لوحدات القطاع العام المدرجة فى برنامج التخصيص مثل الأثر على التوظف، الأثر على الميزانية ، الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية ... الخ وفى ربيع ١٩٨٦ قدم رئيس الوزراء مذكرة تتضمن سياسة جديدة تتعلق بانتقال الملكية الى القطاع الخاص والتى بموجبها تم اعادة صياغة أهداف برنامج التخصيص مع تعديل بعض أساليب تحقيق هذه الأهداف ، وقد تبلورت أهداف برنامج التخصيص فى:

* تحقيق الكفاءة فى الاقتصاد من خلال زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص فى الأصول المملوكة للدولة سواء من خلال البيع الكلى أو الجزئى لوحدات القطاع العام.

* تنمية وتطوير سوق رأس المال المحلى وتشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين.

* تشجيع المزيد من الاستثمار الخاص للحد من المزاحمة للخارج ، وتخفيض العجز المالى الحكومى وزيادة الصرف الأجنبى مع تحديد الحالات التى يتم السماح فيها للمستثمرين الأجانب بالمشاركة فى برنامج التخصيص.

ونتيجة للتناقضات الشديدة التى ظهرت مع تطبيق برنامج التخصيص فى الثمانينات ، تم تنفيذ برنامج التخصيص فى أواخر الثمانينات من خلال أسلوب دراسة حالة بحالة والذى أثبت نجاحاً كبيراً.

وبإستقراء البيانات والمعلومات المتاحة عن برنامج التخصيص فى جاميكا وتحليل أثره على سوق رأس المال بصفة عامة وبورصة جاميكا للأوراق المالية بصفة خاصة يتضح ما يلى :

١- صاحب تنفيذ برنامج التخصيص فى جاميكا ظهور العديد من الآثار الملموسة على قيمة حقوق الملكية المتداولة فى البورصة. ففى عام ١٩٨٨ بلغت القيمة الرأسمالية للشركات التى ارتبطت ببرنامج التخصيص ما يعادل ٣٧٪ من اجمالى القيمة الرأسمالية للسوق ككل ، كما أن نفس المشروعات شكلت قيمة أسهمها ما يعادل ٢٦٪ من إجمالى قيمة الأسهم فى السوق. كما ارتفعت القيمة الرأسمالية

{ كنسبة من اجمالى الناتج المحلى (GDP) }[1] لإصدارات التخصيص من ٢,٥٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٨,١ عام ١٩٨٩. وبالإضافة الى ما سبق فقد تزايد عدد حملة الأسهم بمقدار (٣٠٠) ألف مساهم تقريباً وقد انعكست هذه الإيجابيات على مؤشر السوق حيث ارتفع من ٥٣,٧١ فى نهاية عام ١٩٧٩ الى ٢٠٧٥,٨٥ فى نهاية عام ١٩٨٩ بمكاسب أسمية قدرها ٣٧٠٠٪ . وقد زادت قيمة وحجم المبادلات فى نهاية تلك الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) بما يعادل عشرة أضعاف ما كانت عليه فى أوائل تلك الفترة . وقد ارجع المتخصصون هذه الديناميكية المتحققة الى عدد من العوامل أهمها :

* طبيعة وخصائص إصدارات التخصيص كأسهم ، Blue chip حيث اتسمت تلك الإصدارات بالعديد من الخصائص جعلتها أكثر ملائمة لتفضيلات أفراد المجتمع ، كما أنها تضمنت العديد من المزايا شجعت الأفراد على اقتنائها.

* وجود أثر المحاكاة، حيث أن نجاح بعض الشركات العامة الرئيسية فى بيع اصدارات أسهم التخصيص من خلال سوق الأوراق المالية شجع العديد من الشركات الأخرى سواء فى القطاع الخاص أو العام على محاولة تقليد نماذج بيوع التخصيص الناجحة مما اضاف أثراً إيجابياً جديداً فى إتجاه تنمية وتطوير سوق رأس المال.

٢- لقد صاحب تنفيذ برنامج التخصيص فى جاميكا انخفاض معدل التركظ فى بورصة الأوراق المالية ويوضح ذلك جدول رقم (٦) بالملحق. حيث يتضح من هذا الجدول انخفاض درجة تركز حجم وقيمة المبادلات فى البورصة وقد انعكس ذلك بأثر ايجابى صافى على تنمية

وتطوير سوق راس المال ، حيث اتسع نطاق المبادلات فى السوق الثانوى وتغير هيكل المتعاملين فى السوق ، فقبل منتصف الثمانينات كان غالبية حملة الأسهم من الأفراد فى بورصة الأوراق المالية ينتمون الى شريحة الدخول العليا فى المجتمع ، ومع زيادة فاعلية برنامج التخصيص واتساع نطاقه تغيرت توليفة الأصول ونمط المتعاملين فى السوق . فتوليفة اصدارات التخصيص فى شركات، NCB, TOJ , CCC تم بصورة متنوعة كانت أكثر جاذبية للأفراد وبصفة خاصة المتعلقة ببرامج التخصيص ، وقد أثمر ذلك عن إضافة حوالى (٣٠) الف مستثمر جديد الى السوق خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٨٧ . وهؤلاء المستثمرون كانوا من شرائح الدخل المنخفضة وبصفة خاصة من العمال الفنيين والسكرتارية بل إن غالبينهم كانوا من الإناث . وبذلك نجحت حكومة جاميكا فى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج التخصيص والمتمثل فى ديمقراطية الملكية Democratization of Share Owner Ship ، وقد شجع نجاح بيوع الأسهم العامة للشركات السابقة (NCB, TOJ , CCC) الشركات الخاصة على القيام بإصدارات أولية فى السوق الأولى لرأس المال استناداً الى مجموعات جديدة ومتنوعة من الأصول المالية ، وقد انعكست الإيجابيات السابقة فى صورة زيادة الطاقة الاستيعابية للسوق ككل.

٣- لقد صاحب تنفيذ برنامج التخصيص وزيادة حجم المبادلات فى بورصة جاميكا للأوراق المالية - تطوير سوق الأوراق المالية من خلال عدد من الإجراءات التنفيذية منها :

- زيادة عدد أيام التداول خلال الاسبوع من يومين الى ثلاثة أيام.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحول من النظام اليدوى للتصفيات والتسويات الى النظام الآلى والإستفادة من إيجابياته على اتساع وعمق السوق.

- وضع العديد من القواعد المنظمة والمطورة لعمل البورصة ، من أهمها مطالبة الشركات المدرجة بالإفصاح الجبرى Compulsory dis closure عن حقوق الملكية الخاصة بالمديرين وأكبر عشرة من حملة الأسهم.

- ممارسة لجنة البورصة ضغطاً على الحكومة بإصدار تشريع للأوراق المالية يتضمن نصوصاً فعالة تسمح بالتخلص من الأنشطة التى تسئ الى سمعة البورصة مثل المبادلات الداخلية Insider Trading – كما قامت لجنة البورصات بدراسة امكانية خلق أدوات جديدة تساهم فى تنمية وتطوير طاقة الأسواق المالية على تخصيص المخاطر بطريقة تنافسية . وقد قامت الحكومة فى جاميكا بالفعل بتدعيم ذلك فى خلال خطة تنميتها الخمسية (١٩٩٠ – ١٩٩٤) حيث تضمنت تلك الخطة العديد من المؤشرات الإيجابية فى اتجاه تطوير وتنمية بورصة الأوراق المالية من أهمها انشاء بورصة الأوراق المالية الكاريبية عام ١٩٩١ والتى تربط بين الأسواق المالية لكل من بربادوس ، جاميكا وتيرانداد وتوباجو مع الاهتمام بالمكاسب الخاصة ببورصة جاميكا للأوراق المالية.

يتضح مما سبق أن تنفيذ برنامج التخصيص فى جاميكا قد صاحبه تحقيق العديد من المكاسب الجوهرية على سوق الأوراق المالية متمثلة فى زيادة حجم وقيمة الأوراق المالية المصدرة والمتداولة فى السوق ، وزيادة عدد المتعاملين وتنوعهم ، كما تم اصدار نوعيات جديدة من الأوراق

المالية أكثر ملائمة مع خصائص وطبيعة الاقتصاد الجاميكى ، وقد انعكس ذلك إيجابياً على عمق واتساع واستمرارية سوق الأوراق المالية فى أواخر الثمانينات . وأصبح لبرنامج التخصيص دوراً ايجابياً فى تنمية وتطوير سوق رأس المال وزيادة كفاءته ، ومن ناحية أخرى فإن عدم بدائية سوق الأوراق المالية فى جاميكا وتطوره النسبى قد ساعد على تنفيذ بيوع التخصيص من خلال سوق راس المال ودعم من إيجابياتها على بورصة الأوراق المالية فى جاميكا.

وبصفة عامة فإن أسواق رأس المال فى جاميكا لم تفيد عملية نقل الملكية الى القطاع الخاص إلا فى حالات محدودة (حالات البيع الكامل لعدد قليل من المشروعات العامة) ، بل اقترنت الإصدارات العامة لأسهم التخصيص بتقوية أسواق راس المال القائمة دون الإقتران بأداء غير مرضى للمتعاملين الذين اجتذبتهم اصدارات التخصيص . ومن ناحية أخرى فإن عمليات الإصلاح الاقتصادى والتكامل القطاعى تشير الى أن كفاءة الإختيار ، كفاءة التوقيت وكفاءة إدارة برنامج التخصيص يمكن ان يعود بمكاسب أقوى على بورصة جاميكا ، كما ان هناك إمكانية حرجة للفشل فى تطوير سوق الأوراق المالية ومن ثم برنامج التخصيص تتعلق بالنواحى الإجرائية والتنظيمية للبورصة.

٣- بالرغم من المكاسب الجوهرية التى حققها سوق رأس المال فى جاميكا مع تنفيذ برنامج التخصيص وزيادة فاعليته فى النصف الثانى من الثمانينات ، إلا أن بورصة الأوراق المالية كانت تعانى من بعض أوجه القصور ونقاط الضعف قللت من امكانية تعظيم الآثار الإيجابية

المتحققة من تنفيذ برنامج التخصيص على تنمية وتطوير سوق رأس المال . ومن بين أوجه القصور ما يلى :

أ- بالرغم من تزايد عدد الشركات المدرجة والمسجلة فى بورصة الأوراق المالية إلا أن عدداً قليلاً من هذه الشركات كان من الحجم المتوسط والذى كانت بورصة جاميكا تسعى الى إجتذابه لخلق مزيد من التنويع والحركية فى السوق.

ب- تولد شعور عام لدى المتعاملين بأن الأسعار السائدة فى بورصة جاميكا للأوراق المالية هى أسعار مدارة بواسطة عدد محدود من السماسرة، ويرجع ذلك الى وجود قصور فى بعض الهياكل الأساسية لبورصة جاميكا للأوراق المالية والذى يرجع بدوره الى غياب التشريعات الفعالة المنظمة للبورصة. فلم تتضمن هذه التشريعات نصوصاً فعالة تسمح بتحقيق حماية وضمانات كافية للمتعاملين ضد المبادلات الداخلية والمضاربات غير المرغوبة. وقد ترتب على ذلك انتشار المتاجرة الداخلية والمضاربات السوقية Market manpulation الضارة ، وانعكس ذلك بآثار سلبية على السوق حيث ظل المستثمرون المحتملون بعيداً عن السوق، كما اتسمت مبادلات المستثمرين الجدد بالمحدودية . وفى استقصاء عن بورصة جاميكا عام ١٩٨٩ اتضح أن ٦٥٪ من المستثمرين غير الراضيين يرجع سبب عدم رضاهم عن تعاملات السوق الى المضاربات السوقية.

جـ- بالرغم من أن التوقعات التى صاحبت تنفيذ برنامج التخصيص كانت تشير الى أن النوع الجديد من المستثمرين الذين سوف يتم إضافتهم الى بورصة جاميكا سيتمتعون بميول عدوانية أو حادة مما يؤدى الى زيادة الكفاءة فى مخاطر الوساطة المالية ، إلا أن البيانات والمعلومات

المتاحة لا تقدم أية دلائل أو مؤشرات قوية تؤيد تحقيق ما كان متوقعاً .
بل على العكس فإن وجود بعض قيود الملكية فى :
إصدارات تخصيص شركتى (N C B) ، و (C C C) ساعدت على تضييق نطاق المضاربات العدوانية ومن ثم فقللت من امكانية تطوير وظيفة السوق فى تخصيص المخاطر.

د- بالرغم من وجود فرص كبيرة لتحقيق مكاسب مالية من شراء وتداول اسهم الشركات التى تم تخصيصها (نتيجة لتقدير قيمة بعض اصدارات التخصيص بأقل من قيمتها المحورية والتحسن المالى الذى صاحب عملية تحويل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص) إلا أن حجم المبادلات فى أسهم التخصيص من قبل صغار المستثمرين كانت ضعيفة ومحدودة.

وفباستقراء البيانات المتاحة عن حملة الأسهم فى شركات (CCC) (N C B) (T O J) يتضح أن حملة أسهم التخصيص ظل ثابتاً تقريباً عند مستوى (٣٠) ، (٢٤) ، (٧) الف مساهم على الترتيب.

هـ- تتوافر فى جاميكا عدد كبير من الدلائل والمؤشرات تشير الى أن الإفراد والمستثمرين كانوا على ادراك ضعيف أو متواضع بخصائص وطبيعة الأصول المالية المصدرة والمتداولة ، فهناك قدر كبير من الأمية الاستثمارية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالاستثمار غير المباشر فى الأصول المالية . ولكن مع أواخر الثمانينات استطاعت برامج التعليم العام أن تمارس دوراً هاماً فى التخفيف من حدة الأمية الاستثمارية السائدة وبالتالى أن تقلل من القيود التى فرضتها تلك الأمية على تنمية وتطوير سوق رأس المال فى جاميكا.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

من الدراسة فى المباحث السابقة نستطيع تحديد عدد من النتائج والتوصيات من أهمها :

أولاً : بإستقراء بعض البيانات والمعلومات المتاحة عن أسواق رأس المال بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة فى الدول النامية اتضح أن هذه الأسواق تتمتع بعدد من الخصائص والسمات جعلتها تتسم بالمحدودية والضعف الشديد. فقد اتسمت نسبة كل من القيمة المرسملة للسوق وقيمة المبادلات الى إجمالى الناتج القومى بالإنخفاض الشديد – كما أن غالبية المتعاملين فى هذه الأسواق كان يتسم سلوكها الإستثمارى بالحذر الشديد تجاه المخاطرة حيث تم توظيف الجزء الأكبر من اموالها.

ثانياً : أن المؤشرات العامة عن سوق الأوراق المالية فى مصر (من خلال بورصتى القاهرة والإسكندرية) أوضحت العديد من النتائج التى أبرزت الضعف والخلل الشديد الذى يعانى منه سوق الأوراق المالية والتى منها :

- انخفاض قدرة سوق الأوراق المالية فى مصر على استقطاب المدخرات الوطنية والأجنبية وتحويلها الى استثمارات مالية.

- الإنخفاض الشديد للمصدر والمتداول من الأوراق المالية سواء بالعملة الوطنية والأجنبية خلال الثمانينات وأوائل التسعينات.

- بالرغم من انخفاض الأصول المالية فى سوق الأوراق المالية إلا أن أنماط التعامل كانت متحيزة بشدة فى صالح الأسهم وفى غير صالح السندات . وقد شهد سوق السندات اتجاهاً عاماً بالإنخفاض فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات.

- انخفاض قيم مؤشرات الكفاءة فى بورصتى القاهرة والإسكندرية حيث انخفضت بشدة نسبة القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة الى اجمالى الناتج القومى وتركزت المعاملات فى السوق الثانوى على عدد محدود من الأوراق المالية والتى لم تساير الانماط الحديثة من الأصول المالية، كما لم يتم الاستعانة بوسائل التقنية الحديثة للربط بين بورصتى القاهرة والإسكندرية (بدأت بالفعل بعض الخطوات الاجرائية لتنفيذ ذلك) والتحفظ والحذر الشديد من قبل المتعاملين فى سوق الأوراق المالية....الخ.

- انخفاض كفاءة وظيفة السوق الثانوى فى تسييل الأوراق المالية المتداولة نظراً لإرتفاع نسبة التركز داخل السوق والتحيز الواضح فى أنماط التعامل.

ثالثاً : يعتبر إصدار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص بسوق رأس المال خطوة جيدة فى اتجاه تنمية وتطوير سوق الأوراق المالية فى مصر، لما تضمنه من نصوص تشريعية عديدة تسمح بمعالجة بعض التصرفات السلبية للتعاملات فى سوق رأس المال وما تضمنه من حوافز لتشجيع الإستثمار المالى بالإضافة الى ما استحدثه من كيانات مالية جيدة.

رابعاً : أن الخصائص والسمات السلبية لأسواق رأس المال فى الدول النامية قد وضعت قيداً على تنفيذ برامج التخصيص فى تلك وقد تمثلت هذه القيود فى صعوبات ومشاكل تتعلق بالقدرة على تحريك الموارد، والقابلية للتداول والكفاءة وصعوبات تتعلق بشفافية السياسات والإجراءات. ومن ناحية أخرى فإن بعض الدول التى اتسمت أسواقها بالتطور والنمو النسبى قد شكلت إطار ملائماً للتوسع فى برامج التخصيص مثل جاميكا وماليزيا وفى نفس الوقت انعكست برامج التخصيص فى تلك الدول بآثار إيجابية على أسواق رأس المال ذاتها.

خامساً : أن تنفيذ برامج التخصيص فى بعض الدول النامية مثل جاميكا قد انعكس بإيجابيات عديدة على سوق رأس المال من خلال التأثير على المعروض من الأوراق المالية وتنوع الإصدارات بالإضافة الى ان تنفيذ برامج التخصيص قد صاحبها زيادة عدد المتعاملين وتنوعهم . وقد اثر ذلك إيجابياً على عمق ، اتساع استمرارية وعدالة السوق.

سادساً : اتضح بالفعل وجود علاقة متبادلة بين برامج التخصيص وأسواق رأس المال بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة ، فالدول التى لديها أسواق لرأس المال متطورة ونامية نسبياً نستطيع إنجاز برامج التخصيص بدرجة أعلى من الكفاءة والعكس صحيح. كما أن النجاح فى تنفيذ برامج التخصيص بفاعلية من خلال أسواق راس المال سوف يساهم بفاعلية فى تنمية وتطوير هذه الأسواق . وقد أوضحت تجربة جاميكا أن التطور النسبى بسوق رأس المال ووجود بعض العوامل الكامنة فى هذا السوق والتى يمكن أن تساعده على النمو قد ساهمت إيجابياً فى تنفيذ برنامج التخصيص فى أواخر الثمانينات ، كما أن برنامج التخصيص

قد انعكس بالعديد من الإيجابيات على سوق الأوراق المالية بالرغم من ظهور بعض التعاملات والسلوكيات السلبية.

سابعاً : إتسمت الإصدارات المالية فى الأسواق الأولية والمتداولة منها فى الأسواق الثانوية بأنها أنماط كلاسيكية ، حيث اقتصرت على انواع محدودة من الأسهم والسندات لا تساير الأنماط الجديدة السائدة فى الأسواق المالية المتطورة. وقد انعكس ذلك بالعديد من الآثار السلبية على عمق واتساع واستمرارية أسواق الأوراق المالية فى تلك الدول. ويرى الباحث أن الاعتماد على الأنماط الحديثة من الإصدارات المالية وبصفة خاصة فى شركات القطاع العام المدرجة فى برنامج التخصيص يمكن أن يساهم بفاعلية فى تنمية وتطوير أسواق رأس المال فى الدول النامية وبصفة خاصة فى مصر . وفى هذا المجال يمكن الاعتماد على عدد من الإصدارات المالية من بينها :

* الأسهم العادية المضمونة والتى ظهرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٤. ووفقاً لهذا النمط من الأسهم فإن حامل السهم له حق مطالبة المنشأة المصدرة بالتعويض عن جزء من الخسائر الرأسمالية فى قيمة السهم فى حدود وبشروط معينة. وفى الغالب فإن حق التعويض لحامل السهم يكون مرهون بفترة محددة تعقب عملية الإصدار لتخفيض درجة المخاطر التى يمكن ان تواجه المستثمر فى الأوراق المالية وخلق حافز على اقتناء اصدارات الشركة المصدرة لهذه الأوراق . فالمنشأة فى هذه الحالة سوف تشارك المستثمر الجديد فى الخسائر الرأسمالية ولن تشاركه فى الأرباح المحققة. ونظراً للصعوبات التى قد تواجه العديد من الشركات العامة فى تصريف اصداراتها المالية فإن هذا النمط قد يعد أكثر ملائمة لكل من المنشأة المصدرة والمستثمر المالى فى الدول

النامية، كما أنه يضيف عنصراً مالياً جديداً لسوق راس المال يساهم فى تنويع السوق وزيادة كفاءته.

* الأسهم الممتازة ذات التوزيعات المتغيرة Preferred Stocks Rate Adjustable . ووفقاً لهذا النمط من الأسهم ، يتم الربط بين العائد على السهم ومعدل العائد على أكثر الإصدارات المالية ضماناً وهى سندات الخزانة " treasury Bonds " حيث تتغير التوزيعات مع التغير بالإرتفاع أو الإنخفاض فى معدل العائد على السندات الحكومية مع وضع مدى معين لهذا التغير . ففى الولايات المتحدة الأمريكية كان مدى التغير يتراوح بين ٧,٥ ٪ - ٠,٥١٥٪ . (٣٢).

ونحن نرى أن الاعتماد على هذا الشكل من الإصدارات المالية يعد أكثر ملائمة لتمويل إحتياجات شركات قطاع الأعمال العام التى تعانى من اختلالات فى هياكلها التمويلية ويتردد الأفراد كثيراً فى إقتناء إصداراتها المالية نظراً لإرتفاع درجة المخاطرة.

* الأوراق المالية القابلة للتحويل. Convertible Securities ووفقاً لهذا النمط من الإصدارات يسمح لحاملى أنواع معينة من السندات بإمكانية تحويلها الى أسهم عادية فى المستقبل وبالتالى يتحول حامل الورقة المالية من دائن للشركة الى مالك.

ووجود هذا النمط من الإصدارات المالية يمكن أن يمثل حافزاً لدى العديد من أفراد المجتمع على إقتناء إصدارات التخصيص وتمويل الشركات التى تعانى من متاعب مالية من خلال السندات وبعد الإنتهاء من هذه المشاكل وإنخفاض درجة المخاطرة يتم تحويل السندات الى أسهم.

ويرى الباحث أن الاعتماد على الأنمـاط الحديثـة من الإصدارات المالية بصفة عامة والإنماط السابق الإشارة اليهـا بصفـة خاصـة يمكن أن يقلل من درجة التركز فى سوق الأوراق المالية ويجعل السوق أكثر تعبيراً عن تنوع النشاط الإنتاجي داخل المجتمع.

وبالتالى المساهمة إيجابياً فى تنمية وتطوير أسواق الأوراق الماليـة وزيادة فاعلية برامج التخصيص فى مصر.

ثامناً : بإستقراء بعض التعاملات والسلوكيات التى تحققت فى أسواق رأس المال سواء فى الدول النامية او المتقدمة ، إتضح وجود بعـض المعـاملات والسلوكيات مـن قبل بعض المتعـاملين شكلت فـى مجموعهـا عائقـاً امـام تحقيق الكفاءة فى سوق الأوراق الماليـة وقيداً رئيسياً أمـام إمكانيـة تنميـة وتطوير أسـواق رأس المـال فـى الـدول الناميـة ، ومـن بيـن التعـاملات والسلوكيات السلبية ما يلى :

* قيام بعض الوسطاء الماليين بممارسات غير أخلاقية تجاه بعض العملاء والمستثمرين بتشجيعهم على إبرام صفقات معينة دون مبررات اقتصاديـة قوية رغبة فى تحقيق المزيد من العمولات والأرباح علـى حسـاب نقـص الكفاءة فى السوق.

* إنتشار المبادلات الداخلية Insider Trading حيث يتحقق للمديرين والمسئولين فـى المنشآت المسجلة فـى بورصـة الأوراق الماليـة مزايـا السبق فى الحصول على بعض البيانات والمعلومات الهامة عن الشركات العاملين بها.

هذه المزايا تسمح لهم بإتمام صفقاتهم وبما يحقق أرباح غير عادية على حساب المتعاملين الآخرين.

* قيام بعض المتعاملين بإجراء بعض البيوع الصورية Wash sales لبعض الأوراق المالية (من خلال البيع للأقارب) ينجم عنها تعامل صورى نشط ومكثف على هذه الأصول المالية لا يقابله تعامل فعلى بنفس المستوى. ويكون الهدف من هذه المعاملات تضليل الأفراد بوجود تعامل نشط على بعض الأوراق المالية حتى لا تنخفض قيمتها بل من المتوقع زيادتها ومن ثم ينجح المتعاملون فى تحقيق أرباح غير عادية على حساب آخرين تم خداعهم بتعاملات وهمية.

ومما لاشك فيه أن المعاملات السابق الإشارة اليها سوف تخلق العديد من الآثار السلبية على سوق راس المال، وقد يعزف العديد من المستثمرين على توظيف أموالهم فى أصول مالية. ومن ثم فإن السعى لتنمية وتطوير أسواق رأس المال يستلزم تجنب حدوث مثل هذه المعاملات السلبية من خلال نصوص قانونية فعالة تحقق الحماية والنظام للمتعاملين فى سوق الأوراق المالية مع وجود جهاز أو هيئة على درجة عالية من الكفاءة تكون لديها القدرة على مراقبة التعاملات فى الأسواق وتطبيق القانون وإتخاذ الإجراءات التصحيحية ، والحمائية اللازمة وفى التوقيت الملائم وبما يسمح بتحقيق الاتى :

- توفير القواعد النظامية وعدم الإضرار العمدى بمصالح المتعاملين.

- التأكد من سلامة ودقة واستمرارية البيانات والمعلومات التى تنشرها الشركات المسجلة فى السوق.

- توافر عنصر التكافؤ فى الحصول على البيانات والمعلومات المالية.

- التأكد من سلامة موقف الوسطاء الماليين فى السوق.

- الملاحظة والرقابة الجادة لتشوهات الأسعار وبما يمنع المضاربة الضارة أو الغوغائية فى السوق، وحسناً فعل المشرع المصرى فى المادة (٢١) من القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والخاص بإصدار سوق رأس المال حيث أجاز بقرار من رئيس البورصة وقف عروض وطلبات التداول التى ترمى الى التلاعب فى الأسعار ، كما يكون له حق إلغاء العمليات التى تعقد بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لها او التى تتم بسعر لا مبرر له ، كما يجوز له وقف التعامل على ورقة مالية إذا كان من شأن استمرار التعامل بها الإضرار بالسوق أو المتعاملين فيه. وفى المادة (٢٢) يجوز لرئيس الهيئة فى ظل ظروف خطيرة أن يحدد حد أدنى وحد أعلى لأسعار الأوراق المالية بأسعار القفل فى اليوم السابق.

- الابتعاد عن التعقيدات الإدارية والبيروقراطية والتى قد تكون عامل طرد للأفراد على اقتناء الأصول المالية.

- السماح بإستحداث مؤسسات مالية جديدة (صناديق الإستثمار - شركات ترويج وضمان الاكتتاب واتحادات العاملين بالشركات، ..... الخ).

فمثل هذه المُؤسسات إذا ما أحُسن تنظيمها وصياغة قوانين عملها يمكن ان تحقق العديد من الآثار الإيجابية.

* مواجهة مشكلة الأمية الاستثمارية التى تعانى منها الدول النامية وتقف عقبة رئيسية أمام تنمية وتطوير أسواق راس المال.

* تمثل حافزاً للعديد من الأفراد على إقتناء الأصول المالية وبصفة خاصة الأفراد الذين لديهم الخبرة الكافية على إدارة محافظهم المالية.

* يمكن من خلال تلك الصناديق تنويع الأصول المالية وتخفيض درجة المخاطرة المرتبطة بالإستثمار المالى من خلال توزيع مخاطر الإستثمار المالى على أكبر عدد ممكن من الأصول المالية.

* إن إسناد عملية الإصدار والإكتتاب لمؤسسة متخصصة أو بنك متخصص سوف يزيد من ثقة الفراد المتعاملين فى السوق ، كما أنه يعد بمثابة شهادة ثقة بأن المعلومات والبيانات المتاحة عن الإصدارات بأنها صادقة وصحصحة وأن عمليات تسعير اصدارات التخصيص لم يكن مبالغ فيها.

وجميع الآثار السابقة تمثل عنصراً من عناصر الكفاءة فى سوق الأوراق المالية ، ولكن من ناحية أخرى فإن نشاط هذه المؤسسات المالية قد يمثل خطراً على سوق الأوراق المالية حينما :

- يتحيز نمط استثمراتها فى اتجاه أنواع معينة من الأصول المالية مما يزيد من درجة التركز فى السوق ويقلل من كفاءته.
- قد يتسع نطاق أنشطة هذه المؤسسات بحيث تصبح أنشطة احتكارية تمارس ضغوطها على الأسعار بما يحقق مصالح الخاصة على حساب الكفاءة فى السوق. وحسناً فعل المشرع المصرى فى القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ فى المادة (٣٥) بالسماح بإنشاء صناديق استثمار تهدف الى

استثمار المدخرات فى الأوراق المالية ووفقاً للأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية. وفى المادة ١٤٣ من اللائحة التنفيذية " بأنه يجوز للصندوق أن يستثمر فى شراء أوراق مالية واحدة ما يزيد عن ١٠٪ من اموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥٪ من أوراق تلك الشركة . وأيضاً لا يجوز للصندوق استثمار أكثر من ١٠٪ من قيمة الوثائق المصدرة فى شراء وثائق استثمار صندوق آخر وأى يجوز ذلك بأى شكل ٥٪ من أموال الصندوق المستثمر فيه.

تاسعاً : اتضح من التحليل أن برنامج التخصيص يمكن أن يمارس دوراً إيجابياً فى تنمية وتطوير أسواق راس المال فى الدول النامية بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة . وذلك من خلال التأثير على كل من عمق ، اتساع ، استمرارية وعدالة السوق. وسوف ينعكس ذلك فى صورة زيادة عرض الأوراق المالية وتنوعها وزيادة عدد ونمط المتعاملين فى السوق. وحتى يمكن لبرنامج التخصيص أن يمارس دوراً فعالاً فى هذا المجال يتعين أن يتم الجزء الأكبر من بيوع التخصيص من خلال سوق الأوراق المالية وأن تلجأ الشركات العامة التى تعانى من إختلالات تمويلية الى سوق رأس المال بإختيار إصدارات ملائمة سبق الإشارة اليها. وفى هذا المجال فإن الباحث يقترح بأن تكون الأولوية فى بيوع التخصيص من خلال سوق الأوراق المالية للشركات التى تحقق أعمالها أرباحاً موجبة ولا تعانى من آية إختلالات مالية ، فمع الاعتماد على الأنماط الحديثة من الأصول المالية فى إصدارات التخصيص لهذه الشركات من المتوقع أن تتحقق الآثار الإيجابية التالية :

* زيادة إقبال الإفراد على إقتناء اصدارات التخصيص لهذه الشركات لما تحققه أعمالها من نتائج ايجابية ، بل من المتوقع أن تستطيع هذه الشركات بيع اصداراتها بأسعار ملائمة تقترب من قيمتها الحقيقية وفى أسرع وقت ممكن وهذا فى حد ذاته سوف ينعكس بآثار ايجابية على الطلب التالى لإصدارات التخصيص.

* إن طرح اصدارات التخصيص لشركات ناجحة للإكتتاب العام من خلال سوق الأوراق المالية وحصول الأفراد على عائد مرتفع نسبياً غير ربوى مع وجود فرص بإحتمال مرتفع لتحقيق أرباح رأسمالية سوف يجعل نموذج التخصيص ناجحاً من وجهة نظر الكثير من المستثمرين والمدخريين مما يزيد من ثقة الأفراد ليس فى برنامج التخصيص فقط بل أيضاً فى نظام الإستثمار المالى ككل.

* من المتوقع أن يتحول جزء كبير من الودائع الإدخارية فى البنوك الوطنية والاجنبية فى اتجاه الإستثمار المالى بصفة عامة وإصدارات التخصيص بصفة خاصة. مما يخلق طلباً جديداً على إصدارات التخصيص تسمح بإتساع نطاق برنامج التخصيص وزيادة فاعليته.

- وجود وانتشار الإيجابيات السابقة من المتوقع أن يحفز الأفراد ليس فقط فى شراء اصدارات التخصيص بل المساهمة فى تمويل الشركات الأخرى التى تعانى من إختلالات مالية ، كما يعطى الفرصة لإدارة هذه الشركات فى إصدار أصول مالية جديدة تسمح بمواجهة المخاطر فى السنوات الأولى واقتناص فرص الربحية فى المراحل التالية (الأوراق القابلة للتحويل لأسهم).

- مع تطوير وتنمية سوق الأوراق المالية سوف تتولد فرصة قوية لإمكانية اعتماد البنك المركزى على هذا السوق فى تنفيذ سياساته النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة وهذا السلوك فى حد ذاته سوف يضيف بعداً جديداً فى اتجاه تطوير سوق الأوراق المالية.

بالرغم من أن مشاركه العمال فى حيازة جزء من إصدارات التخصيص لشركات القطاع العام قد يكون له بُعد إجتماعى قوى إلا أن برامج مشاركة العمال فى ملكية شركات القطاع العام يمكن أن تمارس دوراً هاماً فى تنمية وتطوير سوق الأوراق المالية بما لها من تأثير على عمق واتساع السوق. ولكن حتى تتحقق المشاركة الفعالة فى هذا المجال فإن الباحث يقترح :

* السماح للمنشآت التى تبيع حصة من إصداراتها الى العاملين بها بإعتبار توزيعات هذه الأسهم من ضمن المصروفات التى يتعين خصمها من وعاء ضريبة أرباح الشركات وذلك فى ظل شروط وقواعد معينة لا تؤثر سلباً على سوق راس المال.

* تشجيع المؤسسات على تمويل برامج مشاركة العمال فى ملكية الأسهم من خلال السماح بخصم فوائد القروض المخصصة لتمويل هذه البرامج من الضريبة على الدخل، كما أن أقساط القروض والفوائد يمكن خصمها من توزيعات الأسهم الخاضعة للضريبة.

عاشراً : يتعين البحث بإستمرار عن العوامل والأساليب التى يمكن من خلالها ضمان إستمرارية المعاملات فى سوق الأوراق المالية ، وزيادة عدد المشاركين وتنوعهم. فهذه الإستمرارية سوف تعطى الثقة للمتعاملين

فى السوق وتخلق البيئة الملائمة لإضافة متعاملين جدد . ويعتبر كفاءة نظام المعلومات حجر الزاوية فى هذا المجال . فالعمل بإستمرار على تحقيق هذا النظام سوف تسمح بتوفير المعلومات بالكم المطلوب وبجودة عالية وفى توقيت ملائم وتكلفة منخفضة وبما يسمح فى النهاية بترشيد قرارات الإستثمار المالى.

وفى ختام هذا البحث يتقدم الباحث بالشكر والثناء لله العلى القدير والذى بهديه اهتديت وبنوره كان لى قصد السبيل.

الباب الثالث

إنتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية

" Public Expenditure Productivity of Public Health Sector in The Developing Countries "

إنتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية

فى الدول النامية

(دراسة تحليلية تقويمية)

مقـــدمة :

يعد الإنفاق على الخدمات الصحية بصفة عامة والإنفاق العام منه بصفة خاصة أحد الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة، لما له من علاقة ارتباط قوية بفاعلية تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ، وبما يتمتع به من آثار خارجية إيجابية تنعكس بصورة مباشرة على مستوى الرفاهية التى ينعم بها أفراد المجتمع. وقد نال الإنفاق على الخدمات الصحية اهتمام العديد من الاقتصاديين باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الاستثمار فى رأس المال البشرى فقد أوضح مارشال إن الإنفاق على الخدمات الصحية وما ينجم عنه من تحسينات فى القوة البدنية والعقلية تمثل أساس الثروة الصناعية والعكس صحيح ، فالأهمية الحقيقية للثروة المادية تكمن فى حقيقة أنها عندما تستخدم بحكمة وكفاءة عالية تؤدى الى زيادة الصحة والقوة البدنية والعقلية للجنس البشرى[1] وأوضحت بعض الدراسات وجود علاقة ارتباط قوى بين التعليم والصحة فالأسر التى نالت حظاً كبيراً من التعليم تمتعت بقسط أكبر من الصحة سواء بالنسبة للأطفال أو البالغين – كما أن تعليم الأم وزيادة إدراكها كان له أثراً محسوساً فى وقاية الطفل من الأمراض

وتحسن صحته ومن ثم زيادة إنتاجية النفقة العامة[٢]. وتتسم أسواق الخدمات الصحية بخصائص وسمات معينة فالطلب عليها يتسم بإنخفاض المرونة السعرية والدخلية ، كما أن الطلب الجماعى عليها الذى يعكس التقييم الحدى الاجتماعى للأفراد أكبر بكثير من الطلب السوقى الخاص والذى يعكس التقييم الحدى الخاص - أما عن جانب عرض الخدمات الصحية فإن الخدمة الصحية تستلزم ضرورة توافر ثلاثة عناصر متكاملة تتعلق بأداء الخدمة وهى : الأطباء والمساعدون - وحدات أداء الخدمات وما تتضمنه من أصول رأسمالية من أجهزة ومعدات ومبانى - مدخلات وسيطة وما تتضمنه من ادوية وأمصال ... إلخ . والعنصر الفنى فى الخدمة الصحية يتسم بإنخفاض مرونة عرضه فى الأجل القصير ويؤثر حيوياً على وجود وفاعلية الخدمة الصحية المقدمة [٣]، وإزاء السمات السابقة المميزة للخدمات الصحية فإن مشاركة حكومات الدول النامية فى إشباع تلك الخدمات يعد من الأمور الضرورية والحيوية ليس فقط لتحقيق مساهمة إيجابية فى معالجة الاختلالات القائمة فى توزيع الدخل والثروة وبالتالى المساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبإستقراء معدلات النمو فيما يزيد عن (٧٠) دولة خلال فترة (٢٥) عاماً اتضح أن البلدان التى ينعم أفرادها بصحة اعلى (حيث تعكس المؤشرات الصحية نتائج مرتفعة) ، كان معدل نموها أسرع نسبياً ، اما فى الدول الفقيرة التى يرتفع فيها عبء المرض اتضح أنه يمكن لتدابير تقليل وفيات الأطفال بنسبة ٥٪ زيادة معدل نمو الدخل القومى بما يعادل ٢٥٪ تقريباً . وفى جميع الحالات سواء كانت مشاركة الدولة بأسلوب مباشر (عن طريق إنشاء وحدات تقديم الخدمات الصحية) أو بأسلوب غير مباشر) فإن الأمر يستلزم قيام حكومات الدول النامية بتخصيص جزء ملائم من الميزانية العامة للخدمات الصحية والعمل باستمرار على زيادته وتحسين

كفاءته ، ونظراً لازدياد الطلب على الخدمات الصحية وقصور موارد الدول النامية فإن الاهتمام بتخصيص النفقات العامة بين استخداماتها ومكوناتها المختلفة بما يتمشى مع عائدها الاجتماعى يُعد من الأمور الضرورية لتحسين إنتاجية النفقة العامة فى قطاع الصحة وبالتالى زيادة دوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية وهذا ما تهتم به هذه الدراسة.

المشكلة البحثية :

بالرغم من التحسن الإيجابى المتحقق فى المؤشرات الصحية بالعديد من الدول النامية وبصفة خاصة فى السنوات الأخيرة إلا ان استقراء أوضاع الخدمات الصحية بصفة عامة والحكومية منها بصفة خاصة يعكس العديد من المؤشرات السلبية تتعلق بإنتاجية النفقة العامة داخل قطاع الخدمات الصحية . فهذا القطاع يعانى من مشاكل البيروقراطية الحكومية ، تضارب القرارات المنظمة لسير العمل ، تقلبات شديدة فى حجم الأموال المخصصة للخدمات الصحية وعدم توافرها بالقدر المطلوب وفى التوقيت الملائم وفى الاتجاهات المرغوبة ، بالإضافة الى انخفاض الحافز لدى غالبية العاملين بقطاع الخدمات الصحية الحكومية وتخصيص جزء كبير من الإنفاق العام على قطاع الصحة للطرق العلاجية المكلفة مثل جراحات السرطان والقلب ... الخ ، وقد انعكس ذلك بآثار سلبية عديدة على الخدمة الصحية المقدمة والتى اتسمت بإنخفاض جودتها وعدم توافرها فى غالبية الأحوال واختلال توزيعها بين المناطق المختلفة مع تركيزها على المناطق الحضرية دون الريفية ، ففى بنجلاديش مثلاً تبلغ التكاليف المتكررة للسرير الواحد فى المستشفى والذى

يخدم ٢٧ مريضاً فى العام ما يعادل (٢٧٠٠) دولار هو تقريبا نفس المبلغ الذى يتكلفه مستوصف ريفى يخدم ألف مريض فى السنة . وقد أظهرت المشاريع التجريبية أنه إذا تم إنفاق ١٣٠٠ دولاراً أخرى (أى نصف تكاليف سرير المستشفى) على كل مستوصف ريفى فإن المترددين عليه سوف يتضاعفون تقريباً . كما أن الموارد المخصصة لما يعادل ١٣ مريضاً فى المستشفيات الحضرية يمكن ان يسمح للمستوصفات الريفية علاج ما يعادل (٧٠٠٠) ألى (١٠,٠٠٠) مريض على الأقل(٤) ومن ناحية أخرى فإن المؤشرات الصحية المنشورة فى السنوات الأخيرة عن الدول النامية أوضحت تحسناً كبيراً فى مجال الخدمة الصحية – فقد ارتفع معدل العمر المتوقع من ٤٠ عاماً سنة ١٩٥٠ الى ٦٣ عاماً سنة ١٩٩٠ ، تحسن معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من ٢٢ لكل مائة طفل سنة ١٩٦٠ الى ١٠ أطفال عام ١٩٩٠ ، وانخفض معدل وفيات البالغين (١٥–٦٠ سنة) من ٤٥٠ لكل ١٠٠٠ شخص سنة ١٩٥٠ الى ٢٣٠ سنة ١٩٩٠ ، كما ان الدراسات المتخصصة فى هذا المجال أوضحت أن الدول النامية لديها الفرصة لتحقيق وفراً فى نفقات تقديم الخدمات الصحية بما يعادل ٢٥٪ من الإنفاق المتحقق فى قطاع الخدمات الصحية والبالغ ١٧٠مليار دولار فى التسعينيات (أى ما يعادل ٥٪ تقريباً من دخل هذه الدول)(٥). وهذا يعكس مؤشراً حقيقياً لانخفاض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية وعدم كفاءة فى استخدام الموارد المتاحة، ويقدم فرصاً للبحث عن وسائل وأساليب زيادة انتاجية النفقة العامة فى القطاع المستهدف ، وذلك من خلال البحث عن مواطن القوة ومواطن الضعف فى مكونات الخدمة الصحية المقدمة من قبل حكومات الدول النامية،

وبما يسمح فى النهاية بإعادة تخصيص النفقة العامة بين أوجه استخداماتها المختلفة وفقاً لما يتحقق من عائد أو مردود اجتماعى.

أهمية وهدف الدراسة :

نظراً للندرة الشديدة للموارد الاقتصادية فى الدول النامية، والعجز المستمر فى الموارد المالية المتاحة لحكومات تلك الدول، تصبح قضية انتاجية النفقة العامة سواء فى قطاع الخدمات الصحية أو فى قطاعات الاقتصادية الأخرى من القضايا الملحة والحيوية التى يتعين الاهتمام بها والبحث عن وسائل تحسينها وزيادة كفاءتها وبصفة خاصة فى قطاع الخدمات الصحية ، لما يرتبط به هذا القطاع من علاقات موجبة بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظراً لعلاقاته المباشرة برفاهية أفراد المجتمع.

وباستقراء البيانات والإحصاءات المتوافرة عن نفقات الخدمات الصحية فى كل من الدول النامية والمتقدمة يتضح وجود تباين كبير فى نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية بين مجموعة الدول النامية ومجموعة الدول المتقدمة حيث تخصص الأخيرة نسبة أكبر من ناتجها القومى (جدول رقم (١) بالملحق ، وينعكس هذا التباين بتباين أكبر فى قيم مؤشرات الحالة الصحية ، وأحد الوسائل الهامة والفعالة لمواجهة هذا التباين هو تنفيذ عدد من الاقتراحات والتوصيات (وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة) يمكن من خلالها زيادة انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية.

ومما يضيف من أهمية وحيوية مثل هذه الدراسة وجود بعض الظواهر الصحية المحققة فى السنوات الأخيرة أو المتوقع تحقيقها فى السنوات المقبلة والتى منها :

* أن البيانات والإحصاءات المتاحة عن الدول النامية توضح أن ما يعادل ٧ مليون شخص من البالغين يموتون سنوياً بسبب حالات كان يمكن علاجها ومنعها بتكلفة زهيدة، (السل الرئوى مثلاً يسبب وفاة ما يعادل ٢ مليون حالة سنوياً) ، كما أن (٤٠٠) ألف امرأة تموت سنوياً بسبب مضاعفات الحمل والولادة، وان نسب وفيات الأمهات فى المتوسط تزيد ثلاثين مرة عنها فى الدولة مرتفعة الدخل، ومن المتوقع أن ترتفع الوفيات الناتجة عن امراض الرئة الناتجة عن التدخين الى ٢ مليون حالة سنوياً فى العقد الأول من القرن القادم، بل إنه إذا استمرت معدلات التدخين كما هى عليه من المتوقع ان تصل حالات وفيات أمراض التدخين الى (١٢) مليون حالة سنوياً فى الربع الأول من القرن القادم[٦].

* شهدت السنوات الأخيرة نمو عدد سلالات الأمراض المقاومة للعقاقير المستخدمة ، فقد زادت مقاومة طفيل الملاريا للعقاقير المتاحة بمعدلات سريعة ، ومن المتوقع أن ينجم عن ذلك مضاعفة عدد الوفيات وانخفاض كفاءة النفقة العامة فى مجال الخدمات الصحية وتأثير سلبى على معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة فى الدول النامية.

* توضح بعض الدراسات أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ ارتفاع خسائر مرض نقص المناعة (الإيدز) فى الدول النامية الى أكثر من (١,٨) مليون حالة وفاة سنوياً وفى تعادل أربعة أضعاف حالات الوفيات فى عام ١٩٩٠.

وإزاء هذه المشاكل المتفاقمة فى قطاع الخدمات الصحية فى الدول النامية والتى من المتوقع زيادة حدتها مستقبلاً ، فإن سياسة إعادة النظر فى نمط تخصيص الحجم الحالى والمتوقع للإنفاق الحكومى (فى قطاع الخدمات الصحية) لتحقيق توجيه أفضل للنفقة الحكومية بما يتمشى مبدأ المردود او العائد الاجتماعي الأعلي ، من المتوقع أن يصاحبها العديد من الآثار الإيجابية على مؤشرات الحالة الصحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى ضوء ما سبق يمكن بلورة أهداف الدراسة فيما يلى :

١- استعراض وتحليل مؤشرات انتاجية النفقة العامة فى الدول النامية مقارنة بمثيلتها فى الدول المتقدمة.

٢- استقراء وتحليل أسباب انخفاض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية.

٣- بحث واستكشاف محددات النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية ومحاولة استقراء واستنباط مؤشرات انتاجيتها - استناداً الى بعض المقاييس والنماذج القياسية البسيطة.

وسعياً فى تحقيق هذه الأهداف فإننا سوف نعالج هذه الدراسة من خلال عدة مباحث دراسية على النحو التالى :

المبحث الأول : تحليل مؤشرات انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية ويتضمن :

١- دراسة مؤشرات انتاجية النفقة العامة العامة فى قطاع الخدمات الصحية.

٢- تحليل العوامل المؤثرة على انتاجية النفقة العامة.

٣- تحليل أسباب انخفاض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية.

المبحث الثانى : استكشاف العوامل المحددة للنفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية.

المبحث الثالث : النتائج والتوصيات.

ويتضمن هذا المبحث صياغة عدد من الوسائل والأساليب يمكن بتنفيذها زيادة انتاجية النفقة العامة فى الدول النامية بصفة عامة وبمحافظة الإسكندرية بصفة خاصة.

المبحث الأول

مؤشرات انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية

بالدول النامية

تعكس انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية العلاقة بين النفقة العامة بمكوناتها المختلفة (موارد بشرية ، منتجات وسيطة ، أصول رأسمالية) ومخرجات هذه الخدمة والتى تعكسها مؤشرات الحالة الصحية (معدل العمر المتوقع ، معدل وفيات الخام ، معدل وفيات الأطفال الرضع، معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات .... الخ) ، ويستهدف هذا المبحث استنباط بعض القرائن والمؤشرات عن انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية فى الدول النامية . وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف فإن خطة الدراسة فى هذا المبحث سوف تتضمن النقاط التالية :

١- مؤشرات الحالة الصحية فى الدول النامية.

٢- العوامل المؤثرة على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الصحة.

٣- أسباب انخفاض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية.

أولاً : مؤشرات الحالة الصحية :

باستقراء بعض المؤشرات الهامة للحالة الصحية فى قطاع الخدمات الصحية فى كل من الدول المتقدمة والنامية (كانعكاس عام لانتاجية النفقة العامة) فى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة يتضح ما يلى :

١- وجود اختلاف كبير بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بقيم مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد Life expectancy at birth (عدد السنوات التى يتوقع أن يعيشها المواليد إذا ما بقى الشكل العام للوفيات عند وقت ولادته كما هو خلال فترة حياته [٧]، فقد بلغ هذا التفاوت ما يعادل (٢٤) عاماً . حيث بلغت قيمة هذا المؤشر فى الدول الصناعية ما يعادل ٧٦ عاماً سنة ١٩٩٠ فى حين انخفضت تلك القيمة الى ما يعادل (٥٢) عاماً فى دول أفريقيا جنوب الصحراء ، ٥٨ عاماً فى الهند وما يعادل ٦١ عاماً فى دول الشرق الأوسط. وهذا التفاوت يعكس جزئياً تفاوت فى انتاجية النفقة العامة بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث تكون فى صالح الأولى وفى غير صالح الثانية. حيث أن التفاوت الكبير فى قيم هذا المؤشر لا يقابلها تفاوت متساوى فى نسب الإنفاق على الخدمات الصحية مما يعطى مؤشراً تفسيراً مقتضاه أن الإنخفاض فى انتاجية النفقة الصحية فى الدول النامية لا يرجع فقط الى نقص حجم الإنفاق العام بل أيضاً الى سوء استخدام الموارد المتاحة فى قطاع الصحة. ومن ناحية اخرى فالبرغم من وجود تفاوت كبير فى مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بين الدول المتقدمة والدول النامية إلا أن السنوات الأخيرة خلال الثمانينات وأوائل التسعينيات شهدت تحسناً فى قيمة هذا المؤشر فى الدول النامية فقد ارتفع قيمته من ٥٣ عاماً الى ٥٨ عاماً فى الهند ومن ٥٢ الى ٦١ عاماً فى دول الشرق الأوسط بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٩٠ ويرجع هذا التحسن جزئياً الى الإنخفاض فى معدل الوفيات بين صغار السن وليس الى طول العمر المتوقع عند كبار السن[٨].

٢- بالنسبة لمؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع (العدد السنوى من وفيات الأطفال الرضع تحت عمر سنة لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء)، فقد اتضح من البيانات والإحصاءات المتاحة وطبقاً لما هو وارد بتقارير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٣ حدوث انخفاض كبير فى حجم الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد تحسنت قيمة هذا المؤشر بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة بالدول النامية ، كما أن التباين فى الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية أقل بكثير من التباين فى قيم نسب المنفق على الخدمات الصحية فى تلك الدول ويعنى ذلك أن هناك زيادة سريعة فى انتاجية النفقة الصحية بصفة عامة والنفقة العامة منها بصفة خاصة فى الدول النامية وخاصة فى السنوات الأخيرة. ولكن من خلال تحليلنا لبعض الأرقام والمؤشرات الصحية الواردة ببعض النشرات الدولية والدراسات المتخصصة فى هذا المجال يتولد لدينا عدد من الملاحظات على هذه النقطة وهى :

* أن التحسن المتحقق فى انتاجية النفقة العامة يقتصر فى غالبيته على النفقة العامة فى مجال الطب الوقائى وليس العلاجى - فجزء كبير من هذا التحسن يرجع الى زيادة فاعلية برامج التوعية الصحية عند الأمهات واتساع نطاق الاستفادة بخدمات الأمصال والتطعيمات التى تقى الأطفال شر أمراض الطفولة.

* أن مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السائدة فاتساع نطاق الاستفادة بمياه الشرب النقية واتساع نطاق الاستفادة بخدمات الصرف الصحى والبرامج الخاصة بتلوث البيئة قد ساهمت مساهمة فعالة فى زيادة انتاجية النفقة العامة فى مجال الطب الوقائى وليس العلاجى.

* قد اتضح من بعض الدراسات المتعلقة بالخدمات الصحية فى الدول النامية أن برامج الطب الوقائى التى تم تنفيذها فى السنوات الأخيرة بتلك الدول قد حققت نتائج ملموسة فى تجنب الإصابة بالأمراض المزمنة والحصبة والإسهال (تطعيم التيتانوس ، شلل الأطفال ، الدفتراريا ، السعال الديكى، .... الخ)، كما ان العلاج المبكر لبعض الحالات المرضية (علاج الحصبة والجفاف) قد ساهم فى تخفيض ما يعادل ٧٥٪ من وفيات الأطفال الرضع وبالتالى حدوث تطور إيجابى على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية (٩).

* بدراسة العلاقة بين مستويات الدخل ومعدلات وفيات الأطفال الرضع فى مجموعات أسرية مختلفة داخل بعض الدول النامية اتضح وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة فى بعض الدول (أمريكا اللاتينية)، كما أن زيادة مستويات الدخل بما يعادل ١٠٪ تقريباً لن يصاحبها سوى انخفاض معدل الوفيات من الأطفال الرضع بما يتراوح بين ١-٢٪ (١٠). وهذا يعنى أن مستوى الدخل القومى له تأثير ضعيف على تحسن مؤشر وفيات الأطفال الرضع ومن ثم يتبقى للعوامل الأخرى دور هام فى هذا المجال.

* بالرغم من التحسن الكبير فى انتاجية النفقة العامة فى مجال الطب الوقائى استناداً الى مؤشر وفيات الأطفال الرضع، إلا أن مؤشر وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات Under five mortality rate (عدد الأطفال الذين يموتون تحت عمر خمس سنوات لكل ١٠٠٠ من المواليد أحياء) يعكس انتاجية مغايرة. فبمقارنة قيمة هذا المؤشر (وفيات أطفال تحت سن خمس سنوات) بين دول أفريقيا والدول المتقدمة يتضح وجود تفاوت كبير فى قيمته لا يمكن تبريرها من خلال التفاوت فى نسب المنفق

على الخدمات الصحية ، فقيمة هذا المؤشر تزيد فى الدول الأفريقية عن ستة امثالها فى الدول المتقدمة، كما أن نصف الوفيات فى قارة أفريقيا عن ستة لأمثالها فى الدول المتقدمة، كما أن نصف الوفيات فى قارة أفريقيا تكون من الأطفال تحت عمر خمس سنوات. فقد اتضح أنه بالرغم من انتشار خدمات الطب الوقائى فى بعض الدول النامية واتساع نطاقها إلا أن ما يعادل (١٠) مليون طفل سنوياً يتعرضون لخطر الموت من أمراض سوء التغذية، وحتى إذا تم علاجهم فإن استمرار سوء التغذية فى الدول النامية الفقيرة سوف يظل سبباً مباشراً لوفاة ما يعادل ٧٪ من الأطفال فى سن ما قبل المدرسة وما يعادل ٤٦,٢ ٪ من الأطفال فى سن أقل من خمس سنوات [١١].

يتضح مما سبق أن جزءاً ليس صغيراً من انخفاض انتاجية النفقة العامة فى الدول النامية يرجع إلى ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تعانى منه تلك الدول وأن قيمة هذا الجزء يتزايد فى الدول النامية الفقيرة فى قارة أفريقيا والتى تعانى من مشاكل سوء التغذية، كما أن الإنتاجية الكلية للنفقة العامة من خلال بعض المؤشرات الجزئية للحالة الصحية قد تعطى لنا مؤشراً مضللاً للحكم على انتاجية النفقة العامة. حيث أن هذا المقياس يخفى التفاوت الشديد فى انتاجية الطب الوقائى وانتاجية الطب العلاجى كما يخفى الانتاجية الجزئية للمكونات المختلفة لمكونات النفقة العامة ، ومن ثم فإن الاعتماد على مؤشرات انتاجية النفقة العامة فى إطارها الكلى يتعين أن يكون مصاحباً ببعض المؤشرات عن انتاجية مكونات النفقة العامة الصحية.

ثانياً : العوامل المؤثرة على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية :

تتأثر انتاجية النفقة العامة بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية أيضاً - بعض هذه العوامل يتعلق بمكونات النفقة العامة ذاتها فى مجال الخدمة الصحية وبعضها يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة والبعض الأخر يتعلق بالظروف البيئية السائدة ... الخ.

وفيما يلى تحليل لأهم هذه العوامل :

١- مكونات النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية :

تختلف انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية من مكون الى آخر وفقاً لاختلاف العديد من العوامل التى تتعلق بحجم النفقة وطريقة توزيعها ونمط استخدامها ... الخ . وفى نطاق قطاع الخدمات الصحية يمكن التمييز بين ثلاثة مكونات رئيسية للنفقة العامة هى (*) :

* الإنفاق العام على الموارد البشرية ويتمثل فى الأجور والمرتبات والحوافز المدفوعة لإعداد وتدريب وتشغيل الموارد البشرية فى قطاع الخدمات الصحية سواء العاملين فى مجال الطب الوقائى أو الطب العلاجى (الاستشاريين والأطباء الإخصائيين الفنيين ، الخدمات المساعدة .. الخ).

* الإنفاق العام على المنتجات الوسيطة فى الخدمات الطبيــة المقدمــة وتتضمن بنود الإنفاق علـى الأدويـة والمحـاليل واحتياجـات المعـامل مـن مواد كيمياوية ... الخ.

* الإنفاق العام على المكون الرأسمالى - ويتضمـن الإنفـاق علـى شـراء الآلات والمعـدات والأجهـزة المتخصصـة والإنفـاق علـى التجهـيزات والمبانى ... الخ.

وتتعاون وتتكامل المكونات السابقة فى تقديم خدمة صحية متكاملـة ولا مجال للإستغناء كلية عن إحداهـا فـى تقديـم الخدمـة المطلوبـة ، ولكـن تختلف نسب الإنفاق على تلـك المكونـات مـن دولـة إلـى أخـرى بـل لنفس الدولة مـن فترة زمنيـة لأخرى لاختـلاف العديد من الاعتبـارات الماليـة والاقتصادية ، ولكن مما لا خـلاف عليـه أن هنـاك نسبة معينـة أو توافـق معين بين نسب الإنفاق على هذه البنود يضمن لنا تقديم خدمة علـى درجـة عالية من الكفاءة تسمح باتساع نطاق الاستفادة بها الى أكبر عدد ممكن من المواطنين ، وأى اختلال فى هذا التوافق سوف ينجم عنه سوء استخدام فى الموارد المتاحة ووجود العديد من نقاط الاختناقات التـى تؤثـر فـى النهايـة على حجم وجودة الخدمة المقدمة ومن ثم التأثير السلبى علـى انتاجيـة كـل مكـون مـن هـذه المكونـات[١٢] . وباسـتقراء وتحليـل البيانـات والمعلومـات المتاحـة عـن مكونـات الخدمـة الصحيـة المقدمـة سـواء فـى الـدول الناميـة أو الدول المتقدمة نستطيع تحديد عدد من النتائج هى :

أ- تتعدد بنود المكون الرأسـمالى فـى النفقـة العامـة علـى قطـاع الخدمـات الصحية ، وان نسبة المنفق على بند التجهيزات يمثل نسـبة عاليـة مـن الإنفاق العام تصل إلى ٧٪ من إجمالى المنفق علـى الخدمـة الصحيـة .

ويتبلور نمط الإنفاق الاستثمارى فى إنشاء عدد من المستشفيات وتجهيزها بالآلات والمعدات والأجهزة الطبية اللازمة، وفى الدول النامية يتراوح مدى هذه المستشفيات من مستشفيات تخصصية تتركز غالبيتها فى المدن الرئيسية والمناطق الحضرية وتمثل مراكز للأبحاث والتعليم والتدريب ، والمستشفيات غير التخصصية ، والتى يتم إقامتها فى المناطق الريفية والأقاليم حيث ينخفض مستوى تجهيزها نسبياً ، كما ينخفض مستوى الخبرة الفنية والطبية المتاحة . ومن خلال هذه المستشفيات الحكومية يتم تقديم الخدمة الصحية لمرضى العيادات الداخلية والخارجية بالإضافة الى خدمات الطوارئ.

وبالرغم من إنفاق مبالغ كبيرة على تجهيز هذه المستشفيات إلا ان عدد الأسِرة لكل ألف من السكان ما زال منخفضاً فى الدول النامية مقارنةً بما هو عليه فى الدول المتقدمة . ففى حين بلغ عدد الأسِرة (١٢) سريراً لكل ألف من السكان فى دول شرق وسط اوربا نجد انه وصل فى الهند ألى أقل من سرير واحد لكل ألف من السكان . بل إن تقارير البنك الدولى لعام ١٩٩٣ أوضحت ان الإنفاق الرأسمالى فى مجال الخدمة الصحية المقدمة تضمن نسبة عالية مُبالغ فيها لإشباع الخدمات رفيعة المستوى التى تقدمها المستشفيات والتى يقتصر الاستفادة بها على عدد محدود جداً من الأفراد، وبالتالى فإن العائد المتحقق منها لا يتمشى مع حجم المبالغ المخصصة لها ، وقد انعكس ذلك بآثار سلبية صافية على انتاجية النفقة العامة ككل فى قطاع الخدمات الصحية، كما أشار الى عدد من القرائن ، والمؤشرات يمكن الاستناد إليها فى تقرير وتفسير انخفاض انتاجية المكون الرأسمالى للنفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية.

ب- فيما يتعلق بالموارد البشرية لقطاع الخدمات الصحية يتضح ما يلى:

- بالرغم من حدوث زيادة مستمرة فى عدد الأطباء العاملين بقطاع الصحة من ٢,١ مليون طبيب عام ١٩٥٥ الى (٦,٤) مليون طبيب عام ١٩٩٠ ، إلا أن مؤشر عدد السكان لكل طبيب قد ارتفع فى الدول المتخلفة وانخفض فى الدول المتقدمة.

- وجود فجوة كبيرة فى قيم مؤشر السكان / طبيب ، والسكان / ممرض بين الذول المتقدمة والدول النامية . فقد بلغت قيم هذه المؤشرات ٣٦٠ ، ١٢١ من السكان لكل طبيب ، ممرض على التوالى فى أسبانيا كدولة متقدمة ، ٢٢٣٩٦ ، ٥٥٩٩ من السكان لكل طبيب / ممرض ، فى مالى ، ٣٢٩٨ - ٥٦٦٣ من السكان / طبيب / ممرض فى باكستان[١٣].

كما اتضح أيضاً من التقارير المتاحة أن توزيع الموارد البشرية بين المناطق المختلفة ، واختلال الهياكل الفنية والتعليمية للمتاح منها قد ساهم فى تخفيض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية (سوف يتم معالجة هذه النقطة بتفصيل أكثر من جزء لاحق).

جـ- باستقراء البيانات والمعلومات المتاحة عن المنتجات الوسيطة كمكون للخدمة الصحية يتضح أن منظمة الصحة العالمية قد قامت بوضع قائمة نموذجية للأدوية الأساسية ذات الجودة المرتفعة والتكلفة الأقل بحيث يمكن للدول النامية أن تعتمد عليها فى تقرير مشتيراتها من هذا البند، كما أن اتباع الأسلوب المركزى فى شراء المنتجات الوسيطة بصفة عامة والأدوية منها بصفة خاصة يمكن أن يقلل كثيراً من الإسراف فى الإنفاق على هذا البند وبالتالى يزيد من انتاجية النفقة

عليها. فالوفر الذى يمكن تحقيقه يتراوح بين ٤٠-٦٠٪ من حجم المنفق على الأدوية . وقد أوضح تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٣ أن نسبة الإنفاق على الأدوية تتراوح بين ١٠٪ - ٣٠٪ الإنفاق العالمى على الأدوية وما يعادل ٢٥٪ - ٣٠٪ من إجمالى الميزانية المخصصة للصحة العامة فى الدول النامية(١٤)، وفى حين بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الدواء فى اليابان ٤١٢ دولاراً فى السنة، ١٩١ دولاراً فى الولايات المتحدة الأمريكية انخفض الى ٧ دولار فى كل من الصين وباكستان ، و(٢) دولار فى كل من موزبيق وبنجلاديش ، وتؤكد التقارير والمعلومات المتاحة عن الدول النامية أن هناك إفراط فى استخدام الأدوية من قبل بعض التنظيمات العلاجية فى الدول النامية وأن نظم وطريقة الشراء المتبعة قد ساهمت سلبياً على انتاجية النفقة العامة . ففى كوستاريكا حققت وكالة التأمينات الاجتماعية كفاءة عالية فى شراء ما تحتاج إليه من أدوية وعقاقير طبية حيث انخفضت تكاليف شرائها الى نصف التكلفة أو الأسعار التى تشترى بها المنظمات الأخرى المناظرة فى دول أمريكا الوسطى. كما أثبتت التقارير أيضاً أن تحديد كمية الأدوية وجرعاتها المناسبة وتوقيت الشراء يمكن أن يساهم إيجابياً فى تخفيض تكلفة الحصول على المنتجات الوسيطة . فالشراء بكميات كبيرة والتخزين يعنى تقييد لجزء من موارد المجتمع بدون استخدام وقد يؤدى الأمر الى انتهاء مدة صلاحيتها قبل استخدامها ، كما أن عدم الاهتمام بعملية الشراء والتخزين قد ينجم عنه حدوث عجز فى بعض الأدوية وحدوث خسائر مرتفعة (**).

٢- الدخل القومى وطريقة توزيعه - المستوى التعليمى :

تتأثر انتاجية النفقة العامة فى مجال الخدمات الصحية بالدخل القومى بصفة عامة ونصيب الفرد منه بصفة خاصة ، كما تتأثر أيضاً بالمستوى التعليمى لأفراد المجتمع بصفة عامة والمستوى التعليمى للأمهات بصفة خاصة، وفى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة والدراسات التى تمت فى هذا المجال نستنتج عدداً من الملاحظات التقييمية منها :

أ- أن الفوارق الهائلة بين الوضع الصحى فى الدول النامية ونظيره فى الدول المتقدمة والتقدم الذى حدث فى الأوضاع الصحية فى السنوات الأخيرة وبصفة خاصة فى الدول النامية، يعكسان المدى الذى يمكن فيه للسياسة العامة أن تمارس دوراً فى تشكيل النتائج الصحية . وفى هذا المجال يستند تقرير عن التنمية فى العالم لسنة ١٩٩٣ للحجة القائلة بأن النمو السريع فى الدخل ولا سيما بالنسبة للفقراء والاستثمارات فى التعليم من العوامل الحاسمة فى هذا الشأن، كما أن الأم بما لها من دور محورى فى العناية بالطفل وإدارة شئون الأسرة فى معظم الدول النامية فإنها تمثل محوراً يؤثر بفاعلية فى نجاح أو فشل البرامج الصحية المختلفة سواء فى مجال الطب الوقائى أو الطب العلاجى - ومن هذا المنطلق فإن التقرير يؤكد على الحاجة الى سياسات محددة ولا سيما فى مجال التعليم للنهوض بقدرة المرأة فى الحصول على حد أدنى من التعليم.

ب- أوضحت بعض الدراسات الى أن العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الصحة هي علاقة طردية قوية وأن هذه العلاقة كانت سائدة خلال القرن العشرين وحتى الوقت الراهن . وقد أثار تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٣ الى أن ما يزيد عن ٧٥٪ من الفروق فى الحالة الصحية فيما بين الدول ترتبط بالفروق الداخلية بينها.

ولكن علاقة الارتباط الطردى القوية بين مستوى الدخل والمستوى الصحى ليست علاقة مطلقة – فهذه العلاقة من المتوقع أن تتناقص قوتها ومن ثم يقل تأثير المستوى الدخلى على المستوى الصحى فى الدول ذات مستويات الدخل المرتفعة ، وبتحليل البيانات المتاحة عن هذه العلاقة عام ١٩٩٠ تبين أن تضاعف مستوى الدخل للفرد (مصححاً بمعامل التعادل للقوة الشرائية) من ١٠٠٠ دولار الى ٢٠٠٠ دولار من المتوقع أن يزيد العمر المتوقع بما يعادل (١١) عاماً ، أما مضاعفة الدخل من ٤٠٠٠ دولار الى ٨٠٠٠ دولار يقابله زيادة فى العمر المتوقع أربع سنوات فقط. وبناء على ذلك فإننا نتوقع قوة العلاقة بين مستوى الدخل والمستوى الصحى فى الدول النامية منخفضة الدخل وضعف هذه العلاقة فى الدول النامية ذات مستويات الدخل المرتفعة نسبياً . وتنخفض هذه العلاقة الى أدناها فى الدول المتقدمة وخاصة فى الطبقات الدخلية المرتفعة . وحيث أن الفقر له تأثير قوى على مستوى الصحة العامة وأن متوسط الدخل الفردى قد لا يعكس طريقة توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع وأن الدول النامية تعانى من اختلالات كبيرة فى توزيع الدخل القومى ، فإننا نتوقع أن يكون توزيع الدخل القومى ذات تأثير قوى على المستوى الصحى فى الدول النامية وذلك مقارنة بمتوسط الدخل الفردى . وقد أوضحت الإحصاءات المتاحة أن التشابه الذى تحقق فى كل من اليابان

والمملكة المتحدة فى توزيع الدخل والعمر المتوقع سنة ١٩٧٧ لم يستمر طويلاً فقد انخفض العمر المتوقع فى المملكة المتحدة عن نظيره فى اليابان بما يعادل أكثر من ثلاثة سنوات نتيجة لسوء توزيع الدخل الذى تحقق فى انجلترا فى الثمانينات.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة القوية بين الدخل وطريقة توزيعه والمستوى الصحى فى الدول النامية تعكس لنا الثمن الضخم الذى تتكلفه الصحة بسبب النمو الاقتصادى البطىء - فالبرغم من حدوث مكاسب صحية فى الدول النامية منخفضة الدخل إلا أن المكاسب الصحية المتحققة كانت أقل بكثير منها فى دول نامية حققت معدل مرتفع نسبياً للنمو . وعلى الجانب الآخر فإن المستوى التعليمى السائد من المتوقع أن يؤثر جوهرياً على النتائج الصحية المتحققة ومن ثم انتاجية النفقة العامة . فالتعليم سوف يتأثر بالدخل الأسرى ويؤثر فيه لوجود علاقة تبادلية بينهما ، ووجود هذه العلاقة التبادلية يزيد من قوة الأثر الإيجابى للتعليم على النتائج الصحية المتحققة. ويعد تعليم الأم ومحو أميتها من اهم العناصر المؤثرة فى قيم مؤشرات الحالة الصحية للأطفال - حيث توجد علاقة ارتباط سالبة قوية بين درجة أمية الأم وبين مؤشر الوفيات الرضع ، معدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات ومعدل الوفيات الخام . وقد أوضحت بعض الدراسات فى الدول النامية (٢٥ دولة) أن تعليم الأم من سنة الى ثلاثة سنوات يقلل من وفيات الأطفال بنسبة ١٥٪ ، فى حين أن المستوى التعليمى المماثل للأب يحقق انخفاضاً يعادل ٦٪ فقط . كما اتضح أيضاً أن زيادة قدرها ١٠٪ فى معرفة الإناث للقراءة والكتابة فى دول أفريقيا (١٣ دولة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٥) أدت الى خفض وفيات الأطفال بنسبة ١٠٪ وفى تايلاند كدولة نامية تبين أن قدرة الأم الحاصلة على تعليم ابتدائى

فى معالجة أطفالها من مرض الإسهال بواسطة المحاليل يزيد بما يعادل ٣٠٪ عنه بالنسبة للأمهات غير الحاصلات على أى مستوى تعليمى ، وتزيد هذه النسبة الى ٩٠٪ فى حالة الأمهات الحاصلات على تعليم ثانوى ، مما يعكس علاقة ارتباط قوية بين المستوى التعليمى للأم والمستوى الصحى للأطفال[١٥].

وفى دراسة قام بها البنك الدولى عن أثر الدخل والتعليم على صحة الطفل فى خلال الفترة بين ١٩٦٠ - ١٩٨٧ ضمت ٧٥ دولة صناعية ونامية (*) أسفرت نتائجها على أن مستويات الدخل والتعليم أسهمت بنسب متفاوتة فى التأثير الإيجابى على صحة الطفل - ففى كوت ديفوار ساهم التعليم بالقدر الأكبر فى تحسين صحة الطفل حيث بلغت تلك المساهمة ما يعادل ٦٦٪ انخفضت فى مصر لتصل الى ٢١٪ . فى حين نجد أن نمو الدخل فى مصر كان مسئولاً عن ٥٠٪ من التحسن المتحقق فى صحة الطفل.

٣- نسبة انتشار الأمراض المعدية والطفيلية :

بالرغم من التحسن النسبى فى قيم مؤشر وفيات الأطفال خلال السنوات الأخيرة بالدول النامية ، إلا ان انتشار العديد من الأمراض الطفيلية والمعدية والناتجة عن سوء التغذية، وعدم توافر الخدمات الأساسية قد عمق من حدة المشاكل الصحية التى تعانى منها تلك الدول وبصفة خاصة الدول منخفضة الدخل منها - وأصبحت هناك علاقة ارتدادية بين المستوى الصحى ومعدل النمو الاقتصادى، فالمعدل البطئ جداً للنمو الاقتصادى بتلك الدول قد انعكس بآثار سلبية حدة على الحالة الصحية السائدة - كما ان الحالة الصحية السيئة قد انعكست بآثار سلبية

أيضاً على معدلات النمو المتحققة – وتتأثر نسبة الإصابة بهذه الأمراض بالظروف البيئية والاقتصادية السائدة والحجم المتاح من خدمات البنية الأساسية. وقد أوضحت الدراسات المتخصصة فى هذا المجال أن السبب الرئيسى لانتشار العديد من الأمراض المعدية والطفيلية فى الدول النامية هو عدم توافر مصادر المياه النقية ووسائل الصرف الصحى ، فمن خلال البيانات والإحصاءات المتاحة يتضح أن مياه الشرب النقية تكون متاحة فقط لما يعادل ٥٠٪ من السكان فى الدول النامية مرتفعة الدخل نسبياً بينما تنخفض تلك النسبة لتصل الى ١٥٪ من السكان فى الدول ذات الدخل المنخفض[١٦] وفى تقرير البنك الدولى عن عام ١٩٩٣ اتضح أن حوالى (١,٣) مليار نسمة من السكان فى الدول النامية يفتقدون سبل الحصول على المياه النقية ، وأن ما يقرب من ٢ مليار نسمة تفتقر الى أنظمة الصرف الصحى. وقد انعكس ذلك بالعديد من الآثار السلبية على انتشار الأمراض المعدية والطفيلية حيث ازدادات نسبة الإسهال بين السكان – وازدادت نسب العدوى بالديدان المعوية وانتشرت أمراض العيون والجلد فى الدول التى تواجه هذه المشاكل الصحية [١٧] وقد انعكس ذلك بالعديد من الآثار السلبية على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية بتلك الدول . فنسبة عالية من الإنفاق العام العلاجى على هذه الأمراض أصبحت لا تحقق المستهدف منها ، ويدعم من هذه النتيجة انتشار الأمية بصفة عامة والأمية بين الأمهات بصفة خاصة.

ثالثاً : أسباب انخفاض انتاجية النفقة العامة

فى قطاع الخدمات الصحية

يتضح مما سبق أنه بالرغم من التحسن النسبى فى العديد من المؤشرات الصحية فى الدول النامية إلا أن هناك العديد من المشكلات الصحية الحادة ، فالمستويات المطبقة للوفيات ما زالت مرتفعة بصورة غير مقبولة (تبلغ عشرة أمثالها فى اقتصاديات السوق المستقرة) ، كما أن نسب وفيات الأمهات في المتوسط أعلى ثلاثين مرة فى الدول النامية عنها فى الدول المرتفعة الدخل [١٨]. ومن ناحية أخرى فإن التفاوت فى نسب المنفق على الخدمات الصحية بين الدول المتقدمة والنامية لا يتمشى مع الاختلاف الشايع بين قيم المؤشرات الصحية السائدة نظراً للتفاوت الشديد فى انتاجية النفقة فى قطاع الخدمات الصحية بين الدول المتقدمة والنامية. وباستقراء العديد من الدراسات التى تناولت قطاع الخدمات الصحية بالتحليل والدراسة وفى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة يمكن أن تتحدد مجموعة من الأسباب ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة فى تخفيض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية، هذه الأسباب يتعلق جزء منها بعدم كفاءة الاستخدام وسوء التوزيع والجزء الآخر يتعلق بعدم المساواه ، والأنماط العلاجية السائدة ونمط المساعدات الدولية ... الخ.

وقد انعكست هذه الأسباب فى مجموعة من الظواهر السلبية سادت قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية.

وفى ضوء الدراسة الاستقرائية والاستنباطية لهذه الظواهر تكشفت لنا عدد من الأسباب ساهمنت بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تخفيض انتاجية النفقة العامة من أهمها :

١- أدى ظهور التكنولوجيا الطبية الحديثة الى مسارعة حكومات العديد من الدول النامية لاقتنائها والاستفادة بها بحجة مسايرة العصر دون مراعاة لأعبائها المالية وظروفها الداخلية ومدى امكانية الاستفادة بها . وأصبح الجزء الأكبر من المكون الرأسمالى للنفقة العامة فى مجال الخدمة الصحية يستخدم فى إنشاء وتجهيز مستشفيات تخصصية على درجة عالية من التكنولوجيا مع تزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات باهظة التكاليف فى الوقت الذى يموت فيه آلاف من سكان الأقاليم والمناطق الريفية، نتيجة لعدم توافر العقاقير الطبية والتطعيمات ذات الأثمان المنخفضة . ففى الدول الصناعية يتم تخصيص ما يقل عن ٥٠٪ من إجمالى النفقات الصحية لخدمات المستشفيات بينما فى الدول النامية يتم تخصيص ما بين ٦٠ - ٨٠٪ من إجمالى ميزانيات الصحة العامة على المستشفيات الحضرية بالرغم أن ٨٠٪ من السكان يعيشون فى المناطق الريفية[١٩].

٢- إن إنشاء وتجهيز المستشفيات التخصصية فى الدول النامية بالصورة السابق الإشارة إليها يعد إستثماراً مفرطاً وشبه عقيم من وجهة نظر المجتمع ، حيث يساهم سلباً على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الصحة ككل فالاستفادة منها محدودة، كما أن التكلفة الاجتماعية للفرصة البديلة عالية جداً . وقد أثبت واقع العديد من الدول النامية أن الاعتماد على هذه التكنولوجيا فى ظروف التخلف الأقتصادى لم يكن له ما يبرره ، فالاستفادة بخدماتها كان محدوداً للغاية لحدوث بعض الأعطال الفنية لم تستطع الخبرة المحلية إصلاحها ، بل أن بعض هذه

الأعطال راجع الى طريقة استعمالها الخاطئة ، بل اتضح في بعض الحالات الأخرى أن عدم استخدام هذه الجهزة والمعدات لفترات طويلة راجع الى عدم توافر التيار الكهربائى اللازم لتشغيلها وعدم وجود البديل الكهربائى الملائم . ومن ناحية أخرى ففى بعض الحالات لم تتوافر الأرصدة المالية اللازمة لصيانتها بصورة دورية وشراء قطع الغيار اللازمة وبالتالى لم تعد هذه الأجهزة قادرة على العمل بالكفاءة المطلوبة وظهرت الحاجة الى إحلالها بأجهزة جديدة فى منتصف العمر الافتراضى لها[٢٠].

٣- إن الوحدات والمراكز الصحية فى المدن الصغيرة والأقاليم لم يتوافر لها الحد الأدنى من التجهيزات البسيطة لمواجهة الحالات المرضية العادية وبعض حالات الطوارئ البسيطة ، ومن ناحية أخرى اتضح فى بعض البلدان النامية أنه بالرغم من توافر العلاج المطلوب فى بعض الوحدات الطبية ، إلا أن عدم ثقة الأفراد فى جودة الخدمة المقدمة ، ونقص الأجهزة وعدم توافر الخبرة الفنية للعاملين قد شجع القادرين على اللجوء الى المستشفيات التخصصية فى المدن الكبرى على حساب المزيد من التكاليف العلاجية - كما اتضح وجود اتجاه لدى الوحدات الصحية فى الأقاليم على تحويل المرضى الى المراكز الطبية العليا دون الحاجة الملحة لذلك . وقد أيدت الدراسات التطبيقية ذلك فقد اتضح أن ٧١٪ من الحالات المرضية التى تم تشخيصها فى المستشفيات الرئيسية بالمدن والمراكز فى " تشاد " حالات تتمثل فى مشاكل صحية كان يمكن علاجها عند مستوى المراكز والوحدات الصحية بالأقاليم والمناطق الريفية[٢١].

٤- سوء توزيع عدد الإسرة بين المناطق والأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد فقد اتضح من البيانات والمعلومات المتاحة أن المدن الكبرى

والمناطق الحضرية فى غالبية الدول النامية إن لم يكن جميعها تنعم بقدر كبير من الأسرة على حساب انخفاض شديد فى نصيب مناطق الأقاليم من هذه الأسرة . ففى الهند بلغ عدد الأسرة فى بعض المناطق الحضرية ما يعادل ١,٥ سرير تقريباً لكل ١٠٠٠ من السكان وانخفض هذا المعدل الى ما يعادل (٠,٣) سرير لكل (١٠٠٠) من السكان فى بعض المناطق الريفية.

وقد انعكس هذا الخلل التوزيعى فى بعض المكونات الاستثمارية (الأسرة) بالعديد من الآثار السلبية . فقد انخفض عدد المستفيدين بالخدمة الصحية وانحصر المستفيدون فى عدد محدود من سكان المدن الكبرى ، وانخفضت نسبة إشغال الأسرة فى المدن ، وزادت مدة انتظار الحصول على الخدمة الطبية ، فى الأقاليم والمناطق الريفية وانعكس كل ذلك فى النهاية على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية ومن ناحية أخرى فالإنفاق العام الواسع النطاق على المستشفيات وغيرها من الخدمات العلاجية فى المناطق الحضرية والمدن الكبرى قد قلل كثيراً من عدد المستفيدين منها على حساب انخفاض استفادة غالبية أفراد المجتمع الذين يعيشون فى الأقاليم والمناطق الريفية . فقد اتضح من بعض الدراسات أن تكلفة السرير الواحد والذى يخدم ٢٧ مريضاً فى العام فى المناطق الحضرية تعادل (٢٧٠٠) دولار وهو نفس المبلغ الذى يتكلفه مستوصف ريفى يخدم ١٠٠٠ مريض سنوياً ، وان إنفاق ما يعدال نصف ما يكلفه سرير بالمستشفى سنوياً على كل مستوصف ريفى يؤدى الى مضاعفة عدد المستفيدين بالخدمة وبالتالى يزيد من كفاءة النفقة العامة[٢٢].

٥- وجود إسراف فى استخدام الأسرة المتاحة بالمستشفيات التخصصية والتى تم استخدامها فى علاج الحالات الحادة والملحة . ففى بعض الأنظمة المالية الحكومية السائدة فى الدول النامية يستلزم الحصول على

تخصيص أكبر من الموازنة درجة إشغال عالية للأسرة المتاحة _ حيث تتوقف الأرصدة المالية التى يتم تخصيصها للمستشفى على نسبة إشغال الأسرة) . وسعياً فى الحصول على حجم أكبر من الأرصدة المالية تلجأ إدارة المستشفى الى زيادة نسبة التشغيل من خلال :

* السماح لبعض الحالات المرضية غير الحادة (التى لا تستدعى ظروف علاجها الحجز بالمستشفى) بالاستفادة بخدمة الأسرة دون مبرر كافى، مما يؤدى الى زيادة التكاليف التشغيلية للمستشفى دون أن يصاحب ذلك تحسن مماثل فى الحالة الصحية ، وبمعنى آخر فإن المردود أو العائد الاجتماعى للزيادة فى النفقة العامة لم يقابلها عائد اجتماعى كاف . وفى نفس الاتجاه فقد تعمدت إدارة المستشفى الى إطالة مدة إقامة المريض بالمستشفى دون وجود حاجة مرضية مبررة لذلك.
* فى بعض الحالات المرضية التى تم علاجها من خلال العيادات الخارجية بالمستشفيات (حيث يقوم المريض بدفع مقابل الرعاية على أساس أيام العلاج الفعلى) تعمدت الإدارة الى إطالة فترة العلاج رغبة فى تحقيق بعض الإيرادات وخاصة ان الفترة الأخيرة من العلاج تكون أقل تكلفة على المستشفى فى حين يلتزم المريض بدفع مبلغ ثابت نظير الخدمة الصحية(٢٣).

وبالرغم من ان إدارة المستشفى قد تحقق وفراً مالياً من اتباع هذه السياسة إلا ان تقييم هذا الوفر النقدى من وجهة نظر المجتمع قد يتحول الى قيمة سالبة ، أى يصبح تكلفة اجتماعية وليس منفعة كما قد يتصوره البعض.

٦- باستقراء ما تحقق من نتائج فى بعض الدول النامية فى مجال الخدمة الصحية اتضح أن العنصر البشرى فى مجال الخدمة الصحية قد ساهم فى تخفيض انتاجية النفقة العامة فى هذا المجال. حيث يتضح من البيانات والمعلومات والدراسات المتاحة ما يلى[٢٤] .

* وجود العديد من الإجراءات الطبية غير المجدية والمبالغ فيها مثل : - زيارات متكررة للمريض بدون مبرر كاف والاعتماد على الأدوية غالية الثمن فى معالجة بعض الأمراض البسيطة بالرغم من توافر بدائل أرخص منها بكثر ، نظراً للعلاقات الشخصية بين الأطباء وبعض أصحاب شركات الأدوية - وفى حالات عديدة يطلب الأطباء من المرضى إجراء العديد من الفحوص المخبرية والأشعة بل والقيام ببعض الجراحات بدون مبرر طبى كاف.

* وجود العديد من المهام والعمال البسيطة يقوم بها أفراد على درجة عالية من الخبرة والتعليم والتدريب ويتقاضون مقابلها رواتب ومكافآت عالية فى حين كان يمكن أن يقوم بتنفيذها آخرون على درجة أقل من التعليم بتكاليف منخفضه للغاية ، مثل اسناد عمليات التطعيم والتعقيم .... الخ للأطباء وربما الاستشاريين والإخصائيين بدلاً من إسنادها الى العاملين الصحيين ذوى التعليم المتوسط والذين يستطيعون تأدية نفس الخدمة وبنفس الكفاءة[٢٥].

وأوضحت دراسات أخرى أن نفقات الرعاية الصحية فى بعض الدول النامية متوسطة الدخل قد نمت بمعدل أسرع كثيراً من نمو الدخل نظراً للنمو السريع لإعداد الإخصائيين ، والحصول علي التكنولوجيا الطبية الجديدة ، والتوسع فى نظم التأمين الصحى المرتبط بمدفوعات مقابل الخدمة المؤداة.

٧- استناداً الى مؤشر عدد السكان / طبيب يتضح أن نقص الأطباء هو ظاهرة عامة فى غالبية الدول النامية ، وبالرغم من ذلك توضح البيانات المتاحة أن بعض الدول النامية تعانى من ظاهرة عدد الإخصائيين مقارنة بعدد الأطباء ، ففى شيلى مثلاً بلغ عدد الإخصائيين مقارنة بعدد الأطباء ما يعادل ٧٥٪ من مجموع عدد الأطباء - وفى فنزويلا بلغت تلك النسبة ما يعادل ٥٥٪ ، ويكون تركز هؤلاء الإخصائيين فى المدن الكبرى والمناطق الحضرية ، وهذا الفائض الاختلالى فى عرض الإخصائيين قد يشجعهم على الإسراف فى إجراء العمليات الجراحية دون مبرر طبى كاف - وسوف ينعكس ذلك بآثار سلبية على انتاجية النفقة العامة فى تلك الدول . وفى احدى الدراسات التى تمت فى الولايات المتحدة الأمريكية اتضح أن زيادة الجراحين بنسبة ١٠٪ تقريباً سوف يؤدى الى زيادة العمليات الجراحية بما يتراوح بين ٣ -٤ ٪ ، وهذا يتفق مع ما يقرره الاقتصاديون الكلاسيك بأن العرض يخلق الطلب Supply Creats Demand . وفى دراسة أخرى اتضح أن نقفات الرعاية الصحية فى بعض الدول النامية متوسطة الدخل قد نمت بمعدل أسرع كثيراً من نمو الدخل نظراً للنمو السريع لإعداد الإخصائيين ، والحصول على التكنولوجيا الطبية الجديدة والتوسع فى نظم التأمين الصحى المرتبط بمدفوعات مقابل الخدمة المؤداه.

* بالرغم من وجود فجوة كبيرة فى قيمة مؤشرات السكان / طبيب ، السكان / ممرض بين كل من الدول المتقدمة والنامية (جدول رقم (١) بالملحق) إلا أن هذا التفاوت موجود أيضاً بين الدول النامية بعضها البعض وداخل نفس الدولة من إقليم إلى آخر وداخل نفس الإقليم أو الولاية من بلدة ألى اخرى . ففى السنغال وفى إقليم (داكار - كابفرت)

Dakar - Capvert (والذى يقطنه ٣٠٪) تركز ما يعادل ٧٠٪ من الأطباء والصيادلة ، ٤٠٪ هيئة التمريض . وفى بيرو تركز ٦٦٪ تقريباً من الأطباء فى العاصمة التى يسكنها فقط ٢٧٪ من السكان . وقد كان ذلك على حساب المناطق الفقيرة والتى يسكنها غالبية السكان حيث وصل مؤشر السكان / طبيب فى تلك المناطق الى اكثر من (١٠٠٠) / ١[٢٦].

وقد نجم عن هذا الخلل الواضح فى توزيع القوة البشرية فى قطاع الخدمات الصحية داخل البلد الواحد العديد من الآثار والمظاهر السلبية . ففى المناطق الريفية والأقاليم تفشت ظاهرة طول الانتظار لتلقى الفحص الطبى ، والحصول على بعض الخدمات البسيطة ، بل وصل الأمر فى حالات عديدة الى عدم توافر الأفراد المؤهلين لتأدية بعض الخدمات الطبية فى أيام عديدة من الأسبوع لوجود محل سكنهم وارتباطهم ببعض العمال خارج مناطق عملهم . وفى المقابل فهناك فائض عرض من الخدمات الطبية فى العديد من المناطق الحضرية . وانعكس ذلك بآثار سلبية على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الصحة ، كما لم تمارس تلك النفقة دورها فى معالجة الاختلال فى توزيع الدخل والثروة بل إنها عمقت من حدته فى حالات عديدة.

٨- أظهرت نتائج بعض الدراسات الاستقرائية وجود عدم كفاءة واضح فى استخدام المنتجات الوسيطة فى قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية وخاصة الجزء المتعلق بالأدوية (ينفق عليها ما يعادل ٢٥٪ - ٣٠٪ من الميزانية المخصصة للصحة العامة فى تلك الدول) ، فقد اتضح أن عدم الكفاءة فى استخدام هذا العنصر يبدأ من أنظمة الشراء ماراً بطرق وأنظمة تسليمه الى الدولة ثم توريده الى المستشفيات ثم توزيعه على الوحدات والمراكز الصحية ليصل الى طريقة اختبار الطبيب له فى علاج المرضى ، بل يمتد الى طريقة استعماله من قبل

المرضى أنفسهم . فقد اتضح من البيانات والإحصاءات المتاحة أن نسبة الإسراف فى الأدوية وصلت الى ما يعادل ٧٠٪ من قيمتها . وقد تمثلت مظاهر هذا الإسراف فى مجالات متعددة ومتنوعة . وفى خلال الدراسة الاستقرائية يتضح أن مظاهر هذا الإسراف قد اختلفت من بلد الى آخر بل لنفس البلد من فترة زمنية الى أخرى ولكنها جميعاً اشتركت فى كل أو بعض ما يلى :

* عدم كفاءة الأنظمة الحكومية لشراء الدوية فى العديد من الدول النامية – فأغلبية هذه الأنظمة عقيمة وتتسم ببيرقراطية الإجراءات . وقد دعى ذلك منظمة الصحة العالمية بوضع قائمة نموذجية للأدوية الأساسية بحيث تكون مرجعاً للدول النامية تستند إليه فى وضع قوائمها – هذه القوائم يمكن أن تحقق لها جودة الأدوية بمستوى تكاليف منخفض نسبياً. وقد أوضحت بعض الدراسات أن اعتماد الدول النامية على الأسلوب المركزى للشراء على أساس القوائم الرئيسية سوف يؤدى الى توفير ما يعادل ٤٠ – ٦٠ ٪ من المنفق على الأدوية . وبالتالى يساهم إيجابياً فى زيادة انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية (٢٧).
* تأخير مواعيد تسليم الأدوية من المراكز الرئيسية الى المراكز الفرعية ومراكز التوزيع نظراً لوجود العديد من المعوقات الإدارية والتنظيمية . وقد نجم عن ذلك وفى ظل عدم وجود أنظمة جيدة وفعالة للحفظ والنقل ، استلام المراكز الفرعية والتوزيعية بعض الأدوية انتهت مدة صلاحيتها وان جزءاً منها ما زالت مدة صلاحيته مستمرة ولكنها فقد فاعليتها بسبب عدم كفاءة أنظمة النقل والحفظ أو عدم كفاءة العنصر البشرى.
* نظراً لأن غالبية الأدوية التى تقدم من خلال المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية تكون مجانية أو بأسعار رمزية ، فقد انتشرت ظاهرة اختلاس الأدوية من قبل الموظفين ، وزادت نسبة التمارض من قبل

المرضـى ، واعتمد بعض العاملين على طـرق احتياليـة تتجمـل فـى مظهرها بالشرعية القانونية وتتنـافى فـى جوهرهـا مـع روح القـانون ومبادئه . كل ذلك بغية الحصول على الأدوية المجانية أو رخيصة الثمن لإعادة بيعها بأثمان مضاعفة وتحقيق مكاسب نقدية فردية.

* يلجأ بعض الطباء الى توصيف بعض انواع من الأدوية لمرضاهم غالية الثمن بالرغم من توافر بدائل أخرى أرخص نسبياً ولها نفس الفاعلية ، حيث أن شركات الأدوية المنتجة لهذه الأصناف تدفع عمولات للأطباء . ومن ناحية أخرى توضح بعض الدراسات أن الأطبـاء فـى بعض الـدول النامية اعتادوا وصف بعض العقاقير باسم ماركاتها المسجلة والتى تكـون غالية الثمن فى حين تتوافر نفس العقاقير وبنفـس الكفاءة بـدون ماركـات مسجلة بأسعار أقل بكثير من البديل المسجل.

* اتضح من دراسة بعض الحالات أن طريقة استخدام المرضـى للأدويـة ابتعدت كثيراً عن الكفاءة ، وساهمت فى تخفيض انتاجيـة النفقـة العامـة فى هذا المجال – نظراً لانخفاض الوعى الصحى لدى غالبية المرضـى فى الدول النامية وبصفة خاصة فى المنـاطق والأقـاليم الريفيـة ، حيـث يتوقـف المرضـى عـن اسـتخدام الأدويـة واسـتكمال العـلاج مـع ظهـور النتائج الإيجابية الأولى – وبعد فترة زمنية من التوقـف تحـدث مشـاكل صـحيـة مضـاعفـة تؤدى الـى المزيـد مـن الدويـة والمزيـد مـن النفقـات الصحيـة – وفـى حـالات أخرى يفرط بعض المرضـى فـى اسـتخدام الأدوية معتقدين أن الـدواء الأكثر يعنـى شـفاءاً أسرع – وفـى حـالات ثالثة فإن عدم الانتظـام فـى تلقـى الأدويـة والعـلاج مـن قبـل عديـد مـن المرضى كان سبباً فى عدم فاعلية الدواء المستخدم فـى القضـاء قطعيـاً على المـرض ، ممـا أدى الـى مزيـد مـن النفقـات الصحيـة ومزيـد مـن الانخفاض فى انتاجيتها.

* اتضح فى بعض الحالات وجود مبالغة شديدة فى تقدير احتياجات المستشفيات من بعض الأدوية الأمر الذى ترتب عليه تكدس هذه النوعية من الأدوية فى المخازن لفترات طويلة انتهت خلالها مدة صلاحيتها قبل استعمالاتها فى نفس الوقت تعانى بعض المستشفيات والوحدات الصحية من نقص كبير من الأدوية وتحت ضغط الحاجة تضطر الى شراءه بعيداً عن نظام العطاءات (وبالتالى لم تتح للإدارة الفرصة للاختيار بين أفضل العروض المتاحة) بأسعار مرتفعة من السوق.

٩- ازدياد معدل هجرة الموارد البشرية من قطاع الخدمات الصحية من الدول النامية الى الدول المتقدمة - فقد بلغت تلك النسبة ما يعادل ٥٦٪ من نسبة الأطباء العاملين فى حين استقبلت الدول النامية ما يعادل ١١٪ من الأطباء وهيئة التمريض . وفى إحدى الدراسات اتضح أن هجرة العاملين فى قطاع الخدمات الصحية فى جاميكا أدى الى نقص خطير فى الأيدى العاملة ، فقد بلغت نسبة الوظائف الخالية فى هيئة التمريض أكثر من ٥٠٪ وقد نتج عن ذلك إغلاق العديد من الوحدات الصحية وبعض الأقسام فى المستشفيات.

ومما لا شك فيه ان ارتفاع معدلات الهجرة من قطاع الخدمات الصحية فى الدول يكون له تأثيراً سلبياً قوياً على انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية والاقتصاد القموى ككل للأسباب التالية :

* أن العمالة المهاجرة من الدول النامية ليست من العمالة منخفضة أو متوسطة الكفاءة بل إنها من العمالة عالية المهارة والكفاءة ، وغالباً يكون لها رصيد عالى من الخبرة والتدريب والتعليم . كما أن الخسارة

الناتجة عن هذه الهجرة خسارة مضاعفة – خسارة ناتجة عن ترك وظائف شاغرة – وخسارة ناتجة عن نقص رصيد من الخبرة والعلم فقدته الهيئات المعاونة من أطباء ومساعدين.

- أن الدول النامية استمرت فى الإنفاق على تلك العمالة لتعلميها وتدريبها مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً ، بتقديمها الخدمات التعليمية والتدريبية مجاناً أو بأسعار رمزية دون أن تحصل على مردود لتلك النفقة على أمل أن يساهم هذا الرصيد البشرى فى تنمية وتطوير المجتمع فى المستقبل . وعندما يبدأ المجتمع فى جنى ثمار غرسه تغادر تلك العمالة الى الدول المتقدمة لتنعم بأجود ثمار الدول النامية دون أن تتكبد أية نفقات فى إعدادها وتجهيزها . ألا يمثل ذلك استنزافاً غالياً لموارد الدول النامية يصعب تعويضه فى الأجل القصير والطويل معاً.

المبحث الثانى

استكشاف محددات النفقة الحكومية

فى قطاع الخدمات الصحية بالإسكندرية

يتبلور هدف الدراسة فى هذا المبحث فى استكشاف العوامل المؤثرة والمحددة للنفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية ، فاستكشاف تلك العوامل يمكن أن يعطى لنا اتجاهات عامة عن مواطن الضعف ومواطن القوة فى استخدامات النفقة الحكومية فى هذا القطاع الحيوى.

وسوف يستند الباحث فى تحليله الى عدد من النماذج القياسية البسيطة والتى لا تمثل هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى أداة من الأدوات التى يلجأ اليها الباحث لتحليل بعض البيانات والمعلومات المتاحة بغية الوصول الى بعض التفسيرات العلمية تتعلق بالمستهدف من دراسة هذا المبحث.

وسعياً فى تحقيق هذا الهدف بصورة علمية متكاملة تتمشى مع ما سبق استعراضه فى المبحث السابق ، فسوف نتناول أولاً دراسة الملامح الرئيسية لقطاع الخدمات الصحية الحكومية فى محافظة الإسكندرية ثم نتبعها باستعراض وتحليل نموذج الدراسة.

أولاً : ملامح قطاع الخدمات الصحية الحكومية فى محافظة الإسكندرية :

فى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة ، واعتماداً على دراستنا الاستقرائية للأوضاع السائدة نستطيع تحديد الملامح الرئيسية التالية[٢٨].

١- يتم تقديم الخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية هى : القطاع الخاص (حيث يتم تقديم الخدمة بمقابل يتمشى مع ظروف الطلب والعرض السائدة والمتوقعة) ، القطاع العام (حيث يتم تقديم الخدمة بمقابل ضئيل نسبى لا يستهدف الربح ، وذلك من خلال المؤسسات العلاجية) ، والقطاع الحكومى (حيث يتم تقديم الخدمات بالمجان أو بأسعار رمزية). وينصب تحليلنا فى هذا المبحث على القطاع الحكومى والذى يمثله مديرية الشئون الصحية ، ويتبعه جميع المستشفيات والوحدات والمراكز الصحية الحكومية بمحافظة الإسكندرية ، ويتم تقديم الخدمة من خلال (١٧) مستشفى ، (١٣٤) مركزاً ووحدة صحية ، (٣٥٣٧) سريراً ، (٧٦٧٧) طبيباً ، و (٦٣٣٥) من الفنيين وهيئة التمريض.

٢- باستقراء ما هو متاح من بيانات مالية تبين أن إجمالى الإنفاق الحكومى لمديرية الشئون الصحية بالإسكندرية يمثل ٩٪ من إجمالى المخصص لمديريات الشئون الصحية على مستوى الجمهورية سنة ١٩٩١، وقد بلغ نصيب الفرد من هذا الإنفاق ما يعادل ١٧ جنيهاً.

وفى ضوء ما هو متاح من بيانات مالية خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٩١ يتضح ما يلى[٢٩]:

* يستحوذ الباب الأول من الميزانية والذى يمثل مدفوعات الموارد البشرية داخل قطاع الخدمات الصحية الحكومية ، ما يعادل ٧٥٪ من إجمالى الموازنة والحساب الختامى ، وهى نسبة عالية جداً ، فى حين يخصص للباب الثانى (وهو أساس الرعاية الصحية ، أدوية ، خامات ، أغذية ، مصاريف تقديم الرعاية الصحية من مصاريف صيانة وكهرباء، مياه ... الخ) ، ما يعادل ١١,٥٪ تقريباً فى السنوات الأخيرة . والنسبة المتبقية يتم تخصيصها للباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) والباب الرابع (التحويلات الرأسمالية).

* إن الزيادة فى نفقات مخصصات الباب الثانى للميزانية قد كانت على حساب نقص المخصصات للباب الثالث والرابع دون تأثير محسوس فى المخصص للباب الأول . وقد كان الاتجاه العام للأجور متزايداً وبمعدل أكبر من معدل تزايد جملة النفقات الصحية الحكومية ، وذلك على حساب المخصصات الأخرى لأبواب الميزانية والتى تعد من الدعائم الرئيسية لتقديم الخدمة الصحية الحكومية بجودة مرتفعة نسبياً[٣٠].

٣- باستقراء بعض مؤشرات الخدمة الصحية والتى تعكس جزئياً مؤشرات انتاجية النفقة الحكومية داخل قطاع الشئون الصحية بمديرية الصحة بالإسكندرية ، يتضح :

* بلغ معدل تغطية الأطفال الرضع بالطعوم الأساسية خلال عام ١٩٩٣ بالنسبة لمواليد نفس العام ما يعادل ٧٢,٥٪ ، ٨٧,٠٤ ، ٨٧,٠٥ ، ٨٨,٩٤٪ ، و ٩٥,٦٢٪ لكل من : الكبد الوبائى ، شلل الأطفال ، الثلاثى، الحصبة ، وأبى سى جى على التوالى.

* بلغ معدل سكان / طبيب بشرى قائم بالعمل ما يعادل ١٠,٥ طبيب لكل عشرة آلاف من السكان ، أما معدل سكان / ممرض قائم بالعمل فقد بلغ (٦,٩) ممرض لكل عشرة آلاف من السكان ، ومعدل السكان / مسعف (قائم بالعمل) (٠,٤) لكل عشرة آلاف من السكان . ومما ينبغى الإشارة اليه هنا أن القوى البشرية المقيدة فى الميزانية وقائمة بالعمل تمثل نسبة منخفضة نسبياً من إجمالى المقيد بالميزانية ، فقد بلغت تلك النسبة ما يعادل ٥٨,٦٪ بالنسبة للأطباء البشريين ، ٨٤,٣٪ لهيئة التمريض وما يعادل ٦٣,٦٪ لأطباء الأسنان. وفى خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٩٩ اتضح أن معدل الزيادة فى الأطباء بلغ ٧٦٢٪ ، وفى الممرضين ١٣١٪ فى حين بلغ معدل الزيادة فى عدد الأسرة ١٠٪ فقط. كما بلغ معدل الزيادة السكانية ٣١٪ . وهذه الحقائق تعكس مدى الخلل السائد فى مكونات النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية بالإسكندرية.

* ارتفاع معدل وفيات الأطفال حديثى الولادة من ١٠,٩٥ عام ١٩٩٢ الى ١١,١٩ لكل ألف مولود عام ١٩٩٣ ، ومن ناحية أخرى انخفض معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود من ٢٦,٥٥ عام ١٩٩٢ الى (٢٤,٦٨) عام ١٩٩٣.

٤- يعانى قطاع الخدمات الصحية الحكومية بمحافظة الإسكندرية من العديد من المشاكل المالية والفنية ، وانخفاض جودة الخدمة المقدمة ، وبيروقراطية بعض القرارات الإدارية .... الخ ، وقد نجم عن ذلك العديد من النتائج والمظاهر السلبية كفاءة وانتاجية النفقة الحكومية ، ومن اهم تلك المظاهر ما يلى :

* وجود خلل نسبى فى توزيع المكون البشرى داخل قطاع الخدمة الصحية حيث يمثل هذا التوزيع فى صالح الأطباء البشريين وفى غير صالح هيئة التمريض بل أن هذا التوزيع معكوس الاتجاه مما نجم عنه وجود فائض العنصر الأول وعجز شديد فى حجم وكفاءة العنصر الثانى (هيئة التمريض والفنيين).

* عدم توافر عدد كبير من الأدوية والمنتجات الوسيطة المطلوبة خلال فترات طويلة من العام ، وقد أدى ذلك الى اعتماد الأطباء على انواع من الأدوية أقل فاعلية وكفاءة ووصف كميات للمرض أقل من الإحتياجات الفعلية لمواجهة المرض بفاعلية . وقد أثر ذلك سلباً على جودة وفاعلية الخدمة المقدمة.

* عدم توافر الأرصدة المالية اللازمة لإتمام عمليات صيانة الجهزة والمعدات الطبية وشراء قطع الغيار المطلوبة وفى التوقيت المناسب.

* كانت الشكوى الدائمة والمنتشرة بين المرضى هو ضعف شديد فى مستوى الخدمة المقدمة فى بعض المستشفيات ، وأن العديد من الأجهزة والمعدات الطبية الهامة معطلة لفترات طويلة مما يظطر القادرين منهم علىاستكمال العلاج ببعض المؤسسات العلاجية والمراكز الطبية الخاصة ومعاناة الفقراء بالتردد المستمر على المستشفيات والوحدات والمراكز الطبية دون الحصول على العلاج المناسب والمطلوب . ومن ناحية أخرى فقد كانت الإجابة السريعة لدى العديد من المسئولين التخفيف من حدة المشكلة والتعليل بعدم توافر الأرصدة المالية المطلوبة وبصفة خاصة ما يتعلق ببند الصيانة وشراء قطع الغيار والأدوية ... الخ.

٥- بإستقراء وتحليل مشكلة نقص الأدوية ووجود العديد من الأجهزة والمعدات الطبية بدون استخدام لفترات طويلة يتضح :

* أن جزءاً من المشكلة يرجع بالفعل الى الانخفاض الشديد فى الموارد المالية للباب الثانى فى الميزانية . حيث انخفضت تلك النسبة من ١٤٥ الى ١٣,٢٥٪ الى ١١٥ من إجمالى الميزانية خلال الأعوام ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠ على التوالى.

* ان جزءاً من المشكلة يرجع الى وجود عدد متزايد من محترفى المرض يترددون بصورة مستمرة على المستشفيات والوحدات الصحية ، رغبة فى الحصول على الأدوية المجانية للمتاجرة بها فى ظل الارتفاع الشديد فى أسعار الدواء ومجانية الخدمة الصحية المقدمة.

* ان جزءاً من المشكلة يرجع جزئياً الى عدم كفاءة العنصر البشرى الذى يتولى تشغيل الأجهزة والمعدات الطبية المتاحة . فقد اتضح أن نسبة عالية من الأعطال الفنية ترجع الى طريقة تشغيل واستخدام الأجهزة والمعدات . فالبرغم من أنها تتضمن درجة عالية من التكنولجيا ، إلا أن بعض العاملين عليها على درجة منخفضة من التعليم والتدريب ، مما تسبب فى زيادة نسبة الأعطال وتكرارها.

* أن جزءاً من المشكلة يرجع الى بيروقراطية القرارات الإدارية التنفيذية وخاصة عند المستويات الإدارية الوسطى . مما نجم عنه تأخير الاعتمادات المالية اللازمة للحصول على الأدوية والعقاقير الطبية ، والقيام بالصيانة اللازمة فى التوقيت المناسب وبطئ إجراءات الاستلام والتسليم ... الخ.

٦- نتيجة للمشاكل الإدارية والمالية والاختلال بين المكونات المختلفة للنفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية ، فقد انعكس ذلك بآثار سلبية على جودة الخدمة الصحية المقدمة ، وقيم مؤشرات الحالة الصحية والكفاءة ، فقد اتضح :

* انخفاض نسبة تشغيل الأسرة فى مستشفيات وزارة الصحة الى ما يعادل ٥٣,٧٪ عام ١٩٩٣ ، فى حين بلغت تلك النسبة ما يعادل ٦٣,١٪ فى مستشفيات التأمين الصحى.

* بلغ معدل دوران السرير فى مستشفيات وزارة الصحة ما يعادل ١٨,٣ مرة فى السنة ، فى حين يبلغ المتوسط العام ما يعادل ٣٥,٤ ، وفى المستشفيات الجامعية يبلغ هذا المعدل ما يعادل ٥١,٣ مرة ، ولكن يمكن تفسير الانخفاض الشديد فى هذه القيمة الى أن جزءاً كبيرا من مستشفيات وزارة الصحة متخصصة (الصدر ، النفسية ، الجزام) وبالتالى تطول فترة العلاج ويقل معدل دوران السرير.

* الانخفاض الشديد فى نصيب المستشفيات الحكومية التابعة لوزراة الصحة من العمليات الكبرى والبالغ عددها (٣٧,٩٣) عملية عام ١٩٩٣ ، حيث بلغ نصيبها ما يعادل (٦٧٨٤) عملية ، بنسبة ١٨,٣٪ فى حين بلغ نصيب المستشفيات الجامعية (٨٣٧٢) عملية بنسبة ٣٩,٤٪ من إجمالى العمليات.

ثانياً : نموذج الدراسة :

لاكتشاف العوامل المحددة للنفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية ويكون لها تأثيراً معنوياً ، وأيضاً تحديد أثر المكونات المختلفة للنفقة الحكومية (موارد بشرية ، مكونات وسيطة ، مكونات رأسمالية) على قيم بعض المؤشرات الصحية ، تم الاعتماد على نموذجين للدراسة :

أ- **النموذج الأول** : ويستهدف استكشاف محددات النفقة الحكومية الصحية فى محافظة الإسكندرية ، حيث تكون النفقة الحكومية متغيراً تابعا ، والعوامل المتوقع أن تؤثر عليها متغيرات مستقلة . وفى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة أمكن حصر عدد من المتغيرات الرئيسية يمكن أن يكون لها تأثيراً معنوياً على المتغير التابع . والعلاقة الدالية بينها وبين المتغير التابع توضحها المعادلة التالية :

ص = د ($س_{١}$ ، $س_{٢}$ ، $س_{٣}$ ، $س_{٤}$ ، $س_{٥}$ ، .... $س_{٩}$)

حيث ص تعبر عن قيمة النفقة الحكومية فى قطاع الصحة بالإسكندرية ، وتتضمن قيمة ثلاثة متغيرات $ص_{١}$ ، $ص_{٢}$ ، $ص_{٣}$ ، حيث تعبر عن الأجور والمرتبات (باب أول ميزانية) ، النفقات الجارية (باب ثانى من الميزانية) والمكون الرأسمالى ($ص_{٣}$ باب ثالث ميزانية) على التوالى ، (ص = $ص_{١}$ + $ص_{٢}$ + $ص_{٣}$).

أما المتغيرات المستقلة فى الدالة فإنها تشير الى :

س عدد السكان ، عدد العاملين بقطاع الخدمات الصحية ، عدد الخدمات المساعدة ، عدد السكان / ممرض ، عدد السكان / سرير ، معدل استخدام

الأسرة ، أيام العلاج بالمائة يوم ، معدل وفيات الرضع ، معدل الوفيات الخام.

على التوالى لكل من $س_{١}$ ، $س_{٢}$ ، $س_{٣}$ ، $س_{٤}$ ، $س_{٥}$ ، $س_{٦}$ ، $س_{٧}$ ، $س_{٨}$، $س_{٩}$.

ونتوقع وجود علاقة طردية بين ص وكل من $س_{١}$ ، $س_{٢}$ ، $س_{٣}$، $س_{٥}$ ، $س_{٦}$ ، $س_{٧}$ ، وعلاقة عكسية بين ص وكل من $س_{٤}$ ، $س_{٨}$ ، $س_{٩}$.

ب- النموذج الثانى :

فى هذا النوذج تم التعبيرعن مؤشرات انتاجية النفقة الحكومية $س_{٨}$، $س_{٩}$ كمتغيرات تابعة ، اما مكونات النفقة الحكومية ، فقد تم التعبير عنها كمتغيرات مستقلة حيث :

$$س_{٨} = د\ (ص_{١} ،\ ص_{٢} ،\ ص_{٣})\ ،\ س_{٩} = د\ (ص_{١} ،\ ص_{٢} ،\ ص_{٣})$$

والهدف من هذا النموذج هو تفسير الى اى مدى يمكن أن يؤثر كل مكون من مكونات النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية ،على مؤشرات الحالة الصحية وبصفة خاصة معدل الوفيات الخام ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع.

وقد حاول الباحث أن يختار تلك المتغيرات لتعبر ولو جزئياً عن انتاجية النفقة فى مجالى الطب الوقائى (معدل وفيات الأطفال الرضع)، والطب العلاجى (معدل الوفيات الخام) . وقد اعتمدنا على مجموعة من البيانات الإحصائية لسلسلة زمنية تتكون من مجموعة من المشاهدات تتعلق بالمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة خلال فترة زمنية من عام

١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٢ . وقد كان هناك العديد من المتغيرات التى لها تأثيراً مباشراً على النفقة الحكومية وإنتاجياتها فى قطاع الخدمات الصحية (كما اتضح فى المبحث السابق) إلا أنها لم تدخل فى نماذج الدراسة ، نظراً لعدم توافر بيانات كافية تتمشى مع طبيعة التحليل المستخدم.

ولتقدير معاملات النموذجين ، تم الاعتماد على الانحدار الخطى المتعدد ذى المراحل Stebwisse ، والانحدار البسيط فى النموذج الثانى ، – وفيما يتعلق بمشكلتى الامتداد الخطى (Multi Collineavrity) بين المتغيرات المستقلة ، والارتباط الذاتى Autocorrelation فقد تم الاعتماد على برنامج احصائى يسمح بإستبعاد المتغيرات المستقلة التى توجد بينها علاقة إحلالية أو تكاملية بصورة تلقائية ، من خلال طريقة Stebwisse ، وأيضاً من خلال فحص بيانات مصفوفة معاملات الارتباط . كما تم الاعتماد على جداول دربان واتسون (D.W) لاستبعاد ومواجهة للارتباط الذاتى.

وفيما يلى استعراض لنتائج النماذج المستخدمة.

أولاً : نتائج النموذج الأول :

تم الاعتماد على كل من أسلوب الانحدار الخطى المتعدد ذى المراحل ، وأسلوب التحليل اللوغاريتمى المزودج ، وذلك لتحديد أهمية العوامل المحددة والمؤثرة على النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية.

وقد كانت الصياغة القياسية المستخدمة هى :

ص = أ + ب١س١ + ب٢س٢ + ... + ب ن س ن + د (متغير عشوائى)

لو ص = أ + ب$_{١}$ لو س$_{١}$ + ب$_{٢}$ لو س$_{٢}$ + ... ب$_{ن}$ لو س$_{ن}$ + د (متغير عشوائى)

وقد كانت نتائج المحاولات كالآتى :

١- اعتماداً على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد ، وفى ضوء البيانات والمعلومات المتاحة عن قطاع الخدمات الصحية بالإسكندرية ، تم إدخال تسعة متغيرات مستقلة يعتقد الباحث بإمكانية تأثيرها على النفقة الحكومية . وقد أسفرت نتائج التحليل عن وجود معاملات ارتباط قوية بين سبعة متغيرات مستقلة منها ومن ثم تم استباعدهم كمحددات للنفقة الحكومية على متغيرين مستقلين فقط هما س$_{١}$ ، س$_{٧}$. وبعد التأكد من جودة التقديرات ، فإن معادلة الإنفاق المقدرة أخذت الصياغة التالية :

ص = - ١٢٤٣١٠,٢ + ٥٨,١٩ س$_{١}$ - ٠,٠٨٣ س$_{٧}$

وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المدرجة فى الدالة السابقة قادرة على تفسير ٩٦٪ تقريباً من المتغيرات فى الإنفاق الحكومى - كما اتضح من نتائج مصفوفة الارتباط أن معامل الارتباط بين ص ، س$_{١}$ قوى وموجب ويبلغ ٠,٩٧٦ أما معامل الارتباط بين ص ، س$_{٧}$ ضعيف وموجب حيث تبلغ قيمة معامل الارتباط ٠,٠١ وبمعامل خطأ مرتفع نسبياً.

ويتضح من المعادلة التقديرية السابقة أن المتغير المستقل س$_{١}$ والذى يرمز الى عدد السكان له تأثير معنوى على المتغير التابع ، حيث من المتوقع أن يصاحب تغير عدد السكان بوحدة واحدة تغير فى النفقة الحكومية وفى نفس الاتجاه بمقدار (٥٨) وحدة تقريباً ، بينما يصاحب

تغيير أيام العلاج بالمائة يوم (س٧) بوحدة واحدة زيادة النفقات الحكومية بمقدار ضئيل جدا بما يعادل ٠,٠٨٣ وتفسيرنا لهذا التأثير الضعيف للمتغير (س٧) وجود نسبة تشغيل ضعيفة للأسرة المتاحة ، وبالتالى فإن زيادة أيام العلاج لن يؤثر كثيراً على النفقة الحكومية وخاصة فى ظل مشكلة نقص الأدوية ويعكس أيضاً ضآلة البند الثانى من الميزانية كما سبق.

٢- اعتماداً على أسلوب الانحدار البسيط حاول الباحث أن يقيس تأثير بعض المتغيرات المستقلة كل على حدة على المتغير التابع ، وذلك بناءاً على نتائج معاملات الارتباط التى أظهرتها مصفوفة الارتباط فى المحاولة السابقة - وقد أسفرت هذه المحاولات عن :

* اتضح ان أفضل تمثيل للعلاقة بين ص ، س١ هى العلاقة الخطية ، وبافتراض أن س١ هو المتغير الوحيد المستقل فى الدالة ، حيث تحققت جودة عالية فى مقدرة النموذج على التقدير . وقد كانت نتائج التقدير الصياغة التالية .

ص = - ١٣٨٩٨٤ + ٥٦,٩ س١

حيث اتضح أن التغير فى عدد السكان قادر على تفسير ٩٣٪ من التغيرات فى حجم النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية بالإسكندرية، ومن وجهة نظر الباحث أن الأهمية النسبية الكبيرة لعدد السكان كمتغير تفسيرى ، فى كافة المحاولات التى تمت ترجع الي ان عدد السكان يتم الاعتماد عليه فى حساب العديد من المؤشرات الصحية مثل عدد السكان / طبيب ، السكان / ممرض ، والسكان / خدمات مساعدة ... الخ.

* اتضح ان افضل تمثيل للعلاقة بين ص ، $س_2$ فى معادلة الانحدار البسيط هى العلاقة غير الخطية ، حيث تتحقق جودة أعلى للنموذج ، ومن ثم تم الاعتماد على أسلوب الانحدار اللوغاريتمى متعدد المراحل ، والذى اتضح منه أن هيئة التمريض قادرة على تفسير ٣٣٪ من التغير فى النفقة الحكومية . وقد كانت الصياغة الملائمة لدالة الانحدار هى :

$$ص = ١٣,٠٨ + ٠,٣١ \text{ لو } س_2$$

* اتضح أن تمثيل العلاقة بين ص ، س٤ كمتغير مستقل ، يمكن ان يتحقق من خلال الدالة التربيعية ، وقد كانت الدالة المقدرة على النحو التالى :

$$ص = ٢١١٣٦٦,٩ - ٤٧٨,٤ \, س_4 = ٠,٢٨ \, س_4^2$$

وقد اوضح تحليل الارتباط عن وجود علاقة ارتباط عكسية بين ص ، س٤ وهذا يتفق مع التوقعات النظرية - فكلما انخفض معدل السكان / ممرض كلما زادت النفقة الحكومية والعكس صحيح - فإنخفاض هذه النسبة يستلزم زيادة عدد هيئة التمريض والمساعدين ، ومن ثم الأجور المدفوعة ، وكذلك زيادة نفقات التدريب . وقد اتضح أن هذا المتغير قادر على تفسير ما يعادل ٦٣٪ تقريباً من التغيرات فى النفقة الحكومية.

ثانياً : نتائج النموذج الثانى :

ولتحليل أثر الانفاق الحكومى على مؤشرات الرعاية الصحية المقدمة من خلال مستشفيات ومراكز مديرية الشئون الصحية ثم اعتبار المتغيرات الخاصة بهذه المؤشرات على أنها متغيرات تابعة وليست مستقلة

كما كانت فى النموذج السابق ، والإنفاق الحكومى بمكوناته المختلفة متغير تابع.

وفيما يلى نتائج بعض المحاولات فى هذا المجال :

١- بافتراض أن $س_{٨}$ فى ($ص_{١}$ ، $ص_{١}$ ، $ص_{١}$) حيث تكون الصياغة القياسية لهذه الدالة هى : $س_{١} = أ + ب_{١}ص_{١} + ب_{٢}ص_{٢} + ب_{٣}ص_{٣}$

واعتماداً على أسلوب الانحدار المتعدد ، وبعد إجراء الإختبارات الإحصائية اللازمة ، اتضح وجود علاقة ارتباط عكسى بين $س_{٨}$ (معدل وفيات الأطفال الرضع) وبين كل من المنفق على الموارد البشرية $ص_{١}$، الإنفاق الجارى $ص_{٢}$ ، والإنفاق الرأسمالى $ص_{٣}$ ، وهذا ما يتفق مع التوقعات النظرية كما تعكسها النظرية الاقتصادية ، فمن المتوقع أن يصاحب أى زيادة فى مكونات النفقة الحكومية انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع والعكس صحيح . كما اتضح الأهمية النسبية المرتفعة لـ $ص_{١}$ (مقارنة بـ $ص_{١}$ ، $ص_{٣}$) فى التأثير على قيمة هذا المؤشر ، وهذا يعطينا دلالة ومؤشر على اهمية الباب الثانى من الميزانية والمخصص لشراء العقاقير الطبية والأدوية والتطعيمات .. الخ ، فى التأثير على انتاجية النفقة العامة استناداً على مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع.

وقد حاول الباحث معالجة العلاقة بين معدل وفيات الأطفال الرضع وبين المكونات المختلفة للنفقة الحكومية استناداً الى أسلوب تحليل الانحدار البسيط . وقد أسفر التحليل عن النتائج التالية :

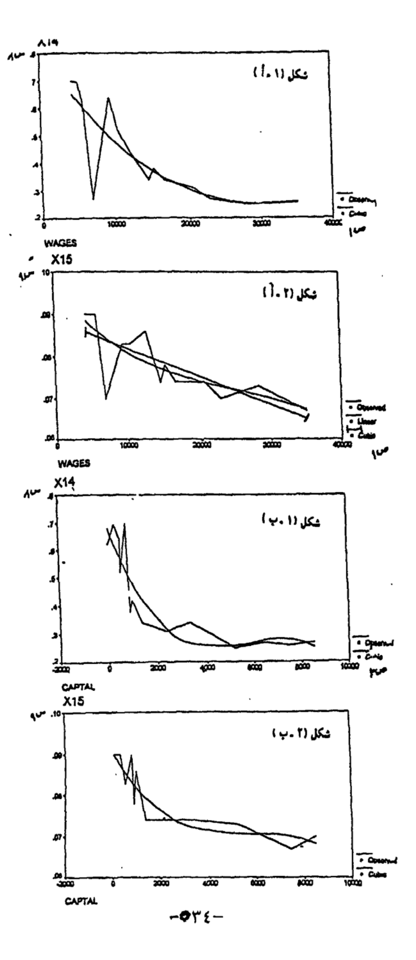
* اتضح أن أفضل علاقة بين معدل الوفيات من الأطفال الرضع ($س_{٨}$) وبين ($ص_{١}$) هى العلاقة التكعيبية ويوضح ذلك الشكل البيانى

رقم (١-أ). كما أن ($\text{ص}_{١}$) كمتغير مستقل يمكن أن يفسر ما يعادل ٥٧٪ من التغير فى معدل وفيات الأطفال الرضع. أما تحليل الارتباط فقد أوضح وجود علاقة عكسية بين ($\text{س}_{٨}$) و ($\text{ص}_{١}$) وإن كانت هذه العلاقة ضعيفة نسبياً . وقد اتخذت الدالة المقدرة الشكل التالى :

$$\text{س}_{٨} = \text{٠,٨٣} - \text{٠,٤٤}\ \text{ص}_{١} + \text{١,٠٦}\ \text{ص}_{١}^{٢} - \text{٧,٤}\ \text{ص}_{١}^{٣}$$

ومن ناحية أخرى اتضح وبنفس الطريقة أن أفضل تمثيل للعلاقة بين (س٨ ، ص٣) هو الدالة التكعيبية . ويوضح ذلك الشكل البيانى رقم (١-ب) وقد كانت صياغة الدالة المقدرة كالآتى :

$$\text{س}_{٨} = \text{٠,٦٨٨} - \text{٠,٠٠٢}\ \text{ص}_{٣} + \text{٤,٦}\ \text{ص}_{٣}^{٢} - \text{٢,٦٨}\ \text{ص}_{٣}^{٢}$$



شكل (١ـ أ)
WAGES
X15
شكل (٢ـ أ)
Observed
Linear
Cubic
WAGES
X14
شكل (١ـ ب)
Observed
CAPTAL
X15
شكل (٢ـ ب)
Observed
Cubic
CAPTAL

أما بالنسبة لعلاقة الإرتباط بين $ص_{١}$ ، $س_{٩}$ فقد اتضح وجود علاقة عكسية قوية نسبياً . وقد كانت الدالة المقدرة هى :

$$س_{٨} = ١,٠٨٤ - ٠,٠٠٣ ص_{٢} + ٣,٣٧ ص_{٢}^{٢} - ٩,٦٤ ص_{٢}^{٣}$$

كما ان معامل التحديد يبلغ (٩١٪) ، وهذا يعنى أن المكون الوسيط من النفقة الحكومية على قطاع الخدمات الصحية فى الإسكندرية يفسر ٩١٪ من التغيرات فى معدل وفيات الأطفال الرضع . وهذا يعكس الدور الذى يمكن أن يمارسه الطب الوقائى فى التأثير على مؤشر الأطفال الرضع.

* اتضح ان أفضل تمثيل للعلاقة بين معدل الوفيات الخام ($س_{٩}$) والنفقة الصحية هو الدالة التكعيبية . وبنفس الطريقة السابقة تم تحليل العلاقة بين كل مكون من مكونات النفقة الصحية و$س_{٩}$ ، وبافتراض ان العلاقات تمثلها دوال تكعيبية . وكما يوضحها شكل رقم (٢-أ) (٢-ب) وقد كانت نتائج التحليل كالاتى :

* اتضح وجود علاقة عكسية بين النفقة الحكومية على الموارد البشرية ($ص_{١}$) ومعدل الوفيات الخام ، كما أن ٤٩٪ من التغيرات فى قيمة هذا المؤشر يمكن تفسيرها من خلال التغيرات فى الأجور ، بافتراض أن الأجور هى المتغير المستقل الوحيد فى الدالة وقد اتخذت الدالة . المقدرة الصيغة التالية :

$$س_{٩} = ٠,٠٩ - ٠,٠٩ ص_{١} + ٦,٦٩ ص_{١}^{٢} - ٨,٧٣ ص_{١}^{٣}$$

* اتضح وجود علاقة عكسية بين النفقة الحكومية على المكونات الوسيطة (ص٢) ومؤشر الوفيات الخام . كما أن ٨٢٪ من التغيرات في المتغير التابع (س٩) يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في ص١.

* اما بالنسبة للعلاقة بين س٩ ، ص٣ ، فقد اتضح ان المكون الاستثمارى يستطيع تفسير ما يعادل (٧٧٪) من التغيرات فى معدل الوفيات الخام . وبمقارنة أثر كل من المكون البشرى ، المكون الوسيط ، والمكون الاستثمارى فى النفقة الحكومية على قطاع الخدمات الصحية فى الإسكندرية يتضح : ان العنصر الفعال فى التأثير على هذا المعدل هو المكون الوسيط . وتفسير ذلك انخفاض نسبة المخصص من الميزانية العامة لهذا البند مما نجم عنه وجود عجز كبير فى الأدوية المتاحة والعديد من المنتجات الوسيطة الأخرى.

كما اتضح أيضاً أن المكون البشرى أقل مكونات النفقة تأثيراً على مؤشر الوفيات الخام ، وتفسير ذلك أيضاً وجود فائض كبير فى الموارد البشرية المستخدمة داخل هذا القطاع ، مما أضعف من تأثيرها على مؤشرات الخدمات الصحية حيث يتضمن هذا الفائض خللاً توزيعياً فى مكونات الموارد البشرية (أطباء ، صيادلة ، فنيين ، هيئة تمريض ، ... ، الخ).

* قام الباحث بعدة محاولات أخرى لتوضيح آخر وبنفس الطريقة السابقة لتوضيح أثر النفقة الحكومية فى قطاع الخدمة الصحية على المؤشرات التالية :

عدد السكان / طبيب ، عدد السكان / ممرض،

عدد السكان / ممرض، عدد السكان / سرير ،

حيث افترض أن النفقة الصحية هى المتغير المستقل ، بينما المؤشرات السابقة هى المتغيرات التابعة.

واستناداً الى تحليل الانحدار البسيط تم الوصول الى عدد من النتائج من بينها:

- وجود علاقة عكسية بين إجمالى النفقات الحكومية على المستشفيات والمراكز الصحية بمحافظة الإسكندرية كمتغير مستقل ، وعدد السكان لكل طبيب . وقد اتضح أفضل تمثيل للعلاقة بين هذين المتغيرين هى العلاقة غير الخطية ، وقد تم الاعتماد على أسلوب التحليل اللوغاريتمى المزدوج واتضح ان هذا المتغير (النفقات الحكومية الصحية) يستطيع تفسير ما يعادل ٣١٪ من التغير فى مؤشر عدد السكان / طبيب.

- وجود علاقة عكسية بين النفقات الحكومية على الصحة كمتغير مستقل ، ومؤشر عدد السكان / ممرض . وهذا يتفق مع التوقعات النظرية، فمع كل زيادة فى إجمالى النفقات الحكومية على قطاع الصحة من المتوقع زيادة فى عدد هيئة التمريض والمساعدين . ومن ثم تنخفض قيمة هذا المؤشر والعكس صحيح . وقد اتضح أن العلاقة المناسبة هى علاقة غير خطية ، واعتماداً على أسلوب التحليل اللوغاريتمى المزدوج تم تقدير معلمات الدالة . وقد اتضح ان معامل التحديد يبلغ ما يعادل ٤١٪ . وهذا يعنى ان النفقات الصحية الحكومية قادرة على تفسير ٤١٪ ، من المتغيرات فى قيمة هذا المؤشر . وبالرغم من وجود العديد من المحاولات الأخرى التى قام الباحث بإعدادها وتحليلها استناداً الى العديد من النماذج القياسية الأخرى ، إلا ان ضعف النتائج وعدم توافر البيانات الإحصائية

لسلسلة زمنية مناسبة عن بعض المتغيرات التى لها تأثيراً على النفقة الحكومية وانتاجيتها . فقد اكتفى الباحث بما سبق تحليله.

من التحليل القياسى السابق نستطيع أن نصل الى عدد من النتائج تتعلق باستخدامات النفقة الحكومية ، وإنتاجياتها داخل قطاع الصحة بالإسكندرية وهى :

١- ان عدد السكان هو العامل الرئيسى المؤثر على حجم النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية.

٢- أن المكون الوسيط فى النفقة الحكومية من اهم العوامل المؤثرة على إنتاجية النفقة الحكومية ، يليه المكون الإستثمارى ثم المكون البشرى وهذه النتيجة يمكن قبولها وتبريرها فى ضوء ما أسفر عنه الواقع التطبيقى . وتفسيرها فكما اتضح.

ان نسبة المخصص من الموازنة على كل من المكون الوسيط والرأسمالى منخفض للغاية ولا يتمشى مطلقاً مع اعتبارات تحقيق كفاءة النفقة واعتبارات كفاءة الخدمة الصحية المقدمة.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

في ضوء ما سبق تحليله ودراسته في المبحثين الأول والثاني يمكن صياغة عدداً من النتائج والتوصيات تتعلق بإنتاجية النفقة العامة في قطاع الخدمات الصحية في الدول النامية بصفة عامة وفي محافظة الإسكندرية بصفة خاصة ، وفيما يلي عرض موجز وسريع لها .

أولاً : نتائج الدراسة :

١- بالرغم من وجود اختلاف كبير في قيم مؤشرات الحالة الصحية بين الدول المتقدمة والدول النامية (العمر المتوقع عند الميلاد ، معدل وفيات الأطفال الرضع ، وفيات الأطفال تحت عمر خمس سنوات ، .... إلخ) إلا انها شهدت تحسناً كبيراً في الدول النامية في خلال الثمانينات وأوائل التسعينيات . وقد امتد هذا التفاوت بين الدول النامية بعضها البعض لاختلاف العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحالة المرضية .... الخ ، كما انعكس هذا التفاوت بتفاوت مقابل في انتاجيته النفقة العامة داخل قطاع الخدمات الصحية.

٢- ان التحسن الواضح في قيم المؤشرات الصحية بالعديد من الدول النامية والذي تحقق في السنوات الأخيرة يرجع في غالبية الى التقدم والتحسن الكبير في إنتاجية النفقة الحكومية في مجال الطب الوقائي ، حيث حققت برامجه العديد من النتائج الإيجابية الملموسة . وبالرغم من انتشار خدمات الطب الوقائي في العديد من الدول النامية واتساع نطاقها، فما زال هناك ما يعادل (١٠) مليون طفل سنوياً يتعرضون

لخطر الموت من امراض سوء التغذية ، وحتى إذا تم علاجهم ، فإن استمرار سوء التغذية سيظل سبباً مباشراً لوفاة ما يعادل ٤٦,٢٪ من الأطفال دون سن الخامسة.

٣- أن ظروف التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تعانى منها الدول النامية ، قادرة على تفسير الفجوة الصحية الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية . وقد انعكست هذه الظروف بصورة مباشرة وواضحة على الأوضاع الصحية فى الدول النامية الفقيرة. فقد اتضح وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى الدخل القومى وطريقة توزيعه والمستوى الصحى الذى ينعم به أفراد المجتمع . فالبرغم من حدوث مكاسب صحية فى الدول النامية التى حققت معدلات تنمية بطيئة ، إلا ان تلك المكاسب اقل بكثير من مكاسب صحية تحققت فى دول أخرى حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً . فهناك علاقة ارتدادية بين المستوى الصحى ومعدل النمو المتحقق - فالمعدل البطئ للنمو ينعكس بآثار سلبية حادة على الحالة الصحية - كما أن الحالة الصحية السيئة تنعكس بآثار سلبية مضاعفة على معدلات التنمية المتحققة.

٤- قامت العديد من الدول النامية بتخصيص جزءاً ضخماً من ميزانيتها الصحية لتجهيز المستشفيات التخصصية فى المدن الكبرى بأحدث تكنولوجيا طبية ، دون مراعاة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومدى إمكانية الاستفادة بها . وفى نفس الوقت فإن الوحدات والمراكز الصحية بالمناطق الريفية والمدن الصغيرة لم يتوافر لها الحد الأدنى من التجهيزات اللازمة لمواجهة الحالات المرضية العادية وبعض حالات الطوارئ . بل ان هناك آلاف من سكان المناطق والأقاليم الريفية يواجهون الموت نتيجة لعدم توافر العقاقير الطبية والتطعيمات ذات

التكلفة المنخفضة . وقد انعكس ذلك بالعديد من الآثار السلبية على انتاجية وكفاءة النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية.

٥- بالرغم من أن تجهيز المستشفيات التخصصية تم بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية ، إلا ان غالبية هذه التجهيزات لم يتم استغلالها بكفاءة، بل كانت الاستفادة منها محدودة للغاية لوجود العديد من المشاكل الفنية والمالية ، مما جعل استثمار المال العام بها مفرطاً وشبه عقيم من وجهة نظر المجتمع.

٦- وجود خلل تخصيصى واضح فى النفقة الحكومية ليس فقط بين مكوناتها المختلفة بل أيضاً بين المناطق والأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد . وقد تمثلت مظاهر هذا الخلل فى انخفاض عدد المستفيدين بالخدمة الصحية وانحصارهم فى عدد محدود من سكان المدن الكبرى، كما انخفضت نسبة إشغال الأسرة وزادت مدة انتظار الحصول على الخدمة الطبية فى الأقاليم والمناطق الريفية.

٧- ساهم النمط التوزيعى والتخصصى السائد فى العنصر البشرى كمكون للنفقة الصحية فى تخفيض انتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمة الصحية حيث يوجد خلل واضح فى توزيع القوى البشرية فى قطاع الخدمات الصحية ليس فقط بين الوظائف المختلفة بل وبين المناطق والأقاليم المختلفة حيث يزيد تركيز الأطباء والإخصائيين والاستشاريين فى المناطق الحضرية ، وقد تنعدم فرص وجودهم فى بعض المناطق الريفية ، وبالإضافة الى ذلك كانت هناك مبالغة فى وصف الأدوية والاعتماد على الأدوية ذات الأسعار المرتفعة بالرغم من توافر بدائلها الأرخص، نظراً لنقص المعلومات الدوائية لديهم ، والاعتماد على

إجراءات طبية غير مجدية ، القيام بأعمال ومهام لا تتناسب مع المؤهلات العلمية والخبرات المطلوبة ، وجود فائض عرض من الخدمات الطبية فى مناطق معينة وقصور شديد فى عرض تلك الخدمات فى مناطق أخرى.

٨- بالرغم من انخفاض معدل الأسرة / سكان فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة إلا ان نسبة إشغال تلك الأسرة كانت منخفضة للغاية فى العديد من الدول النامية، نظراً للخلل فى توزيع تلك الأسرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث كانت فى صالح الأولى وفى غير صالح المناطق الثانية.

٩- اتضح فى بعض الحالات وجود إسراف فى استخدام الأسرة المتاحة فى المستشفيات التخصصية ، لوجود بعض الأنظمة المالية الحكومية والتى تستلزم نسبة إشغال عالية من الأسرة للحصول على نسبة تخصيص أعلى من الموازنة . وقد نجم عن ذلك ليس فقط إفراط فى استخدام الأسرة المتاحة بل أيضاً إفراط فى استخدام الأدوية والمكون الوسيط دون مبرر كاف.

١٠- وجود عدم كفاءة واشح فى استخدام المنتجات الوسيطة بصفة عامة والأدوية منها بصفة خاصة . فقد اتضح أن عدم الكفاءة فى استخدام الأدوية يبدأ بأنظمة الشراء ماراً بطرق وأنظمة التسليم والتسلم والتخزين والتوزيع ليصل الى طريقة اختيار الطبيب له فى علاج المرضى ، ويمتد أيضاً الى طريقة استعماله من قبل المرضى أنفسهم.

١١- ازدياد معدل هجرة الموارد البشرية الماهرة من قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية الى الدول المتقدمة . وقد انعكس ذلك بالعديد من الآثار السلبية ليس فقط على مستوى قطاع الصحة بل على المستوى القومى . فالدول النامية استمرت فى الإنفاق على العمالة الطبية المهاجرة لتعليمها وتدريبها مدة لا تقل عن خمسة عشرة عاماً دون ان تحصل على مردود لتلك النفقة ، على أمل أن يساهم هذا المردود فى تنمية وتطوير المجتمع فى المستقبل ، وعندما يبدأ المجتمع فى جنى ثمار غرسه تغادر تلك العمالة الى الدول المتقدمة لتنعم بأجور ثمار الدول النامية دون ان تتكبد آية نفقات فى إعدادها وتجهيزها.

١٢- يعانى قطاع الخدمات الصحية الحكومية بمحافظة الإسكندرية من مشاكل عديدة من اهمها :

* انخفاض نسبة تشغيل الأسرة فى المستشفيات الحكومية.
* وجود نسبة أعطال عالية فى الأجهزة والمعدات الطبية المتاحة.
* انخفاض فى جودة الخدمة الطبية المقدمة.
* عدم توافر عدد كبير من الأدوية والمنتجات الوسيطة خلال فترات طويلة من العام.
* عدم توافر الأرصدة المالية اللازمة لإتمام عمليات صيانة الأجهزة وشراء قطع الغيار المطلوبة وفى التوقيت الملائم ، حيث يوجد نقص شديد فى مخصصات الباب الثانى من الميزانية.

* عدم كفاءة العنصر البشرى الذى يتولى تشغيل الأجهزة والمعدات الطبية مما تسبب فى زيادة نسبة الأعطال وتكرارها.

* بيروقراطية العديد من القرارات الإدارية التنفيذية وخاصة عند مستويات الإدارة الوسطى.

* تسيب فى أنظمة الرقابة سواء فى مجال الأدوية أو فى مجال الحضور والانصراف فى غالبية المناطق الطبية بالإسكندرية. وأصبح استمرار العامل فى عمله فى أوقات العمل الرسمية هو الاستثناء ، وتغيبه طوال اليوم باستثناء أوقات الحضور والانصراف هو القاعدة.

* قصور شديد فى المعلومات المتوافرة عن الخدمات الصحية المقدمة بصفة عامة وفى الإسكندرية بصفة خاصة.

١٣- وجود خلل نسبى فى توزيع المكون البشرى داخل القطاع الحكومى للخدمات الصحية بمحافظة الإسكندرية ن حيث يميل التوزيع فى صالح الأطباء البشريين وفى غير صالح هيئة التمريض، وهذا التوزيع يمثل نمطاً معكوساً لنمط التوزيع المتعارف عليه دولياً.

١٤- اتضح من التحليل القياسى عن محددات النفقة الحكومية وانتاجيتها فى قطاع الخدمات الصحية بالإسكندرية . ان عدد السكان هو العامل الرئيسى المؤثر فى حجم النفقة الحكومية ، كما أن المكون الوسيط للنفقة الحكومية يعد من أكثر العوامل المؤثرة على انتاجية النفقة الحكومية.

ثانياً : توصيات الدراسة :

اتضح مما سبق أن قطاع الخدمات الصحية بالدول النامية بصفة عامة وفى محافظة الإسكندرية بصفة خاصة يواجه العديد من المشاكل والصعوبات الإدارية والفنية والمالية ، انعكست بآثار سلبية مباشرة وغير مباشرة على جودة الخدمة الصحية المقدمة وكفاءة وانتاجية النفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية ، وسعياً فى مواجهة هذه المشاكل والسعى نحو الكفاءة فى استخدام النفقة الحكومية وزيادة انتاجيتها من خلال تقديم خدمة صحية على درجة عالية من الجودة ، لأكبر عدد ممكن من المستفيدين وبأقل قدر ممكن من التكاليف ، توجد عدد من التوصيات والاقتراحات من بينها :

١- إعادة النظر فى مخصصات الموازنة العامة لقطاع الخدمات الصحية، وبما يسمح بإعادة توزيع هذا المخصص بين المكونات المختلفة للخدمة الصحية (موارد بشرية ، منتجات وسيطة ، منتجات رأسمالية ، طب علاجى ، طب وقائى ، ... الخ) وبين المناطق والأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد ، وفقاً للعائد أو المردود الاجتماعى المتحقق ، وسعياً فى تحقيق ذلك فإن الأمر يستلزم :

أ- تقييم المردود أو العائد الاجتماعى لكل مكون من مكونات النفقة الصحية ، أو على الأقل تحديد مؤشرات عامة عن هذا العائد.

ب- تقييم المردود أو العائد الاجتماعى للأنشطة والتخدلات الصحية فى المناطق الجغرافية المختلفة - او على الأقل تحديد مؤشرات عامة عن انتاجية هذه التدخلات فى مختلف المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد.

جـ- تقييم الأساليب والطرق المختلفة لتقديم الخدمة الصحية ، وتحديد مدى ملائمة كل منها فى تقديم الخدمة الصحية الفعالة.

ومما ينبغى الإشارة إليه هنا أن تكلفة ومنفعة التدخلات الصحية المختلفة ومن ثم مردودها الاجتماعى لن يكون نمطياً بين الدول النامية ، بل لن يكون نمطياً داخل البلد الواحد بين الفترات الزمنية المختلفة . فالتدخل الصحى الذى يعد فعالاً وأكثر مردودية فى بلد ما لن يكون كذلك بالضرورة فى دولة أخرى ، بل لنفس الدولة من إقليم لآخر ولنفس الإقليم من فترة زمنية الى أخرى . وقد أوضح تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٣ أن نجاح الدول النامية فى تطبيق ما يعادل (٢٠) تدخلاً صحياً أكثر مردودية للتكاليف كفيل بالقضاء على أكثر من ٤٠٪ من العبء الإجمالى للمرض.

٢- يتعين أن تكون نقطة البداية فى تقييم المردود الاجتماعى للتدخلات الصحية المختلفة فى العديد من الدول النامية وبصفة خاصة منخفضة الدخل منها هو الاسترشاد بنتائج بعض الدراسات التى تمت فى هذا المجال والتى أوردها تقرير عن التنمية لعام ١٩٩٣ . فاستقراء نتائج الحزمة الصحية Health Package التى أوصى بها تقرير التنمية ، والاسترشاد بها فى تحديد أولويات التدخلات الصحية يمكن ان يساهم بفاعلية فى زيادة كفاءة وانتاجية النفقة العامة فى قطاع الخدمات الصحية ، وقد أوضح التقرير أن حزمة الحد الأدنى للخدمات الصحية التى تستطيع معظم البلدان النامية تحمل تكاليفها بنفس المستويات الحالية للإنفاق على الصحة من شأنها تقليل عبء المرض بنسبة تزيد قليلاً عن ٣٠٪ فى البلدان منخفضة الدخل . ومن ناحية أخرى فإن المضمون الدقيق لحزمة الحد الأدنى سوف يتوقف على الأوضاع المرضية السائدة داخل كل دولة ، اما عدد التدخلات الصحية داخل كل

حزمة سوف يتوقف على حجم الموارد التى سوف يتم تخصيصها من الموازنة العامة.

٣- ضرورة تحقيق التوازن النسبى بين مخصصات الأنشطة الصحية الوقائية والأنشطة العلاجية وبما يسمح بزيادة النصيب النسبى للأنشطة الأولى وزيادة اتساع نطاقها لتشمل مجموعات اكبر من المناطق الريفية – لما تتمتع به هذه الخدمات من مردود اجتماعى أعلى نسبياً . وقد اتضح أن التدخلات الصحية التى تتضمن مردودية أعلى للنفقة الصحية فى غالبية الدول النامية وبصفة خاصة الدول منخفضة الدخل منها تتضمن :

* التدخلات الصحية التى تهدف الى الحد من امراض الطفولة تحت سن خمس سنوات مثل البرنامج الموسع للتحصين ، برنامج الصحة المدرسية ، تنظيم الأسرة ، علاج الطفل المريض ، الرعاية قبل الولادة وبعدها.

* بالنسبة للبالغين فإن التصدى لثلاثة عوامل رئيسية (تسبب اخطاراً جسيمة فى العديد من الدول النامية) يمكن أن يحقق مردوداً اجتماعياً مرتفعاً نسبياً ، وهى " عدوى التدرن الرئوى (السل) ، السلوك الجنسى الخطر ، وتدخين التبغ وسرطان الرئة ، وبصفة عامة وفى غالبية الدول النامية فإن أكثر التدخلات الصحية مردودية اجتماعياً إما وقائية فى طبيعتها أو تندرج تحت فئة الرعاية الأولية (برامج الحد من سوء التغذية فى الطفولة ، برامج الحد من الوفيات بسبب الأمراض المعدية ، برامج توعية الأم فى رعاية الأطفال والحد من العدوى).

٤- بالنسبة للعديد من الدول النامية فى أفريقيا وآسيا حيث يشكل الطب التقليدى جزءاً هاماً من نظاماً الرعاية الصحية ، فإن الوسائل الفعالة لزيادة انتاجية النفقة الصحية يستلزم ضرورة زيادة المخصص من الموازنة العامة لتطوير الطب التقليدى بدلاً من السعى لإحلاله بتكنولوجيا الطب الحديث - فالتوسع فى تدريب وتعليم القابلات والممارسين التقليديين يمكن أن يحقق نتائج فعالة وسريعة تتعلق بجودة الخدمة الصحية وكفاءة وفاعلية النفقة الحكومية.

٥- نظراً لوجود العديد من المشاكل الإدارية والفنية ، وانتشار بيروقراطية الأداء الحكومى داخل العديد من الوحدات الحكومية الصحية ، وانتشار العديد من المظاهر السلبية داخل هذا القطاع ، فإننا نوصى بضرورة دراسة إمكانية تحويل المؤسسات الحكومية فى مجال الصحة الى مؤسسات شبه مستقلة أو مشروعات عامة تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الإدارى والمالى يسمح لها بالقضاء على بعض مظاهر التسيب والاختلال داخل هذا القطاع- ويقلل من معدلات الهجرة المتحققة ، بل يمكن لهذه الوحدات أن تتعاقد مع وحدات القطاع الخاص فى إدارة المستشفيات. وتقديم الخدمات المساعدة - وبصفة خاصة صيانة الجهزة والمعدات الطبية ، والنظافة ، والغذاء ، ... إلخ . فمما لا شك فيه أن الاعتماد على القطاع الخاص سوف يمثل وفراً كبيراً فى النفقة العامة ويؤدى الى زيادة كبيرة فى جودة الخدمة الصحية.

٦- يتعين إعادة النظر فى النظم التى تعتمد عليها حكومات الدول فى شراء الأدوية والمنتجات الوسيطة ، وطريقة تخزينها وتوزيعها بل وطريقة استخدامها من قبل المرضى انفسهم . وفى هذا المجال يمكن

الاسترشاد ببعض قوائم الأدوية التى يتم إعدادها من قبل بعض المؤسسات الدولية.

٧- فيما يتعلق بمحافظة الإسكندرية فإن السعى لتحقيق الكفاءة الحكومية وزيادة انتاجيتها والحصول على جودة عالية فى الخدمة الصحية المقدمة يستلزم تنفيذ عدد من التوصيات والاقتراحات من بينها :

أ- ضرورة إعادة النظر فى النظام الحالى لإدارة المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية وبما يسمح بإعادة تشكيله وتنظيمه لتحقيق :

* القضاء على بيروقراطية الأداء الحكومى فى المستشفيات والوحدات الصحية من خلال منحها قدراً من الاستقلال المالى والإدارى ، ومن ثم مزيداً من الحرية فى اتخاذ القرارات التنفيذية.

* الانضباط داخل المستشفيات والوحدات الصحية مع وجود رقابة صارمة وفعالة على أنظمة الحضور والانصراف وصرف الأدوية وتخزينها ... الخ.

* وضع نظام فعال فى اختيار القيادات الإدارية والتنفيذية - يسمح باختيار القيادات القادرة على اتخاذ القرارات التنفيذية الملائمة وفى التوقيت المناسب ، وذلك لمواجهة أى ظروف أو مشاكل طارئة ، وحيث أن معظم هذه القيادات من الأطباء والفنيين فإن الأمر يستلزم إمدادهم المستمر بالأساليب العلمية الحديثة فى الإدارة ، وبالتالى لا تقتصر الدورات التدريبية للحصول على الدرجات الوظيفية الأعلى فقط.

ب- يتعين أن يتم النظر الى ان تطوير الخدمة الصحية الحكومية وزيادة كفاءة وانتاجية النفقة العامة ، يتحقق جزءاً كبيراً منه من خلال إعادة توجيه النفقة الحكومية بين استخداماتها المختلفة وفقاً للمردود الاجتماعى المتحقق لكل منها . إلا ان تحقيق ذلك يستلزم إعادة النظر فى الأسلوب الحالى للتدخل الحكومى فى قطاع الخدمات الصحية فى مصر بصفة عامة وفى الإسكندرية بصفة خاصة . بالإضافة الى ضرورة تكوين فريق بحثى يتولى تقييم المردود الاجتماعى للتدخلات الحكومية المختلفة فى مجال الخدمة الصحية.

جـ- تمشياً مع مبدأ المردود الاجتماعى للنفقة الحكومية فى قطاع الخدمات الصحية فإننا نوصى بضرورة زيادة دور النفقة الحكومية فى مجال الطب الوقائى وانخفاض دورها فى مجال الطب العلاجى. فغالبية منتجات الطب الوقائى هى منتجات عامة اجتماعية يفشل نظام السوق فى إشباعها ، وبالتالى لا مجال لإشباعها إلا من خلال الدولة ، بعكس الحال فى خدمات الطب العلاجى التى فى غالبيتها منتجات خاصة أو جديرة بالإشباع وبالتالى يستطيع نظام السوق إشباعها . بالإضافة الى أن العائد الاجتماعى المتوقع للنفقة الحكومية فى مجال الطب الوقائى أكبر بكثير منها فى حالات الطب العلاجى.

د- وضع برنامج تدريبي يسمح بخلق عمالة فنية متوسطة مدربة تستطيع تشغيل وإدارة الأجهزة والمعدات الطبية المتاحة بكفاءة ، كما يتعين الاهتمام أيضاً بهيئة التمريض سواء من حيث الكم أو الكيف نظراً لوجود قصور شديد فى هذا العنصر.

هـ- ضرورة الاهتمام بتسجيل كافة البيانات والإحصاءات الخاصة بقطاع الخدمات الصحية مع الارتقاء بمستوى التسجيل الطبي للمرضى من خلال نظام سليم وواضح للبطاقات الصحية ، حتى يتوافر قدر من البيانات والمعلومات تساعد ليس فقط الباحثين على إجراء الدراسات العلمية فى هذا المجال . بل أيضاً تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات ناجحة وفعالة . فلن تستطيع أى إدارة اتخاذ قرار سليم وجيد إلا فى ظل نظام للمعلومات يتسم بالجودة والكفاءة.

و- يتعين العمل على زيادة الوزن النسبي للباب الثانى من الميزانية نظراً للتأثير المباشر لهذا الباب على كفاءة وجودة الخدمة الصحية المقدمة ، كما يتعين العمل على إلغاء الإجراءات الطبية غير المجدية والمبالغ فيها أحياناً.

ز- يتعين خلق آليات تمويليه ملائمة للرعاية الطبية فى المستشفيات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالطب العلاجى وذلك من خلال :

١- إقامة علاقات تعاقدية مع وحدات القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالنظافة، والغسيل ، وتقديم الأغذية فى صورة وجبات جاهزة وفقاً للمواصفات المطلوبة ، وصيانة الأجهزة والمعدات الطبية فقد أثبت القطاع الحكومى

فشلاً ذريعاً فى هذا المجال انعكس بصورة واضحة على جودة الخدمة الصحية المقدمة وارتفاع تكلفتها ، بل يمكن للقطاع الحكومى أن يقوم بالاتفاق مع وحدات القطاع الخاص على استخدام التسهيلات والعمالة الموجودة فى المستشفيات الحكومية ووفقاً لشروط وقواعد معينة..

٢- إعادة تنظيم العمل بالمستشفيات الحكومية والوحدات الصحية للاستفادة بالفائض الكبير فى الأطباء والخدمات الطبية الأخرى ، ونقترح هنا أن يتم العمل بنظام الثلاث فترات بحيث تخصص الفترة الأولى " الصباحية " لتقديم الخدمة المجانية ، أما الفترات المسائية فيتم تقديم الخدمة بأجر ملائم يتم تحديده على أساس علمى ، ويمكن الاتفاق والتعاقد مع بعض وحدات القطاع الخاص والوحدات الحكومية على تقديم الخدمة الطبية إليها بجودة مرتفعة وبسعر ملائم.

وحتى تتحقق فاعلية الاقتراح السابق فإن الأمر يستلزم ضرورة تنفيذ الاقتراحات والتوصيات السابقة والتى تتعلق بكفاءة العمل داخل المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية مع إعطاء نوع من الاستقلالية المالية والإدارية تجعل الوحدات والمستشفيات الحكومية عامل جذب للعديد من الكفاءات البشرية ، وتسمح لها بتكوين فائض مالى يمكن استخدامه فى تمويل جزء من برامج العلاج المجانى ، وتطوير المستشفيات والوحدات الصحية القائمة ، وتحسين الأجور والمرتبات فى هذا القطاع... الخ.

وأخيراً يتقدم الباحث بالشكر والثناء لله العلى القدير والذى بنوره اهتديت وبفضله كان لى قصد السبيل.

الملاحق :

جدول رقم (١)

			Public Health International							
			Data for Regression							
	health expen%	popu lation	GNP$ per capita	GNP % percap growth	life expect birth	adult illiteracy %	crude birth rate	crude death rate	women child-bearing	total fert rate
Colombia	4	32	1,200	2	69	12	25	6	53	3
Thailand	8	55	1,220	4	66	9	22	7	54	3
Jamaica	7	2	1,260	(1)	73	22	22	7	51	3
Tunisia	3	8	1,260	3	66	46	30	7	49	4
Turkey	6	55	1,370	3	66	26	29	8	50	4
Botswana	4	1	1,600	9	67	29	36	6	44	5
Jordan	15	4	1,640	8	67	25	43	6	45	6
Panama	10	2	1,760	2	73	12	25	5	52	3
Chile	4	13	1,770	0	72	6	23	6	53	3
Costa Rica	4	3	1,780	1	75	6	26	4	52	3
Poland	10	38	1,790	2	71	7	15	10	48	2
Mauritius	5	1	1,990	3	70	17	18	6	55	2
Mexico	5	85	2,010	3	69	10	28	6	51	3
Argentina	4	32	2,160	(0)	71	5	20	9	47	3
Malaysia	5	17	2,160	4	70	27	30	5	51	4
Algeria	7	24	2,230	3	65	50	36	8	45	5
Bulgaria	8	9	2,320	5	72	49	12	12	46	2
Mongolia	4	2	2230	5	62	49	35	9	48	5
Nicaragua	4	4	2240	6	64	48	40	7	46	5
± Upper-middle-inc	12	423	3,150	3	67	24	27	8	50	3
Venezuela	12	19	2,450	(1)	70	13	29	5	50	4
South Africa	7	35	2,470	1	62	14	34	10	49	4
Brazil	7	147	2,540	4	66	22	27	8	51	3
Hungary	2	11	2,590	4	71	23	12	13	47	2
Uruguay	17	3	2,620	1	73	5	17	10	47	2
Yugoslavia	12	24	2,920	3	72	9	15	9	49	2
Gabon	4	1	2,960	1	53	38	42	15	47	6
Iran, Islamic Rep	5	63	3,200	1	63	49	44	9	47	6
Trinidad and Toba	8	1	3,230	0	71	4	25	6	52	3
Czechoslovakia	12	16	3,450	5	72	5	14	11	48	2
Portugal	1	10	4,250	3	75	16	12	9	49	2
Korea, Rep	6	42	4,400	7	70	15	16	6	57	2
Oman	7	2	5,220	6	65	15	44	6	43	7
Libya	7	4	5,310	(3)	62	33	44	9	44	7
Greece	8	10	5,350	3	77	8	11	9	47	2
Iraq	1	18	5350	5	63	11	42	8	44	6
Romania	5	23	5420	4	71	20	16	10	48	2
±Low- and middle-i	3	4,053	800	3	63	40	30	10	50	4
± Sub-Saharan Af	2	480	340	0	51	52	47	15	44	7
± East Asia	5	1,552	540	5	68	29	23	7	54	3
± South Asia	4	1,131	320	2	58	59	33	11	48	4
± Europe, M.East	10	433	2,180		65	40	30	10	47	4
± Latin America &	10	421	1,950	2	67	17	28	7	50	4
± Severely indeble	11	654	1,730	2	66	24	28	8	49	4
±High-income eco	15	830	18,330	2	76	20	14	9	50	2
± OECD members	16	773	19,090	3	76	18	13	9	50	2
± +Other	14	58	8,250	4	72	19	24	6	51	4
+Saudi Arabia	12	14	6,020	3	64	19	42	8	42	7
Ireland	1	4	8,710	2	74	18	16	9	49	2
Spain	0	39	9,330	2	77	6	12	8	49	1
+Israel	9	5	9,790	3	76	5	22	7	49	3
+Hong Kong	8	6	10,350	6	78	12	14	5	56	2
+Singapore	15	3	10,450	7	74	14	18	5	59	2
New Zealand	7	3	12,070	1	75	15	16	8	52	2
Australia	12	17	14,360	2	77	23	15	7	53	2
United Kingdom	14	57	14,610	2	76	10	14	11	48	2
Italy	12	58	15,120	3	76	12	10	10	49	1
Netherlands	6	15	16,920	2	77	10	12	9	53	2
+Kuwait	2	2	16,150	(4)	74	30	27	3	52	4

تابع جدول رقم (١)

	[illegible] export%	popu lation	GNP per capita	GNP % percap growth	life expect birth	adult illiteracy %	crude birth rate	crude death rate	women child-bearing	total fertility rate
			Public Health International							
			Data for Regression							
Low-income eco	6	2,948	330	3	62	44	31	10	51	4
China and India	5	1,946	350	4	66	42	26	8	53	3
Other low-income	5	1,007	300	1	55	51	40	13	46	6
Mozambique	6	15	80	0	49	62	46	17	45	6
Ethiopia	7	50	120	(0)	48	38	52	18	43	8
Tanzania	7	24	130	(0)	49		47	17	45	7
Somalia	5	6	170	0	48	88	48	18	44	7
Bangladesh	2	111	180	0	51	67	37	14	46	5
Malawi	5	8	180	·1	48	59	54	19	45	8
Nepal	4	18	180	1	52	74	41	15	47	6
Chad	6	6	190	(1)	47	75	44	19	46	6
Burundi	5	5	220	4	49	66	48	15	45	7
Sierra Leone	4	4	220	0	42	71	47	23	46	7
Madagascar	4	11	230	(2)	51	33	46	16	44	7
Nigeria	5	114	250	0	51	58	47	15	44	7
Uganda	2	17	250	(3)	49	43	61	16	43	7
Zaire	1	35	260	(2)	53	39	45	14	45	6
Mali	1	8	270	2	48	83	50	19	45	7
Niger	8	7	290	(2)	45	86	51	20	44	7
India	4	833	340	2	59	57	31	11	49	4
China	5	1,114	350	6	70	31	22	7	56	3
Haiti	8	6	360	0	56	62	36	13	48	5
Kenya	1	24	360	2	59	41	46	10	41	7
Pakistan	4	110	370	3	55	70	46	12	45	7
Benin	5	5	380	(0)	51	74	46	15	44	6
Ghana	4	14	390	(2)	55	40	45	13	44	6
Togo	7	4	390	0	54	59	49	14	44	7
Zambia	4	8	390	(2)	54	24	49	13	44	7
Guinea	8	6	430	2	43	72	48	21	45	7
Sri Lanka	7	17	430	3	71	13	21	6	53	3
Lesotho	1	2	470	5	56	26	41	12	45	6
Indonesia	5	178	500	4	61	26	27	9	51	3
Mauritania	4	2	500	(1)	46	20	48	19	45	7
Liberia	6	3	520	1	54	65	44	14	44	6
Sudan	3	25	540	1	50	55	44	15	45	6
Viet Nam	4	65	560	1	66	45	32	7	46	4
Middle-income ec	10	1,105	2,040	2	66	25	29	8	49	4
Lower-middle-inc	8	682	1,360	2	65	26	30	8	49	4
Angola	5	10	610	2	46	59	47	19	45	7
Bolivia	6	7	620	(1)	54	26	[illegible]	13	46	6
Egypt, Arab Rep	4	51	640	4	60	56	32	10	48	4
Senegal	5	7	650	(1)	48	72	45	16	44	7
Yemen, Rep.	4	11	650	1	48	75	53	18	43	8
Zimbabwe	3	10	650	1	64	26	37	7	46	5
Philippines	5	60	710	2	64	14	30	7	50	4
Cote d'Ivoire	12	12	790	1	63	67	60	14	42	7
Dominican Rep	5	7	790	3	67	23	30	8	51	4
Morocco	9	25	880	2	61	67	36	9	48	5
Papua New Guinea	10	4	890	0	54	55	36	11	48	5
Honduras	8	5	900	1	65	41	39	8	46	5
Guatemala	8	9	910	1	63	45	39	8	45	6
Congo, People's R	1	2	940	3	54	37	48	15	43	7
Syrian Arab Rep	8	12	980	3	66	40	45	7	43	7
Cameroon	6	12	1,000	3	57	44	44	12	42	7
Peru	5	21	1,010	(0)	62	15	31	9	50	4
Ecuador	4	10	1,020	3	66	18	32	7	49	4
Namibia	4	2	1,030	2	57	20	43	12	44	6
Paraguay	11	4	1,030	3	67	12	36	6	48	5
El Salvador	7	5	1,070	(0)	63	28	35	8	46	5

	[illegible] export%	popu lation	GNP per capita	GNP % percap growth	life expect birth	adult illiteracy %	crude birth rate	crude death rate	women child-bearing	total fertility rate
			Public Health International							
			Data for Regression							
Belgium	10	10	16,220		76	10	12	11	48	2
Austria	10	8	17,300	3	76	11	11	11	48	2
France	4	56	17,820	2	77	10	14	10	48	2
United Arab Emir	8	2	18,430	2	71	30	23	4	47	6
Canada	18	26	19,030	4	77	9	14	7	53	2
Germany	10	62	20,440	2	75	8	10	11	48	1
Denmark	9	5	20,450	2	75	8	11	12	50	2
United States	4	249	20,910	2	76	10	15	9	52	2
Sweden	11	9	21,570	2	77	7	13	12	47	2
Finland	12	5	22,120	3	75	7	12	10	49	2
Norway	11	4	22,290	3	77	7	13	10	48	2
Japan	10	1/3	23,810	4	79	2	11	7	50	2
Switzerland	10	[illegible]	29,880	5	78	3	12	10	50	2
Other economies	11	[illegible]	[illegible]	6	70	5	18	10	47	2
World	10	5,206	3,980	2	65	25	27	9	50	4
Oil exporters (excl USSR)		265	1,140	1	58	47	43	11	45	6

جدول رقم (٢)

توزيع النفقات الصحية بالاسكندرية عن السنوات ١٩٧٨ -١٩٩٢ على ابواب الميزانية ونسبة كل باب للاجمالى بالاسعار الجارية. (بالألف) .

السنة المالية	الباب الاول الاجور	٪	الباب الثانى مصرفات جارية	٪	الباب الثالث استخدامات استثمارية	٪	الباب الرابع تحويلات رلسمالية	٪	اجمالى المخصص
١٩٨١/١٩٨٠	٥٧٨٥	٧٠,٥	٢٠٣٩	٢٤,٨	٣٧٧	٤,٥	--	-	٨٢٠١
١٩٨٢/١٩٨١	٩٤٥٢	٧٧,٢	٢٢٤٣	١٨,٣	٥٣٤	٤,٤	٦	,٠٥	١٢٢٣٤
١٩٨٣/١٩٨٢	١٠٥٤٠	٧٤,٤	٢٥١٥	١٧,٧	٥٣٦	٣,٨	٥٨٥	٤,١	١٤١٧٥
١٩٨٤/١٩٨٣	١٢٦٤٨	٧٥,٢	٣٠٤٥	١٨,١	٩٦٦	٥,٧	١٤٣	,٨	١٦٨٠٣
١٩٨٥/١٩٨٤	١٥٢١٢	٧٨,٤	٣٢٥٣	١٦,٧	٨٨٣	٤,٥	١٠٢	,٥	١٩٣٩٥
١٩٨٦/١٩٨٥	١٤٥٧١	٧٥,٢	٣٣٨٢	١٧,٥	١٣٨٧	٧,١	١٨	,٠٩	١٩٣٥٨
١٩٨٧/١٩٨٦	١٦٨٣٤	٧٢	٣١٧٢	١٣,٥	٣٣٣٧	١٤,٢	٣٧	,١٥	٢٣٣٨٢
١٩٨٨/١٩٨٧	٢٠٥٤٩	٧٤,٦	٤٠٤٩	١٤,٧	٢٣٥٩	٨,٥	٥٧٣	٢	٢٧٥٣٢
١٩٨٩/١٩٨٨	٢٢٨٤٠	٦٠,٧	٥٣٨٨	١٤,٣	٨٥١٢	٢٢,٦	٨٣٥	٢,٢	٣٧٥٧٤
١٩٩٠/١٩٨٩	٢٨٢٢٢	٧٣	٥٢٢١	١٣,٥	٥١٨٤	١٣,٤	١٥	,٠٣	٣٨٦٤١
١٩٩١/١٩٩٠	٣١٣٨٢	٧٣,٥	٤٨٤٧	١١,٣	٦٣٦٢	١٤,٩	--	-	٤٢٦٩٨
١٩٩٢/١٩٩١	٣٥٧١٧	٦٩	٨٤٩٨	١٦,٤	٧٤٨١	١٤,٥	١٥	,٠٣	٥١٧١١

المقارنة بين نسبة الزيادة فى اجمالى الميزانية ونسبة الزيادة فى باب الاجور

السنة	نسبة الزيادة فى اجمالى الميزانية	نسبة الزيادة فى الاجور
١٩٧٩	٪ ٩,٤	٪٢٠,١
١٩٨٤/١٩٨٣	٪١٨,٥	٪٢٠
١٩٨٥/١٩٨٤	٪١٥,٤	٪٢٠,٢
١٩٨٨/١٩٨٧	٪١٧,٧	٪٢٢
١٩٩٠/١٩٨٩	٪ ٢,٨	٪٢٣,٥
١٩٩١/١٩٩٠	٪١٠,٥	٪١١,٢

المصدر : الحساب الختامى لمديرية الشئون الصحية بالاسكندرية .

جدول رقم (٣)*

	y	x1	x2	x4	x5	x7	x8	x9
1	6364.00	2553 00	890.00	2740 00	931.70	797.50	.61	211259.0
2	6963.00	2629.00	1324.00	2479 00	1060.50	21.00	.62	231056.0
3	6201.00	2532 00	1763.00	3765.00	672.50	766.80	.56	190629.0
4	12235.00	2592.55	1896.00	4174.00	621.00	805.60	.57	181226.0
5	14175.00	2652.48	1896.00	3895.00	660.90	824.00	.70	183743.0
6	16803.00	2715.63	2458.00	4316 00	629.00	821.00	.72	230473.0
7	19395.00	2785.39	2688.00	5439.00	512.00	830.00	.65	239871.0
8	19358.00	2654.82	3671.00	5853.00	588 00	835.00	.71	221586.0
9	23382.00	2917.33	4033 00	5331.00	547.00	795.00	.69	260570.0
10	27532.00	2988 72	4268.00	5331.00	547.00	826.70	.59	250375.0
11	37574.00	3058.81	44411.00	5331.00	547.00	844.00	.54	212106.0
12	38641.00	3146.58	6402.00	5948 00	529.00	85.00	.58	191363.0
13	42698.00	3188.86	7076.00	5860.00	544.00	873.80	.57	210909.0
14	51711.00	3244.38	7301.00	6064.00	535.00	819.70	.54	211161.0

	x14	x15	wages	curexpen	captal
1	.70	.09	4299.13	1301.05	784.09
2	.70	.09	5163.97	1513.04	306.00
3	.62	.09	5765.15	2039.31	37.71
4	.64	.08	9452.25	2242.91	533.81
5	.52	.08	10540.25	20731.75	536.22
6	.42	.09	12648.64	3045.42	966.28
7	.38	.08	15212.88	2791.55	881.35
8	.34	.07	14571.50	3361.79	1387.18
9	.34	.07	16634.27	3172.06	3337.76
10	.31	.07	20549.62	4049.43	2359.53
11	.27	.07	22840.35	5366.03	8511.53
12	.25	.07	28221.63	5220.57	5183.58
13	.27	.07	6582.66	4847.07	6362.19
14	.26	.07	35116.64	8498.18	7480.70

* حيث y(ص)، x_1 (س١)، x_2 (س٢)، x_4 (س٣)، x_5 (س٤)، x_7 (س٥)، x_8 (س٦)، x_9 (س٧). 1، 2، 3، ....، 14 ترمز إلى السنوات من عام ١٩٧٨ – ١٩٩١.

جدول رقم (٤)

ما الذي ينبغي أن تشمل عليه حزمة الحد الأدنى الصحية الأساسية

مجموعات التدخلات	الحالات المرضية الرئيسية التي يتم التصدي لها
الصحة العامة	
البرنامج الموسع للتحصين	الحصبة وشلل الأطفال والدفتيريا والكزاز (التيتانوس) والسعال الديكي والحمى الصفراء والتهاب الكبد الوبائي ب.
برنامج الصحة المدرسية	الديدان المعوية
برنامج الوقاية من الإيدز	الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والايدز
برنامج مكافحة التبغ والكحول	سرطان الرئة والمرض القلبي الوعائي وتليف الكبد والإصابات المقترنة بسوء استخدام الكحول.
برامج أخرى للصحة العامة (بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة والمعلومات الخاصة بالتغذية).	ليست هناك أمراض محددة تتصل بها.
الاكلينيكية	
دورة مختصرة لعلاج التدرن الرئوي (السل) بالعلاج الكيميائي.	التدرن الرئوي (السل) لدى البالغين.
علاج الطفل المريض	أمراض الإسهال والالتهاب الرئوي وغير ذلك من التهابات الجهاز التنفسي الحادة والملاريا والحصبة وسوء التغذية الحاد.
الرعاية قبل الولادة وفي أثنائها	الوفاة والمرض بسبب النفاس، ومضاعفات الحمل والولادة، والوزن المنخفض للمولود، والحمل غير المرغوب فيه والزهري والسيلان المتصلان بالولادة.
تنظيم الأسرة	الوفاة بسبب النفاس ووفاة الأطفال الرضع ووفاة الأمهات ومرضهن.
علاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي	الإيدز والزهري والسيلان والمتدثرة البرعمية (كلاميديا) وغيرها من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي.
رعاية محدودة (البالغين أساساً)	التحكم في الألم، وعلاج العدوى، والتخفيف من حدة الأمراض المزمنة

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣، البنك الدولي.

التكلفة والمكاسب الإجمالية المحتملة من حزمه الحد الأدنى الصحية

مجموعة البلدان ومكونات الحزمة	نصيب الفرد من الانفاق الإجمالي على الصحة (بالدولارات)	نصيب الفرد من تكلفة الحزمة المقترحة (بالدولارات)	الاقلال من عبء المرض (نسبة مئوية)
البلدان المنخفضة الدخل	١٤	١٢	٣٢
الصين	١١	١٢	١٠
البلدان المتوسطة الدخل	١١٢	٢٢	١٠
جميع البلدان النامية	٤١	١٥	٢٥
الصحة العامة	—	٦	٣٦
الخدمات الاكلينيكية الأساسية	—	١٠	١٩

المصدر: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣، البنك الدولي.
ملاحظة: استبعدت الصين من البلدان المنخفضة الدخل لانه من المفترض أن التكلفة بالنسبة للفرد فيها هي نفس التكلفة في بلد منخفض الدخل، ولكن النسبة المئوية لاقلال عبء المرض فيها هي نفس النسبة القائمة في بلدان متوسطة الدخل.

الهوامش والمراجع

١- لمزيد من التفصيل انظر : البنك الدولى ، تحديات التنمية ، ١٩٩١ ، ص٧٢.

٢- جى بنج تان & كنيث هيل ، غرساء الأساس الصحة افضل ن التمويل والتنمية ، سبتمبر ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٤-١٦.

٣- لمزيد من التفصيل عن الخدمات الصحية واقتصادياتها وخصائصها انظر :

- د. المرسى حجازى ، اقتصاديات الخدمة العامة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٩.

- د. المرسى حجازى ، د. سعيد عبد العزيز ، اقتصاديات الخدمات العامة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩١.

- L Alan , Health Economics in Developing Countries, D.C., Health and Company Canada, 1976.

- Oxford University Press , Health Policy and Palnning , Vol. 2 No. 1 , 1987.

- Oxford University Press , Health Policy and Planning, Vol. 6 No. 4. 1991.

٤- انظر : س . جريفين ، الحاجة الى تغيير اولويات الرعاية الصحية فى أقل البلدان نمواً ، التمويل والتنمية ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٤٥.

٥- ديـن . ت . جيمسـون ، الاسـتثمار فـى الصحـة ، التمويـل والتنميــة ، سبتمبر ١٩٩٣ ، ص ٢ - ٩.

٦- دين - ت ، مرجع سابق.

٧- United Nations , Development Programme , Human Development Report , New York , 1991 , P . 194.

٨- United Nations , Consequences of Mortality Trends and Deffemtiats , New York , 1986, p. 136.

٩- United Nations , development...., op. cit . p . 136.

١٠- البنك الدولى ، الاستثمار فى الصحة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٨.

١١- إيزيـس نـوار ، الغـذاء ، والتنميــة ، دار الجامعــات المصريــة ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ . ص ٢٩.

* لمزيـد مـن التفصيـل عـن المكونـات المختلفـة للنفقـة الصحيـة (مــوارد بشرية، منتجات وسيطة ، منتجات رأسمالية) انظر :

• H. Cooper and A.J. Culyer , Health Economics , Richard Clay Ltd . Great Britain, 1973.

• World Development Report, Investing in Health , op. cit , Ch . 6 , pp . 144 - 146 .

١٢- يتعين ملاحظة أن انتاجية أى مكون من هذه المكونات سيتوقف على حجم ونوعية وجودة المكونات الأخرى حيث أن العلاقة بينها تكاملية.

١٣- لمزيد من التفصيل انظر :

- World Health Statistics Annual , 1992.
- C. Warren and Stokes M., Investing in development , World Bank , 1985 , p. 228.

١٤- World Development Report . Investing in Health , op. cit , pp. 144 - 146.

١٥- انظر البنك الدولي ، الاستثمار في الصحة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٨ - ٧٢.

- البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

١٦- World Development , ... op . cit , p. 83.

- Stuart Wells and Steven klees , Health Economics and Development , U.S.A 1980 , pp. 11-13.

١٧- البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص ١١٤.

١٨- تشارلز جريفين ، الحاجة .... ، مرجع سابق.

١٩- انظر : World Development , ... , op. cit , p. 138.

٢٠- لمزيد من التفصيل انظر : World Development ,... , op . cit , p. 135.

٢١- تشارلز جريفين ، مرجع سابق.

٢٢- برابان ايل سميث، تحسين فاعلية التكاليف فى الرعاية الصحية ، منبر الصحة العالمى ، مجلد (٥) ، ١٩٨٤ ، ص ٩٧.

٢٣- روبرت هيشت وفيليب موسجريف ، إعادة التفكير فى دور الحكومة فى مجال الصحة ، التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٩٣.

٢٤- برابان إيل سميث ، مرجع سابق ، ص ٩٧.

● منظمة الصحة العالمية ، الدعم الاقتصادية للاستراتيجية الوطنية لتوفير الصحة للجميع ، المكتب الإقليمى لشرق البحر المتوسط ، الإسكندرية ، ١٩٨٩.

٢٥- World Development Report , Poverty , washington , 1990 , p. 75.

٢٦- World Development Report , op . cit , pp . 144- 146.

٢٧- لمزيد من التفصيل عن قطاع الخدمات الصحية فى مصر بصفة عامة انظر :

- د. / عزة عبد العزيز سليمان ، دراسة تحليلية لمستوى الخدمات الصحية فى محافظات ج.م.ع .، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية، ١٩٨٧.

- فوزى جاد الله ، الصحة العامة والرعاية الصحية ، الإسكندرية ، دار المعارف ١٩٦٨.

- جابر شومان ، دور البرامج الصحية فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٩.

- H. Cooper and A.J. Culyer , Health Economics , Richard Clay Ltd., Great Britain , 1973.
- Jimenez - Emmanuel , Pricing Policy in the Social Sectors , The International Bank for Reconstruction and Development , Washington , 1987.
- L. Alan , Health Economics in Developing Countries , D.C., Health and Company , Canada , 1976.

٢٨- تم جمع البيانات الخاصة بمحافظة الإسكندرية من قسم الاحصاء ، مديرية الشئون الصحية بمحافظة الإسكندرية.

٢٩- انظر جدول رقم (٢) بالملحق.

٣٠- لمزيد من التفصيل عن الحزمة الواردة بتقرير التنمية عام ١٩٩٣ انظر جدول رقم (٤) بالملحق.

٣١- لمزيد من التفصيل عن الحزمة الواردة بتقرير التنمية عام ١٩٩٣ انظر جدول رقم (٤) بالملحق.

تم التجميع بواسـطة

مكتب بروفيشـــنال كمبيـــوتر

☎ : ٤٢٢٥٧٢٥

شركة الجلال للطباعة
أول شارع السفن - العامرية
٠١٢٢٣٢٢٤٥٠٣



هـــذا الكتـــاب

الجوانب الاقتصادية للنشاط الحكومى

السياسة التسعيرية لقطاع الخدمات العامة

سياسات التسعير بقطاع الخدمات العامة بين النظرية والتطبيق

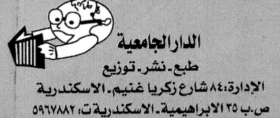
تسعير الكهرباء فى ج.م.ع.

الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية

برامج التخصيص وأسواق رأس المال فى الدول النامية

إنتاجية النفقة العامة فى قطاع الخ





الدار الجامعية
طبع - نشر - توزيع
الإدارة: ٨٤ شارع زكريا غنيم - الاسكندرية
ص.ب ٣٥ الابراهيمية - الاسكندرية ت: ٥٩٦٧٨٨٢